جامعات الغد

(رؤية أستاذ جامعي)

تأليف
أستاذ دكتور مهندس

محمد محمد حامد

أستاذ بكلية الهندسة جامعة قناة السويس
عضو أكاديمية العلوم بنيويورك
عضو الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم بواشنطن
*مقيد بالوسوعة الدولية **Who's Who***
مدرج بقاموس الشخصيات العالمية لعام ١٩٩٨ بإنجلترا
مدون في مجلد شخصيات القرن العشرين

١٩٩٨

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

اصبح من الصعب توصيل الحق الى صاحبه من جهه كما انه من الناحيه الاخرى صعب المنال وهنا يكمن الخطر الاكيد الذى يهدد الأمن القومى الداخلى بصوره بطيئه قد لا يلمسها الفرد فى حياته وانما يمكن تحديدها فى العصور القادمه ويكتب لعصرنا التاريخ ما يشيننا كافراد صالحين فى المجتمع ولن يتوقف الامر هكذا بل يصل الى حد التشويه لحضاره امه فى وقت ما •

حرصا منى على امتى كاى فرد آخر ولا انفرد وحدى بذلك فكلنا نحب مصرنا الام الوطن الذى عشنا فى كنفاته عمرا واجيالا وحضارات متتابعه يعجب بها ولها التاريخ المعاصر ويشهد له الغرب قبل الشرق وتعلم ومازال يتعلم منه العلم الحديث بكل ما فيه من تقدم تكنولوجى وعلمى وبعد وصول الانسان الى الكواكب البعيده والاختراعات المذهله وسيظل يتعلم ويهتدى به العصر الحديث لما يجعلنا نفخر بمصريتنا وامتنا الابيه ذات الحضاره العريقه على مر العصور •

لما كان محراب العلم فى جميع انحاء العالم يضم العلماء الذين يجدون ويعملون باجتهاد للتوصل الى الاختراعات والابتكارات التى تضع الامم فى اوائل الدول المتقدمه ولتزيح الغمه عن الناس والظلمه احيانا ليعيشوا ويهنأوا بالحياه فى رغد وسعاده وحتى يضفوا على الجميع العيش الهادىء والآمن ليتفرغ الناس للعمل والانتاج ولينتظم الناس فى حياه سهله فكان من الواجب على الحكومات فى كافه الدول ان تضع العلماء لديها فى احسن حال وافضل حياه وتحميهم من كل الشوائب التى من المحتمل ان تلوث حياتهم حتى يتفرغوا للعمل البحثى من اجل تقدم الامه وليدفعوا دولهم الى الامام رافعين رايه العلم والتقدم امام العالم اجمع •

من المؤكد ان الجامعات تعج بالعظماء والساده الاجلاء ويمتلىء الحرم الجامعى بكل القيم والمبادىء والتقاليد القيمه والاحساس الوطنى الجارف بكل ما يحمل من معانى وان الكثير والكثير من العلماء والطلاب النافعين لوطنهم ينتشرون فى ارجاء الجامعات الوطنيه التى تزداد اعدادها يوما بعد يوم وهناك الكثير من الامثله الحيه والمعروفه محليا وعالميا وقد وضع رجالاتها الاوائل بصماتهم على الحياه المعاصره ولهم التحيه و التقدير ولمن يمتثل بهم داخل وخارج محراب الجامعات ،وتزداد اهميه مع بدايه انشاء الجامعات الاهليه وهو الامر الذى يؤكد على ضروره تطوير القانون مره اخرى برمته وليس جزئيا حتى نحمى الجميع • هذا وعلى الجانب الآخر نجد القله القليله منهم بصفات تنأى عن كل ما سبق ولذلك فالكتاب يقدم الدعوه للذهاب معا الى ما وراء الكواليس لنرى الجانب المظلم داخل الحرم الجامعى والمتناقضات التى قد تظهر رغم قلتها وهذا لا يقلل او يعيب الغالبيه العظمى فاليهم تؤول المظاهر الحسنه فى الحياه المصريه •

واتوجه بالدعوه للذهاب معا الى ما وراء الكواليس فى الحرم الجامعى لنرى سويا الجانب المظلم فى معناه الصغير فى مكانه النادر فى حدوثه حتى نستطيع ان

نلقى الضوء على الظلم داخل الجدران فى معقل الحريات والكلمه المدروسه والفكر الحى والنقد البناء فالى هناك لنرى ونسمع ونقرأ ما لانعرفه عن القله القليله من الظلم والطغيان بين اهل العلم وان كل ما يرد فى هذا الكتاب ما هو الا تعبيرا عن الرأى من اجل البناء ولا ينطبق محتواه على الغالبيه العظمى التى نجلها ونحترمها ونسعى للاقتداء بها .

علينا نحن ان نسعى من اجل الخير حتى نرفع الظلم عن المظلومين وان نعيد الحق الى اصحابه من خلال اولى الامر فينا كما نؤكد على ان هذا الكتاب لا يعرض حالات معينه ومحدده وانما يقدم الموضوع بشكله الشمولى فى المعنى من اجل الدراسه والتحليل للحصول على النتائج المعتمده على المقدمات السليمه وكلى امل فى ان ياخذ المسئولين بما جاء فيه والتاكد من محتواه من خلال الاحكام الصادره من محكمه النقض والمحكمه الاداريه العليا والدرجات الادنى بالاضافه الى ما سوف ياتى غدا وبعده من احكام جديده وما سوف يقدم من دعاوى حديثه فيها الجديد من المشاكل التى قد لانكون قد تعرضنا لها فى هذا الكتاب والباحث عن الحلول الوطنيه من اجل تقدم الامه ومنفعه الانسان المصرى فى مجتمع الحضاره القديمه فى عصر ما قبل الميلاد وليشهد الهرم وابو الهول على ذلك .

ان الكثير من المشاكل قد انتهت داخل الجامعات اما بالانصاف واعاده الحقوق الى اصحابها او بانتهاء المظلوم سواء كليا او جزئيا وفى جميع الاحوال فان الامر هام ويحتاج الى الدراسه والتحليل لنصل بوطننا العزيز الى بر الامان مستقبلا والا يسمع ابنائنا او احفادنا عما جاء فى هذا المخطوط ونتبع بذلك ما جاء فى الكتاب الكريم وفى سوره العصر كما قال الله سبحانه وتعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

" والعصر * ان الانسان لفى خسر *
الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
و تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر * "

صدق الله العظيم

المؤلف

الجامعه معقل الفكر والعلم

الجامعات هى محراب العلم ولم تظهر هكذا عنوا وانما التطور العلمى فى الحياه البشريه هو ما اظهر هذه الجامعات الى الوجود فقد بدأت بالقراءه الذاتيه فالمجموعات المشتركه فى جلسات مناقشه ثم علم وتوالت ظهور الحاجه للتعليم المنتظم وافتتحت المدارس وتطورت الحاجه الى التعليم الاعلى وظهور الجامعات • وعندما بدات الجامعات لم تكن قادره على الاكتفاء الذاتى من حيث العلم فقد احتاجت الى الجامعات الاخرى الى ان استطاعت قادره على تفريخ الكوادر اللازمه وبعد ان كانت مقتصره على العاصمه او المدن الكبرى ازداد الاهتمام بالتعليم الى ان انتشرت الجامعات فى كل ارجاء البلاد معلنه عصرا جديدا للعلم والنهوض بالمجتمع فالتقدم والرفاهيه ياتيان من العلم وعلى اساسه • وتعتمد اهداف الجامعه اساسا على محورين جوهريين هما :

١ - التعليم والتدريس الجامعى •
٢ - البحث العلمى •

البحث العلمى هناهو ذلك الذى يخدم المجتمع ويعينه على التقدم والتخلص من المشكلات القائمه والتى تهمه طبقا للظروف والاحتياجات والامكانيات وقد يكون ذلك امرا صعبا كى تجمع هذه الحالات معا فى بوتقه واحده حتى نصل الى الحل الا انه يجب التاكيد هنا على ضروره الربط بين الجامعه والمجتمع بحيث تكون فى خدمته تحقيقا للارتقاء به • كما انه يبرز دور الجامعه الخلاق المنتج فى استثمار وتنميه ثروات المجتمع واغلاها وهى الثروه البشريه معتبرا بذلك ان الجامعه مركزا للانتاج البشرى لا قطاعا خدميا وبذلك لابد من تدعيم الدوله لكل امكانيات الجامعه بما يحقق الانطلاق الواسع فى سبيل تحقيق اهدافها لخدمه المجتمع •

قد حدد القانون انه لابد من استقلال الجامعات حتى نضمن لها القيام بدورها المنوط وذلك عن طريق اعتبارها هيئه ذات طابع علمى وثقافى كما جاء فى المادتين رقم ١ و ٧ من القانون حتى تتميز الجامعه عن باقى الهيئات حيث نصت الماده ٧ على

> الجامعات هيئات عامه ذات طابع علمى وثقافى ، ولكل منها شخصيه اعتباريه •ولها ان تقبل مايوجه اليها من تبرعات لاتتعارض مع الغرض الاصلى الذى انشئت له الجامعه •

وبالاضافه الى تخصيص ميزانيه خاصه بها (ماده رقم ٨) والتى تنص على :

> يكون لكل جامعه موازنه خاصه بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامه •

ويتم تخصيمها ويتحدد بها قسما للبحوث العلميه المحدد بالماده رقم ١٨٧ وهى :

> مع مراعاه حكم الماده (٨) ، يعد مجلس الجامعه مشروع موازنه الجامعه على ان يخصص للبحث العلمى قسم خاص منها بابوابه المختلفه • ويتولى وزير التعليم العالى عرضها ، بعد موافقه المجلس الاعلى للجامعات ، على جهات الاختصاص وفقا للقانون •

مع توفير المرونه فى الشئون الماليه والاداريه حتى لا تتعرض المسيره لأيه اعاقه٠
مسيره البحث العلمى قد تتعثر احيانا نتيجه بعض المشاكل المحليه التى يجب التغلب عليها فورا وعدم السماح لتواجدها امعانا فى القيمه الحقيقه للمجتمع البحثى وان التلاحم بينه وبين الاحتياجات الوطنيه ضروره اساسيه لبناء الوطن وللوصول الى الاهداف المنشوده سواء كانت الاهداف القوميه الشامله او الاهداف الشخصيه الوطنيه وليست الاهداف الشخصيه الذاتيه والفرق بينهما شديد ولكن المصلحه العامه تكون الاساسيه فى الحياه البحثيه فمثلا لو تم اكتشافا علميا جديدا فانه الواجب الوطنى الذى ينادى بان يكون هذا الاختراع بمثابه الآثار المصريه الموجوده فى المتاحف ومناطق الآثار وتنتفع منها الدوله كسبل السياحه وبذلك لا بد وان تنتفع الدوله من الاختراعات ولا تكون شخصيه ذاتيه لمكتشفها لانها تمت بالادوات المصريه ومن خلال الخطه البحثيه المصريه ٠

النازع الوطنى يجب ان يكون الدافع الاول والاخير فى العمل البحثى ولنا فى جميع الدول المتقدمه المثل بهذا الصدد لكى نمتثل بما حدث فيها ٠ ولكن هذا الامر لايمكن ان يتحقق كاملا الا اذا وفرت الدوله المناخ المناسب للتفكير الوطنى وان تتيح للعلماء العمل الهادىء ودون التفكير فى مستقبله ومستقبل اسرته بتامين حياته الماديه الحاليه والمستقبليه ليتفرغ للعمل البحثى بالنقاء المطلوب دون ايه شوائب او ما يمكن تسميتها البكتريا الاجتماعيه فى خيال العلماء فى الحرم الجامعى وبهذا يكون العطاء اقصى ما يمكن ٠

الامر التامينى للحياه المستقبليه للعلماء لا يتوقف عند هذا الحد بل يمتد الى الحياه المعاصره وان كانت ضمنيا مؤمنه ماليا كما يبين مما سبق الا ان الحياه نفسها يجب ان تكون خاليه من الميكروبات الاجتماعيه الفاسده والتى يمكن ان تتفشى وتصبح وباءا فى المستقبل وعلينا حمايه الحياه البحثيه داخل الجدران الجامعيه من وجودها او تفشى الظاهره وعلينا وضع الضوابط الفنيه والقانونيه لمنع ظهورها على الاطلاق فى هذا المحراب الخالى من الضغائن اذا رغبنا فى ذلك ولكن علينا العمل الجاد والتحليل الهادف من اجل تحقيق الهدف المطلوب من الجامعات لبناء الوطن ومسايره الدول المتقدمه لنكون جنبا الى جنب فى كل الاعمال المتقدمه العلميه ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين ٠

١-١: اصول الفكر

من الواضح ان القضيه القوميه لتطوير التعليم فى مصر كما اعلنها السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك رئيس الجمهوريه واتخاذها منهجا للدوله نحو التقدم وقد قطعت الدوله مشوارا طويلا فى هذا الاتجاه ويبقى الدور الآن على تطوير التعليم الجامعى كى يلحق بركب التطوير القومى فى شتى المجالات ويؤيدنا فى ذلك الكاتب الكبير الاستاذ / رجب البنا فى مقاله: جامعه المستقبل

حيث استهل مقاله بعباره نافذه وشيقه وتعنى كل ما نريده اذ قال :

> تسير عمليه تطوير التعليم الابتدائى والاعدادى فى الاتجاه السليم،وتحقق انجازات ملموسه فى مجال اقامه المدارس الجديده ، او تطوير المناهج ،او اعداد المعلمين او تحديث الاداره، او ادخال اساليب حديثه فى تكنولوجيا التعليم ، ورغم ان اتمام هذه العمليه تحتاج الى سنوات نظرا لضخامه ميراث التخلف فان سير العمل فى الاتجاه الصحيح سوف يحقق اهدافه كامله ، وكل تقدم يتم فى زمن ويحتاج الى وقت ولا يمكن تصوره بغير ذلك ٠

بعد هذه المقدمه العاليه القيمه فى مجال الكلام عن الجامعه وهى احد مستويات التعليم عموما فى مصر ولايمكن الفصل بين المستوى الجامعى وما تحت الجامعى الا اننا نؤكد على اهميه هذا المنطق وضروره متابعته باستكمال اعمال التطوير وخصوصا وان الجامعات مستقله وعلينا ان نامل فى التطوير مع الحفاظ على حق الجامعه فى ان تظل مستقله • وقد اكد الكاتب الكبير ذلك فى سياق الكلام بذكر نسبه التعليم فى بعض الدول وقد كانت هذه النسبه تتارجح بين ٦٤ % و ٥و١٩ % على النحو المجدول فى الجدول رقم ١-١ حيث وردت البيانات الخاصه بالتعليم العالى •

الجدول رقم ١-١ : بيان بالنسبه المئويه للتعليم فى بعض الدول

اسم الدوله	النسبه المئويه (%)
كندا	٦٤
امريكا	٦٣
فنلندا	٦٢
اليابان	٥٣
اسرائيل	٤٠
مصر	٥و١٩

من البيانات الوارده فى الجدول رقم ١-١ نجد ان مصر اقل الدول فى نسبه التعليم العالى بين الدول المذكوره مما يحفزنا على التطوير والتعديل فى المنظومه الجامعيه تعليميا وبحثيا وخدميا وفى كل الجبهات الممكنه والتى تدفع عجله التعليم العالى فى مصر الى الامام حتى تتقدم وتتساوى مع افضل الدول عالميا مثل كندا • وبالرغم من ان الجامعه لاتمثل الفكر وحده فى الوطن الا انها الاساس الاول للبناء الفكرى فى الوطن فيوجد من الكتاب و المفكرين والنقاد فى كافه المجالات خارج الجامعه الا ان الدور الرئيسى للفكر داخل الوطن وخارجه يرجع الى الجامعات وهنا لا نقلل من قميه المفكرين والعلماء خارج الجامعه فيوجد منهم الكثيرين خارج الجامعه ولكنهم وبدون شك يلتحمون مع العلماء والمفكرين والناقدين المتخصصين داخل الجامعات المصريه وقد كانت الجامعات المتر الاول للفكر ومنه يكون الاساس الاولى لبناء الوطن فكريا وعلى مر العصور فنحن نرى المفكرين بالخارج يتفاعلون مع الجامعه ولو من خلال الكتابه والعمل الادبى المثمر والمستمر ليكون المجتمع متواصلا معهم ومؤثرا ومتاثرا بهم •

الفكر الجامعى ومعه المفكرين والادباء يشكلون البناء الضخم للفكر المصرى فى العصر الحديث والابداع الفكرى هنا يحتاج الى نفس المواصفات اللازمه للابداع العلمى فى المجالات المتعدده مثل الطب والعلوم والصيدله والهندسه والاقتصاد الى الجوانب المختلفه الاخرى مثل السياسه والسياحه والفن والسينما وادب والاعلام وغيرهم من التخصصات التى اصبحت ايضا من اهم التخصصات اللازمه للحياه المعاصره وخصوصا مع التقدم التكنولوجى الهائل فى مجال الاتصالات وغيره من المجالات الكثيره والمنتشره فى العالم • على جميع الاحوال فان الفكر الوطنى يكون له الاثر الاكبر فى الحركه الفكريه وخاصه المعاصره منها مما يساعد على التقدم اذا ما نشطت او التوقف اذا ما اختفت او تباطأت ولهذا فان الجانب الفكرى والادبى فى الحياه المعاصره لايقل اهميه عن العلوم والطب والهندسه وعلينا ايضا توفير المناخ اللازم للابداع الفكرى لنصل بالوطن الى ما يبغيه كل مصرى •

المفكرين عاده ما يبدعون فى فترات متفاوته وليس باستمرار وهذه طبيعه الحياه ولكن المناخ المناسب للانتاج الفكرى من اول المتطلبات الرئيسيه لهم من

اجل الانتاج وحتى لا يكون التشويش هي السمه الغالبه على المناخ الفكرى علينا نحن مفكرين زملاء ورؤساء ومرؤوسين ان نكون المثل الاعلى للمجتمع فى العمل والتعاون والالتزام بالامانه العلميه والاخلاقيه والانسانيه حتى لا نفقد الهويه الخاصه بنا وعلى المجتمع الدعم والمساعده المعنويه وعلى المسئولين التاييد والدعم الادارى والمادى ليكون المناخ البحثى مناخا علميا خالصا من ايه شوائب • دائما ما يكون الفكر العلمى والفلسفى والاجتماعى البدايه الحقيقيه للنهضه القوميه فى البلاد ويقود الامم من حال الى آخر وتنقلب الموازيين الدوليه وتتحول النظم الحاليه الى الاحدث والافضل ولهذا السبب نجد ان المجتمع البحثى هدفا للاصطياد او التسلل اليه او لاختراقه من اجل هدمه من جانب القوى المعاديه وواجبنا القومى افرادا وحكومه حمايه هذا المجتمع من الاختراق الخارجى والممكن ان يتم باشكال شتى •

من الاشكال التى يمكن ان يدخل منها العدوالى هذا الوسط هو التغلغل البيئى وهو ما يكون له الاثر التالى فى البناء ويقوده الى الهدم آليا دون الاحتياج الى اى من ادوات الهدم المعروفه كما يمكن ان يتم هذا العمل من خارج هذا المجتمع وخصوصا وان الاحتكاك المستمر بينه وبين غيره من المجتمعات الجامعيه والبحثيه المماثله متواصلا سواء عن طريق البعثات او المؤتمرات او الاتفاقات او الاشتراك فى الابحاث او حتى الاشتراك فى الاشراف على الرسائل • هذه الالوان التى يمكن ان تتشكل وتمثل الخطوره هى التغيير فى التركيبه الفرديه لشخص الباحث فى فتره من هذه الفترات فتؤدى به الى ان يكون هو اداه الهدم الآلى الذى يدمر المجتمع البحثى ومن الممكن ان يتم ذلك دون ان يدرى او احيانا وهو على علم بها وينفذها بسلاسه والمجتمع البحثى ينهار وهو يقف ضاحكا او مبتسما ليرى ما فعله وهو يزهو لنفسه بهذا وانه هو المفكر واحيانا تكون المفاخره بين بعضا منهم ممن شارك فى الهدم •

اصبح مؤكدا ان الاسس الفلسفيه للفكر والعلم تتوفر بكثره فى الجامعات والمراكز العلميه والبحثيه وهى خلاصه المجهود الوطنى اللازم لتقدم الامه ومن هذا المنطلق يجب الزام الجامعات بان تعمل بالفكر والعلم اللازم للوطن وفقا للمرحله التى تمر بها البلاد ومحاربه الدسائس والشوائب الاجتماعيه والفكريه من خلال الاسس العلميه المتوفره فى معقل العلم والفكر وتحت الاشراف العلمى للجامعه لتكون المبادىء والاسس العلميه والفكريه راسخه حتى تحمى الوطن من كل ما يعكر الصفو •

نجحت الجامعات المصريه مع وقبل ثوره ٢٣ يوليو فى ايجاد وافساح المكان الملائم لها فى المجتمع بالرغم من تواجد وسيطره قوه الاحتلال وقد ظهر من العلماء المشرفين لاسم مصر على المسرح الدولى مثل الاستاذ الدكتور مصطفى مشرفه وغيره من الزملاء المصريين الذين ساهموا باسهاب فى النهضه المصريه قبل وبعد الثوره بالاضافه الى مساهمتهم فى وضع اللبنه الاولى والرئيسيه التى ساعدت فى البناء العلمى فى مصر وخصوصا بعد الثوره المصريه •

وقد انشأ الجامعات المصريه قاده مصر فى عام ١٩٥٤ وقد كان لكل جامعه قانونها الخاص بها علاوه على اعدادها المحدوده وخصوصا وان التعليم فى مصر لم يكن مجانيا فى الماضى الا انه فى عام ١٩٥٨ نظرت الدوله الى الجامعات كعنصر اساسى لبناء الدوله العصريه الحديثه للانتفاع بالعلم ورجالاته من العلماء الافاضل مما دعى الحكومه الى اصدار قانون الجامعات الذى وحد بين الجامعات فى منظومه واحده ومع التغيرات على الساحه وظهور مشكله التكدس الوظيفى قبل وظيفه استاذ الكرسى لجات الدوله الى استحداث وظيفه استاذ " بدون كرسى " حتى تعطى الفرصه للانطلاق فى العمل وعدم التجمد الوظيفى وكان ذلك فى عام ١٩٦٣ •

وكان دور الجامعه الاول ورجالات الجامعه فى مصر الدور البارز فى بناء الصناعه فى مصر بعد الثوره متمثله فى المصانع الحربيه فى حلوان والاستثمارات الموجوده الآن والصناعات الحديديه والالومنيوم وكافه المجالات الاخرى الزراعيه والصناعيه بجانب الدور الفعال فى بناء الكوادر الفنيه والمتخصصين فى جميع نواحى

الحياه العمليه لخدمه البلاد • هذا ومازال الدور الهام الذى تحتاجه البلاد ضروريا من الجامعات وحتى تستطيع هذه الجامعات الوفاء بالتزاماتها يجب النظر الى الوراء لحظه لمراجعه النفس وكى نتذكر سويا الجوانب السلبيه التى جنيناها من المسيره السابقه وما هى الحصيله الآن وكيف يمكننا تحسين الاداء الجامعى للحصول على افضل المخرجات لنفس الوضع والمجهود • ويزيد من دور الجامعه الازدياد الملحوظ فى عدد الجامعات وفروعها المتناثره بأنحاء الجمهوريه بالاضافه الى العديد من المراكز البحثيه والعدد الهائل من الباحثين والمساعدين والكثره المتوفره من المعامل وحقول التجارب فى شتى الميادين بجانب التطور الحادث فى الحياه البشريه و الامكانيات المتاحه لكافه الاغراض•

قد بليت مصر بعصور طويله متعاقبه وهى محتله رغما عنها ولهذا نجدها تتأثر كثيرا بظروف خارجه عن ارادتها سواء كانت هذه الظروف فى الحياه الاجتماعيه او فى الفكر الانسانى داخل الوطن او بالتعامل الفردى وحريه الفرد الضاره بالآخرين وبالمجتمع مع الاقتناع الداخلى الذاتى بان هذا هو الطريق السليم الى غير ذلك من مظاهر التخلف الاجتماعى والذى جنينا ثماره مع التطور العلمى الحديث مع التقدم العلمى السريع الى ان كان التاثير جليا فى اغلب الاماكن فى مصر ومنها الجامعات معقل الفكر والعلم •

١-٢: مبادىء العلم

الدراسه والتعليم يهدفان الى تحقيق التوازن المنشود فى شخصيه الدارس بناءا على القيم والمبادىء التى يتلقنها وتعرف عليها من خلال رحلته الدراسيه مع الاحتفاظ بكل القيم الجوهريه للمجتمع حتى يكون مشاركا فعالا فى تقدم البلاد مستقبلا بكل امكاناته الذهنيه والفكريه والعضليه احيانا فى ضوء المحافظه على الطابع الوطنى والتراث القديم من اجل ازدهار الثقافه المعاصره ونحن نستقبل القرن الجديد بكل مشتملاته من تقدم علمى مذهل •

ان العلم دعامه اجتماعيه وسياسيه للبناء الاجتماعى الاساسى للنظام السياسى فى الدوله وهو الموجه الاول فى الحياه المؤثره لدى الافراد فى المجتمع وقد حث الدين الاسلامى الحنيف على العلم والتعلم والاستمرار فى التعلم والاجتهاد فى ذلك وكان بذلك يضع الانسان المسلم امام الدرس الاول للحياه الدنيويه للاستفاده منه فى الحياه والآخره ولكى يتعظ الانسان ويعلم ويتعلم عن وجود الله وبراهين وجوده الكثير والشامل والعام ولهذا كله كان علينا جميعا السعى للتعلم ووضع ما تعلمناه امام الآخرين ليتعلموا منه الجديد وليتبادل الجميع الخبرات والعلم من اجل رفاهيه البشر • من المؤكد ان العلم ضروره اجتماعيه وثقافيه لبناء المجتمع فى العصر الحديث وخصوصا وان التقدم العلمى قد فاق الخيال واصبح كل ما كان يقال قصصا خياليه فى الماضى وتاكد واقعا عمليا نراه ونلمسه ونتطلع الى الاكثر خيالا والذى بدوره سيتاكد فى القريب العاجل لما نلحظه فى الآونه الاخيره من التطورات العلميه المذهله لما كان سائدا قبلا الا اننا نتقبله ونتعامل معه كواقع ملموس•

من الاهميه القصوى تحديد ابعاد العمليه التعليميه فى الوطن فى مرحلته الراهنه بجانب المقتضيات المطلوبه لاقامه المجتمع الجديد وليكون الوطن نقطه لامعه على خريطه العالم ومن هذا المنطلق يمكننا الوقوف على الاسباب والوسائل التى نحتاجها من اجل تطوير المنظومه التعليميه عامه وفى الجامعات خاصه فى المستقبل القريب بالاضافه الى ذلك المستقبل البعيد • ويمكننا ان نقسم العلوم على وجه العموم الى ثلاثه فروع جوهريه وفقا للاسلوب العلمى المعاصر والاكتشافات الجديده والاتجاهات التكنولوجيه التى طفت على السطح وهى التى يندرج تحتها بقيه

العلوم المتخصصه والمعروفه لنا و غير المالوفه لنا فى البلاد الناميه ولكنها جميعا تؤدى دورها العلمى والاقتصادى والحضارى فى الحياه المعاصره على كوكب الارض وما قد يكون لها من تاثيرات مستقبليه على الحياه الارضيه او فى ايه كواكب اخرى. وهذه الفروع الثلاثه هى :

١ - العلوم الانسانيه : وهى تشمل العلوم الاجتماعيه والادبيه واللغات المختلفه بالاضافه الى العلوم الفكريه والفلسفيه والنقديه وغيرهم .

٢ - العلوم الطبيعيه : وتحتوى كل العلوم العلميه مثل الطبيه والطبيعيه والكيميائيه والاحياء والرياضيات والصيدله والاقتصاد والفلك وغيرهم .

٣ - العلوم الحديثه : وتشمل المستجدات العصريه طبقا للابتكارات العلميه فيمكن ان تندرج فيها العلوم السياحيه والعلوم الاعلاميه والاستيراتيجيات الفلسفيه للنهج البحثى فى العلوم الطبيعيه المعلوماتيه ووسائل الاتصالات وغيرها.

المبادىء العلميه لكل هذه الانواع المختلفه من العلوم هى مبادىء واحده ولاتختلف باختلاف النوع منها واسلوب العمل فى اى من هذه المجالات وهو اسلوب واحد يعتمد على العلم والتفكير العميق للابتكار وهذا بدوره يحتاج الى الجو الهادىء الخالى من الشوائب الاجتماعيه او الميكروبات الاجتماعيه او الطفيليات الاداريه او التناحر والمهاترات ليعيش الانسان فى الجو العلمى اللازم والذى يساعد على الانتاج العلمى والذى من السهل ان يكون غزيرا اذا ما وفرنا لهم سبل الراحه والامان سواء كان الحالى او المستقبلى .

واجب المجتمع من اولى الامر توفير المناخ البحثى للباحثين ومنع التلوث الخارجى عن هذه البيئه الهامه فى الحياه العلميه من اجل بناء المجتمع اما اذا ما تركت الامور تسير مع الهوى والاتجاهات التى نشات وسوف تترعرع وتتضخم وتشتد اعوادها وتصبح شوكه قويه فى ظهر المجتمع والذى عندها من الممكن ان يقف المجتمع عاجزا عن اداء دوره حيالها . من الهام من المجتمع وعلى راسهم المسئولين ان يحمى العالم الذى يعمل من كل الاوبئه والشوائب او الاضرار التى قد تصل اليه من الخارج او حتى من داخل المجتمع الجامعى ذاته وهنا لنا الاشاره الى انه بقدر ما توفر الدوله للمفكرين والباحثين المناخ المناسب والمبادىء السويه بقدر ما تحصل على النتائج كما ونوعا وبقدر ما تاخذ بالامه الى الامام لكى ترقى وتتقدم لتجاور اعظم الامم ولتصبح الدوله ذات قيمه علميه اكبر ومكانه سياسيه افضل .

ومع توافر الاعداد الكثيره من المعامل ومراكز البحث العلمى والجامعات والانتشار على مستوى الجمهوريه الا انه مازال الانتاج العلمى الفعال والذى يخدم الوطن قليلا وذلك قد يكون نتيجه عدم التنسيق بين الجهات الكثيره او للفراغ العلمى فى بعض الاحيان داخل معقل العلم ذاته لاى من الاسباب او للقصور فى الهيكل الادارى او فى القانون المسير لعمليه التعليم الجامعى والبحثى على وجه العموم .

تطوير التعليم مهمه شاقه وصعبه وهى تسير فوق الاشواك وخصوصا وان الطابع البشرى يخاف من المجهول ويحتاج الى ما هو معروف كى يطمئن قلبه الا ان علماء الجامعات فهم رجال الفكر والحضاره والعلم والابتكار وكل ما هو جديد ولذلك ستكون العمليه التطويريه اقل حده من غيرها وخصوصا وان التطوير والتعديل غالبا ما يناقش العقل والفكر وهما ما نجدهما فى محراب العلم . ويكون دور البحث العلمى هو دعم وتنميه الادارات بما يتناسب مع المتطلبات وتحديث الاجهزه الهامه فى المجالات المختلفه وتطوير القانون المنظم لها ان كان له التاثير الهام وهو الامر الذى سيظهر جليا من خلال هذا الكتاب مما يتيح الفرصه للاجيال الحاليه والقادمه والمشتغله فى مجال الابحاث العلميه والدراسات بان تقوم بالواجب المنوط بها دون تقصير وبالكفاءه المرجوه وعلى المستوى المنشود .

كما انه من الهام ذكر ان قانون الجامعات ينص على ذلك ويؤيده حيث جاءت الفقره الاخيره من الماده الاولى بالنص:

وتكفل الدوله استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والانتاج •

وجدير بالذكر ان نقل التكنولوجيا الى البلاد ليس هو الحل الامثل لانه يتسبب وبدون شك فى مزيد من التخلف الا اذا تم بناء الهيكل البحثى المناسب ويجب ان يكون فى نفس الوقت على المستوى العالى من الكفاءه ليقوم بالعمل البحثى ذاتيا وعلى الوجه الاكمل دون الاعتماد على الخارج ويقدم الاستاذ الكبير / رجب البنا فى مقاله الصحفى مجالين هما كما جاء بهما بالنص ما ياتى :

المجال الاول: ان تقدم الكليات خدمات متخصصه للشركات والوزارات والهيئات،كليات الهندسه تستطيع ان تقدم خدمات فنيه على مستوى عال فى الانشاءات والابنيه والصيانه وابتكار حلول لمشكلات المصانع المختلفه ، وكليات التجاره تستطيع ان تقدم خدمات لكل الجهات فى المحاسبه ودراسات الجدوى واصلاح الهياكل الماليه للشركات المتعثره ، وكليات العلوم تستطيع ان تقدم خدمات فى التحليل وتطوير بعض الصناعات و المشاركه فى الابحاث التطبيقيه فى مجالات عديده •
المجال الثانى: ان ينزل اساتذه الجامعات الى مواقع الانتاج لان الاحتكاك والخبره المباشره مصدران للتعلم لا يستغنى عنهما الاساتذه الكبار وهذا التفاعل يقضى على مشكله قائمه منذ سنوات طويله وهى ان وحدات الانتاج لا تعرف ماذا تقدمه الجامعه من خدمات،كما ان اساتذه الجامعه لايعرفون المشاكل التطبيقيه فى الانتاج وبقاء الجامعه كمؤسسه تعليميه فقط منعزله عن مشاكل الواقع العملى هو الذى اوجد ما نشكو منه من عدم الثقه بين المسئولين فى مواقع ************ •

هذه المقاله مع تلك الفقره تاتيان بايجاز عن الواقع الفعلى الذى وصلت اليه حياه الربط بين الجامعات وحاجات المجتمع والانتاج بالرغم من تواجد المشروعات القوميه للربط بين الصناعه والجامعات وامثلتها كثيره وناجحه الا انه ينقصنا التعميم فى هذا المجال حتى تكون الجامعه محورا اساسيا فى عجله الانتاج وبناء المجتمع وخصوصا مع التقدم العلمى الهائل السريع فى كافه الميادين ومع ظهور التكنولوجيا الحديثه وغيرها من العلوم المتقدمه • وهذا يدل على التقهقر العلمى فتعرقل المسيره الوطنيه والتى تحتاج الى الدفع قدما لنتمكن من اللحاق بالركب العالمى • ليس بالامر اليسير ان تقوم الجامعه بعملها الوطنى حيث انه يستلزم الكثير من الاهتمام والحب للوطن والود للمتعاملين معها وخصوصا لابنائها الطلاب سواء كانوا طلاب الدراسات العليا او غيرهم من الطلبه الذين يتعلمون فى الجامعات وينالوا الشهادات العلميه المتعدده والمتنوعه الا انه جاء فى مقال بعنوان : (دعوه الى الغاء الجامعات!) ، حيث المستوى المنخفض الذى وصل اليه طلاب الجامعات وبالتالى ما يقومون بتعليمه لابناء مصر بعد ذلك فى المدارس والمعاهد التعليميه المختلفه وقد خص ذلك فى الكلام عن اللغه العربيه حيث جاء :

وفى انموذج آخر لطالب فى السنه الثالثه نراه يجهل تماما ان الصفه تتبع الموصوف ،كما يجهل اعراب الفاعل والمفعول به فبدلا من ان يكتب:" انه يمارس دورا قياديا" نراه يكتب " انه يمارس دور قياديا " اى يرفع الموصوف وينصب الصفه، *******• وهذا التردى فى مستوى اللغه العربيه ينعكس بالضروره على كافه مظاهر الحياه الثقافيه فى مصر ، التى تقوم اساسا على اللغه العربيه ! وعلى سبيل المثال فان عمليه تصحيح الكتب على يد المصححين تعانى معاناه شديده ********* •

من هذا الجزء من المقال نجد ان المستوى التعليمى قد وصل الى ما لا يمكن ان يكون متواجدا من قبل فالجامعه لايمكن ان تخرج طالبا لايفقه شيئا فى التخصص الذى درسه واذا حدث هذا فيكون ذلك مؤشرا هاما الى وجود عطب ما فى العمليه التعليميه فى الجامعات وآثاره المدمره على المجتمع مستقبلا رهيبه وشديده المفعول لانهم هم المعلمون فى المدارس واذا كان هذا المعلم لم يتعلم فسوف يعلم ما لايعلمه ويتعلم منه الاجيال التاليه والتى بذلك ستتعلم الخطأ على انه الصحيح ويكون البلاء الاعظم • ومثال اللغه العربيه ما هو الا رمزا لجميع التخصصات الاخرى الهندسيه والطبيه والاجتماعيه والسياسيه وما بالنا بالحصيله النهائيه لمجهود المجتمع بمثل هؤلاء الجنود فى شتى المجالات اليس هذا سيكون العجب كله فكيف الطبيب يعالج المرضى اذا كان دون المستوى او حتى يعلم الاشياء خطأ وكيف يقوم المهندس بعمله على الاسس الخطأ او كيف يقود الدوله السياسيون القادمون مستقبلا وهم يؤسسون العمل السياسى للدوله على المبادىء التى ستكون بلا شك فيها الكثير من الخطأ فكيف نتصور المجتمع على هذا المنوال •

كل ما يهمنا هو ايضاح ان مبادىء العلم هى المحرك لكل سبل الحياه وعلى الجامعه خدمه الصالح الوطنى والابتعاد عن الباس الصالح الشخصى لباس الوطنيه وخداع الناس بعد الذات وهذا اخطر من التعلم الخطأ ، والتدمير البطىء قد يسود البلاد مثل الوباء ولكنه بطىء الحركه شديد الفعاليه مفسدا للقيم والمبادىء ويعطل المسيره العلميه التى هى الساتر الوطنى لحمايته من الشوائب والتداخلات الخارجيه من التلوث الحضارى والمجتمعى والبيئى وهو ما ننشده ونرغب فى تحقيقه من اجل الاجيال القادمه لتتسلم الرايه العلميه والتعليميه مرفوعه عاليا ء وليفخر بها كل مصرى وليشهد التاريخ على انجازات مصر البحثيه فى العصر الحديث •

١-٣: محراب العلم

المفترض فى الحرم الجامعى ان يكون مناره العلم وملتقى العلماء فى كافه التخصصات فرادى او جماعات فى كل تخصص على حده او فى كل التخصصات معا ففيه تعقد المؤتمرات العلميه التى تشمل كل العلماء والدارسين فى المجال موضوع المؤتمر ومنها تنطلق الافكار التى تساعد فى بناء المجتمع ولا تهدمه وتعظمه ولا تنتقص من قيمته شيئا و نحن فى هذا المجال والمكان المقدس ولما للعلم من قيمه وللعلماء من منزله الا اننا نرى الجانب الاخر من الحياه الدنيا وكل ما فيها من متناقضات فالعالم بجانب الجاهل وطالب العلم مع هادف الجاه والملتزم مع المتجاهل لكل القيم والمبادىء وقد نص القانون تنظيم الجامعات فى مادته الاولى على :

> تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمه المجتمع والارتقاء به حضاريا ، متوخيه فى ذلك المساهمه فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنميه القيم الانسانيه ، وتزيد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات ، واعداد الانسان المزود باصول المعرفه وطرائق البحث المتقدمه والقيم الرفيعه ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمه الانسانيه •
>
> وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الانسانى فى ارفع مستوياته ومصدرا لاستثمار وتنميه اهم ثروات المجتمع واغلاها وهى الثروه البشريه• وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضاره العربيه والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الاصيله ومراعاه المستوى الرفيع للتربيه الدينيه والخلقيه والوطنيه، وتوثيق الروابط الثقافيه والعلميه مع الجامعات الاخرى والهيئات العلميه العربيه والاجنبيه •

يمثل محراب العلم منارته وهداه للطلاب الباحثين عن الحقائق العلميه والفكريه والادبيه ويتطلع اليه كل الباحثين فى كل ارجاء العالم بهدف الاستزاده منه والنهل منه بقدر الاستطاعه لرفع المستوى الذاتى للفكر والفلسفه حتى يستطيع الفرد مواكبه الركب ومسايره العصر فى كل الازمنه المتلاحقه والتى نرى فيها العلم اصبح هدفا ووسيله للتقدم والارتقاء بالامه الى العلى ورفع المعاناه عن الشعب ليكون محراب العلم جديرا بالاحترام كما تعود المواطن دائما • على ما تقدم نرى المسئوليه تزداد على عاتق العلماء فى بلادهم للتحرك الديناميكى المستمر لايجاد الحلول العلميه السليمه لكل المشاكل القوميه الهامه وتقليل الفاقد من الطاقه والثروات الوطنيه والاتجاه بكل قوه وتركيز نحو التقدم الدولى لمسايره باقى الدول المتقدمه كما ونوعا بالاضافه الى ان يكون العمل البحثى مستمرا مرتفعا بالمستوى الى الاعلى بصوره مضطرده وبلا توقف وليكون المكان كله هادىء يملى على من يراه او يدخله بالاحترام والهيبه للعلم والتبجيل •

كل المتناقضات ظهرت جنبا الى جنب فى محراب العلم واخذت الصراعات العنيفه تاخذ اشكالا والوانا يعجب لها العقل ولايصدقها المجتمع ولايتجاهلها المظلومون ويغرب عنها الحاضرون والغائبون ومع ذلك نجد النشاط العلمى المترامى الاطراف ليلحق بالركب فى طريقه الى الامام فى اغلب الاحيان والا لاصبحت الصوره معتمه بما فيه الكفايه لنفقد الامل وانا على يقين وكلى امل ان الاصلاح الذى يرجوه المجتمع قريب باذن الله وبعون الله سبحانه فهو القادر على كل شىء • الجامعات ومراكز الابحاث يجب ان تكون على المستوى اللائق والمناسب لكى تجبر الآخرين على الاحترام والاجلال للعلم وليس على النقيض فتضع العلماء مكان السخريه ومحل الاستهتار وتسىء الى سمعه الجامعه ورجالاتها وعلى اهل العلم الالتزام بكل ما يرفع من المستوى الدعائى للعلم والجامعه ومراكز البحوث والابتعاد عن كل ما يضر بهم وبالتالى بالصالح العام للدوله داخليا وخارجيا وعلينا الاصلاح المستمر وعدم التوقف امام الظلم او الشوائب لننتظر الحل بل واجبنا المقدس نحو الوطن ان نوجد الحل الذاتى داخل محراب العلم لنعيد اليه الاحترام ومكانته اللائقه فى المجتمع •

تعتبر الجامعات ومراكز البحث العلمى محرابا للعلم فعلى العاملين فيها الاحساس بقدسيه المكان واعطائه الاحترام الكامل للعمل الجاد دون حياكه المؤامرات والابتعاد عن كل ما يشوه الصوره الجميله والعفيفه للحرم الجامعى حتى يحس بذلك كل من يدخل الى هذا المكان العلمى المقدس الواجب الاقتداء به فى الحياه العمليه والسير على نهجه والكل يحترمه ويرجع اليه عند اللزوم او الاحتياج الى الارشاد والتصحيح فهو ذلك محراب العلم المقدس الذى يقدم العلم للمجتمع كسلعه صالحه بعد اجراء كل الاختبارات اللازمه حفاظا على كيان الامه • وعلينا الرجوع بالذاكره الى الخلف عندما بدات الحركات الوطنيه فى البلاد حيث اعتنقت هذه الحركات ومن اولها الشيخ حسن العطار شيخ الازهر العظيم حيث تايدت ضروره استحداث ما ليس فى بلادنا من العلوم والمعارف وهو ماليس لدينا من من امكانيات والى ان جاءت الحمله الفرنسيه على مصر بقياده نابليون بونابرت فى عام ١٧٩٨ وادخال اهميه العلم فى السياسه العامه للدوله فقد تاكد لدى الوطن هذا المبدأ الهام من معنى لقيمه التعليم فى البلاد •

لما للتعليم من اهميه فى الحياه اليوميه وتقدمها على المستوى الفردى والسلوكى وبالتالى على المستوى الجماعى ومن ثم على المجتمع ككل كما ياتى بجانبه الثقافه العامة حيث تعمد بعض الحكام الى تاخير المسيره التعليميه او الحد منها ومن انتاجها وافرازها للمعلمين والمتعلمين الاكفاء الى ان حاول محمد على فى اواخر ايام حكمه الى الاتجاه استيراتيجيا لزياده الوعى والتعليم فى البلاد لما احسه من اهميه لوجوده فى الوسط الذى يتعامل معه • تتعلم الاجيال بالجامعه القيم والمبادىء وتضع القواعد الرئيسيه للمستقبل من جهه التخطيط

والنظره الى المستقبل القريب وترى التقاليد العلميه والحريه فى الكلمه المكتوبه او المقروءه وتتلمذ على ايدى العلماء الافاضل من جميع الجامعات بالنهج العلمى من المدارس المنتشره عبر القارات الخمس وتقتدى بالقدوه الحسنه فى الاخلاق والعلم والاسلوب البحثى والنهضه الذاتيه للافراد العلميين فى محراب العلم وبالاسس التى تعلموها مسبقا •

كما ان المراكز البحثيه لاتقل اهميه عن الجامعات فالحياه العمليه فيها ما هى الا نسخه من تلك الحياه الجامعيه فى ايه جامعه علاوه على ان الحياه فى الجامعات الاقليميه لاتختلف كثيرا عن تلك فى الجامعات الام وهى تقوم بدورها فعلا بدور الام لانها هى الجامعات التى انتجت وقامت بتخريج القائمين على الجامعات الاقليميه ولها السبق والاولويه فى القدوه ولها الحق فى المسمى بالجامعات الام وعلنا الاعتراف بانها الجامعات الام لاننا قمنا على اكتافهم فى السنوات الاولى لانشاء هذه الجامعات الاقليميه • ولابد وان يكون محراب العلم الملجأ الاول والاخير لطالبى العلم فى الدوله من اجل الاستزاده منه والاستعانه بالخبرات العلميه المتاحه فى الجامعه من كوادر عاليه المستوى فى جميع التخصصات وعلى العلماء العمل الجاد والمستمر للنهوض بالوطن وتقديم كل العون للفئات الاجتماعيه المختلفه دون مواراه للخدمات التى تستطيع القيام بها الجامعه او مركز البحوث او الاكاديميه العلميه او وزاره البحث العلمى وبذلك تتاكد الوطنيه المصريه مع الاتفاق على الهدف الجوهرى وهو من اجل مصر نسعى جميعا للتقدم •

خصوصا مع التعديلات الجديده الاخيره فى قانون الجامعات من استحداث وظيفه نائب رئيس الجامعه لشئون البيئه وخدمه المجتمع نجد الضروره الملحه بان تلبى الجامعات طلبات الجهات التنفيذيه من الدراسات اللازمه وعلى هذه الجهات تمويل ودعم البحث العلمى على الاقل ذلك الذى يخصها • وقد اهتمت الدوائر العلميه والثقافيه بالبحث العلمى فى مصر وقد تم نشر الكثير من المقالات الهامه والمفيده فى موضوعنا حيث جاء فى مقال هام بعنوان : (البحث العلمى ومصر على ابواب القرن الحادى والعشرين) والمنشور باحدى الصحف المصريه ما يزيد من الهمه المصريه الى التطلع الى المزيد من الجهد والعمل من اجل البلاد فنحن فى امس الحاجه الى العمل والاجتهاد والكد فيه حتى نستطيع الوقوف جنبا الى جنب مع الدول المتقدمه والتى فاقتنا بكثير من المسافات الطويله منذ فتره ليست بالقريبه فقد تكلم عن :

> كمايجب الاتنسى وزاره البحث العلمى دور الجامعات لان الربط بين الجامعات ومراكز البحوث والمشروعات يجب ان يكون بشكل يعطى دفعه هائله لكل من الجامعه والصناعه على حد سواء حيث تنقل خبره الصناعه وامكانياتها للجامعه ومن الناحيه المقابله تدخل اسس وقواعد البحث العلمى الى الصناعه والمتخصصين فى مشروعاتها• يجب ربط مراكز البحوث بعضها ببعض ثم ربطها بمراكز البحوث العالميه حتى نضع اللبنه الاساسيه للباحث المصرى لمعرفه ما يجرى فى الخارج وما يدور من ابحاث حتى لا يقوم بها غيره دون ان يدرى ، ان ما هو موجود فى مصر الان ليس بحثا علميا بمفهومه الصحيح وسوف اضرب على ذلك هذا المثل • *********
>
> اننى اقترح ادماج كافه مراكز البحوث ووزاره البحث العلمى وانشاء مايسمى " المجلس الاعلى للبحث والتكنولوجيا المتقدمه " ويكون ذلك تحت رئاسه سياده الرئيس محمد حسنى مبارك (••• ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب) صدق الله العظيم ■

وبعد معرفه الاقتراح المعروض ما علينا الا ان نتدارس ونناقش هذه الاقتراحات وخصوصا تلك الهادفه والتى ياتى من ورائها الخير لمصرنا فتوحيد البحث العلمى مع الجامعات قضيه هامه ويجب ان تاخذ الطابع القومى وسوف تعود بالفائده على

المجتمع كله علاوه على الموضوع الثانى والخاص بالربط بين الجامعات والصناعه من اهم الموضوعات والنقاط الحيويه بالرغم من توافر بعض مشروعات الربط قوميا وفرديا • الا ان الهدف المنشود هو توحيد الصفوف معا لاقامه حضاره ونهضه مصريه بالبنيه الاساسيه واولها هذا الربط واضيف الى المقال القيم العالى المستوى ما اقترحه ايضا بان يتوحد قانون تنظيم الجامعات والقانون الخاص بالبحث العلمى ليتم ادماجهما ايضا فى قانون واحد يشمل كل المبادىء والقوانين التى يجب ان تتطور ويكون التطوير شاملا وتعتبر القضيه القوميه الثانيه بعد قضيه التعليم فى مصر وبرعايه الزعيم المصرى الرئيس/ محمد حسن مبارك رئيس الجمهوريه •

١-٤: العادات والتقاليد الجامعيه

وضع التقاليد الجامعيه الرعيل الاول من رجالات الجامعات فهم القدوه الحقه التى يجب ان نتطلع كى نصل الى ما فعلوه فهم الآباء الذين علمونا وهم الاساتذه الذين دربونا على العمل البحثى والتدريسى وهم العلماء الاجلاء الواضعين للاسس الجامعيه فى كافه المجالات وامام كل الظروف • والرعيل الاول من اساتذه الجامعات عملوا وكدحوا وافنوا ارواحهم فى العمل داخل جامعاتهم من اجل العلم تاره ومن اجل الوطن ومن اجل تعليم الجيل الصاعد ، انهم عملوا فى صمت وما من احد سمع عن استاذ او معيد اضرب عن العمل من اجل الضغط على جهه او احد الافراد ايا كان من هو ولكنهم كانوا يحترمون جامعاتهم ويبجلون العلم وكانوا بذلك القدوه الحسنه وبتصرفاتهم هذه وضعوا الاسس الاوليه فى التقاليد الجامعيه •

فقد اسسوا المبادىء التى تسير عليها التصرفات الجامعيه من احترام الزماله ومراعاه شعور الآخرين مهما كانوا اقل علما فالعالم الحق هو ذلك الذى يحترم الصغير قبل الكبير ويشمله بالرعايه والحب ويحترم الجاهل قبل العالم ويحاول مساعدته للوقوف على الحقائق وهو ذلك الاب الذى يشعر به تلاميذه وهو الموجه لكل المجتمع الصغير داخل الحرم الجامعى دون ان يوجه فبعمله يهتدى الآخرون وباسلوبه يعمل العاملون وبالتزامه يقتدى التلاميذ • وتقدم التقاليد الجامعيه الاسس الاوليه للنشأه الجامعيه فى البدايه حيث كان عدد الاساتذه ومساعديهم قليلا وبالتالى عدد طلابهم ومن هنا تولدت التقاليد الاسريه اللازمه لحياه يوميه طويله وشاقه بالنسبه للجميع طلابا واعضاءا لهيئه التدريس والتى ترعرعت مع الايام لتصبح منهاجا جوهريا للعمل الجامعى وخصوصا مع التطور المرافق للعمل ذاته ليتجه الى البحث والدراسه ويثرى المجتمع بكل ما هو جديد فى العلم على المستوى العالمى •

تاكدت المثل العليا والمبادىء للقدوه الحسنه فى العمل والاداء وفى احترام الذات وتربيه الجيل المستقبلى تحت الرعايه المباشره للرواد الاوائل من اساتذه الجامعه وتوارثت الاجيال التاليه هذه المثل ولم تكتفى بذلك بل اضافت الكثير من العادات والتقاليد عاليه القيمه والتى تاسست بها الكوادر الجامعيه المتتاليه واصبح النمط الجامعى مثالا لكل ما هو حسن وبارع يتطلع اليه الجميع ليحتذى به ويامل ان يكون هو نفسه مثله تماما •

فى الحقيقه ان التقاليد الجامعيه وضعوها اساتذتنا الاجلاء بالعاده والفطره السليمه فقد كانوا القدوه ومنهم وعلى ايديهم وبرعايتهم ولد وترعرع الجيل التالى والذى هو من الاجيال التى نحسد عليها فهم كما يقال ومن شابه اباه ما ظلم • انهم وضعوا كل هذا وذلك دون تشريعات قانونيه او كتابات اداريه او حتى بالاسلوب الادارى البحت • فقد عملوا جميعا فى صمت ودون اخلال باى من المبادىء الجوهريه لبناء الصرح الجامعى السليم واحترام الحرم الجامعى واجلال محراب العلم من اجل العلم وليس الحرب ومن اجل العمل وليس الهدم فالكل يتفانى بلا صراخ

والهدف واضح من اجل الوطن لبناء المستقبل المشرق للاجيال القادمه ٠
على الجانب الآخر نجد البعض يستغل المسمى ويتكلم باسم التقاليد الجامعيه وهو بعيد كل البعد عنها ولكنه يستخدم العباره الرنانه حتى يختبىء خلفها وحتى لايراه الآخرون الذين ينشدون الحق ويؤمنون بالله عز و جل ويعملون بتعاليم الدين فى الدنيا كى يرضى الله عنهم فى الآخره وقد لاينكشف من يستخدم العبارات الرنانه امام المجتمع النقى ويفضى بسمومه المزعومه حقا بالوسط الجامعى ويزيد من المشكله لو كان هذا المضلل من القدامى والذى يستطيع بسهوله من النيل باغراضه وخداع الآخرين ٠ فنرى احيانا عناوين صحفيه مثيره تسىء الى التقاليد الجامعيه سواء كانت واقعه صحيحه ام لا فاهم ما نركز عليه هو ذكر ما يمس التقاليد الجامعيه وهو بمثابه ناقوس الخطر الذى يشير الى اهميه اعاده الدراسه وايجاد الحلول الملائمه للعصر الحالى فعلى سبيل المثال قرأنا العنوان : (التقاليد الجامعيه وازمه ٣ دارسين للدكتوراه فى جامعه) واضافه الى هذا العنوان نجد آخرا مثل : (فى واقعه غريبه على التقاليد الجامعيه ٣ دارسين للدكتوراه فى مهب الريح) ٠

بالعوده الى التاثيرات التاريخيه نجد انه تعرضت مصر الى العديد من الغزوات والحروب والى الاحتلال وآخرها الاحتلال الانجليزى الذى ظل فى مصر سنوات طويله وكان خلالها اللورد كرومر هو الحاكم الفعلى للبلاد لان الحاكم الرسمى وهو الملك او الخديوى لم يكن مصريا الامل ولم يكن متفرغا للعمل السياسى بل كان مثقلا بالمسئوليات التى تفوق قدراته والتى صنعت من اجله حتى يتحكم فيه قوى الاحتلال دون معارضه او حتى المحاوله ٠ التقاليد الجامعيه تدعوا الى التسامح فى العلاقات الشخصيه السويه السليمه البعيده عن غضب الله سبحانه وتعالى الا ان الكثير يحاول التعلق بها من اجل الاضرار بالآخرين ويطلب التسامح بعد ذلك ولكنه من المؤكد ان تم التسامح مره فهو محسوب لان المجتمع علمى وتكراره يعنى الخديعه والتضليل ولا يجب الاخذ به مره اخرى ومهمتنا فى هذا الكتاب هى الوصول الى الاسلوب الامثل للحياه الجامعيه من خلال القنوات الشرعيه ٠

ذلك كان متعمدا كى يامن الجميع شرور القله القليله ونحمى ظهورهم وهم يعملون حتى يتفرغوا للعمل الوطنى ولا يضيع الوقت هباءا على الدوله فى المهاترات والتضليل وشهاده الزور وتلفيق التهم وليتفرغ الجميع رغم انف المضللين للعمل البناء ولتتقدم امتنا الحبيبه الى الامام وهيا نسرع من هذا الاجراء من اجل الوطن الام مصر ٠ العادات والتقاليد الجامعيه لايجب ان تكون الهدم فى البناء بل من المفروض ان تكون هى البناء واعاده البناء وترميم البناء المحتاج الى الترميم بينما هذه التقاليد تكون المسلك السوى للعلماء نجد انها لا يمكن بحال من الاحوال ان تطلب من العلماء ان يغضوا النظر عن الصالح العام ولا يمكن ان يترك الخاطىء كى يسيطر حتى ولو كانوا الاغلبيه لاننا هنا فى المجتمع العلمى والمناخ البحثى النظيف الخالى من التلوث فعلى العادات والتقاليد ان تقوم بدورها فى المناخ الجامعى لتنطلق ضد الظلم وضد الارهاب وتساند الحق وتساند المظلومين ٠

خصوصا وانه اصبح التقدم العلمى فى عالمنا المعاصر واحدا من الركائز الثابته والهامه فى البناء الاقتصادى والصناعى والتكنولوجى كما انه بدايه للمستقبل القريب وعنصرا جوهريا للمستقبل البعيد ولذلك لن تنهض الامه ولن يتسنى لها الارتكاز فى المقدمه العالميه علميا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا الا بالنهضه الفكريه والعلميه والمشاركه الفعاله فيها والاسهام الجاد فى الابتكارات المقبله وهو ما يمكن ان تنجزه الجامعات ولكن بشرط ان تكون جامعات فعليه عمليه علميه بعيده عن الجهل والمهاترات والظلم والعدوان على الاخوه فى البيت الواحد ٠ فقد جاء فى جريده قاهريه رسميه فى هذا المجال هو : (الزام جامعه بسداد ٥٠ الف جنيه لاحد مدرسيها لحرمانه من درجه الدكتوراه)

تاتى القاعده العلميه للمعلومات والبيانات فى اولى الخطوات البناءه التى يحتاجها هذا النظام الجاد والجيد القيمه وبامتلاك القاعده العلميه التكنولوجيه الاقتصاديه يكون لنا ان نفخر بان مصر ستسير الى الامام فى خطى واسعه ونتوقع الكثير من التقدم والازدهار وذلك بدفع عجله التنميه المصريه بالسرعات المطلوبه حتى تتغير معالم خريطه العالم الثالث لتصبح خاليه من مصر وتتبعل خريطه العالم المتقدم لتشمل مصرنا الحبيبه • كما ان هذه العادات والتقاليد قد انعكست على الكثير من الامور وخصوصا تلك التى تحتاج الى التنسيق المشترك بالرغم من الاعداد الضخمه من الجامعات والمراكز العلميه فى كل انحاء البلاد مما يدعونا الى مناشده الجميع ونفسى بالعوده الى التقاليد الجامعيه التى ارسى دعائمها اساتذاتنا فى الرعيل الاول ونمتثل بها لتكون مناره لنا فى طريق العمل من اجل مصر وليس غير مصر فكلنا مصر • بكل المقاييس نرى ان التقاليد الجامعيه قد اختلطت مع غيرها من العادات او القيم الدخيله على العصر والتى اتت مع المتغيرات الحديثه والحياه الجديده التى تتواكب مع التقدم الحادث على الساحه العلميه فى العالم وبدون تمييز بين شرق وغرب او شمال وجنوب ، وبالرغم من التقدم الهائل نجد عنوانا : (حول التمييز ضد المرأه فى كليه) بالاضافه الى عنوان آخر حول نفس هذا الموضوع بالبنط العريض مثل (نساء مصر العاملات يطلبن النجده)

من هذا المنطلق نتاكد من اهميه ذلك الا انه فى استخدام هذه الابتكارات والاختراعات فيكون الحظر قائما على من لاقدره علميه له وعلينا نحن ان نقود المسيره العلميه فى البلاد العربيه وبالتعاون معهم الى ان نصل سويا الى بر الامان التكنولوجى والعلمى ونشارك الدول المتقدمه فى المعركه العلميه مع كل ما سيستحدث فى العلم لتعود لنا الامجاد العربيه التى غابت عنا فتره ليست بالقصيره ولتكن هذه هى الدفعه المحفزه لنا فى الوطن العربى لننهض مره اخرى •

١-٥: التسرب الى الصفوف

لما كان الاتجاه الاول للثوره المصريه عام ١٩٥٢ هو التعليم المجانى لكل افراد الشعب وتلاه على الفور التخطيط السليم لانتشار التعليم بكل مستوياته على المستوى القومى لكل ابناء الشعب دون تفرقه بين طالب وآخر الا بالمجهود العلمى وقد امتد العمل بهذا المبدأ الى ان نشرت الجامعات الاقليميه على عاتق المعاهد الفنيه العليا التى بدأت بالتعاون مع الجانب الالمانى فى وقت سابق مما ساعد كثيرا فى سرعه انشاء الجامعات الاقليميه والتى انتشرت على نطاق واسع لدرجه ان اعضاء هيئه التدريس بها لم تكن على المستوى العلمى المناسب احيانا وبالعدد القليل احيانا اخرى او كلاهما معا • الجامعات الاقليميه حلت الازمه المقابله للازدياد المطرد فى عدد الطلاب الحاصلين على شهاده الثانويه العامه او ما يعادلها مما اصبحت المشكله فى تغطيه العمليه التدريسيه للطلاب وهى التى بدورها تبعت وادت الى الاحتياج الملح الى التعيين بدلا من الانتداب حتى تتزحزحت العمليه التعليميه فى الجامعات الاقليميه الى الاستقرار وعدم المعاناه فى العمل نتيجه ظروف المسافرين •

يظهر ذلك جليا وتزداد هذه النوعيه من المشاكل المعقده خصوصا اذا كانت تلك الجامعات الاقليميه بعيده بما فيه الكفايه عن الجامعات الام المزدحمه باعضائها والتى كان من الممكن اعاده التوزيع لاعطاء الفرصه فى مزيد من الاستقرار الا ان الحل الاسرع الذى اتبع كان له الاثر وان كان بدرجه قليله فى التسلل الى الجامعه بعناصر قد تكون غير كافيه للغرض • وفى خضم الاعوام الجميله وفى فترات الزهو والازدهار الجامعى ولوجود بعض الظروف المساعده للاخلال بهذا الكيان المقدس وهو كيان العلم ومحرابه تمكن القله القليله من التسلل الى صفوف القدوه العلميه

والجامعيه كيف ومتى ليست القضيه الآن بل المهم ما هو العلاج وما نحن فاعلون بعد الرؤيه الجليه فى نهايه الكتاب فقد بدأنا لتونا الدخول الى جوهر الموضوع المطروح وهو ان القدوه الجامعيه اليوم قد يشوبها فى بعض الاحيان وليس للتعميم بعض الشوائب التى يجب ان تقوم وتعتدل لتكون قدوه وليكن بدون ارغام بل بالحب والاخلاص والتفانى والحرص على الزماله ومساعده الزملاء والطلاب من اجل مصر ٠

من العوامل التى ساعدت فى الاخلال احيانا بالقدوه الجامعيه وهيبه الجامعه هو ظهور الكم الهائل للجامعات الخاليه من الاساتذه الآباء العظماء مثل طه حسين ومصطفى مشرفه وغيرهم من اساتذتنا الاجلاء فقد انشات الجامعات الاقليميه بكثره كبيره مما لم يساعد على الاحتواء لمنع التسرب الى الصفوف الجامعيه كل ما هو مشين وليس التسرب هنا عباره عن افراد فحسب بل يمكن ان يكون احيانا اساليب عمل و اداء كما انه من المحتمل ان تكون عادات خارجيه لاتليق بالمجتمع الجامعى وقد يكون القانون المنظم للعمليه التعليميه او لمستوى الاخلاقيات العام فى الوطن وقد يكون اشياء وآليات واشخاص وظروف اخرى وكلها مجتمعه ادت الى ما نحن بصدده٠

ولايقتصر التسرب الى الصفوف على الجامعات الاقليميه وحدها بل هناك تسرب من نوع آخر وغريب الشان حيث جاءت احدى الصحف الرئيسيه فى البلاد وعلى جزء من صفحاتها بما يلى وتحت عنوان : استاذ (وربع) لكل طالب ٠ والعنوان جميل وبراق الا انه كالسم يفيد عن تواجد خطأ ما فى النظام الجامعى من الناحيه الهيكليه حيث ان المعدلات العالميه لا تتوافق مع ما جاء فى هذا المقال عنوانا .والمفروض ان يقل عدد الاساتذه عن عدد الطلاب فى الجامعه الا انه لغرابه العنوان توقفت عنده لنرى ان كان هناك ما يؤيد وجهه النظر بضروره تطوير قانون الجامعات وتعديل شكله الهيكلى ونظامه الادارى ام لا ولذلك تطرقت الى هذا المقال ، هذا وقد جاء فيه:

> فى المقال اليومى (مجرد راى) اشار الاستاذ صلاح منتصر الى بعض الحقائق والارقام عن كليه ****** بجامعه **** على لسان عميدها ***** فقد ذكر ان عدد الطلبه بهذه الكليه فى حدود ٢٤٠٠ طالب وان عدد اعضاء هيئه التدريس ٣٠٠٠،منهم ٢٠٠٠ استاذ واستاذ مساعد والف مدرس ومعيد، وفى قسم *** وحده يبلغ عدد الطلبه ٤٠ وهيئه التدريس ٧٠ وهذه ارقام خطيره بل ومذهله٠٠ فالنسبه العالميه(المثاليه) لاعداد الاساتذه بالنسبه للطلبه فى جامعات العالم وحتى فى الدول المتقدمه لاتتجاوز واحدا الى خمسه على احسن تقدير اى استاذ واحد الى خمسه طلبه بينما نجد هذه النسبه معكوسه فى كليه *** جامعه ***،فالنسبه العامه فيها هى استاذ وربع لكل طالب،واما فى قسم *** فالنسبه هى استاذ وثلاثه ارباع لكل طالب٠٠ ولا اظن ان هناك كليه اخرى فى العالم يزيد عدد الاساتذه فيها على عدد الطلبه ٠٠ واذا نظرنا الى بعض الكليات المصريه الاخرى٠٠ وخاصه كليات التجاره٠ نجد الحال عكس ذلك تماما،فنسبه الاساتذه الى عدد الطلبه٠٠ قد تبلغ ١ الى ١٠٠، ان لم تكن اسوأ من ذلك ٠٠
>
> وهذا الحجم الهائل لاعضاء هيئه التدريس بكليه*** جامعه*** يثير عده تساؤلات٠٠ لماذا هذا العدد الكبير وخاصه بالنسبه لمن هم فى درجه استاذ ؟ ان بعض الكليات فى الجامعات البريطانيه مثلا لايوجد بها الا استاذ واحد اوعدد قليل من الاساتذه، والباقون هم بدرجه استاذ مساعد ومدرس ٠٠ كما اننى اتساءل ٠٠ لماذا لاتوقف التعيينات لبضع سنوات فى هذه الكليه؟ واخيرا وليس آخرا٠ وهذا هو المهم٠٠فهل نلمس اثر هذا العدد الضخم من الاساتذه فى مستوى الخريجين و خاصه من الناحيه العمليه وفى مستوى *************** ٠ دكتور ******* كليه *********

وهنا لايسعنا الا ان نذكر ان ماجاء فى المقال عباره عن ظاهره هامه قد تكون متكرره فى كليات اخرى وقد يكون لها العكس تماما وهذا هو مايجعلنا ان نؤكد على

ضروره تعديل قانون الجامعات بعد الدراسه والتمحيص لكل الظروف والملابسات ليس فى الاعداد طلابيا واساتذه بل فى الامكانيات وسبل التعيين ووسائل التعيين وما علينا الا المزيد من الدراسه وهذا هو الغرض المنشود من الكتاب المطروح كقضيه قوميه تحتاج الى وقفه كى نصل الى التشخيص السليم وخصوصا كيف ان يحدث من المفارقات وقد يتم هذا بعد قرارات مجالس علميه للعلماء فى كلياتهم • وان التجانس العلمى والفكرى مطلوبا واساسيا لضمان الاستمراريه العلميه لمدرسه ما بينما الاختلاف الفكرى وعدم التجانس الكامل مهما من الجهه الاخرى لايجاد الحلول المختلفه والمتباينه لوضع الحلول والحلول البديله والافكار وعكسها بالطريقه العلميه وطبقا للتحليل العلمى السليم •

وجود المدارس المتباينه داخل المدارس والمراكز البحثيه امر ضرورى من اجل النهضه الفكريه والسباق العلمى الشريف النقى الهادف اصلاح ما يترسب من مخلفات غير صحيحه و غالبا ما تكون ضاره بالمجتمع وهنا تظهر الاهميه القصوى لتواجد المدارس العلميه والاساليب العلميه والفلسفيه غير المتطابقه سويا لايجاد البدائل اللازمه لكل عمليه بحثيه او تدريسيه • وتمثل الجامعات الاقليميه مناره علميه للاقليم الذى تقع فيه ويقع على عاتقها مسئوليه النهضه الفكريه والعلميه والادبيه للاقليم وابنائه ومستقبله القادم وذلك بالاشتراك مع غيرها من الجامعات عند الحاجه اليهم وبالتعاون المشترك بين الجامعات المختلفه فكلها مصر بل فيمكن ايضا الاستعانه بالجامعات الاجنبيه اذا لزم الامر من اجل المستقبل الوطن ولتحقيق المسيره القوميه على احسن وجه وبافضل السبل وعلى احدث المستويات •

اذا كانت هذه الظاهره قد جاءت فى احد المراكز البحثيه فيكون الامر سليما وعاديا اما ان يتواجد هذا الحال فى كليه جامعيه تعليميه وبالطبع ايضا بحثيه فيكون الامر مختلفا ويدعوا الى التساؤل عن الاسباب التى ادت الى ذلك وما هى الضرورات ولماذا لم تتمكن الكليه او الجامعه من تفادى هذه الظاهره ان كانت غير سليمه ولماذا هى كذلك ان كانت صحيحه والامر يدعو الى وقفه علميه ناضجه من اجل الصالح الوطنى ولا تحمل فى طياتها المجاملات او غير ذلك • اما عن بعض الوسائل التى تسرب بها بعض اعضاء هيئه التدريس الى صفوف الجامعات فهناك الكثير والمزيد من الاسباب والاساليب المسببه لذلك فقد جاء مقالا فى احدى الصحف بعنوان :

شهادات الدكتوراه فى الجامعات المصريه

وهذا العنوان يمس اهم جزء من الحياه الجامعيه وهو البحث العلمى وخصوصا وانه ينقسم الى نوعين هما :

١ - بحث من خلال الرسائل العلميه

اما عن البحث الذى يتم من خلال الرسائل العلميه مثل الماجستير ودكتوراه الفلسفه فانه يتم من خلال الطلاب الباحثين كى ينالوا الدرجه العلميه ويتعلموا ثم يمتهنوا البحث العلمى وقد يكون ذلك البحث واحدا من اثنين لا ثالث لهما :

الاول : بحث لدراسه مشكله واقعيه فى الميدان العملى فى المصانع او المعامل او الادارات او المواقع المصريه ويكون له من الواقعيه الكثير ومهما كانت نتائج الدراسه والبحث وقد تقوم الجهه المنوطه بتمويل هذا البحث كليا او جزئيا •

الثانى : بحث من خلال التفكير والمجهود العلمى للمشرف على الرساله وقد يكون نافعا لمصر او نافعا للعلم بصفه عامه سواء كان نظريا او عمليا او الاثنان معا • وهذا البحث يتم بمعرفه الطالب وتحت الاشراف العلمى الكامل للمشرف وقد يشارك فى العمل ذاته المشرف

٢ - بحث مستقل

هو ذلك البحث الذى يقوم به الباحث عضو هيئه التدريس اما ليحل مشكله ما امامه فى الطريق العملى فى حياته العامه او الخاصه او انه يقوم باجراء البحوث من اجل الترقى للحصول على الدرجات والالقاب العلميه التاليه فى الهيكل الجامعى وهذه الابحاث قد تاخذ الطابع النظرى البحت او العملى الخالص واحيانا كثيره تجمع بينهما وقد يقوم الباحث بمفرده فى العمل وقد يشارك غيره حتى يفتح المجال البحثى للعمل المشترك والراى الافضل ٠

وجدير بالذكر بان القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ قد نص فى مادته رقم ٢٣ بشان اختصاصات مجلس الجامعه على النحو التالى :

> يختص مجلس الجامعه بالنظر فى المسائل الآتيه :
> اولا - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعه :
> **
> ثانيا- المسائل التنفيذيه :
> ************************
> ٢١- منح الدرجات والشهادات العلميه والدبلومات ، ومنح الدرجات الفخريه ٠ ٠
> ************************************

علاوه على ان كل الخطوات السابقه عن قرار مجلس الجامعه ما هى الا توصيات مرحليه لمزيد من الاطمئنان على القرار النهائى وهو منح الدرجه العلميه او الشهاده العلميه او الدبلوم الجامعى او الدرجه الفخريه ٠

وعوده الى المقال الذى اشار الى الشهادات الجامعيه والمقصود هنا شهاده دكتوراه الفلسفه حيث تعرض لها المقال وذكر فيه بالنص:

> وبالطبع لايعنى هذا الكلام ان كل رسائل الدكتوراه من هذا النوع فهناك رسائل فى مصر تفخر بها اى جامعه محترمه ، وهناك اساتذه مصريون فى جامعاتنا يمثلون كفاءات كبيره وهم محل احترام حتى على النطاق الدولى٠لكن هذا النوع من الرسائل ومن الاساتذه قد اصبح-مع الاسف الشديد-اقليه وسط بحر من الاكاديميين المتوسطين او الضعاف علميا والذين يتظاهرون بغير ذلك ولست انوى التحدث عن رسائل الدكتوراه فى الكليات النظريه والادبيه والفنيه ، فليست لى خبره بهذه الكليات ، وان كان ما اسمعه من بعض اساتذه هذه الكليات ، يثير القلق والانزعاج حقا ، ولكنى ساتحدث عن بعض حالات الكليات العمليه فى الماضى كنا نشترط على من يريد الحصول على الدكتوراه فى الاحصاء الرياضى مثلا ان يكون قد نشر بحثين من ماده الرساله فى مجله علميه متخصصه قبل التقدم رسميا بالرساله٠وكان من تقاليد كليات العلوم "وقد جرى اهمال هذا فى بعض الكليات" ان يكون واحد من الممتحنين استاذا اجنبيا سواء كان اوروبيا او امريكيا لكن هذه الشروط اهملت اليوم فى بعض الكليات واصبح الحصول على الدكتوراه امراسهلا، وهكذا تسربت الى الجامعه رسائل بلا قيمه علميه تذكر ، وتقرر تعيين اصحابها فى الجامعه ٠

واذا ما ظهر ضعيفا فى وسط اقوياء لكانت هناك المفارقات العديده والضاره والمحبطه للامال ولكن كذلك الوضع المعكوس مازال محتملا فى التواجد وسيكون المصير كذلك بل قد يكون اسوأ مما يتصوره العقل من وسائل الهدم والتدمير لان الفرد الضعيف لايستطيع الاستمرار فى العمل العالى المستوى وما بالنا اذا كان هناك المزيد من هذه النوعيه فى ذات المكان الواحد ويالهول اذا ما كان ذلك مجتمعا داخل قسما واحدا ٠

لا يسعنا الا الرجوع الى المواد والقانون الذى يحكم العمل فى الجامعات من حيث الدرجات العلميه وكيفيه منحها ومن المسئول عن منحها وما هو تقدير مستواها من النصوص المختلفه التى جاء بها القانون وطبعا بدون تعليق على الموضوع المعروض على صفحات الصحف والمذكور عاليه • ونزيد هنا كوضع عام لكل مايذكر فى الكتاب اى ان هذه الامثله الوارده انما هى للتعبير عن بعض الملامح الرئيسيه التى طفت على السطح داخل المجتمع وتشكل سما مميتا وظاهره اجتماعيه غريبه عن بلدنا والقيم المصريه وما تعودنا عليه بالرغم من عصور القهر والظلم والطغيان التى مرت بهم البلاد فى الماضى وما كان لهم من تاثير سلبى علينا جميعا • ونشير الى ان الماده رقم ٩٢ من القانون رقم ٨٠٩ لسنه ١٩٧٥ باصدار اللائحه التنفيذيه للقانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ والتى تنص على :

تمنح مجالس الجامعات بناء على اقتراح مجالس الكليات المختصه دبلومات الدراسات العليا ودرجات الماجستير والدكتوراه وفقا لما ياتى : اولا - الدبلومات : ** ثانيا الدرجات العلميه العليا وتشمل : (١) الماجستير: ****************** (٢) الدكتوراه : تقوم اساسا على البحث المبتكر لمده لا تقل عن سنتين تنتهى بتقديم رساله تقبلها لجنه الحكم،ويجوزان يكلف الطالب ببعض الدراسات التمهيديه طبقالما تحدده اللوائح الداخليه • وتتولى اللوائح الداخليه للكليات والمعاهد تحديد فروع التخصص اقسام الدراسه والدرجات العلميه العليا التى تمنحها والشروط اللازمه للحصول على كل منها •

يجب الا تغيب عنا تلك القيم والاصول الاجتماعيه التى تغيرت ديناميكيا مع الزمن فى الاشخاص والافراد والمجتمع وفئاته الاقتصاديه او الطبقيه او العلميه الى غير ذلك من التقسيمات العلميه للمجتمعات كما انه لهذه التغيرات العامه تاثيرات ضاره احيانا ونافعه فى اخرى واذا كنا بصدد المجتمع العلمى والبحثى فعلينا رؤيه المثاليات اولا وكل ما يعطل نموها يعتبر آثارا سلبيا على المسيره الجامعيه وهو ما نهدف اليه بغيه الوصول الى الحقائق الفعليه التى غيرت ملامح هذه المنظومه وما ادى الى تغيرات لا يحبها احد حتى المشارك فيها سلبا •

مع استقلاليه الجامعات الا ان التبعيه لوزير التعليم العالى جاءت بنص القانون فى الماده رقم ١٣ منه والتى نصت بالاتى :

وزير التعليم العالى هو الرئيس الاعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه، وله ان يطلب الى المجالس او اللجان الفنيه المختلفه بحث او دراسه موضوعات معينه وخاصه الموضوعات المتصله بالسياسه العامه للتعليم الجامعى وربطها بحاجات البلاد ومطالب نهضتها وذلك لابداء الراى واتخاذ قرار بشانها •

وللوزير بهذه الصفه الاشراف والاجتماع باى من المجالس الجامعيه وهذا لايمنع استقلاليه الجامعات ويمكنه ايضا عرض الموضوعات التى قد تصله من اعضاء هيئه التدريس على المجلس الاعلى للجامعات من اجل تحقيق العدل او على الاقل محاوله احقاق الحق وخصوصا وانه غالبا ما يكون عضو هيئه التدريس الذى يلجأ الى الوزير على حق وان كان بعض الحق احيانا واهداره فهو البعد عن الملامح الرئيسيه فى

الجامعات وعلمائها وقادتها الباحثين فى شتى الميادين ٠

يتميز التعليم العالى عن غيره فى تجهيز واعداد الكوادر الفنيه المتخصصه ومنه تبدأ نقطه الانطلاق الى العصر التالى والذى عاده ما يحمل فى ثنياته الكثير من الابتكارات والعديد من الاختراعات والحلول المتنوعه للمشاكل اليوميه التى تجابه الانسان على البسيطه ، وهو بجانب ذلك كما يشمل الجامعات فانه يضم المعاهد العليا ومراكز البحوث المنتشره فى ارجاء البلاد وعليهم جميعا يقع العبء الاول لقياده الامه نحو مستقبل مشرق وحياه سعيده يهنأ بها الجميع صغيرا وكبيرا او عالما او مواطنا وطنيا يخدم ويحب بلده ايضا او رجل و امرأه او اب وابن او الباحث والطالب ٠

وهنا يسوقنا الموضوع الى اهميه ترشيدالتعليم العالى سواء كان فى اعداد الكوادر المطلوبه او تجهيز المعامل او التمويل البحثى حتى تكون جميع الاموال المرصوده لخطه قوميه كامله البنيان بجانب عدم اهدار الوقت القومى اللازم للبحث وهو ما يعنى توفير المناخ الطيب لعمل العلماء وتكثيف جهودهم ووقتهم للعمل البحثى وعدم الدخول فى دوائر الحقد والغيره والعمل الادارى المعطل بل بالمرونه فى العمل ومكافاه الذى يعمل بقدر ما يعمل بجانب الضرب على يد كل من يثبت ضده الاساءه او التعطيل او الفساد او اساءه ما يعطيه الدوله من صلاحيات ٠

الفصل الثانى

المناخ البحثى

الغرض الاساسى من العمل الجامعى يكون دائما العمل البحثى اللازم للتقدم العلمى وهو العمل الرئيسى لعضو هيئه التدريس والذى يليه فى المرتبه الثانيه العمليه التدريسيه للطلاب وان تفاوتت الاعتبارات فى هذا الشان الا اننا هنا نؤكد على اهميه العمل البحثى وخطورته فى المناخ الملوث داخل الحرم الجامعى وعلينا وضع عين الاعتبار لهذا الموضوع • يمتاز البناء الجامعى اداريا بان البقاء للاصلح حيث يسمح لكل من وصل الى الدرجه العلميه استاذ الى ما بعد الخروج على المعاش اى بعد سن التقاعد وهو ٦٠ سنه كما انه يؤكد على نظاما جيدا للترقى حيث ان الاقدميه الخدميه شرطا اوليا للترقى ولكن لا بد من الانتاج العلمى والملائم للمستوى المطلوب مما يتيح للتلميذ ان يسبق استاذه اذا تكاسل او يعطى الفرصه للاحدث لكى يرقى قبل الاقدم بالكفاءه العلميه والمجهود المضنى والجاد •

الا ان التحايل على هذا المبدأ للعلاقات الشخصيه او المصالح الذاتيه احيانا او من جهه اخرى باسلوب اساءه استخدام السلطه وخصوصا اذا ما وجد الدعم من السلطات الاعلى ومن ذلك الامثله التى قد تظهر فى جامعه دون غيرها ولذلك يجب مراجعه الحالات التى تمت واسبابها بهدف تحليلها وصولا الى المراد كخطوه ضروريه من اجل استمراريه البناء الوطنى للارتقاء بمستوى العمل القومى فى العمليه التنمويه المستقبليه لدعم الاقتصاد وكافه المجالات الهامه التى تساعد على رفع الامه الى العلى والمضى قدما دوما الى الامام • كما هو من الملائم الآن التركيز على البحث العلمى اللازم لترقى عضو هيئه التدريس بالجامعات حيث ان قانون الجامعات يختلف عن غيره من قوانين العاملين العامه والخاصه فى ان الترقى لابد ان يكون معتمدا على اجراء البحوث بمستوى يرقى الى مستوى الوظيفه المطلوب الترقى اليها علاوه على ان الترقى فى الجامعات لايمكن ان يتم الا اذا طلب الشخص ذلك وتقدم بابحاثه •

شعر قاده الدول فى العالم منذ ما قبل القرن الماضي بالحاجه الماسه الى البحث العلمى والى يومنا هذا وذلك من خلال رحله شاقه وطويله استمرت فيها بعض الدول المتقدمه حاليا بينما توقف الآخرون لسبب او لغيره وقد كانت مصر من الدول التى اهتمت منذ البدايه بالبحث العلمى والتنقيب والبحث عن الحقائق العلميه منذ ان لمس محمد على الكبير والى مصر اثناء حكمه بهذه الاهميه القصوى والهامه لنا فى جميع جوانب الحياه • فقد بادر الوالى بارسال البعثات من المصريين العاملين فى الحقل العلمى والبحثى الى الخارج وبالتحديد الى اوروبا حيث كانت بدايه النهضه الحديثه من اجل تلقى العلم والتعرف الى آخر ما توصلت اليه الابحاث والعلوم المتعدده والمستحدثه فى تلك العصور القريبه للاهتداء بها فى العمل بالدوله لرفعه شانها واتجه بعدها الاهتمام بالعلوم فى الزياده المضطرده مما ساعد على تشكيل الهيكل العلمى للقاعده البشريه فى مجال البحث العلمى والمهتمين بالعلم على وجه الخصوص وهم الذين بدورهم اداروا الحركه البحثيه فى البلاد •

لا يفوتنا ان نتذكر بان هؤلاء الصفوه من العلماء المصريين فى العصر الحديث اوجدت المناخ الملائم فى عام ١٩٣٩ لظهور اول نشاط قيادى من جانب القاده السياسين فى البلاد متمثلا فى انشاء اول مجلس وطنى للبحوث فى مصر تحت اسم مجلس فؤاد الاول الاعلى للبحوث الا انه لم يبدأ العمل الفعلى الا بعد مرور ما يقرب من ثمانيه اعوام بعد ذلك • ولما كان البحث العلمى يعتبر الدعامه الرئيسيه لقوه البلاد وسلطانها ومكانتها على الخريطه العالميه فى المجتمع الدولى وخصوصا اذا

ما تقدمت بخطى ثابته وواسعه نحو الامام مما يدفعها فى مسيره التنميه القوميه الى التفوق وهو ما اثبتته الايام واظهره الزمن بعد النشاط العلمى الموحد الذى ظهر فى مصر مما جعل القاده يفكرون فى البحث العلمى كوسيله اساسيه للبناء فانشات الدوله فى عام ١٩٥٠ المجلس الاعلى للعلوم ٠

من خلال هذا التنسيق العلمى للبحث العلمى لاحت البادره فى الافق لمزيد من الاهتمام حيث تجمع فى هذا المجلس الجديد نخبه ممتازه من العلماء المصريين فى شتى المجالات مما ساعد قاده ثوره ٢٣ يوليو على اتخاذ القرار السليم والذى لا يقل اهميه عن قرار بناء السد العالى فتم انشاء المجلس القومى للبحوث فى القاهره فى عام ١٩٥٦ حيث ضم اشهر العلماء فى الرعيل الاول وقاموا معا بالكثير من الاعمال الفذه التى خدمت الوطن فى كافه الميادين ٠ وفى عام ١٩٥٨ تم اقرار قانون الجامعات عنوانا للعمل البحثى مع التاكيد على مجانيه التعليم كى يرتفع مستوى التعليم الشعبى الى الارتقاء ويسمو المجتمع الى العلى ثم تلاه انشاء وزاره مختصه للبحث العلمى لاول مره فى مصر فى عام ١٩٦٣ فى خضم الاهتمام المتزايد عالميا على البحث العلمى وقد اشرفت على البحث العلمى وايفاد البعثات الى الخارج وان كانت قد ضمت فى فتره تاليه الى وزاره التعليم العالى قد تكون لاسباب اقتصاديه كما انه هناك الارتباط الوثيق بينهما ٠

واخيرا فى عام ١٩٧١ تم انشاء اكاديميه البحث العلمى لمزيد من الربط مع الجامعات والجهات المختلفه فى البلاد والتى انبثق عنها الكثير من المعاهد المتخصصه كما انها تقوم على تشجيع البحث العلمى فى مصر من خلال فتح مجالات العمل البحثى اللازم لخدمه الوطن فى الوقت الراهن بالاضافه الى منح الجوائز التشجيعيه والتقديريه للعلماء المتميزين منهم وكذلك الحوافز وغيرها من انواع النشاط ٠

٢-١: الكوادر العلميه

الفئات العلميه المتعدده فى النظام الهيكلى للبناء الجامعى ينحصر فى عدد قليل من الدرجات العلميه الوظيفيه غير العدد الآخر من الدرجات العلميه التى تمنحها الجامعات المختلفه لطلابها الخريجين ويمكن بيانهم على الشكل التالى :

١ - درجه البكالوريوس او الليسانس وما يعادلهما ٠
٢ - درجه دبلوم الدراسات العليا فى كافه التخصصات ٠
٣ - درجه الماجستير فى العلوم المبينه لكل تخصص ٠
٤ - درجه دكتوراه الفلسفه فى العلوم المتخصصه ٠

وتعتبر درجه دكتوراه الفلسفه اعلى درجه علميه تمنحها الجامعات المصريه ومع ذلك فنجد انه بين الحين والآخر تطالعنا بعض الصحف بما يسىء الى العمليه التعليميه الجامعيه فى مصر على المستويات المختلفه سواء كانت الاخلاقيه او العلميه او البحثيه الى غير ذلك مما قد نسمعه او نقراه فقد جاء فى المقال المعنون (شهادات الدكتوراه فى الجامعات المصريه) بدايه :

> ولست انوى الحديث عن موضوع **** هذا، لاننى لا اعرف شيئا عنه سوى ما نشر٠٠ ولكنى بمناسبه هذا الموضوع رأيت ان اثير من جديد ، وللمره الثالثه فيما اذكر ، مساله شهادات الدكتوراه التى اخذت تنهمر فى الجامعات المصريه دون وازع او ضمير علمى، ودون ان يكون لها قيمه تذكر من الناحيه العلميه وكان من نتيجه هذه الظاهره المثيره للقلق تكدس بعض اقسام الجامعات المصريه باعداد من المدرسين والاساتذه المساعدين والاساتذه الذين يعملون اقل القليل من اجل خدمه التعليم الجامعى، ففى بعض اقسام بعض الكليات العمليه ******* !

وهذا الذى جاء فى سياق الكلام هام وضرورى فالعمليه التعليميه تحتاج الى التركيز التحليلى للاسباب والعوامل المؤثره فى المسيره التعليميه وياحبذا اذا توافرت من الابحاث العلميه التى تطرقت الى هذه الموضوعات لتكون من الاوراق الهامه التى تدخل فى الاعتبار عند الدراسه والمشكله القائمه هذه ليست قانونيه بحته وان كان فيها جزءا من القانون وقصوره فى هذا الصدد مع التطور العصرى الحادث وخصوصا فى مجال شهادات الدكتوراه بنظام القنوات • ففى نظام الدراسه بالقنوات يكون احيانا الباحث المصرى اداه تنفيذيه لعمل ما فى امريكا او اوروبا وان لم يكن الوضع هكذا فلن تقبله تلك الدول على الاطلاق لانهم يعملون من خلال خطه بحثيه ثابته الاركان اما عن مصر فالخطه البحثيه فى بعض الاحيان تكون بعيده عن الواقع او تكون لخدمه بعض الاشخاص ولذلك يدق ناقوس الخطر معلنا عن ضروره ايجاد خطه قوميه بحثيه ليكون البحث والتسجيل لدرجه الدكتوراه تحديدا من خلال الخطه القوميه على غرار خطه مبارك لتطوير التعليم وهى خطه قوميه بداها ويرعاها السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك وقد وصلنا الى منتصف الطريق او مايزيد ونتمنى ان يحظى البحث العلمى فى مصر بخطه قوميه يحددها المجلس الاعلى للجامعات وليست الاقسام العلميه فى الجامعات •

وهذا هو المستوى العلمى الذى يجب ان نتطلع اليه ليكون العنوان العلمى لمصرنا وحتى نحافظ على السمعه الطيبه للعلماء المصريين سواء فى الداخل والخارج الا اننا نرى على صفحات الجرائد اليوميه ما يسىء الى العمليه التعليميه وقد يكون احيانا على لسان الطلبه انفسهم بما لايدع مجالا للشك فى اننا نحتاج الى اعاده النظر فى المنظومه الجامعيه ككل فمثلا استهل المقال المعنون (مشاكل الباحثين بالجامعات الاقليميه تبحث عن حلول) :

> اقسام الدراسات العليا بعدد كبير من الجامعات الاقليميه اصبحت مشكله••لانها تمنح شهادات الدبلوم لاعداد كبيره غير مطلوبه ودرجات الماجستير والدكتوراه لاعداداخرى دون ان تكون على المستوى المرغوب مما يقلل من كفاءتها التعليميه وينعكس بصوره واضحه فى تواضع مستوى خريجيها •
> فمعظم اقسام الدراسات العليا ضعيفه واقيمت دون تخطيط كاف او دراسه لربطها باحتياجات الجامعه والمجتمع المحلى وافتتحت لمجرد تخفيف الضغط على الجامعات بالقاهره والاسكندريه وعين شمس لتوفيراعضاء هيئات التدريس للعمل بكليات الجامعات الاقليميه عندما كانت فروعا من الجامعات الام •
> ومع مرور الوقت اعتمدت تلك الجامعات على ارسال البعثات التعليميه للخارج واهملت اقسام الدراسات العليا بها لدرجه ان بعض الاقسام بالكليات تبحث عن انتداب استاذ "واحد" من الجامعات الاخرى حتى لوكان حضوره غير منتظم لاستكمال الاجراءات الاداريه وفقا للائحه الداخليه لبدء الدراسه بالدراسات العليا وتقوم باستكمال باقى اعضاء هيئه التدريس من المدرسين والاساتذه المساعدين بالقسم ليدرسوا لطلاب الدبلوم والتمهيدى ماجستير نفس المواد التى يدرسها طلاب الليسانس ومن نفس الكتاب او مواد ضعيفه لاتؤهل الطالب على البحث العلمى وهو ما يعرضه لمشاكل عديده عند اعداد رساله الماجستير بالاضافه الى اضطرار تلك الكليات الى تطبيق نظام الاشراف العلمى المشترك للرسائل الجامعيه فتستمر معاناه الطالب مع مشرف لا يعرفه وليس لديه الوقت الكافى لمتابعته ومساعدته •

وبالنظر الى مضمون هذه البدايه الشامله المعبره عن نقد بناء يبغى الاصلاح لا التدمير ويقدم الصوره والاسباب التى ادت الى ظهور هذه المعاناه التى تقاسيها الجامعات الاقليميه فى بعض الحالات احيانا كثيره كما يقدم العرض والتسلسل

التاريخى لانشاء الجامعات الاقليميه والحاجه الماسه اليها من جانب تغطيه التزايد المستمر فى الاعداد الطلابيه من جهه ولاستيعاب المشكله الاجتماعيه لارتفاع النفقات على الاسره المصريه نتيجه الاغتراب نوفرت بذلك الحكومه المكان اللازم للتعليم فى محل اقامه الطالب دون ارهاق لميزانيه الاسره المصريه المتوسطه والفقيره حرصا من الدوله على توفير التعليم المجانى لكل مواطن على ارضمصرنا الحبيبه وهذا ما نلمسه فكانت المضار الجانبيه التى تواجهها والمطلوب النظر فى امر كيفيه العلاج والتخلصمن السلبيات وصولا الى الحل الامثل •

على الجانب الآخر من العمليه التعليميه ياتى السلم الوظيفى لاعضاء التدريس فى الجامعه والتى تنقسم ما بين الوظيفه العلميه واللقب العلمى لها اما عن الدرجات العلميه الوظيفيه فهى محدوده للغايه بالاضافه الى الدرجات الوظيفيه للهيئه المعاونه لاعضاء هيئه التدريسوالتى تنقسم الى ثلاثه درجات فقط هم :

١ - طالب بحث :

ويتمثل فى الخريج تحت الاختبار والذى يعمل تحت الاشراف العلمى والادارى لاحد الاساتذه بالقسم فى موضوع بحثى محدد ويجدد له طبقا للتقارير التى تقدم عنه من قبل المشرف ويمكن تعيينه معيدا اذا كانت توصيه المشرف بذلك وعليه التسجيل والدراسه فى نفس الموضوع المحدد له كطالب بحث وتحت نفس الاشراف العلمى لاستكمال اعماله بالحصول على درجه علميه (الماجستير)•

٢ - معيد :

ويعين مباشره بالقسم عن طريق التكليف او الاعلان بالجرائد ثم التعيين الوظيفى الروتينى كما يمكن ان يعين من خلال القنوات الشرعيه لتعيين طلاب البحث معيدين بذات القسم وعليه الحصول على الدرجه العلميه وهى الماجستير خلال خمسه سنوات ويخضع لنظام طلاب الدراسات العليا ايضا •

٣ - مدرسمساعد:

وهو من يمكن تعيينه بالترقى من وظيفه معيد بعد حصوله على درجه الماجستير او بالاعلان العلنى بالصحف الرسميه على ان يكون حاملا على درجه الماجستير فعلا وعليه ان ينال درجه دكتوراه الفلسفه فى فرع التخصص خلال خمسه سنوات وبحصوله عليها تبدأ اجراءات تعيينه مدرسا بهيئه التدريس•

الدرجات الوظيفيه فى الجامعه لاعضاء هيئه التدريسمعدوده فى خمسوظائف علميه فقط وهم :

١ - مدرس:

وهوالحامل على الدكتوراه ويبدأ العمل الجامعى وعليه اجراء البحوث والتجارب العلميه حتى يتمكن من الترقى الى الدرجه العلميه التاليه •

٢ - استاذ مساعد:

و هذه هى الدرجه التاليه لوظيفه المدرس والتى يكون بها قد اثبت القدره والكفاءه على الاستمرار فى العمل البحثى الا انه مازال الطريق امامه شاق لكى يثبت استطاعته على الابتكار والعمل البحثى حتى يصبح على المستوى العلمى لوظيفه استاذ فى التخصص الذى اجرى فيه بحوثه ودراساته العلميه •

٣ - استاذ:

وهى آخرالدرجات العلميه فى الجامعه والتى يكون بها مستطيعا لان يكون مدرسه علميه تحت اشرافه للمشاركه فى البنيه الاساسيه للعلم فى الوطن والذى يجب ان تتوفر له كافه السبل الازمه للعمل البحثى والمناخ الهادىء وابعاده تماما عن ايه شوائب او معوقات قد تصادفه فى الطريق ويجب ايضا تذليل كافه العقبات له حتى نحصل منه كدوله على اقصى انتاجيه فى احسن وابهى صوره •

٤ - استاذ متفرغ :

وهو الاستاذ بعد بلوغ سن الاحاله الى المعاش ويبقى فى ذات القسم الى ان يبلغ سن ٦٥ حيث يتم العرض على المجالس المتتاليه من مجلس القسم الى مجلس الجامعه كل سنتين لتجديد تعيينه فى هذه الوظيفه الا انه فى خلال التعديل الاخير اعيدت الكرامه الى عضو هيئه التدريس متمثله فى الاستاذ المتفرغ كى يبقى الى ماشاء الله مادام هو قادرا على العطاء عرفانا له بالجميل من قبل المجتمع ومن اجل الاستفاده من خبراته من جهه اخرى ولم يشعر باهميه هذا التعديل الكثيرين حيث ان له انعكاسات على مستوى التدريس والامتحانات ومنح الدرجات العلميه التى كانت فى اغلب الاحيان تتاثر بذلك لان المشرف عاده سيحتاج الى صوت تلميذه عند تجديد تعيينه فى وظيفه استاذ متفرغ طبقا للقانون وقبل التعديل الرائع الذى قدمه مجلس الشعب فى دورته الاخيره فى عام ١٩٩٥ هديه الى رجالات الجامعات ولهم التحيه والتقدير على ذلك •

٥ - استاذ غير متفرغ :

وهو كل من لديه الخبره النادره وغير المتوفره فى الجامعه ويمكن ان يكون من رجال الفكر او الادب او الصناعه كل فى تخصصه ويتم ذلك ايضا من خلال القنوات الشرعيه منتهيا الى مجلس الجامعه حيث القرار النهائى للتعيين •

و هكذا يبين لنا ان الوظائف العلميه الجامعيه محدوده ولاتزيد عن خمسه فقط وبذلك يبدأ بوظيفه مدرس يحتاج بعدها الى الابحاث التى ترقى به الى الوظيفه التاليه وهى استاذ مساعد ثم يحتاج الاستاذ المساعد بدوره الى الابحاث العلميه التى ترقى به الى مستوى استاذ ويتم هذا التقييم من خلال لجان الترقيه التابعه للمجلس الاعلى للجامعات ثم تحيل القرار الى الكليه فالجامعه لاصدار القرار بالترقى داخل الجامعه • اما عن وظيفه استاذ متفرغ الوارده عاليه فهو ليس فى حاجه الى الاعمال الادرايه بل يحتاج الى الراحه والتكريم بينما الاستاذ غير المتفرغ يكون له من الوظائف الاخرى الاساسيه له ولعمله الاصلى بينما هو معين فى الجامعه للمساعده فى هذا التخصص النادر والكفاءه التى قلما نجدها متوفره فى الجامعات الى يتم تكوين الكوادر التى تغطى هذا الاحتياج من ابناء الكليه •

الا انه على الجانب الآخر توجد من الوظائف الجامعيه عده وظائف اخرى غير علميه ولكنها كلها اداريه وتضاف الى الوظيفه العلميه وعاده ما تكون لمده محدده وتتجدد لفتره زمنيه اخرى مره اخرى يعود بعدها الى درجته العلميه فقط او تسند اليه بجانبها وظيفه اداريه اخرى ويمكننا حصرهم على النحو التالى :

١ - نائب رئيس مجلس القسم لشئون التخصص*** :(يعين بنص الماده رقم ٦٠) وهى

فى حاله تعدد التخصصات المختلفه فى القسم ، يكون اقدم الاساتذه فى كل تخصص متميز بكيان ذاتى داخل القسم نائبا لرئيس مجلس القسم فى شئون هذا التخصص • ويتولى اداره هذه الشئون تحت اشراف رئيس مجلس القسم وفى حدود السياسه التى يرسمها مجلس الكليه ومجلس القسم ، ويقوم بالتداول فيها مع باقى اعضاء هيئه التدريس فى التخصص • وفى حاله خلو التخصص من الاساتذه . يقوم اقدم الاساتذه المساعدين فيه باعمال نائب رئيس مجلس القسم لشئون التخصص • وتسرى على نائب رئيس مجلس القسم احكام التنحيه المقرره فى شان رئيس مجلس القسم •

٢ - رئيس مجلس القسم : (يعين طبقا لنص الماده رقم ٥٦) والتى تنص على :

يعين رئيس مجلس القسم من بين اقدم ثلاثه اساتذه فى القسم• ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجامعه بعد اخذ راى عميد الكليه او المعهد لمده ثلاثه سنوات قابله للتجديد مره واحده، ولايسرى هذا الحكم فى حاله وجود اقل من ثلاثه اساتذه اذ تكون رئاسه مجلس القسم لاقدمهم •
ويعتبر رئيس مجلس القسم متنحيا عن رئاسه مجلس القسم بتعيينه عميدا او وكيلا للكليه او المعهد ، وذلك اذا وجد غيره من الاساتذه فى القسم •
وفى حاله خلو القسم من الاساتذه ، يقوم باعمال رئيس مجلسه اقدم الاساتذه المساعدين فيه ، ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكليه او المعهد الا عند النظر فى شئون توظيف الاساتذه •
ومع ذلك اذا لم يكن بالقسم من الاساتذه سوى اجنبى،جاز ان يعهد اليه عند الاقتضاء برئاسه مجلس القسم،ويكون ذلك بقرار من مجلس الجامعه بعد اخذ راى عميد الكليه •

٣ - وكيل الكليه لشئون الطلاب • (يعين طبقا لنص الماده رقم ٤٧) •
٤ - وكيل الكليه لشئون البيئه وخدمه المجتمع • (الماده ٤٧)
٥ - وكيل الكليه للدراسات العليا والبحوث • (الماده ٤٧)
٦ - عميد الكليه • (يعين طبقا لنص الماده رقم ٤٣) وهى التى كانت تنقسم الى حالتين الاولى بالانتخاب والاخرى بالتعيين والاختيار المطلق الى ان تم التعديل فى عام ١٩٩٥ لتصبح بالاختيار المطلق والتعيين والغاء الانتخاب حيث ثبت له من المساوىء والاضرار الكثير •
٧ - امين الجامعه • (يعين بنص الماده رقم ٣٧)
٨ - نائب رئيس الجامعه لشئون البيئه وخدمه المجتمع • (الماده رقم ٢٩) وهى مضافه بعد التعديلات التى تمت مؤخرا منذ سنوات قليله وفى الحقيقه فانها عباره عن جزء من وظيفه نائب رئيس الجامعه لشئون الدراسات العليا والبحوث وذلك قد يكون نتيجه اتساع دائره العمل والحاجه الى متفرغ لشئون البيئه وحدها •
٩ - نائب رئيس الجامعه لشئون التعليم و الطلاب • (الماده رقم ٢٩)
١٠- نائب رئيس الجامعه لشئون لشئون الدراسات العليا والبحوث •(الماده رقم ٢٩)
١١- رئيس الجامعه • (الماده رقم ٢٥)
١٢- امين المجلس الاعلى للجامعات • (الماده رقم ٢٠)
١٣- وزير التعليم ورئيس المجلس الاعلى للجامعات •

ونؤكد هنا على اهميه هذه الوظائف الاداريه والقياديه للاعمال الجامعيه وكلها وظائف ذات مده زمنيه محدده يعود بعدها عضو هيئه التدريس الى وظيفته كاستاذ بالقسم مره اخرى الا ان القانون الحالى يتيح ايضا التعيين فى الوظائف القياديه خارج الجامعه على ان يعود بعدها الى وظيفته العلميه بعد الحصول على الموافقات اللازمه وهذا يعتبر عيبا فى القانون اذ يجب ان يتيح له العوده دون مشوره احد مادام كان يشغلها من قبل مثل الوظائف الاداريه داخل الجامعه •

ويجيز القانون بشروط معينه ان يزاول عضو هيئه التدريس المهنه خارج الجامعه كعمل خاص له العائد المادى للشخص ذاته دون ان يترك عمله الاصلى فى عضويه هيئه التدريس بالجامعه كما انه من الممكن اسناد ايه اعمال اشرافيه له داخل الجامعه نفسها او فى اى من الجامعات الاخرى وكل هذا من المزايا التى يتمتع بها عضو هيئه التدريس بالجامعه بالاضافه الى حريه انتدابه الى اى من اعمال التدريس او مناقشه الرسائل العلميه او المشاريع الطلابيه او فى الندوات •

ويمكن حصر بعض الامثله عن بعض هذه الاعمال الاضافيه والتى عاده تضيفر الى الدخل والايراد العام لعضو هيئه التدريس مما يساعد على رفع مستوى المعيشة له علاوه على انها تزيد من خبرته العمليه فى المجالات التى يتعرض لها وتمقل خبرته فيما يعلمه من قبل وتعطيه الفرصه للاتصال بالمجتمع كى يواصل عمله المنوط به ولو من بعد عن الجامعه ولكنه عضوا فعالا من الجامعه وينقل خبراته الى العاملين والمسئولين فى الجهات الاداريه والتنفيذيه والتخطيطيه والقانونيه ايضا الى غير ذلك من التخصصات التى تفيد المجتمكع ككل • من هذه الاعمال التى ترفع من مستوى عضو هيئه التدريس اقتصاديا وماليا له ولاسرته وما يعود عليهم بالرخاء ومنها على سبيل المثال وليس الحصر :

١ - مكاتب المحاماه والاستشارات القانونيه والطبيه والهندسيه وغيرهم •
٢ - اداره المستشفيات الجامعيه •
٣ - اداره المراكز العلميه المتخصصه فى الاعمال البيئيه مثل مراكز الحاسب الآلى ومراكز المعلومات ومراكز ومعامل الاختبارات والتحاليل •
٤ - اعمال الخبره القانونيه والهندسيه والطبيه فى المحاكم التابعه لوزاره العدل بمختلف درجاتها •
٥ - الاعمال الاستشاريه للوزراء ومن فى مستواهم •
٦ - رئاسه اوعضويه مجالس ادارات الشركات او الجمعيات العموميه فى قطاع الاعمال العام طبقا لقانون قطاع الاعمال الاخير •

كما نرى الآن انه توجد الكثير من المزايا لاعضاء هيئه التدريس بالجامعات والتى يجب معها ان يلتزم الجميع بالصالح الوطنى والتخلى عن السلبيات والتطلعات الشخصيه والتحلى بالصفات الحسنه التى تضعهم على قمه جبال واهرام الاخلاق الحميده حتى تكون القدوه الحسنه امام الجيل المصرى القادم لحكم البلاد وادارتها فى كافه المجالات والتخصصات •

٢-٢: العمل البحثى

ان العمل البحثى من اهم ملامح العمل الجامعى وليس فقط كذلك بل ايضا اساسه وركنا رئيسيا فى بنائه كما ان استقرار تنظيمات البحث العلمى يصنع المناخ العلمى السليم للباحثين فى مراكز البحوث والجامعات وان عدم استقراره يؤدى بالسالب الى هذه المنظومه البحثيه والتى تهم الوطن فى كل عصر وقد طالعتنا صحيفه الاهرام بمقال شيق للسيد الاستاذ الدكتور احمد عباده سرحان عضو المجلس القومى للتعليم بعنوان : (حول تطوير البحث العلمى وتنظيماته) حيث تطرق الى اداء البحث العلمى والتشتت المنظم فيه ودعى الى تنظيم الصفوف وتوحيد القوى العلميه وتقدير العلماء الحقيقين فقال :

> وقد يبدو غريبا ان يكون هناك متحدث رسمى واحد باسم البحث العلمى فى مصر فكل باحث هو المتحدث الرسمى لبحثه ومدير كل وحده او مركز هو المتحدث الرسمى لانشطه البحث العلمى فى وحدته او مركزه، ولم يذكر هذا التحذير العقوبه التى تقع على اى متحدث آخر *******
> وفى الحديث عن البحث العلمى وتنظيماته يغفل قاده البحث العلمى دور الجمعيات العلميه فى هذا المجال وعلى قدر علمنا لم تجد الجمعيات العلميه من المسئول عن البحث العلمى اى جهد او محاوله لتنظيم هذه الجمعيات والاستفاده من طاقاتها الكبيره فالجمعيات العلميه تنتشر فى معظم دول العالم لتؤدى دورا هاما فى تشجيع البحث العلمى ****

من ذلك نجد ان البحث العلمى فى مصر لم يتوحد حتى الان وعلى ما عتقد انه بسبب تفتيت القدره الى قدرات بسيطه صغيره مثل تفتيت الارض الى مساحات صغيره فكل مزارع يزرع فى ارضه وباسلوبه بعيدا عن الوحده الاساسيه الكبرى على عكس ما اذا كانت العمليه التخطيطيه تاتى من مجلس موجد فقط وليس غيره ويلغى عمل باقى المجالس والالغاء هنا للفائده الوطنيه والصالح العام وليس تضييق الخناق على الآخرين بل اتاحه مجال العمل لهم وترك مجموعه معينه للتخطيط بينما اذا ما كان هناك راى لاى من العلماء ما عليه الا كتابته وارساله الى هذه الجهه المختصه وهى تتدارسه وتتخذ القرار وليكون العلماء فى مراكز البحث العلمى والجامعات للعمل البحثى والتفرغ له • لماكان اسلوب الترقى الجامعى يعتمد على الابحاث التى تنشر وهى ناتج العمل الجامعى البحثى فقد لجأ البعض الى تبادل الابحاث بمعنى ان رساله دكتوراه او ماجستير لفلان يمكن ان تعطى الى علان فى منهج المقايضه مقابل رساله الآخر وهنا مكمن الخطر الجامعى والذى لا يجب الوقوف امامه سلبا بل علينا ايجاد السبل التى تلائم الفئات التى تسللت الى الكيان الجامعى وعلينا علاجه قبل ان تهدم الكيان كله وهذا واجبنا الوطنى الاول وحمايه المجتمع •

مما سبق يتبين انه من الضرورى بالدرجه الاولى او اعتبارها غالبا مساله حياه او موت اجراء البحوث من اجل الترقيه وحيث ان البعض قد تسلل بشكل او آخر فان المستوى العلمى للبعض سيكون ضعيفا مما يرغمه على اللجوء الى الاخرين باتباع احد الوسائل الآتيه :

١ - التعاون المزدوج مع آخر •
٢ - شراء الابحاث •
٣ - سرقه الابحاث •
٤ - قرصنه الابحاث ونسخها او تزويرها •

الى غير ذلك من السبل غير السويه والتى يجب ان يكون الجزاء فيها رادعا الا انه من الضرورى على مساوىء التكتلات الشلليه فى الجامعات والتى تزداد قوه يوما بعد يوم مما يكون له الاثر فى ارهاب البعض للتخلى عن بعض الابحاث او كتابه آخرين معه خوفا منه وخصوصا اذا ما كانت القيادات تدعم هذه المجموعات •

ان الامانه اول المبادىء التى نتعلمها جميعا فى البيت ثم المدرسه فالجامعه ولكن مفهوم الامانه تغير مع التطورات الاجتماعيه والاقتصاديه التى ظهرت على الساحه خلال العصر الحديث ومع غياب القدوه او ظهور بعض التسللات المختلفه افرادا واساليبا وغير ذلك فقد اتاح الفرصه امام بعض المستغلين والمنتفعين للاساءه الى المفهوم والمكانه الجامعيه مما دعانا الى ان تطالعنا الصحف عن اشياء لم تكن تحدث ولو فى الخيال ولكن هذا الواقع قد املى علينا الانصات والاستماع الى قول الحق للتخلص مما نقرأه فى الصحف او نسمعه اشاعات سواء كانت مغرضه او حقيقيه فالهدف هنا هو البناء لا الهدم والاصلاح لا التخريب والحب لا الكراهيه والتقارب الجامعى لا التنافر • ما تطالعنا به الصحف اما ان يكون حقيقه وفى هذه الحاله تصبح التقاليد الجامعيه غائبه ولايجوز التاكيد على وجودها لانها لو وجدت ما ظهر مثل هذا بينما على الجانب الآخر وهو فيما لو كان ذلك ملفق وغير واقعى وغير حقيقى وهنا البلاء الاعظم والتاكيد المؤكد على غياب التقاليد الجامعيه فى هذه الحاله تحديدا لان المسئولين لم يعلموا او لم يتمكنوا من الحقيقه وهذه هى الجامعه محراب العلم واذا لم يتمكن العلم من الوصول الى الحقيقه فمن يمكنه وكيف •

على الجانب الآخر ما لم نسمع عنه وهو موجود وكلنا يعلم بما هو ولكن لا احد يتكلم والجميع سلبيين اما للمصالح الشخصيه او لعدم التفرغ او لعدم حب المواجهه وهنا يخيب املنا فى ان الجامعه تشمل المتسللين من هذه النوعيات السلبيه التى تضر بالمجتمع والكيان الجامعى ولكن ما هو الحل فى كل هذا • هذا هو السؤال

والمطلوب هو الرد او الجواب وليس مجرد رد بل الجواب الشافى • وقد تعود هذه التصرفات الغريبه الى الاداره الاستعماريه اوقات الاحتلال وما غرسته فينا من سلبيات حيث كانت الاستيراتيجيه التى تعتمد عليها هذه القوى هى تقسيم التعليم المصرى الى قسمين نوجزهما فى الفقره التاليه •

ولما كان القسم الاول من التعليم المصرى فى زمن الاحتلال هو القسم الخاص بالاغلبيه العظمى من الشعب وهو ما نسميه اليوم بمحو الاميه والذى كان يعتبر فى ذلك الوقت نصرا عظيما وبالرغم من ذلك فقد كانت نسبه المتعلمين فى هذا القسم واحدا فى الالف • اما عن القسم الثانى من التعليم المصرى فقد كان لفئه محدوده من جهه وهو ايضا تعليما محدودا وموجها من الجهه الاخرى حيث كان من اجل تخريج الفئات اللازمه للعمل الوظيفى فى الدواوين والمصانع والشركات واعمال المراجعه والمتابعه وكانت الطبقه الراقيه تحصل على نصيب الاسد منها •

من الوسائل التى قد ظهرت ايضا بالرغم من قلتها فى الحصول على الابحاث هو فرض الاتاوات على مستخدمى المعامل او الادوات او الاجهزه اللازمه لاجراء بحث ما وهذا يعيدنا الى العصور القديمه حيث كان دور فتوات الشوارع هى جبايه الاتاوات التى تقرر على البائعين او المنتفعين بالمكان او الرابحين من عمل ما والفرق هنا ليس بكبير بل على النقيض فالشبه هو الكبير ولكن لا يجب استخدام الرحمه لهذا الاسلوب اذا ما اعتمد عليه الباحثون والعلماء ويجب وضع الضوابط التى توجب اخراج كل من يثبت ضده هذا الابتزاز العلمى من الوسط الجامعى الى الابد مثل احكام النفى وعدم الصلاحيه وسيكون الجزاء المناسب للفعل بلا ريب •

اضافه الى ما سبق الاشاره اليه نجد ان الابحاث تخالف تماما الاحتياجات القوميه ولا تتمشى مع الخطط القوميه وهذا ناتج عن الاسلوب المتبع فى اختيار الموضوعات البحثيه وخطوات اعتمادها من خلال قنوات اصبحت بعيده كل البعد عن الموضوعيه والاتزان الفعلى لتواجد الشلليه بتاثيرها النافذ والفعال ضد بعض الرغبات لشخص او لآخر من جهه او تلبيه لرغبه واحد او آخرين من الجهه الاخرى وهو ما اثار الانتباه الى ضروره مواكبه الابحاث الجامعيه للخطط القوميه بل يجب ان تكون هى المنفذ الحقيقى لها بدلا من العمل فى واد بعيدا عن متطلبات المجتمع• ان هذا الخلل الناتج عن اختيار الموضوعات البحثيه فى الجامعات يحتاج الى الحل الجوهرى والتاكيد على البعد عن كل العوامل التى اثرت فى السابق سلبيا فى المسيره العلميه داخل الجامعه ويمكن ان يتاتى ذلك بالاقتراح الاتى :

١ - يختص المجلس الاعلى للدراسات العليا والبحوث بتحديد الموضوعات البحثيه التى تتطلبها الخطه القوميه خلال كل مرحله وذلك بعد الحصول على كل المشاكل التى يحتاجها المجتمع من المواقع الفعليه العمليه فى الوطن لايجاد الحلول وهذا على غرار ما يحدث فى الدول المتقدمه •
٢ - توزع القائمه على الجامعات اما كليا او جزئيا بالتوزيع الجغرافى او وفقا للامكانيات المتاحه فى كل جامعه للاختيار منها ولا يكون هناك مجالا لغيرها •
٣ - يختار الطالب الدارس للماجستير او الدكتوراه المشرف حتى يتم القضاء على بعض المشاكل التى ظهرت خلال الفتره الماضيه نتيجه عدم التوافق بين المشرف والطالب ويكون كل الاجراءات للمشرف بعد ذلك مع عدم التدخل من غيره•
٤ - ترسل كل التعليقات من كل المسئولين من الكليه فى شان اى تسجيل وتتجمع كلها لدى نائب رئيس الجامعه لشئون الدراسات العليا والبحوث لاتخاذ القرار والعرض على رئيس الجامعه للاعتماد •
٥ - عند الانتهاء من الرساله العلميه على المشرف اخطار عميد الكليه ورئيس القسم ورئيس اللجنه المقترحه الموحده لمناقشه الرسائل العلميه بالجامعات •
٦ - يحدد رئيس اللجنه الموحده والمشكله من المجلس الاعلى للجامعات موعد ومكان المناقشه ويخطر الطالب والمشرف والكليه بذلك •

٧ - تعقد جلسه المناقشه ويصدر القرار ويقوم رئيس اللجنه باخطار عميد الكليه به لاستكمال الاجراءات مع ايه ملاحظات قد تبديها اللجنه •

٨ - يحال القرار والاوراق الى نائب رئيس الجامعه للعرض على مجلس الجامعه لمنح الدرجه او الغاء التسجيل حسب الاحوال •

بهذا الاسلوب يمكننا تجنب الكثير من المشاكل التى طفت على السطح خلال السنوات الاخيره من اجل تطوير الاسلوب البحثى فى الجامعات بالاضافه الى منع المشاكل الناتجه عن ظهور نظام الشلليه وتاثيره السلبى على الكثير من الموضوعات كما انه يتيح للطالب اختيار استاذه للاشراف عليه دون ارهابه للاختيار الذى قد يفرض عليه من الشلليه الاقوى فى كليه ما او القسم ذاته • كما انه بهذا النظام لن يكون هناك اختارا لاعضاء اللجنه من المشرف ولن ياتى بالاصدقاء كما يقال احيانا بل ستكون اللجنه موحده وتقوم بالعمليه ذاتها لكل الدرجات الممنوحه فى كل الجامعات المصريه وفى هذا عدلا للمساواه بين المستوى العلمى من جهه وبان تكون اللجنه محايده وتوضع امامها الاوراق كامله ويكون القرار عادلا بين الجميع •

الاسلوب المقترح يؤدى الغرض الاساسى لاجراء البحوث المطلوبه من جانب اكاديميه البحوث ووزاره البحث العلمى وتقوم الجامعه بدورها المفروض فى هذا المجال وتساعد فى البناء القومى داخل الخطه الموحده بدلا من اهدار القوى والطاقات العلميه فى موضوعات نحن لسنا فى حاجه اليها • كما يمكن الاستفاده من الخطه الخاصه بجانب خدمه البيئه وتنميه المجتمع لتصبح متواكبه معا •

٢-٣: سرقه الابحاث

تبادل الابحاث ينظم على مراحل علميه فاصبح هناك الاسلوب التبادلى على ثلاث او اربع مراحل فمثلا الاول يعطى رسالته الى الثانى والثانى يعطى الى الثالث والكل ينشر الابحاث والكل يرقى بلا عمل حقيقى او اكثر من ذلك وقد ساعد فى ذلك الكم الكبير للابحاث التى يتقدم بها اعضاء هيئه التدريس للترقى مما ارهق اللجان العلميه وما اثقل كاهلهم فى التقييم للابحاث • الاسلوب السابق ايضاحه لا يعدو عن انه سرقه علميه لمجهود آخرين او آخر فهو ينسب الى نفسه ما لا فعله فعلا وهل هذا سيكون امينا على تعليم الاجيال القادمه وليس فقط تعليمهم بل تقييمهم وهل سيكون الامر منسوب الى المجهود الطلابى ام لامور اخرى ولنا عند هذه النقطه رجعه فى الفصول القادمه • وعلى ضوء ما تقدم نجد ان البعض القليل ياخذ ما لايحق له وهو من يعطى الحقوق فهل فاقد الشىء يعطيه وقد تطرقت الصحف لموضوع الترقى فى الجامعات المصريه والتى تعتمد على اللجان العلميه الدائمه التابعه لمجلس الاعلى للجامعات لكل تخصص علمى على حده فجاء مقالا جميلا وشيقا باسلوبه الرائع لاستاذنا الجليل فى احدى الصحف تحت عنوان : (مشكله اللجان العلميه الدائمه بالجامعات)

وقدم استاذنا الفاضل مقدمه تنم عن ضروره ملحه فى تطوير قانون الجامعات الى الافضل بالطبع ومن اجل العمل الوطنى الجاد فقد بدأ الاستاذ الجليل الاستاذ الدكتور عبد المنعم الشرقاوى مقاله بالفقره التاليه :

> تدور احاديث كثيره حول اللجان العلميه الدائمه التى تختص بالتقارير العلميه والفنيه للحكم على كفاءه اعضاء هيئه التدريس للترقيه، ونسب مقال نشر مؤخرا فى الاهرام تدنى مستوى التعليم الجامعى الى هذه اللجان •

وتطرق سيادته الى تاريخ تشكيل اللجان العلميه وتطورها الزمنى حيث اظهر ان هذه اللجان قد انشات بصدور القانون رقم ٦٣٣ لسنه ١٩٥٣ حيث شكل مجلس الوزراء لجنه باسم التعليم الجامعى برياسه " على ماهر " رئيس الوزراء الاسبق والتى كان

يقوم اعضائها يؤدون اليمين بان يؤدون اعمالهم بالامانه والصدق امام رئيس الجمهوريه وكان الهدف من هذه اللجنه هو الهيمنه على المسائل العلميه فى الجامعه وخارجها فضلا عن تقدير انتاج اعضاء هيئه التدريس. لما كانت هذه اللجنه تضم اعضاءا ليسوا من اساتذه الجامعه طالبت جمعيات هيئات التدريس فى ذلك الوقت الغاء هذه اللجان واستجابت حكومه الثوره لهم واصدرت القانون رقم ٢٢٨ لسنه ١٩٥٤ فى هذا الشان الى ان صدر قانون تنظيم الجامعات فى ١٩٥٤ واقتصر عمل هذه اللجنه على ترقيه اعضاء هيئه التدريس فقط بدلا من النظر فى الموضوعات العلميه الاخرى بجانب ذلك . وطلب استاذنا الفاضل فى نهايه المقال القيم بالنص التالى :

> والعيب الاساسى فى هذه اللجان انها لجان دائمه تكاد تنشىء مراكز قوى لبعض اعضائها - لذلك نرى الغاء هذه اللجان الدائمه والعوده الى النظام الذى كان معمولا به قبل انشائها ، وان يعود الاختصاص فى المسائل العلميه للقسم ولمجلس الكليه تحت رقابه مجلس الجامعه وتشكل لجنه ثلاثيه او خماسيه مؤقته من العلماء المتخصصين ، ويكون ذلك بقرار من مجلس الجامعه بناء على اقتراح من مجلس الكليه . بهذا يتحقق استقلال الجامعات وينتظم العمل فى الاقسام ويبتعد عن شبهه الاستغلال وننقذ مستوى اعضاء هيئه التدريس ، ونبعد اعضاء اللجان عن الشبهات

انهى سيادته المقال الشيق بهذا الاقتراح الغالى والنفيس فى الزمن الحالى فقد كان سيادته من الرعيل الاول الذى بنى الجامعه ووضع الاسس الجامعيه تقاليدا وقيما تعلو فوق الشبهات وقد عاش سيادته الحياه الجامعيه السويه والتى لم تثمر عن حاله مخله واحده فى هذا العصر وقد كانت الطبقه الجامعيه مثلا اعلى يحتذى به فى كل الميادين ولكن مع التطورات التى ظهرت على الساحه الآن فكيف يكون تاثير اللجان العلميه التى قد لا تضم فى عضويتها سوى واحدا على الاكثر من الكليه الواحده اى من القسم العلمى وان تنشأ بذلك مركزا للقوى فيها بالمقارنه مع حدوث هذه المراكز نتيجه الشلليه فى الاقسام العلميه .

اما عن اللجنه الخماسيه فالقانون الحالى يتيح ذلك لمجلس الجامعه وقد قامت العديد من الجامعات باصدار قرارات تعيين اعضاء هيئه التدريس على خلاف ما اوصت اللجان العلميه فى قراراتها العلميه والامثله كثيره فلا خلاف نحو هذا الاتجاه ايضا ولكن اليس من الممكن ان تهيمن مجموعه من الافراد على قرارات القسم وبالتالى تغير من ترتيب الاقدميات على الهوى ويكون هذا الاقتراح جميلا اذا ما تم دراسته بحيث توضع كافه الضمانات التى تحمى عضو هيئه التدريس من استغلال السلطه او التسلط الشللى ضده .

واعتقد على قدر خبرتى البسيطه والمحدوده فان الاتجاه الى المركزيه هو افضل اسلوب علمى للقضاء على الشلليه التى ظهرت فى بعض الاماكن النادره وقد تكون تحديدا فى بعض من الاقسام العلميه الاقليميه والتى لاتتعدى عدد اصابع اليد الواحده ولكن يهمنا جميعا الا يعيش زميلا فى مكان ما وهو مظلوم ونحن لا نحميه بالرغم من علمنا بذلك على الاقل من خلال النصوص القانونيه ومن خلال القنوات الشرعيه وليس الخروج عنها . من اسهل الحالات فى التبادل العلمى دون اى مجهود يذكر هو تبادل نشر رساله الدكتوراه واحيانا اخرى رسائل الماجستير والتبادل هنا يجوز ان يتم على نوعيتين مختلفتين فالاولى هو ان يتم كتابه اسم صاحب الرساله على البحث مشتركا اما الثانيه فيكون النشر فرديا وعلى ما اعتقد انهما خطأ ويجب اجلاء الجامعات من مثل هذه الحالات حفاظا على السمعه الجامعيه ومن اجل الامانه العلميه الواجبه التوافر فى هذا الوسط .

العمل التبادلى هو ان يتبادل الباحثان ابحاثهما او البعض منهم ليكون العمل مشترك بينهما وفى الحقيقه هذا العمل سلاح ذو حدين فمن الممكن ان يكون

متطلبات البحث واجرائه يستلزم التجزئه ويتم الضم للاجزاء المختلفه فيما بعد لتصبح بحثا واحدا وهنا يكون العمل صحيحا علميا وامانه وشكلا وموضوعا اما على النقيض اذا ما كان البحث مستقل وآخر مستقل ويتم تبادل الاسماء بالزياده فى كل منهما ويصبح عدد الابحاث مضاعفا للعدد الحقيقى • وهنا الامانه العلميه تقتضى التوقف وقول الكلمه الحق لكى تحفظ لكل باحث حقه وتمنع هذا التبادل وخصوصا وانه احيانا وما يكون ناتجا من ارهاب فرد او جماعه ضد الباحث الاصلى فيما لو لم يكن يتبادل بل يكتب الاضافه على ابحاثه كشكلا متطورا وهو تبادل البحث مع الامان •

تبادل الابحاث على النحو المبين يعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الجامعى بالابتعاد عن الغرض الاساسى من انشاء الجامعات المصريه والبعد عن كل عناصره البناءه التى طالما انارت الطريق العلمى للنهضه المصريه حيث كانت العماد الجوهرى لبناء القاعده العلميه من الكوادر البحثيه والتعليميه للمشاركه فى اعداد جيل صحيح يعتمد عليه فى بناء الوطن • ولا يتوقف الامر عند هذا الحد من الابتعاد عن الجوهر الهام الوطنى بل يتخطى كل تصور حيث يكون الوضع التبادلى لنسب الابحاث الى شخصلا يستحقه ما هو الا اعطاء شيئا الى من لا يستحق بما يقابله من اهدار حق آخر من الحصول على دوره فى الترتيب العلمى بابحاثه الحقيقيه والتى قام بها فعلا دون الاستعانه بابحاث الغير ويكون عندئذ التقييم سليما ولا تعليق •

وبهذا يستوجب الفعل المضاد بان يذكر عند النشر النسبه المئويه للمشاركه فى البحث من قبل نشره الى المجله الناشره او المؤتمر الناشر ويصبح مستندا وثائقيا للاخذ به وان كان التنفيذ سيكون صعبا بعض الشىء الا انه من متطلبات الصالح العام وحمايه للكادحين من الباحثين وتحديدا لنوع العمل والمشاركين فيه للقضاء على ظاهره تبادل الابحاث وغيرها من الصفات السيئه المصاحبه لها • كما ان الموضوع لابد وان يكون تحت السيطره الكامله للتحقق من الامانه العلميه وعدم تبادل الرسائل العلميه او التجارب او الابحاث سواء كان التبادل مزدوج ام ثلاثى الى غير ذلك من الوسائل المشينه للمجتمع الجامعى فى الجامعات او فى مراكز البحوث والتاكيد على ضروره الضرب على اليد غير الامينه فى نسب الابحاث لنفسها حفاظا على الحقوق من جهه وحمايه للجادين من الجهه الاخرى •

وقد يعود هذا الاسلوب المهين اذا حدث لبعض الاسباب التى نغفل عنها احيانا كما جاء فى المقال الرائع للسيد الاستاذ الفاضل والعالم الجليل الاستاذ الدكتور مينا بديع عبد الملك فى مقال سيادته الشيق تحت عنوان : (البحث العلمى الرياضى : الاساتذه والانتاج والاصاله) واستهل مقاله الجميل ببعض الملاحظات الهامه المؤثره والمحدثه ازمه البحث العلمى فى مصر ملخصا اياها فى ثلاث نقاط هى :

١ - كثره ساعات المحاضرات ليس السبب فى ازمه البحث العلمى ، بل الدعم المالى•

٢ - وجود كثره من العلماء الاجلاء المصريين اصحاب العلم الحديث مع ذكر بعض منهم مثل السيد الاستاذ الدكتور شحاته جوده استاذ الرياضيات بجامعه الاسكندريه•

٣ - راى المحكم فى الابحاث المقدمه للنشر فى الدوريات العالميه قد يجانبه الصواب احيانا ولذلك علينا تجنيب الاختلافات الشخصيه والتعامل بموضوعيه مع القضايا العلميه •

وهذا ما ذكره استاذنا الجليل فى مقاله من تلخيص لبعض معالم الازمه القائمه فى البحث العلمى فى مصر حيث ان له من المراحل المتعدده بدءا من الابتكار النظرى ثم العملى الى الكتابه والنشر والتقييم العلمى لهذا العمل كما انه من اهم ما لفت نظرى شخصيا هو تكريمه الوارد لاحد علماء مصر العظام فى العصر الحديث المعاصر وهو ما يجب على كل مواطن مصرى ان يعتز به •

كما انه من الممكن ان تتعدد وتتباين مظاهر التبادل البحثى من اجل الترقى السريع والذى يعتبر بدون وجه حق لان هذا العمل البحثى لا يخص من يرقى به ويأتى من بعض الانواع فى هذا الشان ما جاء على لسان احد طلاب الدراسات العليا باحدى

الجامعات حيث قالت فى مقال صحفى معنون ب: (مشاكل الباحثين بالجامعات الاقليميه تبحث عن حلول) وبالنص ما هو آت :

> وتفيد **** الطالبه بالماجستير ان هناك مشكله اخرى لا يتم طرحها على السطح بكثره وهى ان عددا كبيرا من الموضوعات البحثيه مكرره باستثناء اجزاء بسيطه منها واعتمادها على النقل "بالمسطره" والترجمه الحرفيه دون اقل مجهود من الباحث وتكرارها بالنص فى عدد رسائل مما يدل على ان المصدر واحد وبروز ظاهره مراسله مراكز المعلومات للحصول على الماده اللازمه وبسرعه والاتفاق مع بعض المتخصصين فى كتابه الرسائل وبالتالى لا يكون الباحث قد ادى ما عليه ولا يصلح لاى عمل •

هذه ايضا من المظاهر الهامه التى يجب اعاده النظر فى العمل بها وبالاسلوب الذى يتناسب وكرامه الجامعه حتى لا يكون هناك مجالا لتكرار مثل هذه الحوادث ان كانت صحيحه وهذه مهمه شاقه تصعب على الجميع ولكن ونحن نبنى مصر الغد فكلنا نثق باننا جميعا معا يمكننا التغلب على كل هذه الصعاب واننا باذن الله سنجتاز كل مظاهر الظلم والتخلف والتعصب وكلنا سيؤيد الحق ويناصره ويسانده ضد الظلم والظالم • وهنا يكون الاقتراح بتشكيل جمعيه للدفاع عن المظلومين من اعضاء هيئه التدريس بالجامعات سواء كانت جمعيه مستقله او كفرع مستقل داخل نوادى اعضاء هيئه التدريس بالجامعات ككل وليس لكل جامعه ويقع على عاتقها مسئوليه البحث عن المظلومين وعدم انتظارهم فى المكاتب كى ياتى اى منهم فغالبا ما يكون المظلوم صاحب كرامه تعز عليه نفسه فى ان يستجدى حقه من احد غير الله سبحانه فهو القادر على كل شىء وهو العادل والمنصف فاليه المعاد جل جلاله •

تمثل الامانه الذاتيه محورا جوهريا فى الحياه العلميه على المستوى الدولى وخصوصا عند المناقشه وابداء الراى كما ان البحث العلمى الحديث يعتمد كليا على المجموعات البحثيه المتكامله من عدد معين من فرق البحث المستقله عن بعضها اداءا والمكمله لبعضها عملا وفكرا وفلسفيا ولذلك فالتعامل المتبادل فى الاراء وارد وملموس فى الوسط البحثى النقى البعيد عن الشبهات •

نؤكد على اهميه نقاء الوسط البحثى من العيوب اما اذا ما ظهر تهاون فى نقطه الامانه العلميه الا وسوف يتبعها بلا شك الاعمال المشينه والتى يجب ان تواجه بصرامه للحفاظ على المجتمع الجامعى ليكون محل الثقه وعدم البوح بالاسرار من جهه وعدم استغلال المكان او الاستشاره للحصول على الابحاث الجاهزه التى تخص آخرين من اجل الترقى السريع والذى لا يمكن ان يستحقه سارقا للبحث كما ان هذا الوضع يمثل آفه اجتماعيه فى الوسط النقى الخالى من العيوب او الاقرب مثاليه من الواقع وهذا يعيب ما يحدث فى الحالات النادره التى نتكلم عنها هنا • و اشيعت الانباء عن بعض انواع السرقات العلميه من الابحاث السابق نشرها او حتى الابحاث تحت الاشراف فى بعض الحالات او فى اشكالا اخرى من ابحاث قد تصل الى الايدى دون علم او بعلم اصحابها سواء كانوا حسنين النيه ام لا • فقد وصل الامر احيانا ان يقوم عضو هيئه التدريس بنقل ابحاثا منشوره بالفعل وما عليه الا ان يضع اسمه مكان الاسم الاصلى ثم اعاده التصوير مره اخرى •

تاكيدا على هذا فان قانون الجامعات يسمح بنقل اعضاء هيئه التدريس خارج الجامعه عقابا لكل من تسول له نفسه فى اقتراف سرقه امتحان او بحث او بيع امتحان او اتخاذ الدروس الخصوصيه وسيله الى غير ذلك من الاعمال المنافيه التى تلزم المجتمع بذلك ويجب ان يكون الحزم كل الحزم مع السارق اذا ما ثبت بالدليل القاطع ذلك حتى ولو بعد حين دون التقيد بايه مدد قانونيه فى هذا الصدد تحديدا• كما اننا ناخذ من قول الزميل والاستاذ الفاضل فى مقاله المعنون : (شهادات

الدكتوراه فى الجامعات المصريه) حيث يدق ناقوس الخطر عن الحاله المترديه التى وصل اليها البحث العلمى فى بعض الاحيان فى مصر كما انه اظهر انخفاضا فى المستوى الاخلاقى فى اماكن نادره من الجامعات ان صحت الوقائع التى اوردها ولكن يتقدم سيادته بمقترحات وجيهه وغاليه علينا جميعا فهى تصلح الحال المتردى من جهه انها ستغطى عمليه سرقه اى من الابحاث المنشوره ولكنه من الجهه الاخرى فسرقه الابحاث قبل نشرها قائما ويحتاج الى علاج ولذلك يجب ان تؤخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار فى كل ما يمكن ان يكون حلا استيراتيجيا للسرقات البحثيه فى الجامعات حيث ذكر:

> ثم تزداد الفضيحه عمقا عندما يذهب هؤلاء للاعاره فى احدى الجامعات العربيه ويتقدمون وهم خارج مصر بطلبات الترقيه الى وظيفه استاذ مساعد او استاذ،الى اللجنه الدائمه بالمجلس الاعلى للجامعات • ولما كان بعضهم لايملك من البحوث المنشوره او المقبوله للنشر ما يكفى لترقيتهم،فتدلجأ بعضضعاف النفوس الى السرقه العلميه احيانا والتزوير احيانا اخرى، توهما منهم ان امرهم لن يفضح لانهم يسرقون من مجلات علميه منشوره فى اقطار بعيده كاستراليا مثلا•
> وهناك حادثان قريبان من هذا النوع *************** هل هناك حل لوقف مسلسل الفضائح فى جامعات مصر عموما والجامعات الاقليميه خصوصا ؟ اعتقد ان هناك اجراءات يمكن اذا اتخذت ان توقف هذا المسلسل على الاقل تخفف منه، وفى مقدمتها : ١) ان تتفق كل الجامعات " مجالس الدراسات العليا والمجلس الاعلى للجامعات " على الا تقبل ايه رساله دكتوراه فى الجامعه قبل ان ينشر بحث واحد على الاقل منها فى مجله علميه متخصصه على ان يحدد المجلس الاعلى للجامعات قائمه باسماء هذه المجلات المتخصصه المعترف بها • ٢) ان يحال الى مجلس تاديب الجامعه كل من اتهم بالسرقه اوالتزوير فى رسائل الدكتوراه او بعدها للترقيه الى وظيفه اعلى وان يعاقب الذين يثبت تورطهم فى هذا العمل المشين •• تلك هى بعض المقترحات التى يسهل تطبيقها وتخفف كثيرا من وقوع مثل هذه الفضائح ••

فى هذا الاسلوب المشين ما يزيد من الهم والقلق عندما يكون مثل هذا الشخص محظوظا فيعبر بالنتيجه الى النجاح ويكون بذلك قد وصل الى مستوى لا يستحقه ليقوم بدوره بعد فى التقييم الطلابى او منح الدرجات العلميه الاعلى والابحاث والاخطر من كل هذا هو الاشتراك فى وضع الخطط العلميه والبحثيه وتقلد المناصب العلميه ولا حياه لمن تنادى • وعلى هذا المنوال نجد من يقترض بحثا من زميل وخصوصا لو وجد المتبرع ليعطى ان كان زكاه عن المال ويمثل هنا الابحاث او خوفا من التكتلات القويه او محاوله لاجتذاب اعضاء جدد فى الشلليه او الى غير ذلك • وبذلك نجد اننا نعطى الحق لمن لايستحقه وهنا يجب اعاده التطوير لانتظام الكون وحتى نسير معدولى الرأس وخصوصا وان كل من وصل الى المراتب العليا اداريا وعلميا سيناصر من على شاكلته اذا كانت الامور لاتدرس للصالح العام بل للاغراض والمصالح الشخصيه او الشلليه فى اغلب الاحيان وياويل الامه من كثره انتشار هذه النقعيه من العلماء فى محراب العلم •

هنا لنا وقفه مع التقييم البحثى وهل كل ما يقيم يتم تقييمه على المستوى العالمى ام لا وهل الامكانيات الكامله اللازمه للتقييم متاحه لاعطاء الفرصه الكافيه للتقييم او حتى الحصول على الابحاث المنشوره او الرسائل العلميه وهى المحور الاول فى العمليه المظلله للاعمال العلميه عند التقييم • من الناحيه الاخرى نرى انه من الممكن فرض اسلوب السرقات للابحاث بشتى الطرق فمن التجسس العلمى المحلى او الداخلى الى نقل الابحاث عن الآخرين ونسبها الى انفسنا او فرض الاتاوه على الزملاء لطبع اسمائنا معهم على ابحاثهم الى سرقه الابحاث من خلال قنوات البريد المستقره باسلوب الفرصه او الصدفه او المعرفه او الى غير ذلك من

السبل التى يجب ان تختفى تماما من الجامعات ان كان لها وجودا الا انه من المرجح ان وجد مثل هذه الحالات فلا بد منا ان نقف لها بالمرصاد ووفقا للقوانين من اجل تنقيه المجتمع البحثى واخلائه من الشوائب والطفيليات التى قد تعلق هنا او هناك•

كما ان الاسلوب الاخر المؤثر وله نفس النتيجه على الآخرين من الزملاء هو التعمد فى اخفاء البحوث عند النشر مما يؤخر العمل البحثى او يضيع الوقت وذلك من خلال ضياع فرصه النشر على الزملاء ومن خلال الوسائل البريديه السابق التنويه عنها فى الفقره السابقه وهذا يعتبر اهدارا للاموال القوميه من خلال ضياع الاموال التى ضاعت فى البريد من جهه ومن خلال اعاده الكتابه والبحث احيانا اخرى مضيعا بذلك الوقت القومى لاداء العمل • وايضا فان تلفيق الابحاث يكون له المقام الاول فى الامانه العلميه لتقديم النتائج الحقيقيه للبحث دون تلفيق او تزوير اما اللجوء الى تلفيق الابحاث للحصول على الغرض المطلوب اذا كان الترقى او الحصول على مكافأه ماليه او معنويه او حتى ادبيه فيعتبر خيانه علميه تحتاج الى وقفه تحليليه موضوعيه وخصوصا وان قانون الجامعات يؤكد على ضروره توافر عنصر الامانه العلميه والامانه التعليميه ويرفض هذه الظاهره بكل اشكالها •

هذا ويمكن ان تكون السرقه العلميه عن طريق النقل الحرفى لبحث آخر منشورا منذ فتره سواء كانت قصيره او طويله وفى هذا المدد طالعتنا احدى الصحف اليوميه القاهريه بالعنوان : (عضو هيئه تدريس يرقى ويفوز بجائزه لتصميم منقول حرفيا من بحث آخر •••• منشور منذ ٧ سنوات) وتم الرد على هذا الموضوع بانه هناك اختلافا بين البحثين المذكورين بنفس الصحيفه تحت عنوان : (فى واقعه البحوث العلميه المنقوله شهاده علميه تؤكد اختلاف مشروع ••• عن •••) ونحن هنا لسنا طرفا فى الموضوع ولكننا نسوق الامثله المنشوره على صفحات الصحف لندرك ان الوضع فى الجامعات يحتاج الى العلاج وان الاوضاع تطورت الى غير ما كان متوفرا من قبل والقيم والمبادىء قد تغيرت ليس بان نؤيد مقالا ضد آخر ولكنه من الممكن ان يكيد احدا لزميله واننا لا نقصد بهذا هذه الحاله او غيرها وانما نتكلم عن الموضوع من جميع النواحى حيث ان العلم متاح للجميع والبحث ممكنا ايضا لكل الباحثين وليس هناك حجرا على احد فى هذا الخصوص لذلك نستمر فى عرض اجزاء من المقال حتى نتعلم منها ما هو المطلوب منا عمله فى هذا المدد هذا وقد جاء فى المقال الصحفى الاول على سبيل المثال وبالنص ما يلى :

> هذا الاسبوع نطرح واقعه لعضو هيئه تدريس بجامعه ** تقدم للترقيه بل ولمسابقه *** وفاز المشروع ليتضح بعد ذلك ان **** منقول حرفيا وبالكامل من ** قبل ٧ سنوات كامله وتم نشر المشروع فى الدوريات المتخصصه قبل ٧ سنوات • ********

ليس النقد لهذا بالتاييد او الرفض فالعباره هى ان القدوه للعلم لاتكون مجالا للحوار اذا كانت فى المكان الصحيح ولكن كون هذه الظاهره وجدت اذا كانت محيحه فتكون الكارثه اما اذا لم تكن صحيحه فالاهم هو طرح هذه القضايا يمثل ناقوسا للخطر يدق على اعتاب الجامعات المصريه مما يلزمنا بالمزيد من الدراسه والتحليل من اجل النهضه التعليميه الجامعيه ويجب وضع المرشحات من جديد لكل العناصر الموجوده داخل الجامعات لتنقيتها وذلك لن يتاتى الا اذا تم تطوير قانون الجامعات برمته واخذ فى الاعتبار كل ما حدث خلال الثلاثه وعشرين السنه الماضيه بالاضافه الى القانون الاسبق وتطبيقاته حتى يكون القانون الجديد ملائما للعصر ويمنع كل اسباب الخلل التى حدثت ان وجدت •

يدفعنا قدما الى الاسراع من تعديل قانون تنظيم الجامعات ما نقرأه فى الصحف والمجلات وما نراه ونسمعه داخل الحرم الجامعى ففى احد المقالات الصحفيه وتحت عنوان : (الفساد العلمى بين تواطؤ المؤسسات والانحراف الشخصى) •

فقد كان المقال ناقدا وان دل على شىء فانما يدل على وجود خلل اكيد فى المنظومه الجامعيه فعلينا الدراسه والبحث وتعديل القانون ومنظومه العمل من خلاله ليكون مناسبا للزمن القادم ومعالجا لكل ما ظهر من سلبيات فى خلال التطبيق الماضى فى الفتره الزمنيه السابقه • وبالطبع لانتدخل فى جوهر او ما جاء بالمقال وانما ناخذ المقال دليلا للرؤيه التى نؤكدها كعلاج للنظام الجامعى فى الفتره المستقبليه حيث جاء فى المقال :

> ومن المعروف انه"فى مصر كما فى الخارج" يخرج باحثون عن مقتضى اخلاقيات البحث العلمى سواء لانحراف شخصى او نتيجه لازمه لصراع القيم فى المجتمع،او بتاثير التغير الاجتماعى والذى قد ينعكس سلبا على اخلاقيات المجتمع ككل وعلى اخلاقيات البحث العلمى على وجه الخصوص• وينبغى اذا اردنا فهم ظواهر الفساد العلمى المتعدده ان نتعرض لهذه العوامل جميعا غير ان لايجوز ان يصرفنا عن تحليل ظاهره بالغه الخطوره وهى تواطؤ المؤسسات الاكاديميه لحمايه الباحثين المنحرفين، بالرغم من ثبوت انحرافهم والنكوص عن اتخاذ اى اجراءات تاديبيه ازاءهم مما من شانه ان يحدث نوعا من انواع الفوضى القيميه فى المجتمع العلمى •

فى هذه الكلمات المعبره التى تلمس الوجدان الداخلى للعمليه البحثيه وآثار التخاذل عليها واهم ماذكر ان ما يحدث من انحراف فى الجامعات المصريه ليس الاول او الاخير من نوعه فى العالم بل ان كل الجامعات فى العالم معرضه لان تتكرر عنها هذه الظواهر السلبيه كما انها لا تخلو منها ولكن نتيجه حبنا لمصر وحرصنا على الحضاره المصريه والانسان المصرى فنتوجه بالنقد الذاتى البناء من اجل رفعه الوطن وليساعدنا الله فى هذه المهمه التى تحتاج الى مجهود شاق وطريق طويل الا انه علينا الصمود • ويجب علينا ان نذكر ان ظاهره الانحراف فى بعض القله من اعضاء هيئه التدريس بالجامعات ليست بالظاهره المحليه بل تاخذ شكلا دوليا نتيجه التغيرات التى طرات على المجتمع الدولى ككل ومن انتشار الانتهازيه فى قلوب البعض والتى وفرت الكثير من الضلال ونسيان الوجود الالآهى فى الدنيا ونسيان يوم الحساب الذى هو آت بما لا شك فيه ويكون لنا ما نستحق على كل ما اقترفناه •

وهذا هو غرضنا الا انه من الضرورى علينا التنويه الى ان العمليه ليست مقصوره على البحث العلمى فقط بل هناك الكثير من الجوانب الاخرى التى ترد فى هذا الكتاب ويتعرض لها من منطلق التطوير العام والشامل وصولا الى الهدف المنشود من اجل رفعه مصر ومن اجل المحصله النهائيه للعمل الجامعى تدريسا وبحثا وخدمه للبيئه وحتى تكون الجامعات هى القدوه الحسنه للاجيال القادمه •

٢-٤: اجراء البحوث

كما انه توجد فى كل الفئات ما هو شاذ فمن الممكن ان نجد الاستغلال للنفوذ او لفرض العضلات او القوه قد يتسلل الى العمل البحثى مما يزيد من انواع الاساءه المتعدده التى قد تتعرض لها المسيره العلميه وخصوصا من الضعاف علميا لكى يصعدوا على اكتاف العلماء زملائهم الى المراكز المرموقه والتى لا يستحقونها بدون ادنى شك • الا انهم بهذا العمل الذى يجب ان يعد اجراميا ولابد من التخلص من هذه الفئه الضاله التى تسىء الى اقصى درجه بالمجتمع الجامعى من جهه علاوه على انها فعلا دون المستوى العلمى والبحثى والذى يعتبر تعطيلا للمسيره البحثيه نحو التقدم القومى ونحن على اعتاب القرن الجديد بكل مافيه من تحديات عاليه الدقه وعلى المستويات المرتفعه من التقنيات والعلم •

ويجوز ان يظهر الفتوه العلمى فى ما اذا اصبح مشرفا على معمل بحثى من

المعامل ويفرض نفسه بالحصول على اضافه اسمه الى قائمه الباحثين العاملين ببحث ما وبذلك يعتبر انه القائم بالعمل ولكنه فى الحقيقه لايعلم شيئا عن البحث او مدخلاته واذا ما استعان بهذا المعمل عشره افراد يعملون فى ابحاث مختلفه لكان له من كل منهم عملا بحثيا مشتركا مع كل عمل ينتج وتكون الكارثه بانه سيكون الاسبق الى الترقى قبل الباحثين الذين عملوا فعلا وتكون المهزله ان صح التعبير هكذا • وبهذا الاسلوب يمكن ان يكون الناشر او المحرر فى مجله علميه على قدم وساق مع هذا الفتوه المصطفى ليصبح فتوه ناشرا ويجبر الذين يتقدمون للنشر فى مجلته على ان يضيفوا اسمه الى البحث ويكسب الكثير من الاعمال البحثيه التى لا يعلم عنها شيئا ولكنه يرقى ايضا قبل الآخرين وتصبح الكارثه للوطن ان يصل من دون الكفاءه الى المكانه التى لا يستحقها الا الباحثين الحقيقيين •

من الاشكال الاخرى التى قد تصبح مثل هذا الاجراء هو تقدير انشاء المعامل كاعمال بحثيه وفى الحقيقه ان اعمال التركيبات يقوم بها احدث المهندسين على درجه كبيره من الكفاءه والجوده ولا يجب ان تحدث مثل هذه الظاهره لان ذلك يقلل من المستوى العلمى للابحاث التى تجرى فى المعامل او نظريا او بالافكار العلميه المعتمده على الاسس العلميه وتعطى الابتكارات العلميه وان كان قد تحدد فى القانون اعمال عمليه فهى الابتكاريه التى تضيف الجديد للعلم وليس التركيبات• وبذلك فان كل من يصل الى الوظيفه الاداريه التى تضعه فى الطريق امام اجراء البحث او نشره فيفرض بدوره الاتاوه على الباحثين حتى يرقى ويصل الى المراكز التى لا يستحقها ويستولى بذلك على حقوق غيره من العلماء الافاضل والذين يجب تكريمهم فى الواقع وليس ركوب وتخطى غيرهم عليهم وهذه اقل درجات العدل فى التفضيل والتقييم بين الباحثين للترقى •

يتراكم الموضوع الخاص بفرض الاتاوه على الابحاث بمساوئه الكثيره على المجتمع ومستوى الاخلاقيات والتعامل بين الزملاء وبين اعضاء هيئه التدريس والطلاب والهيئه المعاونه والعاملين ويزيد من خطورته مع الاستمرار فى التمكن والاستغلال على عكس ما يعمل به • المقصود هنا ما فى الادارات التابعه لوزاره العدل مثل النيابات والمحاكم بما يتم من تغييرات مستمره للشخصيات المسئوله فى الفرع الواحد او المحكمه المحدده او النيابه المعينه مما يبعد الشبهات عنهم ويجعلهم فى مكان النزاهه من المجتمع علاوه على ان وزاره الداخليه تتبع نفس النظام مع الضباط والقيادات المسئوله حتى لا يتمكن الفرد من مكان معين لفتره طويله لما يجعله مسيطرا على الجميع ويزيد من قدرته الطامعه فى استغلال السلطه واساءه استخدامها • يصل بالمسئول عن المعمل او المركز العلمى او المكتبه او المسئول الامنى او المدنى او العسكرى الى وضع الفتوه فى الزمن القديم ليفرض الشروط على الباحثين ويستولى على ما ليس له فيه حق ويستطيع ان يصعد الى المناصب التى لا يستحقها ولكنه يصل اليها ظلما وبهتانا •

قد يصل الامر الى ابعد من ذلك فيكون الفرد الذى يضع نفسه فى مركز الفتوه القديم فى الاماكن التى تظهر لنا فى الافلام القديمه مسئولا فى الكليه او القسم مما يجعله يفرض نفسه على الاشراف على الرسائل العلميه سواء بالتهديد او بالاضافه او بالمحايله باساءه استخدام السلطه اما بالسيطره على التسجيلات او بابعاد اشخاص معينه عنها ليخلو له ولمجموعته العمل الكامل الحر بالقوه الاداريه باسلوب الاتاوه الجبريه فى اشكالها المتطوره الحديثه او حتى على الاسلوب القديم • الفرصه السانحه للفتوات العلميين ان استطعنا اطلاق هذا الاسم عليهم تعطيهم من القوه ما يكفى لارهاب الباقيين من الطلاب او حتى اعضاء هيئه التدريس نفسهم واحيانا يصل الرعب الى العميد ذاته باسلوب التجمع والتكتل فى الاصوات من داخل المجالس الديمقراطيه فى الجامعات والذى معه قد يلجأ العميد الى الارتكان الى السلبيه فى التعامل مع مثل هذه الموضوعات مع انها ظاهره خطيره وقوميه من

الدرجه الاولى وتفتك بخلايا المجتمع ويجب التصدى لها بحزم والقضاء عليها مبكرا كل ما امكن حتى تتم السيطره الكامله على مستقبل البلاد .

عن الطريق السابق ايضاحه نجد ان التكتلات تستولى على الاعمال العلميه والاشراف على الرسائل البحثيه بينما تتحدى الشلليه القويه دائما المظلوم فى جميع الاتجاهات حتى ابعاد التسجيلات العلميه للاشراف على الرسائل العلميه للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه وتجعله بعيدا من الناحيه العلميه وبالتالى يقل انتاجه العلمى ويتاخر فى الترقى الى الدرجات العلميه الاعلى ويظل رابضا فى مكانه مما يضعفه على المستوى العلمى ويزيد من قوه الظالمين ويضيف لهم ما لا يستحقونه بالاستيلاء على الرسائل العلميه والاشراف عليها او بالاتاوه لكل ما يتبع سلطاتهم وجبهاتهم المتعدده . اسلوب الاتاوه داخل محراب العلم يمثل العيب الاكبر على القانون والجامعه واعضائها فى ان سمحوا بان يلحق العار بالمجتمع ولو لمره واحده فى تاريخ الجامعات كلها ويجب ان تتطور القوانين والمبادىء والتقاليد لتمنع الوسط الجامعى من تقبلها مستقبلا وان لزم الامر ان تبتر الاجزاء الضاره الى سمعه الجامعه والى العلم والى كل من ينظر الى الجامعه محرابا وطنيا وقوميا للعلم ويامل فيه للنهوض بالمجتمع وتنميته بشريا وصناعيا وعلميا وفكريا على جميع المستويات التى تتواجد وفى كافه المجالات دون محاباه او حيود عن الحق .

كل من يفرض الاتاوه على الباحثين ما هو الا مضلل للمجتمع ومستهينا بالشعب فالاموال التى صرفت فى المعامل هى من قوت الشعب وقد استخلصت من اموال لازمه له فى اتجاهات اخرى ولكن بالبحث والدراسه يمكن ان يكون العائد كبيرا على المجتمع وفرض الاتاوه يعتبر اجهاضا لاموال الدوله واختلاسا لها لان المشرف عليه وصاحب الاتاوه يستغل اموال الدوله لصالحه دون النظر الى الاهميه البالغه التى ستعود على الدوله نتيجه الابحاث بينما البعض يفر ويبتعد عن المعمل لانه لايوافق على الاسلوب غير السوى ويضيع علينا كشعب الفائده التى كانت ستعود علينا فى ما لو كانت تمت هذه التجارب . ان الاتاوه على اجراء البحث او على اى من الاعمال التى تهم البحث فى اى من خطوات تطوره تعتبر عائقا اداريا وقهرا اداريا من الدرجه الاولى ويعطل مصرنا عن اللحاق بركب التقدم الساطع مع قدوم القرن الحادى والعشرين وخصوصا وان يعتبر ظاهره سلبيه ذات ابعاد سياسيه واقتصاديه بالاضافه الى الناحيه الاخلاقيه وهى تلك الظاهره التى تستنزف الجهد والعائد الوطنى .

قد اثبت بعض المحللين والمهتمين بهذه النوعيه من القضايا انه عاده ما تؤدى الى تصفيه القوه الفاعله فى الاداره فى غمار ما تخلفه من قيم فاسده للمعاملات والعلاقات الاداريه بالاضافه الى تدميرها لقدره المجتمع على الابداع والابتكار والانطلاق وهى كلها من المقومات الاساسيه للتطوير والتحديث وصياغه المقومات الشامله القادره على بناء الدوله المصريه المعاصره للقرن القادم . وتمثل الاتاوه على اجراء البحوث اكبر رزيله ابتليت بها البلاد فى المناخ البحثى حيث ان هذا الفعل يهدر القيمه الحضاريه والانتمائيه لدى الباحثين والقائمين على الاعمال البحثيه والمساعدين لهم وهذا لن يضر الا بالبلاد ومستقبلها وان كان له من المعنى فلا يسعنا الا ان نشكر الكثير من رجالات مصر وعلمائها الابرار الذين يفتحون ابواب معاملهم ومصانعهم ومكتباتهم الى كل الباحثين ويردون على اسئلتهم ويقدمون يد العون والمساعده الى كل من يلجأ اليهم ومصر زاخره وعامره بهم ولهم منا كل التحيه والتقدير .

النقاء الجامعى

يوجد من حالات القرصنه فى الجامعات ما يدعونا الى الاجتهاد لتحليل الحالات والبيئه التى اوجدت اسلوب القرصنه فى بعض الاحيان والاستيلاء على كل ما هو من حق الغير فهنا القرصنه من اساتذه العلم فتكون مدروسه ومحسوبه مسبقا لان القراصنه يعيشون على الارض وليس فى البحار كما ان المستوى العلمى يؤهلهم لعمل التخطيط المسبق لاخذ حقوق الآخرين وخصوصا عندما يعجز هؤلاء الافراد عن اداء الواجب البحثى اللازم للترقى فيتجه منهم البعض لقرصنه الابحاث اما بالامتياد من خلال قنوات البريد داخل الحرم الجامعى • ذلك لانه من الممكن حدوثه احيانا معتمدا على الامانه المطلقه او من خلال التجسس العلمى على الزملاء او باجبار الباحثين على افشاء اسرار ابحاثهم فى صوره محاضرات غير قانونيه لالتقاط الافكار التى يمكن تقليدها دون توافر الامانه العلميه •

٣-١: الجماعات المتجانسه

ان قانون تنظيم الجامعات قد وضع لفئه الرعيل الاول من رجالات الجامعات فى عصر كل القيم و المبادىء فالاستاذ استاذ والطالب طالب والمعيد معيد ولكن الان وبعد ان تغيرت الواجهه الاجتماعيه لبعض الفئات او فى التركيب الطبقى والمكونات المختلفه فى الكيان الشعبى فقد اصبحت الماده طاغيه واصبح العلم فى الخلف قليلا فى المقابل الاقتصادى وخصوصا مع التكتلات الاقتصاديه الجديده التى ظهرت فى المجتمع ليس المصرى فحسب بل المجتمع الدولى فى قاراته الست • ومع التطور الطبيعى والمنطقى فى خلايا التركيبه الجامعيه ومع ظهور بعض التسللات التى شابت الكيان الجامعى فان التطور فى قانون الجامعات لم يتم لماذا وكيف وغير ذلك من الاسئله التى نبحث لها عن رد يريحنا لنعلم الحقيقه ونتدارسها وصولا الى الاصلاح فكيف ان الكيان قد اخذ شكلا جديدا لم يكن فى الحسبان والقانون يظل جامدا وهذا بدوره ادى الى بعض السلبيات فى القليل من الاماكن •

تأسس القانون باسلوب المجالس فهناك مجلس القسم والكليه والجامعه ثم المجلس الاعلى للجامعات ولما كان فى ذلك ميزه كبرى للمشاركه الفعاله من الجميع فى اطار التقاليد الجامعيه والتى هى تاكيدا الآن غائبه عن الساحه الجامعيه كما سبق الايضاح فادى بنا الى المجاهل فى بعض الاحيان ولكن فى جميع الاحوال وبفرض ان التقاليد موجوده كامله متكامله فان الاطار الديمقراطى فى العمل او غير العمل يؤدى بالضروره الى التحزب وبالتالى خلق احزاب وان لم تقنن هذه الاحزاب تصبح القضيه خطيره وتحتاج الى الدواء واتمام الشفاء • لقد تداركت الوزاره هذا الامر فى ما يخص المجلس الاعلى للجامعات وقامت بتعديل القانون فيما يخص تشكيل المجلس الاعلى للجامعات وجعلته واحدا يضم رؤساء الجامعات فقط وثلاث مجالس اخرى جديده هى:

١ - المجلس الاعلى للجامعات لشئون الدراسات العليا والبحوث •
٢ - المجلس الاعلى للجامعات لشئون البيئه وخدمه المجتمع •
٣ - المجلس الاعلى للجامعات لشئون التعليم والطلاب •

ان العمليه الديمقراطيه جميله ومطلوبه ولكن هنا لابد من التصريح لانشاء الاحزاب داخل الجامعه وان لم تعلن فهى قائمه ولا اعتقد ان القانون يبغى ذلك فقد وضع فى الاعتبار الاخلاق الجامعيه والتقاليد والود والتسامح داخل الحرم الجامعى محراب العلم الحقيقى فى الوطن واصبحت الاهواء تسيطر على الامور العلميه

والتدريسيه وبالاحزاب الكثيره الاعضاء (غير معلنه احزاب) يمكن القضاء على اى احزاب اقل عددا وما بالنا لو كان هناك تحزبا ضد فرد واحد من الكيان الجامعى وما موقف الرئاسه من ذلك وما موقف بقيه الزملاء فى محراب العلم • وعاده ما تتكون التكتلات نتيجه للغيره العلميه وخصوصا اذا ما كان لها اصداء محليه او قوميه او اقليميه او على المستوى الدولى وفقا لنظام العمل البحثى والذى يتشابك مع غيره من الاعمال العالميه وتتناقل الخبره والمعلومات والنتائج الاختباريه والاحصائيه بسرعه مذهله علاوه على الامكانيه المتاحه لاقامه الجسور البريديه لمناقشه الاعمال البحثيه والعمل المشترك والذى غالبا ما يسفر عن نتائج ممتازه •

سرعان ما ينضم بعض ضعاف النفوس الى الفرد الاقوى ليس جسمانيا بل الاقوى اداريا لما له من علاقات مع الرئاسه او الرئاسات الاعلى والذى بدوره يضيف الى رصيده عماد التعامل معه شده لاقترانه بالمسئول او لتعامله معه او لتبادله المصالح معه او للمنفعه المتبادله بالرغم من تباينها نوعا وكما احيانا الا انه من المؤكد ان الاصغر اداريا يحاول افاده نفسه بترويج الاشاعات لحث المجموع للالتفاف حوله وتاييده فى جميع الاحوال الصحيحه والخطأ • وتاتى الثمار بسرعه الى المخططين والذين يرتكنون الى القوه الجسمانيه احيانا مما يدعهم مسيطيرين على الجميع وارهاب كل من يتبادر الى ذهنه البعد عنهم او الوقوف فى طريقهم والذى غالبا يكون مرسوما مسبقا ومحسوبا بالخطوه وقد يخضع المعارض بسرعه تفوق الخيال اما نادرا ما يقف فى الطريق متصديا للفساد وهنا تنشأ المعارك التى غالبا ما تكون مدروسه ومخططه من قبل وتحظى بالتاييد الشامل بالرعايه الرئاسيه •

اسلوب الشلليه له من المساوىء الكثير فى المجال العلمى على عكس ما يكون له من الديمقراطيه فى النظم السياسيه من المزايا المتعدده والتى تصلح فى تنميه المهارات السياسيه بينما يكون لها من المضار الهدامه فى بعض الاحيان والتى عاده ما تكون نادره داخل الوسط العلمى واداره العلم والتعليم وخصوصا فى المرحله الجامعيه لان النظم الشلليه تؤدى الى العناد وكما يقال فالعناد يرث الكفر وحاشا لله ان نكون نحن من الكافرين وبالطبع فكلنا يامل فى التوصل الى افضل الحلول الجذريه التى لا غنى عنها وخصوصا فى المرحله الراهنه من حياه الشعب المصرى من اجل النهوض بالمجتمع واداء الواجب الذى يقع على عاتق الجامعات •

وهذا يتوجه ما جاء فى مقال احد الساده اعضاء هيئه التدريس فى الجامعه الام والمعنون : (الجامعى •• الداء والدواء) فقد استهل بالآتى :

> اعلنت الدوله باجهزتها الرسميه وعلى لسان مسئوليها بوسائل النشر والاعلام المختلفه ان الحقبه الباقيه من هذا القرن سوف تتناول قضيه التعليم وتطويره وتحديثه • والجامعات هى راعيه التعليم العالى وفيها يصب نظام التعليم العام فمنها يتخرج الالاف ليحتلوا مواقع العمل المختلفه بما اكتسبوا من خبرات او معلومات او قيم •

وهذا ينم عن الرغبه الجارفه فى اهل العلم فى الجامعات للمشاركه فى قضايا المجتمع والنهوض به وهى مسئوليه تقع بالفعل بالدرجه الاولى على اعضاء هيئه التدريس بالجامعات للعمل مخلصين من اجل بناء الوطن والارتقاء به بكل فئاته للوصول الى اعلى الدرجات على المستوى العالمى وهو ما ترسمه السياسه العامه للدوله بناءا على ما اعلنه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهوريه عن اعتبار التعليم قضيه قوميه وقد تم انجاز الكثير منها فى التعليم الاساسى وبعض منها فى التعليم الثانوى • ولذلك فقد لمس الاستاذ الجليل فى مقاله هذه النقطه الهامه وأكد على ان عضو هيئه التدريس يمثل المحور الاساسى حيث ذكر :

وجميع العناصر السابقة يمثل فيها عضو هيئه التدريس المحور الاساسى ففيه يكمن الداء ومنه يخرج الدواء• وعضو هيئه التدريس هو: ١- الذى يقترح البرامج الدراسيه ويطورها ويقوم بتنفيذها • ٢- الذى يعطى المثل الاعلى فى العمل والتمسك بالقيم والاخلاق والعطاء والقدوه او يكمن فيه الانحراف • ٣- الذى يطور من علمه وفنه واطلاعه ويحدث من معلوماته وينقلها الى الطلاب فكرا او عملا او ان يتجمد فى موقعه •

نجد انه من يطور ومن يكون قدوه هو ابعد ما يكون عن القدوه او عن التطوير فكيف يطور وهو لا يتطور والعلم فى سباق مع الزمن بل يصل الامر احيانا ان يفصل عضو هيئه التدريس مقررا بالكامل ليتفق مع معلوماته لا ليقدم الجديد وخصوصا وان فاقد الشىء لا يعطيه ورحم الله امرىء عرف قدر نفسه ، ويزيد من المشكله اذا تشكلت الشلليه التى تقوم على المنفعه المتبادله فيما بينهم لتكون الراعيه لهذا التناقض العجيب اذا ما سمح لها القانون بذلك ولذلك وجب التجديد المستمر والبعد عن المضار التى قد تلحق بالعمليه التعليميه من جراء توافر شلليه بعيده عن الصالح العام ويكون الضرر واقعا على الامه • ومع توافر هذه العناصر يصبح الوضع ملحا فى ان يكون التطوير على المحور المركزى وتعديل المقررات وادخال الحديث منها على التعليم الجامعى من المنطلق المركزى للجامعات الا وهو المجلس الاعلى للجامعات وما يعهد ويكلف به من لجان خاصه تابعه له حتى لا يتم التفصيل على القدر المعلوم مع وضع النمط الضرورى للحفاظ على استمراريه التطوير •

وجدير بالذكر هنا ان الشلليه لم تظهر من قبل وانما اتت مع نظام المجالس وبالاخص عندما توافرت الضروره لتكوين الشلليه للحصول على اعلى اصوات عند اجراء الانتخابات التى تخص اختيار عميد الكليه وهو الموضوع الذى اختلف عندها المشرعون وانقسموا الى فئتين الاولى مع التعيين المطلق والثانيه مع الانتخاب المطلق الا انه بعد الدراسه لكل منهما ارتأت اللجنه المختصه الجمع بينهما وها هو التاريخ يثبت ان الانتخاب فى مثل هذه المواقع الاداريه لايمكن ان يتوافق مع النظم الاداريه الحديثه وخصوصا وانه يوجد مجلس الجامعه بسلطاته المطلقه فى مكان ادارى اعلى بكثير من العميد الذى هو نفسه عضوا فيه • كما ان الاستاذ الجليل استطرد فى مقاله الشيق الى السلبيات التى تتعرض لها العمليه التعليميه:

واذا انتقلنا الى الهموم التى تعانى منها الجامعه لوجدناها متشعبه ولكنها تتمركز عند عضو هيئه التدريس - والهموم التى تعانى منها الجامعه: ١- تجميد البرامج والمقررات وعدم لحاقها بالركب العالمى• ٢- تجميد النظم وان حدث بعض التجديد الا انه تم فى عجاله افقدته المضمون الايجابى • ٣- الاعداد الكبيره الملحقه بالمدرجات والمعامل والتى خلقت نقصا كيفيا شديدا فى طرق اعداد الطلاب دون مشاركه فعاله للتفاعل بين اعضاء هيئه التدريس والطلاب • ٤- احجام الطلاب عن حضور المحاضرات التى اصبحت تلقى بطريقه مملة لدى بعض اعضاء هيئه التدريس غير المؤهلين تربويا لذلك• ٥- غياب التقييم الموضوعى لاعضاء هيئه التدريس• ٦- تفحل مشكله الدروس الخصوصيه والتى اصبحت آفه التعليم المصرى بكافه مراحله • ٧- فشل نظام التقييم الحاليه للطلاب والتى لا يتبين معها مدى الاستفاده من المعلومات او المهارات او الاتجاهات الوجدانيه لديهم• ٨- انحدار مستوى الابحاث والتى اصبح العديد منها مكتبيا وليس معمليا من اجل الترقيه التى فقدت الهدف• ٩- عدم تفرغ اعضاء هيئه التدريس لمهمتهم التدريسيه- وغياب الانتماء لدى البعض منهم بل وصل الامر الى ان بعضهم اصبح منتسبا الى الجامعه- ******

كل ماذكر فى هذا المقال المفيد يلمس حقيقه الاوضاع الى تردت فى الجامعات والذى يدفعنا بشده الى محاوله تشخيص الحاله المرضيه التى امامنا حتى نستطيع كتابه تذكره الدواء الصحيحه الصحيه لعلاج هذه الافه الغريبه عن المجتمع الجامعى الذى تم من قبل تحت اشراف الرعيل الاول من اساتذتنا الاجلاء وكم هو جميل ان نعترف بفضلهم ونزاهتهم وتمسكهم بالقيم والتقاليد الجامعيه التى يكاد يختفى البعض منها ليحل محله قيما اخرى غريبه تماما عنا • اما عن التجاوزات فكان من الضرورى رفع المعاناه عن اعضاء هيئه التدريس لانهم القدوه فمن الواجب ان ياخذ ما يلزمه ويكفيه ليكون قدوه من الدوله وتحت الرعايه الكامله للحكومه فى هذا الصدد حتى يامن يومه وغده ليعمل بحريه ودون مجازفات قد تكون محسوبه بالخطأ •

٣-٢: التجمعات الجامعيه

من الممكن ان تقوم مجموعه ذات قوه فى التصويت باخذ مقرر دراسى من المؤهل لتدريسه لتعطيه لاحد التابعين للشله او انتقاما من شخص ما واظهار القوه والجبروت ولا حول ولا قوه الا بالله العلى العظيم والعبره لمن يعتبر فما من قوم ظالم الا وقد خسف به الله الارض وسبحانه هو القادر على كل شىء • والسؤال المهم الآن الذى يتطرق الى العقل هو كيف ومتى ولماذا ان مدرسا يقرر لاستاذا ذو الوظيفه العلميه استاذ ليعطى القرار فى صلاحيته للتدريس ام لا وهل هذا يعقل وهل القانون يسمح بذلك تحت ستار المجلس وانا لست من هؤلاء انا اعتبر الاستاذ هو الاساس فى بناء الجامعه لان الجامعه هى مكان العلم والعالم هو الاصل فى العلم ومن يحمل الدرجه الاعلى يكون اقدر على التقييم •

هذا الذى يذكر فى الفقره السابقه عباره عن تباين فى مغزى القانون فالاستاذ هو من يقيم العمل العلمى لكلا من المدرس والاستاذ المساعد ويمكن ان يقرر ان يرقى علميا او لا يرقى فكيف ينقلب الحال الى ان يكلف المدرس استاذه الذى سيبت فى ترقيته العلميه كى يقوم بتدريس مقرر على غير رغبته فهل هذا معقول وقد اكون انا المخطىء الا ان التساؤل مازال فى الفكر وسيظل الى ان يجد الجواب الشافى له • من اسوأ الحالات اذا دخل الصراع بين المجموعات البحثيه والتى يجب ان تكون مستقله بذاتها وفى منأى عن الخلافات الشخصيه فالعمل البحثى عاده ما يحتاج الى الالهام والوحى الصافى الذى يظهر دائما فى الاجواء الخاليه من ايه عواصف قد تهب حول المبدعين والمفكرين ومن الصالح الوطنى وعلينا ايضا الواجب القومى بان يعيش هؤلاء العلماء بعيدا عن كل التاثيرات الاجتماعيه الضاره بل وابعاد ايه احتمالات لها عن مجتمعهم تماما •

اذا ما ظهر من الاحزاب بايه اشكال او تنوعات فلا بد من التخلص منها والعمل على اعاده الاوضاع الى ما كانت عليه فى الزمن الاسبق ليصبح المجال الجامعى خاليا من ايه رواسب تعكر الصفو مما سوف يساعد على انتاج الاعمال الابتكاريه المتجدده بسرعه ويقود البلاد الى نهضه علميه نحتاجها بالفعل حتى نصل الى بر الامان فى وسط التفاعلات الدوليه التى تتغير بمعدل سريع يحتاج الى الملاحقه الاسرع • وتعتبر ظاهره التكتل او التحزب غير صحيه فى المجتمع البحثى وعلى الدوله من جهه وعلى المسئولين الجامعيين من الجهه الاخرى القضاء عليها فى مهدها حيث تكون الآفه صغيره وضعيفه ولا يحسها الكل بل البعض ولكن اذا ما استشرت فيكون التشريع المناسب والحزم الاكيد من الاداره لقياده مصر الى الامام فى الاوساط العلميه العالميه لتقف جنبا الى جنب مع الدول الاخرى المتقدمه •

عندما يكون المرء بصدد عملا سياسيا فانه يتجه الى تكوين الاحزاب او الانضمام الى احد الاحزاب القويه والموجوده على الساحه السياسيه اما فى الوسط الجامعى وداخل محراب العلم فكل شىء يسند الى العلم ويتبع القواعد والاصول

العلميه سواء فى التحليل والدراسه او فى الاختيار والتصويت الا ان الظاهره العجيبه للتحزب داخل الجامعات وما يتبعها من اضرار بالغه بالوطن تكون محيره الى درجه كبيره لان مثل هذا المجال لايسمح الا بالعمل الجاد والبعيد عن كل ما يوجد فى المجتمع • ولكن لظروف الترقى السريع لفرد بين اقرانه من الباحثين الاقدم يشكل بسرعه انحرافا مزاجيا ثم ما يلبث ان ينعكس على التصرفات الشخصيه مؤثرا تاثيرا بالغا على مجريات الامور داخل محراب العلم وتصبح الامور متشابكه مما اوجد الكثير من المتناقضات والتى تفاعلت بسرعه لتجد الحل العلمى للسيطره على الباحثين الكادحين من خلال قنوات غير شرعيه يلبسها الثوب الشرعى ويصبح المخطىء قويا ويستطيع ان يظلم غيره وهو مطمئن الى انه فى حمايه التحزب الذى ينتمى اليه ولن يمسه احد بسوء وسيكون الاقوى دائما •

التحزب عاده ما يقترن بالسياسه الخارجيه والداخليه على حد سواء ويأتى بثماره من التكتلات والجمهره فى الموضوعات حتى البسيطه منها لتحويل الامور الخاصه الدقيقه الى مسائل عامه تهم الراى العام او الشعب وما ينعكس على الامن العام للدوله وما يمثله من خطوره وبذلك يكون التجمهر قد استولى على حقوق غيره ويخسر صاحب الحق كل شىء ويقف الجميع ضده وتتناسى الاداره من منطلق الخوف على الكرسى اساس المشكله • وهكذا ينتهى الامر باسقاط الحق واضاعه الكثير من المنافع القوميه دون قصد وتضر بالصالح العام المستقبلى لما له من اضرار على المدى الطويل بالنظر الى المشكله فى حينها للحصول على التاييد من الجهات الاعلى واظهار الرئيس المسئول بانه قادر على حل المشكلات •

المشكله الحقيقيه تظهر مع تواجد العدد الكبير من المدرسين مع عدد قليل من الاساتذه وغالبا ما يكون استاذا واحدا وتعتمد المساله على محور اتخاذ القرار ويكون التحزب والتجمهر ضد الاقلال من الشأن بالرغم من النص القانونى الواضح وحيث ان الاحتكاك الاكثر تلاحما يبدأ عند القسم العلمى فنجد ان الخلافات الحزبيه تنشأ مع الاقسام ويمكن تحليل حدوثها مشيرا الى الشكل القانونى المتسبب فى الظاهره التى يجب اختفائها تماما من الحرم الجامعى • من الهام الاشاره الى ان الماده رقم ٥٣ من قانون تنظيم الجامعات تنص على:

> " لا يحضر اجتماعات مجلس القسم الا الاساتذه عند النظر فى شئون توظيف الاساتذه ، والاساتذه و الاساتذه المساعدون عند النظر فى شئون الاساتذه المساعدين • "

بالرغم من النص الواضح والصريح الا ان التجمهر والتحزب ينشأ لاظهار القوه فى التظاهر فالقانون يمنع المدرس من ابداء الراى فى توظيف الاساتذه والاساتذه المساعدين او بالمعنى الاصح لايجوز ابداء الراى فى توظيف الدرجه الاعلى ولكن يابى المدرسين وخصوصا عند زياده عددهم وقله عدد الاساتذه او الاساتذه المساعدين فى حاله عدم وجود اساتذه ويتجه المدرسين الى اسلوب الاضراب ضد الاعلى علميا • وفى هذا الشان نجد ان المدرسين يحللون النص بان التوظيف هو التعيين فقط ولايشمل اسناد الاعمال او التكليف باداء عمل محدد وهذا الراى يحيد عن الصحه لانه لايجوز تكليف استاذك بعمل لايرضى هو به ولايمكن ان يكون لك الراى العلمى فى موضوع يخص من هم اعلى منك علميا وكلها اسس لتكريم الاستاذ الحاصل على اعلى الدرجات العلميه بعد اقرار مستواه العلمى من اللجان العلميه الدائمه المختصه والتابعه للمجلس الاعلى للجامعات •

يجب التاكيد هنا على ان جميع اعضاء هيئه التدريس مدرسين واساتذه زملاء ولا يجب ان يكون بينهم مثل هذه المفارقات العجيبه التى قد نسمع عنها فى احيان نادره ونتمنى من الله سبحانه وتعالى ان تختفى تماما كل مظاهر الخلل وان كان بسيطا ولم يصل الى الحد الخطر • ولايجوز لنا ان نخلط بين الاوراق فعلى وجه

العموم هناك ضروره ملحه لتعديل وتطوير قانون الجامعات كي يتلاءم مع متغيرات العصر دفعا لمسيره التقدم العلمي في مصرنا . من المحتمل ان تزداد المشكله اذا ما حصل التحزب على التاييد من الرئاسه الاعلى او الرئاسات التاليه مما يوقع الاعلى علميا في متاهات اداريه وحروب من الشلليه والضغط النفسي الذى لن يعتدل حاله الا بتطبيق القانون كما جاء احتراما للزماله وللقيمه الجامعيه والشرعيه .

تزيد من هذه النوعيه من المشكلات الهوه بين الاعلى درجه علميه وبين الزملاء وخصوصا لو كان الوضع انه الوحيد في مكانه العلمى الوظيفى بالقسم وقد يتحين هذا المجال من عليه الدور التالي لاخذ هذا المكان بحجه مساعدتهم مكونا بذلك تحزبا في الحرم الجامعي وهو ابعد عن التحزب والنظرات البعيده عن العلم مسيئا بذلك الى سمعه الجامعه واعضاء هيئه التدريس بها . ويكون التدخل المباشر من المدرسين في شئون الاساتذه بالرغم من وضوح النص الا انهم يفسرون ما هو في صالحهم وعليهم الاتحاد باستمرار مستقبلا للحفاظ على هذا العداء والتحزب الآلي لتحقيق اغراضهم التي سرعان ما تتطور الى نوعيات اخرى قد تصل الى حد سبق الاصرار والترصد لقتل النفس اداريا او نفسيا او صحيا وهنا للقانون واجب مقدس لحمايه كل من يقع فريسه للظلم ومن العداء غير الصحيح والضار بالوطن قبل اى شيء .

٣-٣: العلم والتخبط

ان اسلوب التحزب وضع العلم في مكان ضيق بعيدا عن الواقعيه وكيف التمكن من الحصول على قرار علمى سليم فيما لو تعارض مع مصلحه احد اعضاء الحزب الاكثر عددا او بالاخص لو كان من الزعامات فيه وما موقف القانون وكيف يمكن ان تترك العمليه التعليميه على هوى البعض ولا بد من ايجاد الحلول والبدائل من اجل مصر وانني هنا لا ابغى اى شيء سوى الصالح العام والقاء الضوء على السلبيات التي قد تتواجد في بعض الاماكن . و لا بد من تواجد الاسلوب العلمى في كل الاعمال التي تتم داخل الجامعه او المركز البحثي ومع ذلك فقد يتم التجاوز عن ذلك احيانا وبالرغم من قله حدوثها او احتماليه تواجدها في المجتمع البحثي الا انه من الضرورى القضاء على احتماليات تواجد ايه انواع من التجاوز عن الاسلوب العلمى واذا ما ظهرت حاله واحده في المليون فالامر يستدعى الاهتمام والدراسه كي نضع الامور في نصابها ونمنع حدوث التجاوز او تكراره مستقبلا ولا يمكن القول بان هذه حالات شاذه او قليله فقد يكون الامل الحقيقي عند هذه الحالات وقد يكون المنفذ الى القرن القادم من خلال القله الصغيره التي ننظر اليهم بعين اللامبالاه .

من المتاح في هذه الحالات القليله ان يحدث الظلم البين والذى لايمكن الخضوع له مهما كلفنا الامر ومن المبادىء الاوليه للحكم والاداره هو عدم الظلم ومن الاهم الا نحكم على مظلوم بما لايستحقه بل على العكس بانه من الممكن تبرأه شخص اذا ما كان هناك احتمالا بان يكون مظلوما ولا يمكننا الاخذ بمبدأ الاقوياء واليد الاعلى لنضرب على يد المظلوم استكمالا لما يحدث او بجمله الضرب الموجه اليه وليس معنى تعدد الرأى الواحد انه السديد بل يمكن ان يكون العكس تماما ما دام من المحتمل دخول التضليل في هذا المجتمع الاقرب الى المثاليه عن غيره . ومن انواع الظلم ومظاهره العديد والمستحدث في الشكل او حتى الصنف ويكون منه القليل والنادر الا انه موجودا في كل مكان وزمان ويهمنا ان يرقى المستوى الجامعى الى درجه النقاء الصافي الخالي من ايه عيوب الا انه تطالعنا احيانا الصحف والمجلات ببعض العيوب وعلينا نقدها ذاتيا والمحاوله للتوصل الى الحلول المناسبه فمثلا في احدى الصحف القاهريه وتحت عنوان : (مشاكل الباحثين بالجامعات الاقليميه تبحث عن حلول) وعلى لسان احد طلاب الدراسات العليا والمسجلين للحصول على درجه الدكتوراه باحدى الجامعات يذكر المقال بالنص:

ان اوجه القصور بالدراسات العليا بجامعات الاقاليم عديده من اهمها ان نسبه النجاح عاليه بها ولا يتم التمييز بين الطالب المجتهد زالذكى وغيره حيث يقوم الدكتور بتوزيع اسئله الامتحان على الطلاب ويحدد لهم طريقه الاجابه او بسؤال واحد يشمل المنهج كله او كتابه البحث الذى اعده طوال العام فى امتحان الماده ولكنها وسائل لاتؤهل لاعداد طالب لاستكمال الدراسات العليا بالاضافه الى ان غالبيه المكتبات بالكليات والمكتبات المركزيه تحتاج الى تحديث وتزويد باحدث الكتب والبحوث والدوريات فغالبيتها قديم وقتل بحثا فيضطر الطالب الى للسفر والذهاب للجامعات الكبرى وشراء الكتب من المكتبات مما يكلفه هو واسرته مبالغ طائله لا يقوى على دفعها وتكون عقبه امام استمراره لان غالبيه طلاب الدراسات لا يعملون ويتفرغون لاستكمال رسائلهم وبخاصه فى ظل ازمه البطاله التى يعانى منها زملاؤهم من الخريجين •

على الجانب الآخر نجد ان المظلوم يسانده الله ويكون قويا بالله ولكن الجزاء من عند الله قد يتاخر ولكنه سيصل الى مستحقيه فى حينه وانه يمهل ولا يهمل ونعترف بذلك ونقتنع به ولكن هنا يجب وضع القواعد والضوابط التى تمنع حدوث التجاوزات داخل المجال البحثى ونتركهم يعملون فى هدوء وسكينه بعيدا عن المهاترات والتكتلات والاعتماد على الاسس العلميه فى كل الاحوال • بالنهج السابق ايضاحه نصل بالقافله الى التخبط العلمى المقرون باضاعه الوقت القومى والذى يمتلكه الشعب وليس العلماء ذاتهم فهم ايضا بما يملكون من علم ملكا للدوله والشعب وعليهم المحافظه عليه وعدم اهداره وان كانت القوانين قد ساعدت باسلوب ما فى هذه الظاهره السلبيه فعلينا جميعا اعضاء هيئه تدريس ومسئولين وحكومه وبرلمانا ان نتوحد فى ايجاد الصيغه السليمه والصحيحه لانتاج جيل ومناخ بحثى سليم وقوى خالى من الامراض والعيوب •

اسلوب العناد الناتج عن التعامل مع نظام التكتلات ضد فرد محدد لاى من الاسباب ياخذ الظالم الى ابعد الحدود للتمادى فى ظلمه طالما لم يوقفه احد واذا لم تتدخل الرئاسات لوقف النزيف القومى الذى يستهين به البعض من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات ويعلنون الظلم الفاضح على كل من يقف فى سبيل سيطره الظالمين او التعليق على تصرفاتهم انتقاما منه من جهه وليكون عبره لغيره على مر الزمن التالى وحتى لا يجرؤ آخر على التصدى بل عليه الانسياق الآلى لمجموع التكتل القوى من الشلليه المهيمنه على الاصوات داخل المجلس المختص بالكليه او المعهد • ونتيجه لكل الظروف المحيطه لابد من الظلم وسيكون هناك المظلوم وغالبا ما يكون منفردا بلا سند ويكون التمادى فى الظلم بلا حساب الى ان يصل الامر الى التخبط الواضح فى القرارات فمره يكون فى صالح احدهم وتنعكس المبادىء لتكون فى صالح الثانى وتنقلب الاسس والمعايير لتخدم الثالث ويكون بذلك التخبط الادارى والخلل فى المسار التعليمى غير المؤسس علميا داخل معقل العلم لتفقد الجامعه محراب العلم مصداقيتها فى الاقناع والاقتناع ايضا فى وقت واحد •

فى جو الصراع الدائم والمناخ المشحون بصفه مستمره والابقاء عليه على حاله يصبح العمل الفكرى عليلا غير قادرا على القيام بواجباته القوميه ويضر بالصالح القومى على خلاف جوهر انشاء الجامعات والهدف الوطنى منها مما يعوق الحركه العلميه لنهضه البلاد وياخذنا الى المتاهات والمهاترات المضيعه للوقت القومى بينما تسارع الدول المتقدمه الى الصعود الخاطف بالنسبه للزمن ونحن نقع فى جب الظلام والعوده الى عصر التخلف والبهتان • ومن هذه الامثله الهامه هو اصدار الكليه او المعهد او حتى الجامعه تخصصا غير المخصص للاستاذ وفى السجلات الرسميه وفى المكاتبات والمراسلات وبذلك تعطى التخصص الى غير المستحق للحصول

على هذا اللقب والمشكله فى هذا تنقسم الى نوعين الاول منهما هو ان تعطى الاستاذ تخصصا ليس تخصصه فينتفع منه لحاله الشخصى وقد يكون ذلك عن قصد او غير قصد وفى حاله القصد يكون الهدف منه خدمه الاستاذ وهذا الوضع لايختلف عن تغيير البطاقه الشخصيه واستخدامها او تغيير المهنه والانتفاع منها ٠

لايتوقف عند هذا الحد فى حالات القصد فمن الممكن ان يكون القصد هو خدمه احد الاساتذه عن طريق ايذاء آخر وذلك يعنى ان يسجل او يكتب فى المراسلات تخصص غير صحيح لاحد الاساتذه لتنحيته بعيدا عن تخصصه الحقيقى مما يفتح المجال داخل هذا التخصص للاستاذ التالى له فى الاقدميه ومن المحتمل ان يكون مسئولا اداريا سواء عن القسم او الجامعه او حتى الكليه وهذا ما لانحب ان نسمعه او نصدقه او نالفه فيجب علينا جميعا ان نلتزم بالحق وان نقدم القدوه للمجتمع وان نكون فعلا عند حسن ظن الجميع ٠ اما عن حاله غير القصد فهى قد تضر صاحبها او تنفعه ويكون الاستاذ اما محظوظا او مضارا والكل يخطىء وجل من لا يسهو ويمكن اعتبار ذلك عذرا للمسئولين ولكن كيف ان يتم الخطأ فى الجامعات وهى معقل الفكر والامان والثقه والتى يتعلم منها الاجيال كلها حاضرها ومستقبلها وكيف يمكن ان يكون ذلك هو الاسلوب الذى تعمل به الجامعات وهى اساس الاداره والاسلوب العلمى الحديث وفى كل الاحوال ان كان الخطأ قليلا كانت الاضرار اقل اما اذا زادت عن الحدود المعقوله فتكون ظاهره تستحق الدراسه للوقوف على الاسباب ٠

لابد لنا من ان نقف على ارجل صلبه فى الاداء الادارى وان يكون على المستوى العلمى المناسب للحياه الجامعيه وللقائمين على العمل الادارى وان يكون فيه دروسا علميه وعمليه لمن يعمل فى الجهات الاخرى غير الجامعيه او غير البحثيه والا تظهر مثل هذه الحالات على الاطلاق كما انه ينطلق من الاداء الجامعى الشعله المضيئه للعمل الميدانى والتنفيذى لغالبيه الاعمال الاخرى وليست الاداريه فحسب بل الصناعيه والتسويقيه وغيرها ولا يقف عند المكاتبات بل يصل ابعد من ذلك ومن هذه الامثله الاشاعات المغرضه عن التخصصات مما يبعد بعض الاشخاص عن احد الاساتذه المتخصصين ويفقده الكثير او يبعده عن المكسب المادى او الادبى او حتى الاجتماعى ويكون بذلك ترويج الشائعات قد حقق ما لا يوقفه القانون او الكفاءه او الحق ٠

على النقيض من هذا الاسلوب فمن الممكن ان تجد ان الشائعات قد تصدر عن تخصص احد او بعض الاساتذه خطأ عن عمد وتضيف تخصصا جديدا لآخر بحيث يحصل هو على مثلا التسجيل او بالمعنى الاوضح الاشراف على الرسائل العلميه دون غيره بحجه التخصص وهو فى الحقيقه فيه من المغالطه الكثير ٠ وهنا لنا الوقفه الهامه تحديدا للمشكله حيث نظام الشلليه يلعب الدور الرئيسى فى هذا الترويج والمحصله الناتجه لهم تكون اكثر من المستحق ولكن اتاح لهم هذا القانون الحالى والنظام الادارى الحالى الا انه من اهم الخطوات التى تمت على طريق التطوير هى تلك الخاصه بالغاء الانتخابات فى تعيين العمداء ٠ هذا التعديل سيكون مفيدا جدا لاثراء العمليه التعليميه حتى تكون الاداره مستقله وغير خاضعه لاى من الضغوط الشلليه التى قد تؤثر على المسيره العلميه ولو فى اوقات نادره الحدوث بالاضافه الى تحرير القرار الادارى وتنقيته من ايه تدخلات من الاسلوب السابق اتباعه وهذه وجهه نظر شخصيه ارى انها قد تكون الارجح مع الاحترام والتقدير التام للراى المخالف فالهدف واحد الا وهو تنميه مصرنا الحبيبه ٠

٣-٤: الاستعلاء

ما بالنا بمجموعه من الافراد قد سيطرت بالاغلبيه داخل مجلس ما لكى تفعل كل ما تبغيه وتسن وتشرع وتصدر القرارات ضد فرد معين ومهما صرخ هذا الشخص فلن يجيبه احد لان الرئيس المسئول عاده ما يلجأ الى اسلوب راحه البال وترك كل مسئول

تحت امرته ليصول ويجول حتى يتفرغ للاهداف الاكبر وصولا وهنا مكمن الخطر حيث تصدر القرارات المتعدده شهريا واحيانا اسبوعيا والتظلم منها قانونا يصبح مستحيلا بحيث انه لا يوجد من يستطيع من العاملين بالدوله مهما كبر منصبه او درجته على ان يتظلم من ما يقرب من ٥٠٠ قرار ظالم سنويا وبصفه مستمره ومن اين التمويل وكيف المتابعه مع اداء العمل المنوط به فى نفس الوقت •

وماذا يكون الشكل فيما لو كان الرئيس منهم وما القصه التى قد تحدث كل فتره قصيره قد تصل الى الاسبوع احيانا وما هو كم القرارات التى قد تصدر ضده وكيف يمكن المواجهه وهل المواجهه ستكون متكافئه ام لا والى ما سيؤول الامر اذا حصلت الشله على تاييد الرئيس ان كان عميدا او نائبا لرئيس جامعه او رئيسا للجامعه شخصيا وكيف يمكن للمظلوم الحصول على حقه وهل اسلوب التقاضى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدوله سيكون ملائما لهذه الحاله اذا ظهرت فى الوسط الجامعى• وهل الاستهانه بالعالم الباحث العلمى فى العمل صحيحه ام ان الواجب ينادى المسئول لياخذ الموضوع ماخذ الجد ويجد له الحمايه بالقانون من ايه تصرفات دخيله لم تكن فى الحسبان عند صدور قانون الجامعات الحالى والذى مما لا شك فيه محتاج الى التطوير والتعديل ميانه للمجتمع اولا وتغطيه لكل الثغرات التى وجدت ان كان لها وجود او حتى محتمله • وبالطبع سوف يتفرغ المجتمع للاعداد الهجومى او الدفاعى ويضيع الوقت القومى على البلاد فى مهاترات نحن فى غنى عنها ويضيع على البلاد من الاموال الكثير وتهدر المجموعات المتعصبه فرصه اللحاق بالركب الدولى على المسار العلمى والابتكارى لتعود الى الدوله المكانه العلميه المرموقه التى كانت موجوده فى العصر القديم والذى نجلس ونتفاخر به بينما نحن لا نعمل بما عملوا ولا ناخذهم القدوه فى العمل الفعلى بل نضر بالصالح العام •

هذا المنطق العجيب يمثل الاستهانه المتعمده بالمجتمع وافراده بالاضافه الى التحكم فى آليات الحركه الاجتماعيه لتنميه الوطن ماليا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا مما يؤدى الى التاخر عن الركب التقدمى السريع النمو ويجعلنا جثه هامده غير قادره على الانطلاق نحو غد مشرق ويتسبب فى وقف الديناميكيه الحقيقيه للتطوير القومى ويعطل الحلول البناءه للمشاكل المعروضه على الساحه العامه فى البلاد ويلزمنا بالتراجع امام الكثير من الدول التى كانت تخلفنا • واذا ما حققت مجموعه ما نصرا اصبح عليهم الفرحه بالنصر واظهاره فى صوره اكبر من الحقيقه لارهاب الآخرين الذين يفكرون فى الانضمام الى اى من التحزبات او التكتلات وغالبا ما يشعر الانسان بالامان مع الاقوى والذى بدوره يخل بعمليه التوازن لترجح كفه مجموعه معينه عن غيرها لتصبح هى الاقوى مطلقا وتعمل عمل الفتوه القديم فى العصر السابق وتفرض على الجميع شروطها الاتاويه والا ماذا ستكون النتيجه عندما تبتعد او تفكر فى الانفصال عنهم او الانضمام الى آخرين •

اذا ما اصبحت قوه هى الاقوى بصفه مطلقه سوف يقود التكتل الى الغرور وما ينعكس على الاعضاء بداخل التحزب القوى مما يجعلهم فى مركز القوه الدائم والاستهانه بالآخرين والعمل على ظلمهم لانه عاده ما تظهر هذه الآفه فى النفوس الضعيفه والتى تنسى ان الكون من خلق الله سبحانه وتعالى وهو الدائم والقادر على كل شىء واليه المعاد ونحن الى زوال • كما ان الدوله اعطت الاستقلاليه للجامعات حرصا منها على قيام الجامعه بدورها العلمى والثقافى فى تطور المجتمع وخدمه البيئه فعلى الجامعه ان تكفل الاستقلاليه لعناصرها الداخليه والهيكليه فيها حتى تضمن لهم القيام بدورهم المنوط بهم على اكمل وجه ودون ايه تأثيرات خارجيه وتتمثل هذه الهياكل الداخليه للبناء الجامعى فى عنصرين اساسين هما :

١ - الطالب:

ويمثل الخامه التى تنتجها معدنا قيما للدوله بعد المعالجات العلميه

اللازمه لانتاجها على الصوره المطلوبه وفى التخصص المحدد لها وهو ما يمكن اعتباره اهم المكونات الجامعيه التى يجب ان نضمن لها الاستقلاليه لابداء الرأى وتعلم المناقشه وحريه الذات مع حريه الاخرين وماهيه الحريه المطلقه والحريه النسبيه والحريه الاجتماعيه والفكريه والثقافيه حتى يستطيع مواجهه المجتمعات الاخرى • وانه بذلك يقدر ليقف على ارجل صلبه ضد ايه اثاره معتمده على حيويه ونشاط الشباب وخصوصا مع الدراسه والتحليل لكل الظروف المحيطه ليكون الشباب على درايه تامه بالعصر ومدخلاته والمتغيرات المصاحبه وحتى نضمن مستقبل البلاد ونكون قد ادينا الواجب على اكمل وجه ونسلم الوطن لجيل المستقبل ونحن متاكدين من سلامته وانهم صاعدين بنا الى العلى •

٢ - اعضاء هيئه التدريس:

وهى تلك الفئه القويه المهيمنه والتى تستطيع القيام بالدور دون خوف او تراجع وهى المجموعه التى وصلت الى المستوى العلمى العالى الكفيل بان يسند اليه الاعمال العلميه البحثيه والتدريسيه اللازمه لخدمه المجتمع وهى الفئه التى يقع على عاتقها المسئوليه الكامله فى تنشأه الجيل المستقبلى للبلاد والتى يجب ان تكون بنفس القدر من الاستقلاليه والحمايه من الجامعه ليكون الاداء على اعلى مستوى دون ايه تدخلات خارجيه قد تسىء الى المسيره العلميه فكريا وحضاريا وعلميا وادبيا الى غير ذلك من الدعائم المطلوبه لتكوين الكوادر اللازمه للمستقبل • ونضرب مثالا وقع فى احدى الجامعات حيث صدر قرارا من عميد نصه :

> قرار
>
> عميد الكليه
>
> - بعد الاطلاع على قانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات وتعديلاته •
> - وعلى اللائحه التنفيذيه لقانون تنظيم الجامعات •
> - وعلى الشكوى المقدمه من قسم ** بالكليه بعدم قيام ** عن تدريس مقرر ** لطلبه ** شعبه ** •
> - وعلى قرار مجلس قسم ** بهذا الشان •
>
> تقرر
>
> اولا : ايقاف صرف ١٥٠ % قيمه الساعات الزائده للسيد ** الاستاذ ** اعتبارا من شهر مارس ** وحتى يتم التحقيق فى هذا الموضوع بمعرفه الجامعه •
>
> ثانيا: على جميع الجهات تنفيذ هذا القرار كلا فيما يخصه •
>
> عميد الكليه

لا نستطيع التعليق على هذا حيث نلتزم الحياد بين الاطراف ولكن الاستفهام حول من يحيل الى التحقيق هل رئيس الجامعه فقط او هناك غيره وهذا عجيب حيث ان الماده رقم ١٠٥ من القانون ٤٩ لسنه ١٩٧٢ تنص على :

> يكلف رئيس الجامعه احد اعضاء هيئه التدريس فى كليه الحقوق بالجامعه او باحدى كليات الحقوق اذا لم توجد بالجامعه كليه للحقوق، بمباشره التحقيق فيما ينسب الى عضو هيئه التدريس ويجب الا تقل درجه من يكلف بالتحقيق عن درجه من يجرى التحقيق معه • ويقدم عن التحقيق تقرير الى رئيس الجامعه ولوزير التعليم العالى ان يطلب ابلاغه هذا التقرير •
>
> ولرئيس الجامعه بعد الاطلاع على التقرير ان يحفظ التحقيق او ان يامر باحاله العضو المحقق معه الى مجلس التاديب اذا راى محلا لذلك او ان يكتفى بتوقيع عقوبه عليه فى حدود ما تقرره الماده (١١٢) •

وكيف ان العميد يقرر التحقيق بدون وجود تحقيق ومن الاساس كيف يذكر قرار بالتحقيق من غير المختص وهل الجامعه تعلم بالواقعه وما الموقف الذى اتخذته حيال ذلك مع العلم بانه لم يكن هناك احاله الى التحقيق فى هذا الشان على وجه الاطلاق • ولايقف الامر عند هذا الحد والسؤال الهام هو هل من الممكن ان يصدر قرار ادارى بدون تاريخ وغير رقيم وهل هذا سليما اداريا اما عن جانب خصم المكافات فهل يجوز ام لا فلن نتعرض لذلك لان الموقف من اى موضوع هو الحياد ولكننا نطرح من المشاكل التى ظهرت واصبحت جليه امامنا وامام المجتمع نكتوى بنارها وليرحمنا الله من الظلم وليساعدنا الله سبحانه على اقامه العدل وبلوغ العداله •

كما انه من الضرورى تحديد العقاب لكل من يدير عملا جامعيا ولا يخطر صاحب الشان بالقرار الذى يخصه شخصيا سواء بالسالب او بالايجاب بمعنى اذا كان ضارا له او نافعا له لانه من واجب رئيس القسم وعميد الكليه اخطار كل عضو هيئه تدريس بما يخصه من قرارات سواء فى القسم او الكليه او الجامعه او على وجه العموم ايه قرارات سواء كانت داخل الجامعه او خارجها او فى الوزاره او المجلس الاعلى للجامعات ويلزم هنا التنويه الى انه من الهام وضع عقاب رادع لكل من يخالف هذه المبادىء الاداريه المنطقيه ويطبق مثلا عليها مبدأ من يرفض تنفيذ الاحكام القضائيه حتى تضعف الشلليه التى يختبىء خلفها المسئول • والامر هنا لايتوقف على الكليه بل من الممكن ان يمتد اثره على الجامعه لانه من واجبات المسئول الاطمئنان على سلامه العمل الادارى فى الوحدات التابعه له فى الجامعه وضمان عدم الاضرار باى من الطلاب او اعضاء هيئه التدريس او العاملين فى الجامعه ويقع على عاتقه الكثير من هذه المسئوليه وخصوصا اذا ما تم اخطاره من اى من اطراف النزاع فى مشكله ما على وجه العموم وفى مشكله الاخطار بالقرارات التى تخص احدا من اعضاء التدريس بالجامعه على وجه الخصوص•

يضاف الى هؤلاء اعضاء هيئه التدريس كلا من الطلاب سواء فى الدراسات العليا او حتى فى التعليم الجامعى للدرجه الجامعيه الاولى او بالنسبه للعاملين فى الجامعات ويجب ان يكون المجتمع الجامعى اكثر وضوحا فى ملامحه المكتوبه فى نصوص المواد والبنود القانونيه على مختلف الاتجاهات فى شتى الميادين التى تخص العمل الجامعى • ومن مظاهر الاستعلاء الجديده والغريبه على الجامعات هو ليس اخطار عضو هيئه التدريس بالقرارات المباشره عنه او له بل يمتد هذا التاثير الى عدم اخطاره بالقرارات المختلفه فى القسم او الكليه حتى يكون على علم بمجريات الامور ولكن للكثره الشلليه قد يتجه البعض بالقول للاطلاع على الحائط للعلم بهذه المعلومات وهل يعقل ان يستمد عضو هيئه التدريس معلوماته من على الحائط ولكن للكثره العدديه والشلليه السيئه احيانا تجد ان المنطق السائد يبقى هكذا وليس غريبا على مجتمع به من الآثار السلبيه المتعدده ان يصل الى حافه الاخلال بالحق وبالمبادىء الانسانيه دون مراعاه للاسس والقيم الانسانيه والجامعيه على الطريق •

كل ما يحدث فى هذا المجال لا يمكن ان يوصف بغير الاستعلاء اذا كان متعمدا اما اذا كان غير مقصودا فاننا نلتمس العذر لمن يخطىء بحسن نيه وعلينا الاشاره الى انه منهم الكثيرين من الساده الافاضل ومع توافر حسن النيه نجدهم قد يخطئون فى احوال نادره بينما هم من يعمل بجد واجتهاد من اجل الامه ومن اجل النهضه الوطنيه ولا يبخلون عن اداء كل واجب يناط بهم بل انهم يسارعون الى العمل الدائم والمستمر لاعلاء كلمه الوطن والجامعه ولهم الفضل علينا فى السمعه الحسنه التى تتميز بها الجامعات فى مصر على المستوى العالمى •

من وسائل الاستعلاء تاتى عمليه قرصنه تدريس المقررات الدراسيه لتكون تبعا لهوى الشلليه وليس لاسلوب التخصص والاقدميه فى التخصص والغلبه دائما ما تكون للقوه والقوه هنا ليست للحق بل للاغلبيه الشلليه التى لا يستطيع ايقافها الا رئيس الجامعه وما بالنا لو ايد رئيس الجامعه هذه النظم الشلليه لاى من الاسباب فماذا

ستكون النتيجه وياويل القوم الذى يبعد عن الحق وياويلنا جميعا من ذلك فى هضم الحقوق ولذلك علينا تاييد الحق والوقوف ضد الظلم والظالمين ومن خلال القنوات الشرعيه وليس خروجا عنها لانه الاسلوب الحضارى لمعالجه الامور فى حياتنا وبه نحمى انفسنا امام الله سبحانه وتعالى من الضلال . ويمتد الاستعلاء فى الشلليه والتحزب الى العلم والعلماء وقوت يومهم اذا ما تدخل اسلوب الشلليه للقضاء على قوت يوم اعضاء هيئه التدريس او اى منهم او حتى بعضهم حيث انه بالقوه المرئيه لهم يرون الامور معكوسه ويشد ذلك من ازرهم ويتقدمون الى الامام ظلما وعدوانا على الآخرين الذين هم خارج التنظيمات الشلليه التى يلتفون حولها وان كانت غير مسجله رسميا كمجموعه من التجمعات الشرعيه فى البلاد مثل الجمعيات التعاونيه او غيرها من التنظيمات المحدده فى القانون المصرى والتى تتبع مختلف الوزارات الحكوميه .

٣-٥: الحرب الاقتصاديه

اما عن القرارت ضد شخص ما اذا ما اتجهت الى المحاربه الاقتصاديه فيكون هنا الخطر المحيق الذى يدمر كل شىء امامه وهل تصل الاخلاق والتقاليد الجامعيه الى هذا المستوى وهل يصدق الشعب مثل هذه الامور فان القرارات التى تصدرها شله من خلال ما يعرف بالمجلس وتكون ضاره لشخص ما قد تصل الى حرمانه من المكافات التى يحصل عليها الشخص الى ما يقرب او يزيد عن ثلاثه آلاف جنيه فى كل فصل دراسى وخصوصا وان الراتب الاصلى صغير ولايكفى العيش عند حد الفقر ذاته واذا ما استطاع مجلس ان يقر او حتى بدونه فمن الممكن محاربه عضو هيئه التدريس فى اكل عيشه وهم هانئين مرتاحين وينظرون اليه يتعالى ويتركهم الرئيس الاعلى ويؤيدهم احيانا .

ان عمليه انقاص ميزانيه عضو هيئه تدريس ما يقرب من سته آلاف جنيه سنويا يكون له التاثير المباشر عليه وعلى اسرته فكيف تغطيه النفقات وكيف المحافظه على المستوى اللائق واللازم للبقاء داخل الحرم الجامعى ومن اين القدوه تاتى وليس هناك غير الصراخ وسيكون بدون فائده اذا ما كان الرئيس الاعلى له موقف ضد الشخص او غير مبالى له او تاركا السلطه لغيره والى من تتجه غير الله سبحانه وتعالى فهو القادر على كل شىء . ان الاكثار من القرارات التى تضر بواحد معين فى فتره زمنيه قصيره تعتبر الركيزه الاساسيه لبعض الرؤساء المسئولين فى الجامعات حتى يدخل المظلوم حلقه المحاكم ويلف ويدور وخصوصا اذا كان شخصا علميا صرفا ولا يتفرغ الا للعلم كما ان الحق يصل عاده بعد فوات الاوان فيكون المظلوم قد انكسر مهنيا او انهزم معنويا او انهار نفسيا او مرض مرضا مزمنا او وصل الى حاله الكآبه او اللامبالاه او يصل به الامر الى القضاء على نفسه ومن سيكون الخاسر فى اى من هذه الحالات غير مصر فهى الخاسره الوحيده بعد المظلوم نفسه واسرته .

ان تعدد القرارات الضاره ضد المظلوم يزيد عليه العبء المادى فى المتابعه لان الامر يحتاج الى المحاماه والرسوم والسفر والمتابعه والاتصالات واضاعه الوقت وما يضر بالصحه والاحتياج الى المال من اجل العلاج بجانب المصروفات العاديه وهذا كله ارهاق للميزانيه المنزليه لهذا المظلوم وهو الامر الذى تلعب به الرئاسه ولا تعلم ان الضرر قد يصل الى الصحه الشخصيه للمظلوم ام ان اللعبه حول هذا الموضوع للقضاء عليه ام لاسباب اخرى لا يعلمها الا الله سبحانه وتعالى . بهذا الاسلوب الاقتصادى قد يصل المظلوم الى الطريق المسدود وعندها الله وحده يعلم ماذا ستكون النتيجه والتى قد لا نتخيلها جميعا ومن الميدان الحقيقى فى هذه الموضوعات هل الشلليه ام المظلوم ام الظالم او الشيطان الاخرس ام بعضهم ام الكل وهنا واجبنا المقدس الاشاره الى الاحتماليات وعلى اولى الامر اتخاذ ما يرونه مناسبا وملائما للقضاء على السلبيات التى ظهرت .

كما انه من الضرورى التاكيد على التاثيرات السلبيه لمثل هذه التجاوزات

الضاره بالمجتمع والتى تنعكس بصوره مباشره على المظلوم فيه وعلى الطلاب تحت الاشراف التعليمى او البحثى بصوره غير مباشره مما يضر بالمجتمع حاليا ومستقبلا وعلينا بذل الجهد للمحاوله الجاده من اجل تعديل الاوضاع السيئه او البتر احيانا اذا ما ظهر الضرر على الوطن وعلينا حمايه المظلوم وليس بتر المظلوم ليختفى الصراع الى الابد والذى لايمكن ان ينتهى الا بخلق مظلوم آخر لكى يتشفى فيه الظالمين لانهم عاده ما يكونوا قد تعودوا على الحياه الظالمه ويفرحون بها وهم بذلك مرضى يجب علينا علاجهم حمايه لهم وللمظلوم وللمجتمع ككل • وهذه التاثيرات متعدده ومتنوعه ويجب على المجتمع محاربه الفساد بشكل عام والسيطره على الاضرار التى قد تلحق بالمجتمع ولن يتاتى ذلك الا بالدراسه والتحليل لكل ما هو مؤثر فى العمليه المحدده للدراسه ولها من التاثيرات المختلفه نوجزها بالشكل الآتى :

اولا : التاثيرات الاخلاقيه

كما ان الاخلاق لاتتجزأ نجد ان الحياه الجامعيه هى حياه الاخلاق الحميده والمثل العليا لكل ما هو موجود فى الحياه وعلى هذه الاسس ينشأ الجيل المستقبلى للبلاد ويعيش فيه حتى تقوى العضلات وينمو كاملا ليخرج الى المجتمع رجلا مسئولا عن بلاده ويتسلم القياده من الرعيل الاسبق ليطور و يبدع ويبتكر كل ما هو مناسب لبلده كما تعلم وكما تربى وليدفع ثمن الدين الوطنى لتعلمه العلم ونشاته رجلا صالحا فى المجتمع • ان الحرب الاقتصاديه خطيره وتقضى على المجتمع فالطالب له احساسه المرهف اتجاه استاذه وخصوصا اذا ما المه ضررا وهنا قد يضعف الشخص ويلجأ الى اعمال منافيه للاخلاق او الانحراف بالتصرفات الشخصيه او الالتواء فى اداء العمل او الى غير ذلك من الاحتمالات التى تضر المجتمع ولن تفيد •

اضافه الى ذلك نجد ان الاستاذ امام الطالب مثلا يحتذى به فى حياته الشخصيه لانه الواجهه المصريه العلميه التى استطاعت ان تصل الى المستوى العلمى المرموق ويمتثل بكل ما يفعله استاذه وكل مايسمعه عنه وهنا مكمن الخطر لان المظلوم منهم قد ينهزم امام طلابه وتكون النكسه لمستقبل الطلاب او على العكس فيرى استاذا يحطم آخر ويكون الامل عند الطالب معدوما لانه يرى مثله الاعلى يحطم الآخرين ولذلك فان المستوى الاخلاقى لتصرفات الاستاذ ظالما او مظلوما ضاره من الناحيه الاخلاقيه للطالب الذى يدرس وبالتبعيه لكل الجيل • ومن الجهه الاخرى نجد ان الاخلاق الذاتيه لشخص الاستاذ المظلوم سرعان ما تتاثر وتاخذ اشكالا شتى قد تصل الى حالات سيئه وقد يؤثر فيه الاحتياج الاقتصادى سلبا ليصبح شخصا مختلفا احيانا وقد يصبح مختلفا تماما ولايصح ان يصير المثل الاعلى لطلابه وقد ينهار تماما وتتغير حالته النفسيه او المحيه او كلتاهما معا وما قد تؤول اليه الشخصيه الجديده بعد ان كانت منتجه ونافعه للوطن وهل تدميرها لايؤثر على مستقبل الاجيال القادمه •

الحرب الاقتصاديه عندما تضر سيقع الضرر الفعلى على المجتمع اخلاقيا قبل كل شيء حيث ان الاخلاق تتوارث من خلال الاجيال حسب ما نشأ الجيل الحالى وما اقتدى به فى حياته الطلابيه او العمليه والاثر الاكبر يكون لحياته الطلابيه حيث تتلمذ وتعلم على ايدى اساتذته الذين لا يمكن ان ينساهم مدى الحياه وهذا ابلغ تعبير عن مدى تاثير مجتمع العلماء فى النشأ والجيل القادم وما ينظر اليه واسلوب حياته التى يختارها •

ثانيا : التاثيرات الاجتماعيه

كيف ان الحرب الاقتصاديه تصل الى حد التاثير المباشر على الجيل القادم لبناء الدوله من ابناء هذا الشخص المظلوم المهضوم حقه وكيف اللجوء الى القضاء فى ما يربو عن ٥٠٠ مخالفه اداريه ضده سنويا وكيف التمويل واين حدود الله فى ذلك وكيف يتسنى لانسان مؤتمن على نجاح الطلاب او رسوبهم او على مستوى البحث العلمى والامانه المطلوبه فى ان تكون متوفره فى ادائها بين يديه يصول ويجول فيها وفى بقيه الاشياء الاقل اهميه بهذا الاسلوب البعيد عن الحق • ان الابناء

دائما يتاثرون مباشره فى مستوى المعيشه الذاتيه بجانب المستوى النفسى المنعكس عليهم او ما قد يسمعونه من خلال المحادثات الاسريه او مع الاصدقاء عن كلام لم يعتادوا عليه واذا كان ابناء الاساتذه الجامعيين يعانون من هذه التصرفات فكيف السبيل الى المستقبل فى المجتمع الذى نعيش فيه ومتطلبات الحياه والاحتياجات متعدده وكيف نحافظ على سمعه الجامعه ونحن نفتح الباب على مصراعيه الى هذه الاوضاع المترديه وللاسف يضيع وسط الزحام المظلومين والكل ينهش فيهم وليس المقصود هنا الجميع لانه مهما كانت الامور سيئه فالجامعه تحتوى على العديد من العلماء البارزين والصالحين والنافعين لمصرنا •

الهموم المتتابعه للمظلوم يزداد يوما بعد يوم بينما تشتد قوه الظالمين اكثر ويكون هزيمه المظلوم عبره للآخرين او حتى الاطاحه به او عدم حصوله على حقوقه ومن هنا تزداد الشلليه قوه ويزداد الظالمين عددا وافعالا واضرارا وفى الحقيقه فان الضرر الاساسى موجه ضد الكيان الاجتماعى للدوله قبل اى شيء آخر ويكون الاظلام الاجتماعى اكبر المنتجات منها ويكون التخلف والبلاهه نصيب الامه فى المجال الدولى الذى يتقدم بالسرعه المذهله • وعلى التكوين الصغير لمجتمع المظلوم نفسه وهو ومما لاشك فيه يربى اسرته الصغيره على القيم والمبادىء وبالاسلوب العلمى الذى يرتفع معه مستوى الجيل الابناء ذكاءا وفهما وتوعيه ولذلك فان التاثير الاجتماعى على الوطن شديد لان التربيه هنا ستكون واقعه تحت مقدرات الاحتماليات بالسلب او الايجاب فعلينا حمايه الوطن وحمايه البيئه الاجتماعيه الكبيره والمتمثله فى مجموع المجتمعات الصغيره والتى لا يمكن التخاذل معها وتركها فى مهب الريح ليفعل بها ما يشاء بل الواجب الوطنى ينادى كل غيور على وطنه بان يجاهد ويناضل من خلال القنوات الشرعيه للقضاء على الاوبئه والامراض التى قد يراها مع غيره او حتى قبلهم •

انعكاس الاثار الجانبيه على افراد الاسره بعد عناء العمل قد ينعكس احيانا رغم انف المظلوم اذا ما اشتد الظلم عليه ودون معين واغفال الرئاسه لهذا الظلم او حتى تغافلهم عنه وهذا قد يعكس اثارا سلبيه على الاطفال او الابناء وقد يدخل من ضمن المتغيرات التى تشكل الكيان الشخصى للصغير وقد يصل الحال الى الضرر البين فى تكوين الشخصيه • وبالتالى من هذا المنطلق تكون الدوله قد خسرت شخصيه كان من الممكن ان تكون هامه فى الحياه الوطنيه فى يوم من الايام المستقبليه علاوه على تاثيرها المباشر على النطاق الاسرى داخل اسرته الشخصيه او على المستوى الجامعى لمن تتلمذ على يديه ونظر اليه كمثل اعلى يحتذى به فى حياته وعمله وفكره وعلى المجتمع المحيط بما يسقط امامه من القيم والمبادىء التى كان يظن انها حقيقه بينما اختلف الواقع عنها وهدمها •

المحاولات الضاره التى نتركها هباءا ولاننظر اليها انما هى بمثابه هدم قومى لكيان المستقبل الوطنى للدوله ولذلك يجب وضع التشريعات المناسبه للقضاء على ايه محاولات تقود المجتمع الى الوراء مخلفه آثارا لا يمحوها الا القرون الطويله وهيهات لو تمكنا من ذلك • كما انه من المهم التاكيد على ضروره التحرك الايجابى لايجاد الحلول المناسبه للقضاء على المسببات التى تحدث الخلل فى الكيان الجامعى والذى بالضروره ان نتركه مثاليا بالنسبه للحياه المعاصره بقدر الامكان مع وضع كل الاعتبارات والاحتياطيات اللازمه للمحافظه على كيان الامه من اجل النهوض بالوطن مع تحديات القرن القادم •

ثالثا : اهدار قيمه القدوه

ومما لاشك فيه هو ان الاستاذ القدوه فى ظل كيان يقوم على اسس غير قويمه مثل الشلليه سيكون غائبا عن الوجود وان وجد فلن تكون صورته مكتمله بل الاهتزاز سوف يكون السمه الاساسيه لها ولهذا ومن اجل المجتمع لابد وان يكون المجتمع العلمى خاليا من ايه اعمال منافيه للمبادىء والا سيكون المجتمع القدوه اداه

الهدم الوطنى وسوف يشكل الخطوره الاكبر فى الجيل القادم • الخريج الجامعى ينظر الى الحياه الجامعيه بعين راضيه عن مجتمع العلم والقدوه الحسنه ويحترم كل من يمثله ومن يدخل من خلاله ولهذا المنظر العام لرؤيه الخريج يجب ان نضع أنفسنا داخل الاطار الصحيح المواكب لهذه النظره ومتمشيا بالفعل مع كل المبادىء والمثاليات الجامعيه التى توجد ظاهريا فى بعض الاحيان وعلينا نحن المطالبه بان يكون المجتمع الجامعى هكذا فعلا •

القدوه فى الجامعه تمثل العنصر الاولى فى البناء الحضارى للدوله حيث يتتلمذ الخريجين والطلاب على ايديهم ويتعلموا ما يقوم به العلماء من الاساتذه ويعتبرونه المثل الاعلى لهم فى حياتهم العامه والخاصه ولذلك فان القدوه اساسا جوهريه لبناء جيل خالى من العقد والشوائب الاجتماعيه وملىء بالحيويه والنشاط وكله تفاؤل فى غد مشرق جميل وعلينا ان نساعدهم على ذلك ونحيطهم بالرعايه الى ان يصلوا الى الهدف المنشود • تتمثل القدوه فى عضو هيئه التدريس بالجامعات فى ان يتصرف بكل ما يمليه عليه ضميره ولا يتبع الهوى او الافكار المشينه او المسالك غير النافعه والتى تضر بالمجتمع وليس الامر يتوقف عليه كهيئه عامله فى الحقل العلمى بل وفى مراكزه القياديه سواء كانت داخل الجامعه او خارجها ويساعد على النهضه الاجتماعيه والاخلاقيه والعلميه للبلاد بل وان يكون من المؤسسين لها •

رابعا : اهدار الوقت والجهد القومى

ان دخول العلماء فى الحلقه المفرغه من دوامه الارهاب الادارى او الارهاب الشللى ما هو الا مضيعه للوقت القومى فعلى العلماء جميعا الشللى وغيره ان يضعوا المجتمع المصرى على اعتاب القرن الحادى والعشرين فى مقدمه دول العالم وان لم يكن فعلى الاقل بجانب الدول المتقدمه منهم وحتى لايسبقهم الدول الاخرى ونحن واقفين مكتوفى الايدى نشاهد ونتابع ولا نفعل شيئا • تعتبر دوامه الاعمال الارهابيه فى الجامعات من العوامل الهدامه فى الوطن ومن يلجأ الى المشاركه فى هذا الارهاب ما هو الا مواطن غير صالح فى المجتمع المصرى ويساعد على الهدم الوطنى وهو الامر الذى قد تخطط له بعض القوى الاجنبيه بهدف تاخير مصرنا العزيزه عن المسيره الدوليه للتقدم او لتنتقم من مصرنا ونحن بذلك نكون الاداه المناسبه فى يدهم ان لم نكن الاداه الهدامه التى يعتمدون عليها فى تخلف مصر عن باقى الدول فى القرن القادم بكل ما فيه من تقدم وعلم جديد وتطور هائل وسريع •

علينا الانتباه الى مثل هذه الامور التى لا يجب ان تنطلى علينا ونحن اهل العلم ونفهم ونعى ما يهم البلد وما يضره وما يهدم وما يبنى فعلينا نحن دون غيرنا العبء الاكبر فى حمايه الوطن مثل الجندى المصرى المرابض فى موقعه العسكرى ليل نهار لكى يحمى الوطن من اى غزو او اى ضرر قد يلحق بنا من الخارج فنحن هنا الجنود المصريين الذين يفكرون ويعملون بالعلم لحمايه الوطن من ايه اختراقات خارجيه غير نافعه او ضاره حتى يظل الوطن فى كامل كيانه وبكل قوته الذاتيه للدفاع عنا اذا لزم الامر • فعلينا من الداخل ان نبتعد عن الشلليه المخربه والاتجاه الى التكاتف الوطنى من اجل مصر وعلينا العمل الجاد وليس الخداع العلمى او الغش العلمى لنصل بالامه الى بر الامان والى الامام فى مسيره التقدم العلمى ولنقف على اعتاب القرن الحادى والعشرين اشداء بعلمنا الذاتى وبعملنا الخلاق وليس بالاعتماد على الآخرين حتى لو كانوا اصدقاءا وما حلاوه الاحساس بالاعتماد على النفس فيها الى العمل الجاد المنتج لايجاد السبل الجديده لتقدم الامه •

وهذا لا يغفل الدور الاساسى للدوله للقضاء على كل من يخل بالاهداف القوميه سواء بالطريق المباشر او غير المباشر وذلك لا يمكن ان يتاتى الا عن طريق تطوير القانون الذى يسمح بتواجد السلبيات الى الافضل حتى يقضى على كل السلبيات بل يجب التطوير لتحويل كل هذه السلبيات الى ايجابيات مستقبليه تنفع الوطن والامه بجميع طبقاتها •

خامسا : التاثيرات الصحيه

هنا يجب ان نلحظ ان الاتجاهات والتوجهات الاداريه عاده ما توجه ضد النفس البشريه اما بغرض القتل المباشر لشده وقع التاثير او بالقتل البطيء ان كان نفسيا او عضويا بما يعود على الظالم من التخلص من المظلوم والممثل للعدو امامه حتى تخلو الساحه امامه من الاعداء ويستمر فى السيطره على الاوضاع وعلى الموجودين من زملاء وغيرهم ويتيح الفرصه لنفسه للحصول على ما لا يستحقه بدلا من غيره بعد القضاء عليه قتلا بالاسلوب الذى لم يجرم بعد • وبالقضاء على الخصم الاول وعاده ما يكون القوى امامه يرتعد البقيه الباقيه لتكون من خلاله المجموعه الشلليه التى تكون اما ان بدأت لتوها او المشكله من قبل ولكن بالصوره الواقعيه وغير المنصوص عليها فى اللوائح والقوانين ولكنها تمارس العمل وعلى مرأى ومسمع من المسئولين واحيانا ما تنعم بالتاييد منهم •

غالبا ما يكون المظلوم فى حاله نفسيه مترديه لما يراه من ظلم بين على مشهد الجميع دون مساند او مؤيد بل قد يصل الامر بتاييد الرئيس والوصول الى ادانته سواء نفسيا او اداريا واحيانا يصل الامر الى الادانه الجنائيه بالرغم من انه برىء تماما ولكن شهود الزور وكذابين الزفه والوصوليين والشلليه والاطماع الشخصيه والمصالح المتبادله تقف فى الطريق عائقا فى اظهار الحق واعاده الحقوق الى اصحابها • والتاثيرات الصحيه غير محسوسه للزملاء فى العمل ويتصور الجميع ان الامور عاديه وليس هناك اضرارا بل قد لا يحسه الشخص المظلوم نفسه فى بدايه الامر ولكنه سرعان ما يبدأ فى الاحساس بصوره مباشره ويكون الخطر الاكبر على الخسائر الناجمه عن مرض احد العلماء او قضاء نحبه بالضغط الظالم عليه من قبل مجموعه قد تكون خارجه عن القانون او مجموعه تلبس نفسها لباس الحق وهى فى الصميم ضاله ولا تعرف ان الله وحده القادر على كل شىء •

من منطلق المساواه الدستوريه والحريه الاجتماعيه النسبيه والمطلقه وعلى الاسس القانونيه للتشريعات الوطنيه يجب وضع الاسس الجوهريه للحمايه الذاتيه لكل من الطالب واعضاء هيئه التدريس من ان يقع اى منهم فريسه للطغيان او للتكتل او لاى شكل من اشكال الاستغلال ولذلك يجب وضع التشريعات وتطوير القانون الجامعى ليتلائم مع المبادىء الاساسيه لضمان الحمايه الكامله لعضو هيئه التدريس المظلوم من التكتلات والطالب من عضو هيئه التدريس الظالم حتى يكون المناخ العلمى خاليا من التدخلات غير المقبوله لا اخلاقيا او ادبيا كما ان الطلبه تحت الرعايه الجامعيه لابد وان يكونوا فى منأى عن اى اضرار قد يلحقها بهم من يريد دون وجه حق ويجب ان يكون المساءله فى جهات محايده بعيده عن السيطره لضمان استقلاليه الطالب وعضو هيئه التدريس فى العمل •

كيف نتصور ان من يعلم القيم والمبادىء ينسى ان يتعلمها سواء نتيجه مشاغل الحياه الصعبه او الانهماك فى العمل الادارى او الانخراط فى العمل البحثى الذى قد ينسيه كل ما حوله ولكن هناك من الهيئات المساعده الاداريين الذين يتمتعون بالخبره العاليه والتقنيه الجيده وواجبهم التذكره بما يفوت على المفكرين او المسئولين الكبار اذا ما اخذتهم الاسباب السياسيه او الاداريه او غيرها الا انه غالبا ما تكون التطلعات المستقبليه سببا اوليا فى النسيان • واذا كان هناك توافرا فى عنصر الاصرار وسبق الترصد تنكيلا او عنادا لفرد فان الامر يصبح مختلفا لتعمد اهدار المال العام والاضرار المباشر بمستقبل البلاد وعلى السلطات العليا فى الوطن الاطاحه بامثال هؤلاء المغرورين الذين يفعلون ما يشاءون دون وضع الاعتبار لهيبه الدوله ودستورها الذى يتساوى امامه الجميع وعليهم ان يكونوا العبره لكل من تسول له نفسه باللعب بمستقبل البلاد •

وحيث ان الايراد العام لعضو هيئه التدريس يشمل اجورا ثابته بالاضافه الى تلك المتغيره فهذه الاجور الثابته تتمثل فى المرتب الاساسى والمكافآت الثابته

الشامله المضافه على المرتب مثل مكافآت الابحاث والريـاده وما شابهها اما المكافآت المتغيره فهى هذه المكافآت التى تصرف نتيجه اعمال يتم اسنادها لعضو هيئه التدريس بقرارات من الشلليه مثل الكنترول والتصحيح والتدريس وغيرها •

ليس هناك معنى بعد سلسله المقالات القصيره الاسبوعيه تحت عنوان : (كلمات جريئه) للاستاذ لبيب السباعى نذكر منها بعض ما جاء في ٩ فبراير ١٩٩٨ فى الصفحه ٢٣ من الاهرام القاهريه :

١- فن صناعه الازمات
٢- الجامعه •• هل هى مجرد محاضره واساتذه
٣- نعمه النسان لمن !

ثم فى ٢٣ فبراير ٩٨ عناوين اخرى هى :

١- العائدون من مونت كارلو
٢- الحق والقانون
٣- ••••هذه الواقعه ايضا
٤- شاهد ماشافش حاجه

ثم فى ٢ مارس ٩٨ ما يلى :

١- كلمه واجبه
٢- شكر على واجب
٣- مجلس قسم يرفض رئيسه

وفى ٩ مارس من نفس العام بالصفحه ١٨ نقرأ :

١- ازمه الانفصال الشبكى تكمن بين التعليم واحتياجات السوق ••••

ونعتبر كل هذا مؤشرا نحوا اهميه دراسه ومراجعه الاوضاع والاتجاه الى التغيير الموائم للمتطلبات فى المرحله القادمه •

الاستقرار الجماعي

طالما سمعنا وقرانا وشاهدنا الكلام والقصص والروايات عن الارهاب الامني وما يشكله من خطر على الامه الا اننا لم نسمع مره واحده عن الارهاب الاشد خطرا المتلون مثل الحرباء مع كل الظروف وياخذ كافه الاشكال ولا يظهر امام المجتمع بل ينظر اليه الناس باعجاب لشده الدقه العلميه فى اسلوب التمويه والتلون مع الظروف وهو الاخطر على المجتمع والذى لا يلمسه الا القله القليله فى الوطن وعلينا الآن الانتباه الى ذلك النوع من الارهاب الذى يشتد يوما بعد يوم وعلى المسئولين عدم الوقوف سلبيا منها بل المطلوب هو التفاعل الحى معها من اجل التقدم الوطنى فى المرحله الحاليه والمستقبليه • ويتلون الارهاب باشكال متعدده ويعتمد فى هذا على الزمان والمكان فحيث يكون يكون الفساد وقد يكون نافعا فى بعض الاحوال لما ينتج عنه من تنبيه للمجتمع عن خطوره الاحداث على الساحه ويؤكد على اهميه التوصل الى الحلول السريعه المناسبه والاعداد المباشر للقضاء على الظاهره الغريبه على المدى الطويل واعطاء الفرصه لايجاد الحلول العلميه والبدائل الممكنه وفقا للظروف المكانيه والزمانيه مما يجعل الحل الانسب هو الاقوى والافضل •

الارهاب الادارى لايقل اهميه عن الارهاب المدنى الامنى بل يفوقه فى الاضرار القوميه والذى يجبرنا على التحرك السريع للقضاء عليه فى مهده اما اذا استشرى الامر واصبح آفه فالحل يكون اشد ضروره عن ذى قبل لما يكون له من اضرار قد وقعت بالفعل بالاضافه الى الخسائر التى تحدث وتستمر الى ان يتم القضاء على الظاهره من جذورها تفاديا من العوده الى سابق عهدها ولتكون محصنه ضد الحلول السابقه مضيفا بذلك لها من القوه بدلا من القضاء عليها • ولما كان المجتمع ككل مليء بجميع الاشكال والالوان الطبقيه المتعدده فكان علينا نحن فى المجتمع الجامعى ان نلتزم بالمبادىء و لانحيد عنها ولو كان بنسبه الواحد فى المليون وكان علينا المحاوله واعاده المحاولات المتكرره للوصول الى المثاليه بقدر الامكان ووفقا للواقع فى الدنيا وعلينا ان نكون القدوه للباقى من المجتمع لاننا نتفرغ للعمل فى العلم وبالعلم وعلينا الواجب الاول من بين الجميع فى المساهمه للقضاء على السلبيات الموجوده واحلالها بالايجابيات •

وتطالعنا الصحف بالدراسه والتحليل عن الارهاب الادرای باشكال مختلفه من خلال مقالات متعدده وتفيدنا بالخطر القادم علينا بدلا من الصاعقه فى السماء فهو آت من جيراننا وزملائنا فى العمل ومن الرئاسات مهما اختلفت درجاتها وعلى سبيل المثال جاء مقالا فى احدى الصحف اليوميه بعنوان : القهر الادارى ، وقد تناول المقال بصوره علميه وجيهه القهر الادارى وتاثير الاداره المنحرفه على العمل وطلب التفسير من اولو الامر فى هذا القهر مختتما مقاله بالفقره التاليه :

> والراى العام وليس الاسبوع الاقتصادى فى انتظار ان يتفضل اولو الامر واهل الحل والعقد بالرد والايضاح فى الجوانب العامه من القضيه حتى لا يقر فى الاذهان قيمه خاطئه ان القهر قدروان اكتمال وكمال الانصاف قدر •• وحتى تشارك وزاره التامينات فى وضع بصمه ايجابيه فى الحياه الاداريه تؤكد ان الانصاف حق تحكمه القواعد والتقاليد والاصول •

وهكذا لمس المقال الصحفى الشيق النقطه الاساسيه فى الظلم وطلب الانصاف واسلوب الحل وكيفيه الوصول الى الحق وايصاله الى اصحابه وفى الحقيقه انها مهمه

شاقه وصعبه الا انها تعادل مهام الكفاح عن الوطن عسكريا وهى فى مقام الجهاد فى سبيل الله لانها تعيد الحق الى اصحابه وتناصر الحق ضد الظلم والفساد • ومعنى وصول الارهاب باى من اشكاله الى الوسط الجامعى يفيد بدلاله اقتراب الخطر من المجتمع ككل وعلينا سرعه الحركه للقضاء على الظاهره الغريبه عنا حتى ولو كانت بنسبه ضئيله لا تحتسب الا انه داخل هذا الوسط لابد من ان تكون الحياه مثاليه بقدر الامكان وعلى الجميع رئاسه وحكومه وشعبا التحرك الجاد نحو القضاء عليها من اجل الواجب الوطنى لاحداث التغيير المطلوب والمنشود من امه لها تاريخ يصل الى آلاف السنين قبل الميلاد •

الا انه من الهام التعرف على التسلسل التاريخى لاسلوب الحياه الجامعيه فى مصر حتى نتمكن من استنباط بواطن الخلل ان وجد فى التشكيل الجامعى بالشكل الحالى والذى يظهر فيه المفارقات الغريبه التى كانت غائبه عنا من قبل فقد كان انشاء الجامعات المصريه بعد ثوره يوليو ١٩٥٢ وذلك بصدور قانون انشائها رقم ٥٠٨ لعام ١٩٥٤ وكانت الحياه الجامعيه تسير بخطى واسعه فى تكوين الكوادر العلميه اللازمه الى ان رات الدوله نتيجه بعض المتغيرات ان يتم تعديل القانون هذا بآخر فى عام ١٩٥٨ • وعلى هذا صدر القانون رقم ١٨٤ لسنه ١٩٥٨ حيث كان الاساس فيه استاذ الكرسى فى الاقسام والذى تضرر منه البعض لانه لايتيح الفرصه للترقى الى وظيفه استاذ الى الرغبه فى اعطاء الفرصه لاعضاء هيئه التدريس وتوسيع نطاق الاداره لهم كنوع مطلوب من العمل لتلبيه الاحتياجات الواقعيه فى الميدان ثم صدر اخيرا القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ فى شان تنظيم الجامعات مع بعض الاحكام الانتقاليه حتى يكون التواءم بين القانون السابق رقم ١٨٤ لسنه ١٩٥٨ والقانون الحديث رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ والذى اعطى الفرصه الكبيره لانشاء الجامعات الاقليميه التى سرعان ما انتشرت فى جميع انحاء الجمهوريه •

عن طريق القانون الحالى رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ اصبح امر الترقى الى وظيفه استاذ امرا عاديا ولايقتصر هذا على استاذ الكرسى فى كل قسم الا انه بظهور نظام المجالس والتصويت الديمقراطى فى كل الامور اتاح الفرصه لتواجد الارهاب وخصوصا فى الجامعات الاقليميه خاصه تلك ذات الاعداد الضئيله من اعضاء هيئه التدريس فيها والتى غالبا ما كانت تمثل المشكله الاداريه الكبرى فى بدايه السبعينيات وبتكوين الشلليه فى بعض الاماكن وخاصه الاقسام فى بعض الكليات الاقليميه اصبح الامر يتخطى اعمال العلم والتدريس والبحث الى مجالات اخرى وصلت الى حد الارهاب وهوما لايمكن ان تسمح بتواجده الدوله اذا ما توافر لديها الاركان التى تؤكد ذلك •

من هذا المنطلق بات على القوى المعاديه للعلم وللديموقراطيه محاربه العلم والديموقراطيه من خلال النظام وبنظر القانون وباستغلال الاركان الموجوده مما دعى بعض المسئولين عن الجامعات التغاضى عن المشاكل التى اعتبرت فى وقتها بسيطه وفرعيه الى ان اصبح مرضا فى بعض الاماكن القليله فى الجامعات وخاصه الاقليميه منها • وتمركزت الشلليه وتربعت على العرش كما لو كان حكما ملكيا للسيطره على الامور الى ان اصبحت الجامعه غير قادره على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع وبالرغم من تواجد وظيفه نائب رئيس الجامعه لشئون الدراسات العليا والبحوث والتى كانت تشمل فى القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ على كل ما يخص الوظيفه المستحدثه منذ عده سنوات وهى وظيفه نائب رئيس الجامعه لشئون البيئه وخدمه المجتمع وكل ما فيها من اختصاصات والتى كانت ضمن اختصاصات شئون الدراسات العليا الا انه وضع المجتمع اعتبارات كثره المسئوليات ان تكون معوقه لهذا الاداء الجامعى من اجل المجتمع وتطويره •

بعد صدور هذا التعديل لتخصيص وتوجيه العمل الجامعى الى خدمه المجتمع بالرغم من توافره بالنص فى القانون الا انه كان ضروريا الاشاره الى القائمين على العمل الجامعى بانه من الهام المشاركه فى بناء الوطن وتطويره والى ان تم ظهور

وظيفه وكيل كليه لنفس التخصص فى شئون البيئه وهو ما كان متوفرا فى اختصاص وكيل الكليه لشئون الدراسات العليا والبحوث • وكل هذه التعديلات لاتعنى الا مؤشرا واحدا هاما وهو ان المنظومه الجامعيه لابد وان تخضع لاعاده النظر واعاده التقييم من اجل الوصول الى امثل وانسب الطرق والوسائل التى يمكن ان توفر المناخ المناسب للجامعات لتقوم بدورها على الوجه الاكمل وجدير بنا ان نتذكر ونذكر انه هناك الكثير من الجامعات بل كلها تساهم فى بناء المجتمع وتخدم البيئه الا اننا نبغى الامثل فى التطبيق والافضل فى البناء والاحسن فى النظام •

بالطبع قد ظهرت من وسائل الارهاب والظلم مع التغييرات التى قامت على المجتمع ككل وعلى المناخ الجامعى كحاله خاصه الى ان لحق الضرر ظلما بالبعض القليل وهو ما لانرضاه لانفسنا فيجب ان يكون المناخ الجامعى مكانا مثاليا للعدل وللحب والود والاخلاص فى العمل حتى يكون بحق المثل والقدوه للمجتمع بكافه فئاته وهو ايضا ما يجب ان يكون بعيدا عن الظلم وعن العدوان وعن الارهاب الذى قد يكون ظهر واستشرى فى بعض الاماكن النادره القليله ولكن واجبنا يلزمنا جميعا بمحاربه هذا الارهاب ومن خلال القنوات الشرعيه وليس بالخروج على القانون بل به وعلى الرئاسات كما نتوقع ان تساهم فى هذا خصوصا وانها تمثل القدوه فى المجتمع •

٤-١: التعسف الرئاسى

الارهاب يمثل الخطوره الكبرى امام النمو الاجتماعى فى الدول وهو الان يمثل الخطر الاكبر دوليا وخصوصا ذلك الذى يمس الارواح البشريه ويزداد اهميه للدراسه اذا ما زاد حجمه وتاثيره سواء كان زمانيا او مكانيا ولذلك يقف العالم مفكرا امام ظاهره الارهاب فاحصا ومفكرا للقضاء على الارهاب • ونحن هنا لسنا بصدد الارهاب الامنى الذى يكتب عنه او نسمع عنه بل علينا بالفحص العميق والفكر الناضج ان ندرس موضوع الارهاب الشللى داخل الجامعات ومراكز الابحاث وهى الاماكن التى يجب ان تكون خاليه تماما من هذا الوباء الجديد الذى ظهر مؤخرا فى الحياه المعاصره وخصوصا وان المجتمع البحثى يجب ان يظل نظيفا بعيدا كل البعد عن ايه مؤثرات سلبيه على المسيره العلميه • وفى جميع الاحوال فان الارهاب الشللى فى الجامعات يعطى الاشاره الحقيقيه لضروره الاصلاح والتطوير والاخذ بالاسباب وصولا الى المجتمع الجامعى البحثى والعلمى الخالى من ايه شوائب او مؤثرات ضاره بعيدا عن السلبيات التى قد تكون ظهرت فى اماكن قليله وفى اوقات محدوده بين القله القليله من الاعداد البشريه التى تكون داخل الوسط الجامعى او متداخله معه بشكل او آخر •

تزداد خطوره الارهاب الشللى اذا ما توافق اختيار عميد الكليه او المعهد طبقا للنظام الذى كان معمولا به بالانتخاب وان يكون وبلا شك من افراد الشلليه التى تكونت واشتدت قوتها واصبحت قادره على الحاق الضرر بالاخرين وكيف تكون العاقبه مع زعامه احدهم لكليه او معهد وهل يمكن ان تكون المصلحه العليا هنا تقتضى ذلك ام ان الحقيقه ان كل هذه الظواهر تشكل اضرارا بالمجتمع المصرى ككل وعلى الجامعه بوجه خاص ويقع الآن على عاتق المسئول ايجاد الحل او الحلول البديله العلميه والصحيحه والقانونيه وطبقا للاصول الدستوريه المعمول بها • ومادمنا نتكلم عن مجتمع ما فيتبعه حتميا شيئان متلازمان على جميع المستويات وهما الحكم ثم الاداره وهذا بدوره يبين انه لابد من الفصل بين الحكم والاداره فى اى من المجتمعات فالحكم هو الاداره العليا التشريعيه والحاكمه اما الاداره فهى اداره دفه الحياه داخل المجتمع وهى تقوم بتنفيذ كل ما يصدره الحاكم كما ان اسلوب الحكم الامثل يكمن فى حكم الاغلبيه وهو ما يعرف باسم الديمقراطيه بينما الاداره تتبع مقننات قياسيه وعلميه لاداره العمل تنفيذا وهو ما لايجب ان يخضع لاداره الاغلبيه والا انقلب حال المجتمع من مجتمع عامل الى البديل العاطل اذا ما ارادت الاغلبيه ذلك •

الاداره تاريخ طويل يعل الى بدايه الخليقه وتطور مع البشريه على مر الزمان حيث الانسان البدائى قليلوا العدد ثم الازدياد البشرى والاعمال المنظمه المرتبه ثم المحسنه والجيده ثم الارتقاء بالعمل ويكمن هنا سر الامكانيه المباشره للارتقاء كما هو حادث على الساحه الدوليه حاليا بالنسبه للدول المتقدمه فى العالم ، وتعتبر الاداره فنا وسلوكا قبل ان تكون علما حيث يجب الخضوع الى المفاهيم الاداريه السليمه وعدم المكابره لتواجد نظام شللى او تظاهر علنى او اضراب شامل وفيهم يكمن السلوك وهو ما لا يجب ان يخضع للاهواء والامزجه سواء كانت للسلطه او للمرءوسين على حد سواء • اما عن الاداره علما فهى تلك القواعد التى تستخدم التقنيات والاساليب الحديثه والقديمه معا بذكاء من اجل تسخير وتنميه الموارد المتاحه ماليه او راسماليه او اصول او معدات واجهزه او خبرات او قوى بشريه باسلوب امثل وصولا الى الاهداف المنشوده مع شرط اساسى وجوهرى الا وهو ضمان العدل والمساواه بين جميع العناصر المكونه للاداره بما فيها الانسان ذاته بل ياتى فى المقدمه من ذلك •

اجمع الخبراء وطبقا لاحدث العلوم الاداريه على الاسس الجوهريه المطلوبه فى الاداره حيث تنوعت الى عده مفاهيم محوريه نذكر منها :

١- الاداره فن وذوق وسلوك بجانب كونه علما وفكرا •
٢- مفهوم النظم العلمى يعتبر العامود الفقرى للاداره الحديثه بشكل عام حيث يعرف المؤسسه الاداريه بمجموعه من العناصر ذات الاهداف الجزئيه المرتبطه ببعضها فى تنسيق متبادل ومتكامل يتفاعل فيه الجزء مع الكل ومع الاجزاء الاخرى انفراديا فى ذات الوقت والا تحولت الاداره الى تعارض مطلق يؤدى حتميا الى الانهيار •
٣- توزيع الاداره هاما ومحوريا على مختلف الاطراف دون تعارض فيما بين الاختصاصات او تجاهل اى من الوظائف الاداريه داخل المنظومه المتكامله والا اصبحت الاداره خاضعه لاسلوب الغابه والبقاء للاقوى •
٤- اسلوب الثواب والعقاب الفورى طبقا للمعايير القياسيه تعتبر اساسا اوليا للسيطره على العمل السليم ودستور التعامل بين الافراد داخل منظومه العمل •
٥- وضع الاهداف بالتخطيط السليم يزيد فرصه نجاح الاداره فى ظل معايير محدده •
٦- ان الاداره اتخاذ القرار النافع المؤدى الى التطور •
٧- ضروره اختفاء الذاتيه فى الاداره لأن القائد يمثل القدوه والرمز والدليل •
٨- عدم التمييز او الاستثناء اساسا جوهريا لانجاح الاداره وعلامه مؤثره فى تقييم الاداره الناجحه •
٩- توفير مناخ انجاح الاداره يكمن فى تقليل الفتره الزمنيه للتفاعل المتبادل بين القرار ورد فعله بينما العكس يفقد القرار مصداقيته •
١٠-ضروره توفير المعلومات للاداره حتى تكون القرارات كلها سليمه وخصوصا مع الثوره الحاليه فى مجال المعلومات والاتصالات •

ان الارهاب الرئاسى يسبقه التجمهر او يتزامن معه وفقا للتحزب الذى نشأ وترعرع داخل الجامعات والذى به يكون التاثير اكبر ويكون عواقبه اشد خطوره على المجتمع حتى وان لم يظهر فى حينه بل الاثر السلبى على المجتمع يكمن الى ان يطفح به فى اجياله التاليه او فى الاشخاص الذين تاثروا مباشره وعلى كل فالاثر فادح للخساره الناتجه عن هذه الافعال والتى يجب ان يضرب على يديها القانون باقصى العقوبات ومعامله مثل هذه الحالات بالتجريم المناسب للاثر التابع والناتج • الارهاب الرئاسى يستطيع ان يلعب لعبه المحاكم وخصوصا وان القرارات الجامعيه متعدده يوميا واسبوعيا وشهريا وسنويا ونصف سنويه وكل القرارات عباره عن قرارات اداريه وينظر لها القانون الحالى لمجلس الدوله نظره القرار الادارى القابل للطعن امام المحكمه • اما عن الطالب فكيف له ان يطعن فى قرار لاستاذه الذى سوف يقيمه بسلطان احيانا ومن اين ياتى بالقوه المعاكسه التى تتعادل مع هذه الاساليب

المعوجه لفرض السلطه والارهاب واذا ما سمعنا ما قاله احد طلاب الدراسات العليا فى احد الصحف المصريه فى مقال بعنوان : مشاكل الباحثين فى الجامعات الاقليميه** حيث قال الاستاذ الجليل كاتب المقال الشيق بالنص:

ويضيف **** الطالب بالدكتوراه ان هناك مشكله اخرى تواجهنا وهى عدم المساواه فى التسجيل بين الطلاب ابناء الكليه والمعيدين والمدرسين المساعدين المعينين بالقسم حيث يتم تفضيلهم ومجاملتهم وسرعه مناقشه رسائلهم وبتقديرات مرتفعه وعلى الباقين الانتظار لفترات طويله تبدأ من ٦ شهور حتى سنه حتى يناقش احد المعينين ويخلو مكان له ليسجل رسالته او ينتظر دون ابداء اسباب بالاضافه الى عدم اتاحه الفرصه بالمعامل بالكليات فيضطر للتعيين كعماله موسميه بها بمرتب لايتجاوز ٥٠ جنيها الى جانب عدم توافر المنح الدراسيه وقصرها على المعينين بالكليات وهم فى الغالب عدد قليل فنضطر للبحث فى دهاليز وزاره التعليم العالى والهيئات الاجنبيه فى مصر للحصول على منحه سفر او منحه جمع ماده لفتره محدوده •

فى الحقيقه ان كان هناك اى من الاوضاع التى تماثل هذه الحاله فانه يدل على الارهاب من المشرف على الطالب وقد يتجاوز احيانا هذه الحاليه لتكون ارهابا من مجموعه من اعضاء هيئه التدريس ذات النفوذ والسلطان والقوه والاكثريه بان تعطل احدا حتى يسبقه آخر او على النقيض بمعنى ان تسرع من مناقشه احدا قبل ان ينتهى الآخر او حتى بالعناد والارهاب احيانا فى جو اصبحت فيه الشلليه هى السمه التى تطغى وتسود ولا يتوقف الامر عند هذه الحدود بل يتعداها الى ابعد من ذلك احيانا الا انه بكلمه حق ان المقال يمس الجامعات الاقليميه •

وتعقيبا على هذه الحالات فان العرض الماثل بان ينتهى الطالب من اعداد الرساله العلميه وعليه يتقدم الى اللجنه العلميه الموحده للجامعات مباشره دون الرجوع الى الكليه او القسم حتى لا يقع تحت طائله السلطان والارهاب الادارى وتتحدد له مواعيد المناقشه كما يمكن ان تكون المناقشات علنيه وتسمح بحضور كل المهتمين للسماع والسؤال ايضا الا ان التقييم يكون فقط عن طريق الاقتراع لاعضاء هذه اللجنه والتى تتبع المجلس الاعلى للجامعات • وعلى الجانب الآخر نجد طالب آخر ينتقد المجتمع الجامعى بقوله :

يقول **** طالب بالماجستير ان غالبيه الاقسام لاتلزم طلاب الدراسات فى ا دبلوم والتمهيدى بنسبه الحضور لاكثر من ٧٠ ٪ كشرط لحضور الامتحان وهو ما يتعكس على طريقه الحضور طوال العام فبعض الطلاب لا يحضرون سوى مره او اثنتين فى العام لكل ماده بالاضافه الى عدم انتظام الاساتذه فى الحضور وقيامهم بالتدريس بنفس اسلوب مرحله البكالوريس وطلبهم اجراء بحث او اثنين على الاكثر فى الماده الواحده دون القيام بتصويب اخطاء وتوجيه الطلاب لاجرائها بصوره افضل فيقتصر فهم الطالب لها على انها مجرد نقل ماده من كتاب او اكثر وليس بحثا علميا وتفكيرا منظما وبالتالى فان عددا كبيرا لايجد الحماس لاستكمال دراسته ****

وهذا ان دل على شىء فانما يعطى الاشاره الى ان العمليه التعليميه فى خطر نتيجه الاستقلاليه داخل الشلليه التى تمركزت واصبحت شوكتها قويه لارعاب من تريد ليكون عبره للآخرين القادمين فى الطريق الى ان يصل الحال ان احد الاساتذه او حتى الاساتذه المساعدين يقوم بالاشراف على عشرون رساله علميه بينما يتواجد بذات القسم اساتذه او اساتذه مساعدون لايشرفون على واحده فقط وليس هذا تقصيرا بل ان الطالب ذواق ويفهم ما يدور فيذهب حيث يستطيع تفادى المشاكل وليصبح مع القوه

الغاشمه بدلا من محاربتها دون جدوى والتاريخ يؤكد ذلك امامه ٠

هكذا لابد من وضع قواعد عامه ملزمه للاقسام العلميه على المستوى العام فى جميع الكليات وبكل التخصصات فى الاشراف و التدريس والتقييم والامتحان ويفضل ان تكون امتحانات الدراسات العليا بالاسلوب المركزى ايضا حتى لا يتكاسل بعض من اعضاء هيئه التدريس عن اداء العمل المنوط بهم ويقوم كل منهم بالعمل على احسن وجه وليكون مجتمع الجامعات هو مجتمع العمل الجاد المستمر لا الكسل او التخاذل او الاهمال احيانا حتى ولو كانت نسبه حدوث هذا قليله او نادره ٠ كما انه بالاستماع الى آراء الطلاب يمثل اساسا محوريا لفهم الاصول التاهيليه للمنتج المتاح من الجامعه حيث يكون الطالب هو هذه السلعه واذا ما كانت ناقده فانها مناسبه لان تعطى الاشاره بالبيان عن الخطر الذى قد يلحق بالامه ونحن قد لاندركه ظنا منا بانه شىء ثانوى لا يحتاج الى وقفه وان هذا طالب دون المستوى فهناك من الطلبه من يفوق استاذه ويصل الى العلا باسرع من الخيال ونتيجه مهارته وبراعته العلميه والتى تتجلى فى صوره قانون تنظيم الجامعات ٠

هذا حق شرعى الا ان الوضع بالجامعه يختلف عن باقى المصالح والهيئات حيث ان عدد القرارات الاسبوعيه كثيرا ومن الممكن ان يكون الارهاب الرئاسى عنيدا ومسيطرا لدرجه ان يصدر من القرارات الاداريه العدد الذى لايستطيع الفرد على مجابهته فى المحاكم وخصوصا ان الطعن امام المحاكم يحتاج الى الدعم المالى ومن اين ياتى بل المفروض ان الايراد للمظلوم سيقل عن المعتاد نتيجه الظلم الواقع ٠ ويستفحل الارهاب الرئاسى فى شدته بلعبه المحاكم ويدخلك الرئيس فى القضايا والدعاوى امام المحاكم ولن تستطيع الصمود حتى لو اخذك التحدى لاثبات الذات او الحق فان الامر يتطلب الوقت الوفير الذى معه لو حكمت لصالحك المحكمه فان الحق قد تاه بالفعل واعادته تكون مستحيله على الاقل من ناحيه الحاله الصحيه او المعنويه وهو الامر الذى اعتقد معه ان القانون لابد وانه سياخذ به لسرعه رد الحقوق الى اصحابها ٠

يزيد عاده الرئيس من ارهابه بان يحول الامر الى التكتلات لتقول الكلمه وليس هو مما يوضح ان الراى للاغلبيه العلميه واغلبيه العلماء تعنى الكثير سواء امام القضاء او حتى الراى العام او الوزير ان وصلته الشكوى او سمع عن ظلم هنا او هناك ولذلك فان الرئيس قد يقود احيانا الظلم ولكنه فى الحقيقه احيانا لايقود الظلم الا من خلال القرارات المكتوبه والاجتماعات التى تنعقد اما عن الاجتماعات التى قد تدور وراء الكواليس مثل البروفات فى المسارح او فى الاعمال الفنيه على وجه العموم ففيها يكون القاده الحقيقين بالرغم من امكانيه وضع الرئيس كلافته علانيه لهذه الاجتماعات خلف الكواليس الجامعيه ٠ وانه من العار علينا ان يستغل احد الرؤساء النفوذ ضد زميل ولكن الامر يستشرى ويصل الى اسوأ من ذلك فقد يصل الرئيس للحصول على قرارات ماليه من المجلس الذى يرأسه لتدفع له الدوله من خلال اموال الجامعه مصاريف المحاماه فى قضايا شخصيه وكيف انه لمجلس العلم والعلماء ان يصدر مثل هذه القرارات وكيف لاجهزه المتابعه والتنظيم والاداره والرقابه ان تترك الامر دون التصدى له على الاقل او التنويه اليه واذا ما صرفت الجامعه مصاريف المحاماه لرئيس فعليها بالمثل ان تصرف لعضو هيئه التدريس مثله اذا كانت القضايا متماثله وقد يكون هذا من نسج الخيال وليس حقيقته ٠

من المؤكد لنا ان سيطره رئيس على مجلس تؤتى ثمارا قد تكون ضاره احيانا اذا ما اتجه الى استغلال نفوذه لصالحه الشخصى على حساب الدوله تحت اى من الشعارات الكثيره والتى اصبح من السهل قولها او استعمالها فى كل الاحوال مما يضيف الشكل العلمى على عكس الامور اى تضفى على السلبيات لباس الايجابيات وهو اخطر الموضوعات التى قد تواجه المجتمع العلمى الذى يستطيع تاسيس ايه مساله علميا ويتيح الفرصه امام التضليل ليلبس رداء الحق ان وجدت مثل هذه الحالات ٠ ونضيف

الان ما جاء من تحقيقات على صفحه احدى الصحف القاهريه تحت عنوان : معركه الاستاذ** والعميد ! وكان هناك لهذا العنوان المعبر عن الهوه بين اعضاء هيئه التدريس على وجه العموم بصرف النظر عن صحه ما جاء في المقال او عدمه من العناوين الفرعيه الرائعه النسيج التى تعطى لنا همسه جانبيه لمراجعه الذات فقد كانت لها ثلاثه عناوين رائعه هي: بسبب اتهامات بالتزوير والتشهير و"الاستاذ اتهم العميد باثنتى عشره مخالفه فطلب العميد مائه الف جنيه تعويضا" ثم " شكوى لوزير التعليم اشعلت الحرب** وجامعه **** تتفرج ! "

الروعه هنا في ان المجتمع العلمي اصبح نهبا لمثل هذه الاقوال ونتيجه لتصرفات القله القليله منهم والذى يجب معه علاج المرض بعد تشخيصه السليم الذى لن يتاتى الا بعد التحليل والصور اللازمه ان كانت مقطعيه او سطحيه فالغرض واحد الا وهو الوصول الى منظومه جامعيه متكامله لصالح الامه وليس لصالح مجموعه من الافراد او احيانا لصالح فردا واحدا . والمقال عباره عن نصف الصفحه الكامله او مايزيد ولن نكتب كل ما جاء فيه اختصارا للوقت وخصوصا وان هناك ما يمس ناحيه اخرى بالرسائل العلميه والتى تاتى ايضا في الفصل الخاص بها في نفس الكتاب الحالى الا انه جاء في صدر المقال وبالنص ما يلى :

> انه في يوم *** الساعه ** بمقر كليه *** ، توجهت انا **** محضر محكمه **** لاعلان السيد ***،ونظرا لرفضه شخصيا الاستلام سيعلن بجهه النيابه، وتحرر منى محضر بذلك واخطر في السجل تحت رقم *** احيانا يحدث هذا،ويمتنع نفرمنا عن تسلم حكم قضائى لتنفيذه، ولكن ان يفعلها عميد كليه ** بجامعه ** فهو امر يصعب تصديقه وقد يفسره المتشائمون بانه مؤشر على تدهور مكانه القانون في حياتنا ، ليس من الذين اعتادوا الخروج عليه، وانما من الذين اعتادوا السير في ركابه ***** ورغم هذا ** فالمصيبه اكبر من خطأ الامتناع ، وتتجاوز الاجراءات الى صلب القضيه التى قد تبدو للوهله الاولى - فرديه، وقضى فيها مجلس الدوله - محكمه القضاء الادارى - ب (الغاء قرار مجلس كليه *** الصادر في *** بحرمان د.***استاذ** من الاعمال الاداريه واعمال الامتحانات ومراجعه جدوله الدراسى واحقيته في صرف الاجر الاضافى)،وهو - كما يبدو - حكم عادى للغايه، ولكن عندما تطل من رءوسنا تساؤلات عن تسلم حكم كهذا؟! ، وما الذى يضيره من تنفيذه ؟! ** تاخذ القضيه مسارا آخر،وتنقلب من خلافات شخصيه الى فساد جامعى ، ومن ازمه بين استاذ وعميد الى نظام تعليم،وقد تتيح لنا فرصه اصلاح ما يحدث في بعض الجامعات الاقليميه من خطايا وما اكثرها ، وتفسر لنا: لماذا يتطرف بعضنا احيانا ؟!، وللعلم ** الحكم الصادر في *** لم ينفذ حتى كتابه هذه السطور ولا يعطله الاستئناف !

هنا الوقفه الهامه عن مدى محاكمه القانون للمسئول اذا رفض استلام الحكم بينما اشار القانون واوضح الخطر على من لم ينفذ الحكم بالعزل من الوظيفه فلماذا لا يكون نفس الجزاء اذا رفض الحكم وهل ستتكرر هذه الظاهره فهذه حادثه وقد تتكرر ولكن ان تحدث داخل الجامعه فهو مؤشر عن خطا ما مهما كانت الاسباب وخصوصا وان الحق لايتجزأ وهنا تشير هذه الحادثه ان صحت الى ضروره تعديل العقوبه على الرئيس المسئول اذا لم يتسلم الحكم واذا لم ينفذه فيتساوى الامران ليكون عبره لغيره من المسئولين اذا رفضوا تنفيذ الاحكام ،هذا اذا سلمنا بصحه الواقعه. وازيد على ذلك من اهميه عقاب المسئول بصفه شخصيه وهو الشيء غير المتوفر في القانون حتى يصبح التعويض منه بصفه شخصيه ولو بنسبه من الاجمالى بان يكون متضامنا مع الاداره بنسبه في التعويض الى المتضرر كما ان العقاب لا يجب ان يتوقف عند هذا الحد بل يجب ان يمتد الى العزل من الوظيفه اذا ثبت امام المحاكم ان

المسئول يسيء استغلال وظيفته .

الكلام يشرح ما بداخله من انفعالات وضمير الامه هنا هو القاضى على كل هذه الامور ومازال التاكيد على ضروره الضرب بعصى من حديد وبالقانون على يد كل من تسول له نفسه استغلال سلطته لمنفعته الشخصيه وللاضرار بالاخرين حتى ولو كانوا من صغار العاملين بالدوله ويجب معاقبه كل مسئول بالعزل اذا رفض استلام الحكم واذا اساء استغلال سلطته واذا لم ينفذ الحكم وهذا وارد فى القانون الحالى اما ما يضاف الى ذلك هو نيه التعطيل والتى يجب ان تعامل مثل عدم التنفيذ . وبالخوض داخل المقال المذكور نجد ان الكلام يتطرق الى اصدار المجالس العلميه قرارات اداريه تدين احد الاساتذه بشكل ما او تمنع عنه حقوق ما وهو الامر الذى يجب الا ان يكون واردا التفكير فيه الا ان القانون الحالى وبصورته التى يجب ان تدعم بالتفسيرات الواضحه لتكون الزاميه للجميع يعطى الفرصه للتكتل والنيل بكل معارض واشاعه الشائعات ضده والاضرار بسمعته وقد يكون (والله اعلم) هو الافضل من الجميع او على الاقل لايعيبه شيء ولكن نظام الشلليه هو ما اتاح الفرصه لمثل هذه الحالات كى تظهر وتتلألأ وتعير الآخرين اى معيارا (ان صح الحادث) .

والتساؤل هل من حق المجالس الجامعيه بوضعها الراهن هو الاضرار بسمعه الاعضاء فيه دون محاكمه وقبل التحقيقات كما ان التحقيقات التى تتم داخل الجامعات هل تكون مستقله عن الجامعات بمعنى استقلاليه جهه التحقيق بالاضافه الى استقلاليه مجالس التاديب فى الجامعات وهل تتوافر هذه العناصر الهامه فى كل هذه المراحل وهل هى تحمى شخصا وتميز آخر وهل هذا يتفق مع الدستور وان الكل سواسيه امام القانون . اما عن حصول الرئيس على الاموال اللازمه للدفاع عنه فى المحاكم لما يرتكبه من قرارات اداريه بصفه شخصيه يساعده على الاستمراريه والتمادى فى استغلال نفوذه للاطاحه بكل ما يقف امامه بل وكل من لايقف معه مؤيدا ومساندا وشاهدا للزور ويطيح بالمظلوم الى اقصى درجات الظلم والى الاظلم والى ما قد تؤول الحال من قتل للمظلوم وان لم يكن بالقتل الروحى فعلى الاقل بالقتل النفسى والتى قد تقوده الى الخلل النفسى واحتياجه الى العلاج .

فى هذا الصدد كجريمه ظلم بينما فى الحقيقه فان الظالم هو من يحتاج الى العلاج مسبقا حتى نستطيع السيطره على الظاهره العجيبه عن المجتمع الجامعى وخصوصا وان الدوله فى حاجه ماسه الى من يقوم بالنهوض الى المستوى العالمى والذى لن يتحقق الا عن طريق جامعات تبنى وليست تهدم بمعنى ان يكون الجسم سليما وليس فى ايه بقعه صغيره ومهما كانت ضئيله اى من الامراض المعديه التى قد تعدى الآخرين مع الوقت ويصبح وباءا فى الجامعات فى وقت لاحق مستقبلا وعلينا التاكد من العلاج والعمل على وقايه هذا الجسم من ايه اخطار اخرى مهما كانت بسيطه . ويمكن علاج الارهاب الرئاسى باعتبار شخص الرئيس متضامنا مع الصفه الاعتباريه التى يمثلها فى القرارات التى تصدر عنه ويثبت فيها اساءه استخدام السلطه من جانب المحكمه وليست ايه جهه اخرى ويكون بذلك من حق المتضرر ان يطلب التعويض من كلا من الجهه الحكوميه وهنا هى الجامعه او مركز العمل البحثى بجانب الشخص ذاته الذى اصدر القرار او القرارات التى الحقت الضرر بالمظلوم وبهذا يمكن الردع لكل من تسول له نفسه فى استغلال المكان الرئاسى الذى يتمركز فيه ويدعى البراءه .

كما ان هذا الاسلوب المعروض ليس بالاوحد فقد يكون هناك من الاراء والاقتراحات الافضل فى هذا الشان حيث انه من المفروض ان يكون الاقتراح مدروسا من جهات الاختصاص جميعا مثل الجهاز المركزى للتنظيم والاداره والجهاز المركزى للمحاسبات والرقابه الاداريه ومجلس الدوله ووزاره التعليم قبل وزاره العدل ثم الحكومه فالى مجلس الشعب ومن خلال المجالس القوميه المتخصصه وبالاضافه الى كل الجهات الاخرى التى تبدى الراى وتعدل الاقتراحات وقد يصل الامر فى النهايه الى اقتراح آخر تماما ولكن المهم هو الصالح القومى ومسانده الوطن فى مواصله

المسيره واللحاق بالركب • وتتمثل النقاط الرئاسيه هنا الى اختصاصات الوظائف الاداريه فى قانون تنظيم الجامعات وياتى على القمه رئيس الجامعه وهو ما يمثل القرارات النهائيه وهو من يمثل الجامعه امام القانون وامام الجهات والهيئات الاخرى ويليه الساده النواب ثم امين الجامعه الى العمداء ثم الوكلاء فرئيس القسم واخيرا نائب رئيس القسم وبهذا النمط يظهر ان كلا من هؤلاء الساده جميعا قد يسيء استخدام السلطه ضد شخص محدد قد يكون يعرفه او لا ولكنه بما لديه من سلطه اداريه يحاول الاضرار به او السيطره عليه والهيمنه على كل ما يفعله •

بالاضافه الى ما سبق نجد انه يوجد محورا هاما لمنع حدوث استغلال السلطه او التقليل من حدوثه وذلك من خلال منع نظام المكافات المضافه على المرتبات واعتمادها على راى السلطه او الرئيس مما يوجد الكثير من المشكلات وتظهر اعراض اساءه استخدام السلطه ويتم ذلك من خلال عكس المنظومه بان يتم اضافه كل المستحقات التى يحصل عليها عضو هيئه التدريس الى المرتب دون اخذ راى اى من الوظائف الاداريه حمايه له وامعانا فى مبدأ استقلاليه الجامعه المنصوص عليه بنص القانون فى الماده رقم ١ منه حتى تكون الاستقلاليه لاعضاء هيئه التدريس• ولكن هذه الاستقلاليه يجب ان تخضع لعامل الرقابه الاداريه من الجهات العامه او الرئاسات ولكن لاخطار رئيس الجامعه ليصدر القرارات اللازمه عند الحاجه اليها ولا تكون قرارات منع المكافات من رئيس القسم او العميد بل تكون من رئيس الجامعه او من ينوب عنه وبهذا تتضح الامور ويكون عدد القرارات هذه اقل مما كان عليه وبالتالى سوف يقل الظلم •

اما ان تستغل الرئيس وجود المجالس كى يحتمى بها من القرارات فيجب الا يكون موجودا على الاطلاق المجالس التى عاده ما يبدأ عندها مثل هذه الحالات التى يكون فيها التحدى او اساءه استغلال السلطه هو المعيار الاساسى فى العمل خروجا عن المالوف وعن القواعد والتقاليد الجامعيه ويجب ان نساعد الهيكل الجامعى على النهوض والوصول الى افضل مناخ يلائم نظام العمل فيه وحتى يعيش الجميع فى وئآم وتلاحم بدلا من البغض والكراهيه • علاوه على ما سبق فان الرئاسات غالبا ما تكون مثقله بالاعمال الادرايه المتعدده والمتنوعه التى تشغل الوقت وليس فقط بل وتحتاج الى المزيد من الوقت للدراسه والتاكد من دقه المعلومات التى وصلت ومن صحتها احيانا عندما تقتضى ذلك الضروره مما يكون له الوقع السلبى على القرارات احيانا قد تكون نادره الا انها تحدث وتلحق الضرر ولو بفرد واحد من المجتمع المصرى مهما كانت درجته صغيره ام كبيره •

٤-٢: سلطه المجالس

عندما تتمكن شله من فرد وحده يكون الاسراف فى ظلمه ويكون الاجتماعات التى فيها الاغلبيه المشتركه الاساس فى اتخاذ قرارات الظلم ضد المظلوم ويكون الامل فى صد هذه الشله ضعيفا الا فى حاله واحده وهى عندما يكون الرئيس ضدهم اما اذا كان معهم الرئيس زادت الطينه بله مثل ما اذا كان الرئيس محايدا وفى الحقيقه حياده هنا عباره عن تاييد دون الافصاح عنه لانه اذا كان ضده لاستطاع ان يوقف المهزله ان صح تسميتها هكذا اما اذا تركت المجموعه تفعل ما تريد فاصبح الامر كله لها واصبحت كل القرارات المتتاليه والمتتابعه والمستمره دون توقف وكانت الكارثه فى اضلال العداله وتاخر البلاد والاضرار بالصالح العام • ويزيد من الامر صعوبه اذا لجأ الظالمون لاستخدام المجالس ويسمع لها كل المسئولين بالرغم من ان القانون ينص على الاختصاصات الا انهم عاده يشيرون الى العدد الكبير الذى وافق على الموضوع واذا كنا نحن بصدد موضوعات علميه فكيف يكون الديمقراطيه فهل يمكن التصويت على قانون الجاذبيه او التصويت على ظاهره الضوء ففى محراب العلم الكلمه للعلم فقط ولكن الحقيقه تكون مغايره لذلك احيانا ولذلك فانه من الواجب

على المجتمع القيام بدوره للقضاء على الاضرار التى ستؤدى الى تخلف الامه •

اذا ما تحدثنا عن المجالس التى يمكن ان تتم فيها التكتلات بسهوله فنجد ان الاول بينهم هو مجلس القسم ويليه فى الترتيب مجلس الكليه اما عن مجلس القسم فيكون متاثرا من العمل المباشر اليومى والتزاحم على المحاضرات او العائد المادى عن اعمال الكنترول او التصحيح او التدريبات العينيه او المكافآت النوعيه او فى بعض الكليات حول تدريس الماده لما لها من اهميه بالغه فى العائد المادى عن الكتب والمراجع التى يحتاجها الدارسون • وبالنسبه لمجلس القسم فهو المحك الاول للاعضاء سويا ويكون الاحتكاك اما بالتاثيرات القديمه او الجديده على الميدان واذا ما ظهر عضوا جديدا رغبت الجماعه المتحده فى جذبه اليهم ليضعف الطرف الآخر بينما الطرف الآخر قد يهتم بضمه او لا وفقا لتكوينه الشخصى اذا كان يميل الى الاسلوب ام لا وتكون النتيجه اما ان يدخل الفرد مع القوه الاقوى وهذا الارجح او يساعد الضعيف وهذا بعيد الاحتمال الا اذا كان صديقا قديما وحميما •

تقدم الماده رقم ٥٢ من القانون كيفيه تشكيل مجلس القسم وهى التى قد يصل اعداد الاعضاء فى مثل هذه المجالس وخصوصا فى الجامعات الام الى ارقام خياليه يصعب معها عقد اجتماعا فعليا حيث تصل الاعداد الى ما فوق المائه عضوا وهنا كيف يكون الترتيب المكانى وهل توجد من الاماكن التى تكفى لعقد اجتماعات بهذه الارقام التى تفوق الامكانيات ولذلك يلزم النظر واعاده الامعان فيه والوصول الى المستوى الاعلى كى يقل عدد المجتمعين ويصل الى الارقام المعقوله عمليا حتى يكون الناتج الفعلى عنها مفيدا للجامعه وللدوله ويمكن لكل من اعضاء هيئه التدريس الكتابه فى صوره تقرير علمى يلتزم فيه الرئيس المنوط بعرضه على المجالس الاعلى للمناقشه وخصوصا وان الجميع من اهل العلم وتنص هذه الماده على :

> يتالف مجلس القسم من جميع الاساتذه والاساتذه المساعدين فى القسم ومن خمسه من المدرسين فيه على الاكثر يتناوبون العضويه فيما بينهم دوريا كل سنه بالاقدميه فى وظيفه مدرس، على الا يجاوز عدد المدرسين فى المجلس عدد باقى اعضاء هيئه التدريس فيه •

بالنظر الى التشكيل القانونى نجد انه فى بدايه تكوين المجالس تكون هناك الامكانيه لظهور الشلليه بينما فى الجامعات الام فقد كانت الاعداد كبيره منذ القدم و لاتحتاج الى تقويم اما عن الجامعات الاقليميه تحت الانشاء فى وقت اصدار القانون فتخضع فعلا لهذه الاحتمالات وليس بالضروره ان تتواجد فهناك من العوامل الاخرى المساعده على ظهور هذا المناخ وتواجد التكتل والشلليه فى القسم • وحيث انه تكونت الشله الاقوى فى البدايه تظل هى الاقوى لان الجدد ياتون فرادى وليسوا جماعات مما يتيح الفرصه للمجموعه الاقوى بان تظهر العضلات حتى ينضم اليهم وكلما ازداد العدد واحدا كلما اصبحت القوه اشد واصلب عن ذى قبل وتكون الكارثه ضد المظلوم ويزداد الظلم ويطمع الظالم فى جبروته ضد المظلوم وليظل المظلوم الى الابد هكذا بلا علاج الى ان ياتى امر الله الجبار العليم ببواطن الامور •

كما انه من التكتل ما يظهر حمايه للمصالح الشخصيه وخصوصا وان القانون قد وضع حدودا للتدخل او ابداء راى الاعضاء الاقل درجه علميه فى شئون الاعضاء الاعلى فى الدرجه العلميه فقد جاءت الماده رقم ٥٣ بالنص الآتى :

> لا يحضر اجتماعات مجلس القسم الا الاساتذه عند النظر فى شئون توظيف الاساتذه ، والاساتذه والاساتذه المساعدون عند النظر فى شئون توظيف الاساتذه المساعدين•

وبالرغم من النص الواضح الصريح الا انه يتدخل المدرسين والاساتذه

المساعدين فى شئون توظيف الاساتذه ويحلل البعض هذا بان كلمه توظيف الاساتذه تعنى تعيين الاساتذه فقط وليس المعنى العام للتوظيف والعجيب فى هذا ان بعض الساده الرؤساء يؤيدون الاعضاء فى ذلك وخصوصا اذا كانت امامهم الشلليه واضحه حرصا على الضغط على الضعيف (المفرد) ويزيد من ذلك تاثيرا اذا ما كان اى من افراد الشلليه على علاقه او معرفه او اتصال برئيس الجامعه • وذلك على عكس ما هو موجود بالنص القانونى لهذه الماده •

تتجاهل الشلليه الزميل المفرد وتحاول اجباره على الانصات اليهم والامتثال باوامرهم وخصوصا اذا ما لاح لهم رايا وتاييدا من رئيس الجامعه كما انه يمكن التكتل ايضا ضد العميد وضد رئيس القسم وضد رئيس الجامعه اذا ما استشرى الامر الى ان يصبح الجميع معترفا بالشلليه اسلوبا للعمل الجامعى وهو ما يجب القضاء عليه تماما لان ذلك سوف يضر بالمجتمع ويساعد على تاخره وتوقف النهضه المطلوبه ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين • وعندما يبدأ الظلم فلن يتوقف الا بالقوه الشرعيه التى تخيفه وتضعه فى مكانه الصحيح وخصوصا وان المجموعه الضاله دائما ما تتفق على الاستمرار فى الخطأ دون توقف والانتقال من حال ظالم الى آخر ظالم ايضا ومن سىء الى اسوأ ويشجع الفرد زميله فى الضلال وقد يتمتع بذلك احدهم او البعض احيانا ويحتاج الى الاستمراريه فى هذا المناخ حتى تنوم عليه النشوه الجديده التى يعيشها ويحتاجها للتنفس وهى التى لو انقطعت لمات نفسيا وهم مرضى ويحتاجون الى العلاج بالرغم من انهم الحاصلين على اعلى الدرجات العلميه واحيانا اعلى الوظائف العلميه وقد يصل الامر الى اعلى الوظائف القياديه •

تتحرك القوه الظالمه للاضرار بمصالح الشخص المظلوم والمضطهد منهم ليزيقه المجموع كل الوان الاضطهاد والضغط عليه وخصوصا من الناحيه الاقتصاديه بغرض اذلاله والنيل منه او القضاء عليه قتلا اداريا او علميا الى غير ذلك من الاضرار التى تستطيع الشلليه القيام بها لارهاب الشخص والآخرين معا بجانب تحقيق اغراضهم كامله دون مبالاه باى من الزملاء او الرئاسات فى بعض الاحيان • وتتقدم القدره التدميريه للتكتلات الشلليه نحو الهدم الشامل لكل القيم والتقاليد الجامعيه المعروفه والمالوفه الا انه تتجه الى بعض الاتجاهات الضاره بالمجتمع بينما هم يقصدون اضرارا شخصيا بالزميل المقصود ايذائه والذى يصبح بالضروره مظلوما فى مثل هذا المناخ غير المناسب للعمل القومى الجاد الملتزمه بادائه الجامعه كعنصر هام فى الكيان الوطنى •

كيف يمكن للمجتمع ان يحمى فردا واحدا داخل مثل هذه الاجتماعات اذا كان خارج النظام الشللى او حتى ضده او محايدا وكيف يمكنه ان يقى نفسه من الشرور التى قد تلحق به اذا ما تواجد مع هذه المنظومه الشلليه فى مكان واحد وكيف يمكنه اثبات اهانه ما قد تصيبه دون ان يستطيع ان يجد الشاهد الذى يقر بذلك وكيف ان القانون يترك القوه للتحزب ضد المصالح الفرديه والقوميه التى هى فى الحقيقه فى صالح بناء الامه • وماذا لو اعيدت الصياغه او اضيفت التعليمات للحفاظ على كيان الفرد داخل النظم الشلليه ام ان عليه ان يخضع ويستسلم للنظم الاستيلائيه التى قد تخرج عن التقاليد والاعراف الجامعيه والانسانيه فى بعض الاحيان وما موقف القانون والمجتمع من ذلك بل ما هو موقف هذه الشلليه من ذلك والاهم من كل ما ذكر هو ما موقف رئيس الجامعه من هذه الاعمال المنافيه للتقاليد والاعراف الجامعيه وهو المسئول الاول والوحيد للجامعه امام الجهات الخارجيه عن الجامعيه طبقا لنص القانون •

من الامثله التى تحتاج الى الوقوف للنظر فى موضوع المجالس العلميه او الاداريه داخل الكليات او الاقسام الجامعيه نجد الكثير والكثير وعلى سبيل المثال وليس الحصر وليس تاييدا لشخص او الى غير ذلك من الاسباب ولكننا هنا نتحرك من خلال المنظومه الجامعيه والسلبيات التى ظهرت خلال الفتره الزمنيه منذ امدار

قانون تنظيم الجامعات فى عام ١٩٧٢ وحتى اليوم ومن هذا المنطلق فقط نجد ما جاء فى احدى الصحف اليوميه بالنص:

> تروى الدعوى رقم *** اصل الحكايه فتقول اوراقها : " عقد مجلس كليه *** جامعه ** اجتماعا طارئا فى *** لاستعراض اداء د.***
> فى ضوء الشكوى المقدمه منه الى وزير التعليم ، وتضمنت وقوع ** مخالفه ماليه واداريه بالكليه ، وانتهى المجلس الى ان ما جاء فى الشكوى غير صحيح وانه محض افتراء ولن المدعى دأب على اثاره المشاكل والبلبله ، ويهدف الى اعاقه سير العمل وانه غير متعاون مع زملائه وغير محسن لاداء وظيفته ، حيث لايوجد بالكليه الا نادرا ، وعليه اصدر المجلس قرارا بحرمانه من اعمال الاداره والامتحانات ...الخ . "
>
> واذا كانت اوراق الدعوى لم تبين لنا : كيف امكن لاعضاء المجلس من كيديه الشكوى ؟، وما هى الاجراءات التى اتبعوها لدحض الافتراء الذى ورد بها؟، فانها تقود الى خطانا الى مسالك اكثر خطوره :
> (ولما كان حق الشكوى مكفول لجميع المواطنين ، وكان الجهاز المركزى للمحاسبات قد انتهى فى تقريره الى ثبوت المخالفات الوارده بالشكوى ، وهو ما يقطع بان المدعى لم يقصد تعويق سير العمل واثاره المشاكل والبلبله بل قصد بها اصلاح تلك المخالفات)

الغريب هنا وبدون تعليق على احكام او قرارات هو انه كيف يتم التاكد من صحه ادعاء ففى المحكمه توجد هيئه محكمه تختص بالنظر فى الدعوى على اساس من القانون وتستمع للاطراف جميعا وتترك لهم الفرصه تلو الاخرى حتى كل منهم يدافع عن نفسه ولاهم من كل هذا ان اى عضو من هيئه المحكمه ليس طرف فيها فما بالنا لو كان الرئيس واحدا منهم او طرفا رئيسيا فى الموضوع ثم اذا ما كان هذا خطأ فكيف على الجهات الاعلى ان تاخذ به وهل هذا معقول . ومن الجهه الثانيه كيف يتسنى لاناس بعيدين عن دراسه القانون واصوله وجذوره العميقه والاسس الدستوريه والقانونيه والقواعد العامه بان يتخذوا قرار لم ينص عليه القانون الحالى والخاص بتنظيم الجامعات وكيف يمكن لمجلس ان يناقش امورا خارجه عن نطاقه او ان يصدر احكاما ليست من حقه وكيف يتم التحقيق فى موضوع لم يحيله رئيس الجامعه الى التحقيق وربما اكون مخطئا فى هذا التحليل الا ان كل ما يحدث يشير الى الغرض المنشود وهو الحاجه الماسه الى تغيير القانون الخاص بتنظيم الجامعات وتعديله حتى يتمشى مع الظروف الراهنه ومن منطلق المستويات الاخلاقيه الموجوده على الساحه والمحتمله التواجد فى العصر القادم لنحمى سمعه الجامعات من اى شئ قد يسىء الينا .

مع كل هذا فاننا نجد ان المجالس الجامعيه دون مجلس الجامعه قد خرجت عن الطريق المرسوم لها وبالاضافه الى تواجد مجالس متخصصه فى المجلس الاعلى للجامعات يجعل هناك ضروره ملحه وجاده الى الغاء كل المجالس الجامعيه تحت مجلس الجامعه ويكون اقل المستويات فى المجالس الجامعيه هو مجلس الجامعه ولتعود الى الاقسام والكليات الاقدميه العلميه لاداره الامور العلميه والاداريه مع تغليظ العقوبه على كل مسئول يسىء استخدام سلطته وهذا لايمنع من تواجد المؤتمرات العلميه لتناقش الموضوعات العلميه وبعيدا عن الجزاءات ومحاربه اعضاء هيئه التدريس خارج الانظمه الشلليه وهذا سوف يرفع بالتاكيد عجله العمل ويديرها الى الامام . واكثر الامثله الواضحه فى هذه الحالات تنطوى تحت باب التنحيات الجماهيريه والتى يبغى بها المسئول راحه البال لكى يقول للرئاسه الاعلى العباره الشهيره " كل شىء تمام " والتى اضلت الكثير من الاعمال واضرت بالصالح العام لاستخدامها السىء ، وتاتى

تنحيات رؤساء الاقسام فى المداره من هذا المعنى حيث اذا ما تجمع المجموع الزائد عن نصف الاعضاء ضد رئيس مجلس القسم لايصبح المجلس قانونيا واضافه لذلك اذا ما استمر هذا الاضراب والمقاطعه المستمره للاجتماعات فيكون عدم ملاحيه القرارات من المجلس حتى لو اجتمع بالرغم من ان الاجتماع غير قانونى من حيث المبدأ والذى يكون معه الحل ضروريا •

بدلا من الاتجاه الى محاكمه المضربين عن العمل والمعطلين لسير العمليه التعليميه يتجه الرئيس غالبا فى مثل هذه الحالات الى تنحيه رئيس المجلس بالرغم من ان رئيس المجلس برىء ولكن تتجه الشلليه الى اثاره الموضوع بشكل تجمهرى مما يضفى على المشكله الشكل الامنى مما يذهب به الرئيس المسئول الى التحلى بروح الذاتيه ويقوم على الفور بضرب المجموع الاقل او الفرد الواحد وهو دائما الشخص المظلوم داخل الاطار الجامعى والمفروض انه خالى من ايه اعمال مثيره • وبدلا من تنحيه كل اعضاء المجلس واسناد العمل الى رئيسه مسئولا مباشرا امام الرئاسه الاعلى الا انه يتجه الى الحل الاسرع والاسهل بصرف النظر عن الحقيقه والظلم والمهم ان اظل انا كمسئول فى مكانى مكرما معززا وحتى تخمد النيران المشتعله بسرعه وليذهب المظلوم الى المحكمه الى ان يصدر له الحكم مع الاعتماد الجوهرى على ان قرار التنحيه يسرى على قرار التعيين لمده زمنيه لاتزيد عن الثلاث سنوات آخذا المشكله الى العمق الاكثر تعقيدا فى الحصول على الحق واذا ما حكم فيكون الفتره الزمنيه المحدده قد انتهت واصبح الحكم غير مجدى والله هو المعين•

لنضرب مثلا لهذا الوضع وخصوصا عن الجامعات الاقليميه وقت اصدار القانون الحالى لتنظيم الجامعات حيث كانت هذه الجامعات شبه خاويه من اعضاء هيئه التدريس وتكاد تكون الاقسام فارغه منهم بينما يقع العبء الاكبر على الاساتذه الافاضل فى الجامعات الام وكل منهم يتكبد الكثير من المشاق والتعب والقلق فى سبيل النهوض بالعمليه التعليميه الجامعيه وقد كانت مشاركتهم فى ذلك مثل الجندى فى المعركه تماما ولهم التحيه الخالصه على جهدهم هذا • اما عن هذه الجامعات الاقليميه الخاويه من اعضاء هيئه التدريس فى اغلب الاوقات فانه اذا ما بدأ القسم وهو الخليه الاولى فى الجامعه مثل الاسره كخليه اولى فى المجتمع نجد ان القسم يحتوى غالبا على واحدا او اثنين من الاعضاء وبالتالى لن يكون هناك نظام مجالس حيث ان المجلس الواحد لا يقل عدد اعضائه عن ثلاث كحد ادنى ولابد وان يكون احدهم استاذا او استاذ مساعد فى حاله عدم وجود اساتذه وبذلك يكون الاستاذ او رئيس القسم هو الاقدم طبقا لنص القانون •

فى المجلس تكون هناك العديد من الامور التى تطرح وتناقش ويؤخذ عليها الرأى بالتصويت الا انه بوجود الاقدم وعاده ما يكون هو البانى لهذا القسم فى البدايات فيكون التالى له تابعا له ايضا لانه هو من له الفضل فى تعيينه فى هذا المكان ويكون له الولاء وتتكون اللبنه الاولى فى نظام الشلليه بحيث اذا كان الثالث مخالفا لهما فى الراى او بالمعنى الاصح خارج الشله يكون له العقاب من المجلس المشار اليه فى القانون • ومن خلال هذا المجلس طبقا للقانون يكون عليه تحمل تبعات ابداء الراى وما يواجهه من عدم اشراكه فى الكنترول وبالتالى منع المكافاه المحدده عنه ويمكن ان يصل الامر الى منعه من التدريس (بقرار مجلس طبقا للقانون) وبالتالى حجب المكافاه الماليه المقابله عن ذلك ويمكن ان يمنع من الاشراف على التدريب ومكافاته وكذلك يمكن منعه عن التصحيح ووضع الامتحانات والمكافاه الخاصه بها (طبقا لقرار مجلس القسم بالقانون) وهنا الامور قد تكون غير علميه وغير قانونيه كاحد الحالات التى تطرح للايضاح •

اذا ما انضم عضوا جديدا غالبا ما سيكون مع الاغلبيه وتزداد الشله قوه وتزيد قوه التنكيل بالزميل وهكذا ويستمر الحال الى مالانهايه حيث ان اعضاء هيئه التدريس باقون مدى الحياه فى العمل الااذا رغبوا فى التقاعد للراحه بعد سن

الستين (سن التقاعد ماليا) وبالتالى من نشات ضده جبهه فستستمر الى ان يخرج من الساحه تماما والا فعليه الطاعه والولاء للشله المسيطره وان قبلوا هذا ولكن يبقى السؤال ما هو الحل ؟ بالقانون لايوجد حل فكل شىء بالقانون وكل الظلم بالقانون ولكن اذا كان هو فى مكان يخضع لقانون العاملين فيمكنه اللجوء الى القضاء وسينصفه القضاء ولو بعد حين اما فى قانون الجامعات فان لجات الى القضاء والى ان تنصف فعليك تبعات القرارات المتتاليه مثل المدفع الرشاش فى كل جلسه لمجلس القسم وبالتالى مجلس الكليه وقد يتصور رئيس الجامعه انه مقصود شخصيا فيكون التحدى ومن مجلس الجامعه ايضا وكيف اللجوء الى القضاء بمعدل لا يقل عن اربعه قضايا شهريا ولمده لا تقل عن اربعه سنوات وهو ما يعنى تراكم ما لايقل عن ٣٦ دعوى سنويا ٨٤ دعوى الى ان يبت فى اول دعوى قضائيه والبقيه آتيه وهل يتجاهل القانون مثل هذه الحالات التى قد تكون نادره ولكنها متواجده على الساحه وتصرخ طالبه العدل وكيف عليها ان تنال الحق وتضرب بيد من حديد على الظلم وحتى تجعل الامان هو المناخ العلمى الدائم المفيد للجميع من اجل الامه ٠

بعد القاء الضوء على مثل بسيط لبدايه تكوين الجامعات الاقليميه بصرف النظر عن مستوى الاخلاقيات او القيم او التقاليد او القواعد الجامعيه وبدون الدخول فى تفصيلات فنيه داخل بعض المشاكل الجامعيه نجد القصور فى القانون الحالى نتيجه التطبيق او قد يكون من الفهم الخاطىء والتفسير المضلل له ولكن التطور الحادث على الساحه الجامعيه ياتى عاملا من هذه العوامل كلها ليكون جرسا رنانا لنا وللمسئولين عن القانون وتطبيقه بان الحاجه ماسه الى تعديله ويلزم الدراسه والتحليل لكل الجوانب السلبيه فيه من اجل التطوير وخصوصا واننا نسمع ونرى باستمرار التطوير المتتالى لكل القوانين القائمه بالاضافه الى غيرها المستحدث مما يهم المجتمع فى مرحلته الراهنه ٠

٤-٣: الزماله العلميه

تعود الحاله الظالمه والمظلومه الى الاسباب الاوليه لنشاتها داخل هذا المجتمع العلمى حيث لا يوجد ما يسبب ذلك ظاهريا لاول وهله الا ان قانون الجامعات قد بنى على ان الترقى الى الدرجه الاعلى لا يتم الا اذا طلب الشخص الترقى وتقدم بطلب مرفقا به الابحاث التى تمت من جانبه لتقييمها بمعرفه اللجنه العلميه الدائمه للترقيه والتابعه للمجلس الاعلى للجامعات ولما كان الترقى بهذا الشكل يمكن ان يبقى على المدرس مدرسا مدى الحياه العمليه بينما يعطى الفرصه للمدرس الحديث بان يتقدم للترقى ويرقى قبل زملائه وهذا بدوره يدفع البعض الى الغيره والحقد والكراهيه احيانا ٠ ومن الجانب الآخر نجد ان الاستاذ المساعد الاحدث يمكن ان يرقى الى استاذ اسرع من زميله اذا توفرت لديه الابحاث التى تساعده على الترقى مما يزيد من الحقد بين الزملاء ان صح التعبير بينما هناك الكثير من الزملاء لا يهتمون بذلك على الاطلاق ويتمنون للجميع التقدم والرقى ولا يبخلون عنهم للترقى قبلهم او بعدهم او بسرعه ولكنهم يكنون كل الاحترام للجميع ويتمنون العيش فى مجتمع نقى وشريف لا يشوبه ايه شائبه ٠

من اسلوب الترقى قد تتولد الغيره والحقد وبالتالى الكراهيه بين الزملاء فى القسم وقد يمتد الامر الى الاقسام الاخرى بالكليه ذاتها لان الاقدميه تترتب داخل الكليه ويكون لهذا ابلغ الاثر على الكيان التكتلى وتكوين الشلليه التى تنصب فى البدايه لتواجه شخصا معينا الا ان الامر يتطور ليصبح ملبيا للقضاء على اى معارض او كسلاح يتم اشهاره فى وجه الافراد عند اللزوم ٠ ومن الوسائل الهامه اللازمه للتخلص من اساءه استخدام السلطه الشلليه او من قبل العميد او رئيس القسم فيجب الغاء النظام الحالى للتقدم للترقى والتعيين ليكون التقدم مباشره الى اللجنه العلميه الدائمه فى التخصص المطلوب وبذلك يجب تعديل جميع النصوص فى مواد

القانون والخاصه بالتعيين لاعضاء هيئه التدريسليكون النظام بان يتقدم المدرس او الاستاذ المساعد مباشره الى مقرر اللجنه العلميه المتخصصه فى التخصص المعنى بدلا من التقدم الى العميد والذى قد يسىء استخدام السلطه ليعطل ارسال الابحاث الى اللجنه العلميه مخالفا النص الصريح بان يرسل الابحاث خلال اسبوع من التقدم •

يجب ايضا ابعاد الشلليه عن ايه وسائل قد تعوق الترقيه لاى من اعضاء هيئه التدريسبان يكون الترقى من تاريخ موافقته اللجنه العلميه المتخصصه وبقرار من رئيس الجامعه بناءا على قرار اللجنه ودون العرضعلى ايه مجالس او افراد اداريين ويرسل المقرر القرار مباشره الى رئيس الجامعه • الا انه من الضرورى التنويه الى انه يجب ان يكون التقدم الى اللجنه العلميه المتخصصه معلنا على الجميع بلا سريه حتى اذا كان هناك شيئا خفيا يظهر على السطح قبل اصدار القرار بالترقى ويكون فى ذلك حمايه للعضو طالب الترقى وللزملاء من الوقوع فريسه لنقل الابحاث او سرقتها • ويمتاز هذا النظام بان الترقى لابد وان يكون من خلال اللجنه العلميه فقط وليسبالقرار الادارى الذى استخدم احيانا بالرغم من رفض اللجنه العلميه ترقيه الانتاج العلمى •

يجب الايضاح بانه لايلزم وجود النص فى التعيينات او الترقى من ان يكون حسن السير والسلوك حتى لا تكون الشماعه التى يستند اليها من يسىء استغلال السلطه ضد الآخرين ولكنه يجب ان يفصل من الجامعه كل من يثبت انه غير حسن السير والسلوك حتى بعد التعيين ويكون ذلك بقرار مسبب بعد اجراء التحقيق اللازم ووضع كافه الاحتياطات الضروريه لحمايته من اساءه استخدام السلطه والتعسف ضده • اما عن التعيين فى وظيفه مدرسفيجب اسناد الامر الى نفسالقنوات الخاصه بالتعيين فى وظائف الاستاذ والاستاذ المساعد لتوحيد النظام على الجميع من جهه وحمايه عضو هيئه التدريسمن الاستغلال والارهاب الذى قد يكون موجها ضده من اى من الزملاء عن الحقد او الكراهيه او لايه اسباب اخرى •

غالبا ما يبدأ الحقد والكراهيه كظاهره مشينه اذا ما ظهر شخصا متميزا بين مجموعه عاديه من الزملاء او اذا تبين وجود زميل فوق العاده بين الزملاء المتميزين او على وجه العموم اذا كان هناك من يفوق اقرانه فى المستوى العملى او العلمى مما يرفعه بدرجه اسرع منهم الى المناصب الاعلى او الدرجات الاعلى منهم وتكون الكارثه الاعظم اذا كان اصغر منهم سواء كان بالسن او بالوظيفه وهذا بدوره يقلب الاوضاع الوظيفيه والرئاسيه احيانا مشعلا النيران بالحقد والكراهيه فى القلب البشرى ويساعد كثيرا فى تدمير النفسويبدأ الهدف المنشود للانتقام والاخذ بالثأر تعويضا عن ما فاتهم من خلال المتفوق فوق العاده الذى لم يكن محسوبا له الحساب او التوقع • وحان الوقت لان يكون العمل ناجحا من خلال القنوات الشرعيه باسلوب التهذيب الفلسفى للعمل الادارى والجامعى وهو ما يمكن اعتباره نقله حضاريه الى مستوى عملى جاد يشمله الصواب بنسبه ١٠٠ ٪ ويعم بالخير على جميع الفئات الاداريه عاليه او صغيره فى الجامعه او خارجها وهذا ما يمكن تحقيقه على قدر رؤيتى الشخصيه وتقديرى الذاتى على الاسس العلميه •

من الاحتمالات القائمه فى هذا المجال من وجهه نظرى انشاء كليه تحت اسم كليه الاخلاق على غرار ما تكونت كليه التربيه على المستوى العام والتى انتشرت وتفاعلت مع المجتمع فى هذه الفتره الوجيزه من عمرها على اساس انها فكره قد تتعدل مستقبلا لتاخذ شكلا آخرا غيره • وتقوم هذه الفكره على اساسنهج نفس الاسلوب التربوى التدريبى المتطلب توافره فى التعيين حاليا فى اعضاء هيئه التدريس بالجامعات حتى يشمل ايضا بجانب الدوره التدريبيه فى التربيه بكليات التربيه لتشمل ايضا الدوره التدريبيه فى الاخلاق بكليات الاخلاق المقترحه وذلك للتقليل من التغير الديناميكى فى الاخلاق على المستوى العالمى وليس المصرى او العربى فقط •

يجب ان تؤكد التدريبات التى ترفع من مستوى المدرس اواعضاء هيئه التدريس

عموما على الاحترام المتبادل ودعم التقاليد الجامعيه والبعد عن الظلم وعدم الوقوف موقف المتفرج منه بل يجب محاربته ومن خلال القنوات الشرعيه وعدم كتمان الشهاده وعدم اللجوء الى الشهاده الزور ونصره المظلوم ومساندته ضد الظالم حتى يعم الخير والسلام ويشاع الود والمحبه والرخاء بين الاخوه بدلا من ان يصبحوا اعداءا • ومن هذا المنطلق يجوز التغلب على الارهاب القادم مستقبلا او التقليل منه او حتى الحد من انتشاره ليكون هو المعيار الوحيد او العام فى الحياه الاداريه واليوميه اما عن القضاء على الارهاب فيلزم ان يكون جذريا وبالتعديل الشامل للقانون والهيكل التنظيمى للجامعات ويشمل هذا ان يضم مع الجامعات كلا من المراكز العلميه البحثيه فى الجمهوريه واكاديميه البحث العلمى ليكون لهم جميعا قانونا واحدا شاملا ومتطورا •

اذا كان قانون الجامعات يعطى الفرصه للكفاءه العلميه للترقى قبل اقرانه دون المستوى العلمى المطلوب فالواجب على القانون هو توفير الحمايه المطلقه والنسبيه للشخص المتميز من ظاهره الحقد والكراهيه والتى من الممكن ان تصل الى الترصد للقتل الادارى او القتل النفسى او ترويج الاشاعات التى تضر كثيرا بسمعه المتميز وقد تجهز عليه تماما • وحيث ان التميز يزيد من مجال التنافس الشريف ويعمق جذوره فعلينا الرعايه والرضاء التام به اساسا لكل اعمالنا البحثيه والوظيفيه الاداريه والعلميه والتنافس من اجل اللحاق بالركب العلمى وبالتوافق وليس القضاء عليه حتى تعود الاوضاع الى ما كانت عليه من قبل وهو فى الحقيقه يجهض الجهود الحقيقه للنهضه العلميه القوميه والتى تحتاجها لنلحق بالركب •

لابد من التركيز على الاهميه الخاصه لتوافر الحب والود بين المكونات الهيكليه فى الحرم الجامعى من طالب الى عضو هيئه تدريس الى العاملين والمعيدين ويجب الا ننسى حمايه الطالب من كل اذى قد يلحق به من خلال المنظومه التعليميه وهو الخامه الطيبه لمستقبل البلاد حتى لا نجهد الجيل القادم ونجهض فرصه رفع مستواه العلمى والثقافى والعملى والواقعى وحتى نضعه على الطريق السليم نحو مستقبل مشرق دون مواراه للحقائق والواقع الذى نعيشه • ولذلك من الضرورى الابتعاد عن الخلل الذى قد يكون قد ظهر فى حالات نادره واحلاله بحياه عصريه جميله يعمها الحب والود والحنان والعطف على الطالب الابن واحترام الاكبر كاخلاقيات شرقيه اعتدنا عليها احتراما واجلالا لكل مايمثل الحضاره المصريه العريقه •

من خلال هذه المنظومه المنشودة يمكن للمجموع الشامل العيش فى حياه اسريه هادئه وجميله تحتوى كل الخير والحب المتبادل بين افراد الاسره ليعيشوا هانئين سعداء بعملهم وليكون الناتج الفعلى اقصى ما يمكن اخراجه من هذه المقار التعليميه والبحثيه لنسرع الخطى حتى نواكب المسيره العلميه للدول المتقدمه • ومن العوامل المؤثره فى هذا الارهاب الذى ظهر ويظهر فى الجامعات وان كان نادرا كما بينه بصوره علميه الاستاذ الدكتور الفاضل فى مقال صحفى تحت عنوان : (هموم الاداره فى الدول الناميه) •

بعد قراءه هذا المقال الشيق المعبر عن همومنا والتى نتكلم عنها داخل احد صروح العلم فى مصرنا العزيزه حيث نبغى الارتقاء بوطننا من خلالها الا وهو صرح الجامعات ولكن المعايير اذا ما تغيرت او تبدلت تاهت الحقائق وضاعت الآمال ولكن هذا لا يثبط همتنا بل يزيدنا اصرارا وعزيمه كى نصلح ونصلح ونطالب بالمزيد من الاصلاحات وخصوصا واننا نطالع كل يوم فى المجلات والصحف وليس فقط فيهما بل فى الابحاث العلميه التى تمس هذا المجال ايضا ما يعطى الاشاره الى ضروره التطوير الشامل لا الجزئى • وبهذه المناسبه نجد ان المجالس الاعلى المتخصصه للجامعات الجديده التى انشأتها الوزاره حديثا بالتعديل القانونى من خلال القنوات التشريعيه المتمثله فى مجلس الشعب وهى من القمم الجديده بعد المجلس الاعلى للجامعات فى اجتماعه الذى عقد مؤخرا وتم نشر جزءا عن توصياتها فى جريده الاهرام

١٩٩٥/١٢/١٨ وتحت عنوان : (المطالبه بتوجيه البحوث العلميه لخدمه المجتمع) •
وفى الحقيقه فان هذا العنوان وهذا الطلب يتفق تماما مع المقال السابق مباشره عن الادراه فى الدول الناميه وهو ضروره وضع اهداف واضحه مسبقا ولانترك المجال للجدل ولا بد من التوجيه حتى ولو كان المجتمع علميا لان الظواهر التى نتكلم عنها وعن تواجدها فى الجامعات تبعد المجتمع عن اعتباره المجتمع المثالى المطلق • واضافه الى ذلك فان العنوان الفرعى لهذا المقال الصحفى وان كان اخباريا قد جاء بتوصيات جديده مطلوب تطبيقا تطويرا لنظام الاداره فى الجامعات حيث كان هذا العنوان الفرعى كما يلى : (تطبيق نظام التفرغ للبحث العلمى فى الجامعات) وهذا يؤكد ايضا انه هناك ضروره ملحه لتطوير قانون الجامعات فقد سبق تعديل بعض النصوص وان ثار الجدل حول بعضها الا انه يجب توجيه التحيه الى مجلس الشعب وكل من شارك فى اصدار هذه التعديلات فهى جميعا للصالح الوطنى ومن اجل الامه ونطالب بالمزيد وليس على شكل تعديلات متتاليه قليله متتابعه بل على الشكل التطويرى الشامل وبالدراسه والاعداد الجيد خصوصا وان مصر تعج بعلمائها الكرام ومجالسها القوميه المتخصصه والمجالس التشريعيه التى نفخر جميعا بها وبادائها •

مجالات القدوه

بينما تنتشر الجامعات بين ارجاء البلاد ومن الحدود الدوليه شمالا الى شرقا الى غربا فجنوبا نجد ان الازدياد فى عدد الطلاب اصبح اساسيا وبالتبعيه ايضا فى اعداد هيئه التدريس والذى اصبح معه التنافس اشد عن ذى قبل ذلك لان قانون الجامعات يعطى الفرصه للافضل علميا • ولاختلاف مقار الجامعات اقليميا بينما كان المستوى العلمى لاعضاء هيئه التدريس يتباين من مكان الى آخر ومن شخص لغيره فى المكان الواحد مما يجعل التنافس قوى وحيوى الا ان المتغيرات الزمنيه وتاثيرها المباشر وغير المباشر على المستوى الاخلاقى والنفسى والمعنوى والذى بالتاكيد يكون سلبيا حتى فى الوسط الجامعى مما ساعد كثيرا على ظهور بعض السلبيات فى القليل من الاماكن فى الجامعات المختلفه •

اصبحت الجامعات كبيره فى احجامها ومع التعدد العلمى الحديث موضوعا ومستوى التقدم المستمر والمتزايد زمنيا فاصبح مجال المنافسه واسع والحاجه الى المزيد من التركيز العلمى والبحثى هو المعيار الاول لقياس المستويات العلميه وخصوصا وان الترقى فى الجامعات يتم من خلال الابحاث التى يعدها عضو هيئه التدريس لتكون معيارا للمستوى • واعتمادا على ذلك المعيار وهو الذى يتسابق فيه الاعضاء جميعا فيما بينهم للوصول الى الدرجات العلميه الاعلى والى ان اصبح السباق الشريف نوعا آخرا من التسابق الذى قد يفرض اختفاء بعض الايجابيات وظهور بعض السلبيات فى مجال التنافس مع استخدام السبل العلميه للقضاء على المتنافس العلمى بدلا من التسابق معه حتى يقع بدلا من الارتقاء والارتفاع الى الاعلى •

بالرغم من ان الهدف الرئيسى من انشاء الجامعات المصريه ينطوى على الارتقاء بالبلاد الى المستويات العلميه العاليه ورفع كفاءه التفاعلات الوطنيه لخدمه المجتمع الا ان المعوقات الكثيره والتى تنتشر فى كل المجالات اقتحمت هودج العلم المصرى وهو فى احرج اوقات تطوره مع انطلاقه السلام والبناء الاقتصادى الجديد للخروج من الازمات الاقتصاديه القديمه والمزمنه عن نتاج حروب طويله اجهدت البلاد والذى يوجب علينا الترابط والتماسك سويا للقضاء على ايه نوعيات سلبيه قد تطفو على السطح • وعلينا ان نتمسك بالقيم والمبادىء المصريه الصميمه وبعدها علينا فى داخل محراب العلم ان نتحلى بالقيم والتقاليد الجامعيه للتخلص من كل الشوائب والملوثات الضاره بالمجتمع العلمى وكيانه الوطنى والذى اخذ يزيد من الهوه بين الجامعات والمجتمع فى بعض الاحيان والنادره مما يقلل من كفاءه الجامعه لخدمه الوطن من ناحيه ويفسد المناخ انتاج الاجيال المصريه القياديه المستقبليه والذى سيعود بالضرر البالغ على النهضه العلميه للبلاد •

٥-١: انواع الظلم

الظلم الحديث يختلف عن سابقه فى الاسلوب والطريقه والحبكه الفنيه مثل ما يحدث فى السينما والتلفزيون تماما وذلك تطورا عاديا يواكب التطور العلمى والفكرى والتقنى احيانا كما ان الظلم متعدد الجوانب والاغراض ويتغير باختلاف المكان الا اننا هنا بصدد الظلم داخل الحرم الجامعى اى فى محراب العلم المقدس والذى يجب ان يكون المكان الاول الذى يقتدى به الجميع فكرا وسلوكا حضاريا بعيدا عن كل الشبهات ، وفى جميع الاحوال يمكننا تقسيم الظلم الى نوعين هما :

١ - الظلم الطبيعى :

ينحصر هذا النوع من الظلم فى النظام العام والشمولى للعمل داخل الدوله ويتاثر هذا الظلم مباشره بالعديد من العوامل التى تؤثر فى الكثير من المعاملات

الاخرى قريبه او بعيده الصله من الظلم ذاته ومنها على سبيل المثال :
* - الميزانيه العامه للدوله و ما يتبعها من نظام مالى يرتد بالتاثير السلبى على المظلوم حتى ولو كان قليل التاثير مما يجعل من الصعب اعاده الظلم المالى الى المظلوم بسرعه وهذا بدوره يزيد من حلقه الظلم الملفوفه حول رقبه المظلوم ٠
* - النظام الادارى بالدوله والاسلوب التراكمى للمشاكل ومحاوله طمس العيوب الاداريه وخلع كل مسئول واقعى يظهر ايه عيوب وخصوصا امام كبار المسئولين مما يساعد بشده فى اعاقه المظلوم من الوصول الى المسئول او حتى استعاده حقه٠
* - تكوين المجتمع والصفات العامه بما فيها من تقاليد وعادات شرقيه لا يمكن التخلى عنها لا زمانا ولا مكانا مما يعوق احيانا التقدم بالشكوى او مواصله الجهاد من اجل الحقوق من جانب اما من الناحيه الاخرى فنجد الشيطان الاخرس اكبر مثال لمثل الحالات المعتاده من المظلومين وعدم الدفاع عن المظلوم ٠

٢ - الظلم الصناعى :

ان الظلم الطبيعى ياتى من الشكل العام للدوله اما الظلم الصناعى فياتى ايضا من صنع الانسان ولكن بشكل مركز نحو الهدف وهو ظلم المظلوم وهذا ياتى من :
* - تشريع القوانين الموجهه ضد شكلا عاما فى معناه ولكنه فى الحقيقه يهدف فئه معينه او شخصا محددا دون ان يعلم المجموع من صادرى التشريع بهذا الهدف ولكن غالبا ما يحدث بحسن النوايا لعدم معرفتهم ببواطن الخلاف بين المسئول والمرؤوس٠
* - اصدار القرارات الاداريه المحدده من السلطات الاداريه اما بالاسلوب المباشر بالاسم او بالطريق الملتوى بدون اسماء امعانا فى سبق الاصرار بالاضرار بشخص ما ٠

من الظلم ما ياتى من الافراد القياديه او الزملاء اوغيرهم ونحن الآن بصدد تحديد بعض التنوعات التى قد تساهم بدرجه ما فى الظلم وتاتى على المظلوم فى كيانه وشخصيته واعماله وابحاثه ونوجزها على النحو الآتى :

اولا : الظلم الرئاسى

الظلم الرئاسى هو اما ان يكون ظلما من الرئيس والواقع على المرءوس وفى هذه الحاله يكون هو مايحدث فى اغلب الاحيان من الظلم عموما او ان يكون من المرءوس والواقع ضد الرئيس وهذا هو النوع النادر حدوثه فى وسط كل هذه الحالات التى نسمع عنها انها ظلما ٠ من الجهه الاخرى بينما نجد الظلم متنوع طبيعى وصناعى نجد انه دائما ما ياتى من الرئيس واحيانا نادره من المرءوس حيث يمكن اتهام الرئيس بالاكاذيب الباطله لاخافته او تشويه صورته الحقيقه امام الجميع او بمحاوله الاضرار بعمله الرئاسى اما عن الرئيس فهو صاحب السلطه ويستطيع اصدار القرارات الاداريه ضد المرءوس وخصوصا اذا ما خوله القانون ذلك مثل ما هو الحال فى قانون الجامعات ويطيح بالمرءوس وقد يجد من يساعده كثيرون لانه صاحب السلطه والصولجان والاخر لا حول له ولا قوه ويزيد من هذا البلاء اذا ما ايد الرئيس الاعلى تصرفاته فالى اين يذهب المظلوم والى من يتوجه غير الله سبحانه وتعالى ٠

هناك من الرؤساء من يتمتع بفكر اكبر واعلى وخصوصا اذا كان قادرا على الاستعانه بخبرات قانونيه لكى تدفع المظلوم الى لعبه المحاكم والقضاء عندنا فى مصر بطىء وهيهات لو حصلت على حقك حتى لو اعطته لك المحكمه فسوف ياتى بعد ان تكون خسرت الكثير ان لم يكن كل شىء ٠ ويتميز النظام الجامعى باساءه استخدام السلطه ضد اى فرد اذا ما حصل على الضوء الاخضر من الرئيس والذى به يقوم باستخدام سلطاته فى ايذاء الزميل دون هواده وهو يعلم انه ظالم لغيره ولكن هذا هو قضاء الله ولعله الخير للمظلوم مهما كان الضرر الواقع عليه فالله قادر على كل شىء ومهما توجه المظلوم الى الرئيس فلن يجد الحق الا عند الله سبحانه وتعالى وما عليه الا ان يحتسب امره الى الله وليتوكل على الله فالدوام لله وحده وليتعظ الرؤساء بمن سبقوهم الى كراسى الرئاسه وظلموا والى اين المآل ٠

يقود الجفاء والحقد بالظالم الرئيس الى ابعد انواع الظلم فى الوقت

والمال والحال الادبى والسمعه العلميه واضاعه اعماله البحثيه ونشره للابحاث ليكون عرضه للسرقه او فى المساعده على سرقه الابحاث منه ولو بالطريق غير المباشر انتقاما وامعانا فى الظلم ضده ولنا فى الرسول قدوه حسنه فى العدل وعدم اساءه استغلال السلطه ضد المرؤوس• ذلك يكون شاقا على المواطن الوطنى والملتزم لان ذلك المظلوم غالبا ما يكون منكسرا لانه لاحول له ولا قوه ولا يقف الامر فى هذه الحالات عند القدوه من الرسول عليه الصلاه وافضل السلام بل يصل الامر الى انه اساءه استغلال 'السلطه من المحرمات القانونيه والتى يجب ان يجرمها التشريع فى القانون الادارى - العام والخاص ليضرب على يد الظالم وليتذكر قدره الله عليه • وفى هذا الميدان يجب ان نتذكر انه من الامم من هلكت نتيجه السلوك الفردى والجماعى والتمادى فى الظلم حتى ان لحق الظلم هذا بانفسهم ولنتعظ من هذه الامثله لنكون من المحظوظين ويكون لنا الاجر العظيم •

حينما ناتى بالامثله الحادثه والمنشوره فى الصحف لانقف بجانب ضد الآخر ولكننا نحلل انه توجد من المشاكل مايستلزم الدراسه للتوصل الى الحلول المثلى للصالح العام ولكننا نؤكد على اننا مع العدل وضد الظلم وضد كل ما يؤدى الى الظلم ويااليتنا نرى الحياه كلها عدلا وهنا بمناسبه المشاحنات الناتجه عن الخلافات الشخصيه او الشلليه ان وجدت او كل فعل قد يؤدى الى الظلم نذكر ما جاء فى الكثير من الصحف وفى الكثير من مجالات النقد الى غير ذلك من اساليب النشر المتعدده وكما جاء صحيفه يوميه تحت عنوان :معركه الاستاذ •• والعميد! والرد عليه ايضا بنفس الصحيفه بعنوان: الاجراءات سليمه ومعبره عن واقع ادائى متميز •••

لسنا بصدد التاييد او المعارضه ولكننا نعرض ما تتناوله الصحف وعلى صفحاتها وبالخط العريض وهو مؤشرا حيويا لهدفنا لدراسه الاوضاع الجامعيه وفقا للمتغيرات على الساحه والقضايا التى طرحت والحالات التى تسىء الى الحياه المقدسه بالحرم الجامعى وهوعلى ما اعتقد يؤيدنى فيه جميع الساده الزملاء فى الجامعات ومراكز البحث العلمى فنحن فى حاجه ماسه الى ثوره حضاريه جامعيه من اجل تعديل الاوضاع • وعوده الى مقال المعركه حيث عرض بعض السلبيات فى نظام العمل الجامعى وليس ما جاء فيه ولكن من مضمون الكلام حيث يبين ان هناك خطأ ما فى هذا النظام الادارى وهذا لايعنى بالضروره ان الخطأ من الجامعه او الكليه او حتى الاستاذ او العميد ولكن المقصود هنا هو توفرت العوامل القانونيه والمناخ المناسب لمثل هذه الخلافات ان صح وجودها ، او ندرت التواجد مع التأكيد بوجود الكثير من العلماء الاجلاء والقدوه الحسنه وان هذه القله القليله تسىء لهم •

على هذا الاساس ومن خلال المبدأ المعمول به فى هذا الكتيب نقرأ منه جزءا حيث جاء فى هذا المقال ولست طرفا فى هذا الموضوع بل اجمع الماده المنشوره عن المشاكل الجامعيه وهو ما نحتاجه الى دعم الرؤيه المنشوده لتفهم اهميه الاتجاه الى التعديلات الجوهريه فى صلب القانون الذى يخص الجامعات حيث جاء فيه:

فى ** كتب عميد كليه *** مذكره الى رئيس الجامعه يقول فيها: # مر د•*** على وقدم لى مجموعه من اوراق مرفقته وبعد قراءتها وجدت اننى مطالب باحاطه سيادتكم علما بما فيها دفعا لعده امور # د•*** تفرغ لهذا النوع من القضايا التى تؤثر على اضعاف انتاجيته وعطائه لكليه *** وبالتالى لجامعه *** ، ****
الاوراق التى يوزعها تعتبر قذفا وتشكيكا فى *** ، حيث وصفهما بالتزوير، وتحمل اساءه بالغه للدكتور (صاحب الرساله) ، وذلك عمل غير لائق وبعيد عن التقاليد الجامعيه • # الدكتور *** اعتاد محاوله تاخير صاحب الرساله فى جميع المراحل ولدى سيادتكم ما يؤكد ذلك وهذه محاوله اخرى• #التقرير المرفق صورته (***) لم يصل الى كليه ***، ويرجى اتخاذ اللازم نحو ايضاح كيف حصل على صورته•

وهنا الكلام لاتعليق على الموضوع بل تحليلا لما جاء في الموضوع ويشير الى وجود الخلل في المنظومه الجامعيه فهناك خلاف بين طرفين ويكون الناتج هو واحدا من اربعه كما يلى : العميد المخطىء ، الاستاذ المخطىء ، الاثنان مخطئان ، الاثنان بريئان من كل شيء• ومهما كان من المخطىء ومن الصحيح فان المنظومه الجامعيه بها خللا يجب تداركه واصلاحه فيجب حمايه الاستاذ والعميد ايضا ولانترك الثغرات فى القانون او اسلوب العمل حتى يحمى الكل ويكون الجميع سواسيه وياخذ كلا منا حقه ولايستغل احدا الرئاسه او يحتمى آخر خلف الشلليه او يتسلل ثالث الى مكان ليسله الحق فيه وكل ما جاء فى الصحيفه يؤكد ذلك ولادخل لنا بصلب الموضوع •

قد يصل الظلم الى الحد الذى لا يقبل العوده الى الحقائق فمثلا عندما يصل الظالم الى موقع رئاسى وعند تاديه العمل المنوط وتتقدم باستماره لطلب المستحقات الماليه المقرره قانونا مثل استماره ٥١ ع ح الخاصه ببدل السفر والانتقالات فيوقفها ولا يعيدها اليك بل يحتفظ بها ولا يصرفها بالرغم من علم الرئاسه الاعلى ولكن التاييد منهم قد يكون واقعا دون علمك ويضيع عليك حقك تماما مع انتهاء السنه الماليه ولا حول لك ولا قوه والشكوى لغير الله مزله • وهذا ما يجب ان توفره القوانين الاداريه بالدوله حتى تعطى الحق وتعيده الى صاحبه بمنتهى السرعه وبدون ايه تعقيدات •

بالنسبه لذكر استماره بدل السفر والانتقالات فان القانون لا يتيح للرئيس ما ذكر فى الفقره السابقه وعلى الرئيس تحديد هل المأموريه صحيحه ام لا وهل يسمح باستخدام التاكسى ام لا وطبقا للاصول الاداريه المعروفه والصادر بها تعليمات واضحه من الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ولا يستطيع اكثر من ذلك واذا دونت ايه مبالغ يراها الرئيس مبالغا فيها فليس له الحق فى التدخل بل يترك الامر المالى للمختص المالى المنتدب من وزاره الماليه مع المحاسبين المختصين بالموضوع ولكن القوه والشلليه تساند ايه اعمال حتى غير القانونيه مادامت صادره عن احدهم • على الرئيس الاعلى التدخل اذا ما بلغته شكوى الا انه غالبا ماتكون العمليه متروكه لعدم التفرغ او للتطلعات الاهم ومن يدرى الى اين المسار ويكيدون بك ويمكرون والله خير الماكرين وعلى المظلوم ان يسلم امره لله وان يترك مستحقاته الماليه التى هى فى الحقيقه اموال ابنائه واسرته والتى معها يحرم الاسره مصروفا قد تكون هى فى اشد الحاجه اليه •

اما عن بعض ما جاء فى مقال الرد فنذكر بنفس الاسلوب الخاص بنا فى هذا الكتاب وهو الحياد التام بالنسبه لجميع ما عرض على صفحات الصحف او غيرها وهدفنا هو التحليل والدراسه والتاكيد على العوامل التى تؤيد النظره الهادفه الى تعديل قانون تنظيم الجامعات والذى صدر من قبل فى عام ١٩٧٢ • ولذلك نورد ما جاء فيه بالنص:

> طالعتنا جريده ** الغراء بتحقيق صحفى بعنوان " معركه الاستاذ** والعميد " يتعرض لبعض الموضوعات التى حدثت فى كليه** بالجامعه او بعض الموضوعات الاخرى التى مازالت قيد التحقيق• ومع ايمان الجامعه الكامل بانها ليست فوق مستوى النقد،وبحق الصحافه فى مناقشه القضايا المختلفه التى تتعلق بعمل كافه مؤسسات الدوله وهيئاتها ، الا انه يبقى ان كاتب التحقيق لم يحاول تحرى الحقيقه قبل النشر ، ولم يهتم بمعرفه راى الجامعه فى الموضوعات الوارده بالتحقيق قبل نشرها • وعملا بمبدأ حق الرد يسعدنى ان ارفق المذكره التى تم عرضها على السيد الاستاذ الدكتور/ وزير التعليم ورئيس المجلس الاعلى للجامعات راجيا نشرها حتى تكون الحقائق كامله امام القارىء ، مع احتفاظ الجامعه بكامل حقوقها التى كفلها قانون الصحافه والعقوبات فى هذا الشأن •

وقد ورد الرد المرسل من السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجامعه على كل ما كتب فى المقال الاول وحيث اننا لسنا طرفا وليس لنا الحق فى التعقيب او ابداء الراى فى الموضوع نتحول الى استنتاج ما ناخذه من مثل عمليات النشر هذه سواء كانت صحيحه او مغلوطه سواء كان الحق فيها واضحا ام لا وناخذ الانطباع الاول للقارىء عن الجامعات ولهذا يجب النظر واعاده النظر فى المنظومه الجامعيه ككل وتحليل الدراسه التى تتم فى هذا الشان ثم محاوله الاستنتاج الامثل للحل من جميع الزوايا وهى على ما اعتقد ان تتفرع الى المحاور التاليه :

١ - المحور القانونى :

يعتبر هذا المحور هو الاساس فى البنيه الاساسيه للاصلاح المطلوب فى هذا الشان حيث انه بصياغه جيده ومحكمه لنص المواد والبنود فى القانون يمكن تلافى الكثير من اسباب الخلاف فى التناقضات الفعليه فى اعمال الافراد والاداره كما انه بتغطيه هذه النقاط التى تكشفت من خلال هذا الكتيب ستتكشف اخرى جديده ولكنها يجب ان تكون اقل عددا وابسط موضوعا عن ذى قبل حتى يحين وقت التعديل التالى وهو من العمليات التطويريه التى لزاما وان تتجدد لملائمه الظروف القائمه فى المجتمع واسلوب الممارسه العمليه فيه •

٢ - المحور الهيكلى الادارى :

هو ايضا جزءا مهما فى الشكل العام للتطوير اللازم حيث انه بالغاء بعض الوظائف او المجالس واستحداث اخرى بناءا على الدراسه من المختصين والمهتمين بذلك سيظهر شكلا جديدا للجامعات وخصوصا اذا ما توحد القانون الخاص للجامعات ليكون قانونا واحدا للجامعات ومراكز البحث العلمى ووزاره البحث العلمى ووزاره التعليم العالى ومعاهدها المنتشره فى كافه الارجاء •

٣ - المحور البحثى :

هو ما يلزم ان يحتوى على القواعد والدعامات الاوليه لبناء الصرح البحثى واسلوب العمل فيه حتى يكون الناتج الفعلى من العمليه البحثيه ضخما ومؤثرا فى الحياه المستقبليه لمصرنا الحبيبه • وهذا هو الجوهر فى العمليه الجامعيه وقبل التدريس وقبل المشاركه فى ايه خدمات بيئيه فالبحث والدراسه من اجل النهضه الوطنيه يكون المحور والجوهر والاساس لتقدم مصر •

٤ - المحور التعليمى :

هو ما يتم من تطوير المناهج والاعمال التدريبيه على احدث التقنيات التعليميه وتنوع التخصصات ومواكبه الكميات المتعلمه بالاحتياجات التسويقيه وتوجيه التخصصات الجديده حتى تغطى النقص الذى لابد وان يكون متوفرا على الساحه من مبادىء العمل على هذا المحور الهام •

٥ - المحور التاديبى :

هو ماينقص توفيره فى قانون الجامعات الحاليه حتى تنتهج الاساليب القانونيه التى تحدث فى غير الجامعات ولتكون المحاكمات والتحقيقات مستقله بعيده عن الجامعه وفى خارج مكاتب الجامعه وحتى لا يقع المحقق معه تحت اى ضغط من اى شكل ممكن ان يسبب له من الحرج او الخساره بكل انواعها ما يؤخره سواء نفسيا او ادبيا او غير ذلك من الامور التى تخص كل فرد دون غيره •

قد تم الفصل هنا بين المحور القانونى والمحور التاديبى بالرغم من انهما محورا واحدا الا وهو القانونى الا اننى اريد زياده القاء الضوء على ضروره استقلاليه التحقيقات والاحاله اليها عن الجامعه التى هى بالفعل مستقله بحكم القانون الحالى • كما يجب بالدرجه الاولى القضاء على اى من العوامل التى تساند الارهاب الجماعى والشلليه والظلم واتاحه الفرصه للجميع والمساواه بين الجميع فى كل المجالات الجامعيه واعاده الاوضاع الى ما كانت عليه فى القانون الاسبق للجامعات وهذه ليست رده بل اعاده تقييم للاوضاع الحاليه والرجوع الى الافضل •

ثانيا : الظلم التجمهرى

اذا ما جاء اليك الظلم من عامه الشعب وخصوصا غير المتعلم فعليك بالصبر وضبط النفس لانه عاده مايجهل ماهيه الوضع الاجتماعى لاعضاء هيئه التدريس بالجامعه وما علينا الا مساعدتهم فى تفهم الامور وتوعيتهم فهم الاخوه والابناء لنا فى الوطن ولا يجب ان ناخذ ايه انفعالات منهم لتكون موجهه ضدنا فهذا هو دور الجامعه فى تحمل اخوانه فى الوطن ورفع مستواهم العلمى والفكرى وتجنيبهم ايه اخطار • اما اذا جاء الظلم من المتعلم فيجب توجيهه الى الاسلوب السليم والسوى وخصوصا اذا كان غير مقصود اما عن خريجى الجامعات فانهم يعرفون ويقدرون ماهيه الشخص الذى علمهم فى الجامعه عندما كانوا طلابا وهنا قد تاتى بالاسى على المظلوم منا لو كان الظالم من خريجى الجامعات • ومن الظلم ما يفعله الجمهره من اخافه المسئول او الرئيس اذا ما شاهد تجمعا متكتلا فيفعل ما يريدونه دون النظر الى ايه آثار اخرى قد تؤثر فى مصداقيه الجامعه او فى حياه احد اعضاء هيئه التدريس بها بالظلم والطغيان ولكن ما يهمه احيانا نجاحه الشخصى على اكتاف المظلوم المفرد دون سند الا الله جل جلاله والله يمهل ولا يهمل واليه نعود •

اذا ما تجمع نفر وكل من يساعد او يساند التجمع دون التاكد بنفسه من الفعل يكون آثما امام الله سبحانه وتعالى اضافه الى ان حسابه عسير فى ان يساهم فى الظلم وهو يعلم ان المظلوم مظلوما بل عليه الدفاع عنه حتى لو لم يكن يعرفه ما دام قد ظهر امامه البيان وتحقق منه وعليه الوقوف معه وليس ضده لاى سبب من الاسباب وحتى يعيش المجتمع البحثى حياته ناضجا ومثلا يقتدى به فى كافه المجالات دون المساس باى فرد من الوسط الجامعى ولنحافظ سويا على المجتمع العلمى من اجل الوطن مصرنا الحبيبه وصولا الى الهدف المستقبلى المنشود •

وقد جاء فى احدى الصحف اليوميه بالقاهره مايمس هذا الظلم تحت عنوان : المحكمه الاداريه العليا عدم جواز تنحيه المشرف على الرساله الجامعيه الا فى حاله اعارته • ويشمل هذا الموضوع هو اصدار قرارات مجالس ضد احد المشرفين بتنحيته عن الاشراف على اساس انهم السلطه الاعلى ولايهمهم المشرف حيث انهم وليس غيرهم السلطه ان كان الخبر مؤكدا وصحيحا حيث جاء بالنص:

> قضت المحكمه الاداريه العليا " الدائره الثانيه " برئاسه ***** بانه لايجوز عقب تعيين مجلس الكليه المشرف على الرساله الجامعيه تنحيته او اختيار مشرف آخر بدلا منه الا فى حاله اعاره المشرف الاصلى الى خارج الجامعه وما يماثلها من حالات تحول بين المشرف والاستمرار فى الاشراف على الرساله •

يتضح انه فى احدى الكليات داخل احد الجامعات المصريه حدثت هذه الواقعه حيث صدر قرار من مجلس كليه بتنحيه المشرف الرئيسى من الاشراف على الرساله بالرغم من تواجده داخل الكليه وممارسته الاشراف وعدم رغبته فى التنحيه من نفسه الا انه وبلا شك توجد خلافات من نوع ما وغالبا ما تكون تحت عنوان الشلليه لان مجلس الكليه مجموعه من الاساتذه الافاضل والعلماء الاجلاء ولابد لهم من دراسه اى من الموضوعات بالاسلوب العلمى فالعلم حياتهم ومع ذلك فقد صدر القرار ، اما عن كيف والسبب فلا نعرف ، لكن هذا الامر قد بات حقيقه واقعه •

بذلك اصبح واضحا جليا انه يوجد خللا ما فى المنظومه الجامعيه ادت الى ظهور مثل هذه الحاله العجيبه ايضا وكيف ان الاشراف يتغير وخصوصا وان الرساله تعتبر عملا علميا تحت النشر ومن يشترك فيه يكون له الاحقيه فى النشر اذا ما كان العمل جماعى وهو عاده ما يكون كذلك الا انه بعد ذلك الاشراف يتجرأ فرد او مجلس من تنحيه المشرف الا اذا كانت الاسباب قويه ولوكانت كذلك لنص عليها القرار الا انه من الظاهر فى الموضوع المنشور انه لم يكن كذلك بل كانت الممارسات شخصيه ان

مع الخبر بين من ومن فالله اعلم ولكن المشكله وقعت وعلينا التحليل للوقوف على الاسباب الحقيقه فى المنظومه الجامعيه التى ادت الى حدوث هذا الخلل كما اننا نؤكد دوما اننا هنا على حياد تام من اى من الموضوعات •

كما انه قد جاء بالنص فى نفس الموضوع ما هو آت :

> واضافت المحكمه ان المشرع اوجب على المشرف بعد الانتهاء من اعداد الرساله تقديم تقرير الى مجلس القسم المختص حول مدى صلاحيه الرساله للعرض على لجنه الحكم واقتراح تشكيل اللجنه المذكوره للعرض على مجلس الكليه الذى انيط به تشكيل تلك اللجنه من ثلاثه اعضاء احدهم المشرف على الرساله • وكان استاذ جامعى باحدى الكليات الجامعيه قد اقام دعوى لالغاء قرار مجلس الكليه فيما تضمنه من نقل اشرافه على الرساله الى استاذ آخر واستبعاده من تشكيل لجنه الحكم على الرساله وقد حكمت المحكمه بالغاء القرار المطعون فيه و باحقيه الاستاذ الجامعى فى التعويض المؤقت عن هذا القرار بمبلغ *****

من هذا المنطلق نجد ان مجلس الكليه يصدر قرارا بتعيين مشرف ثم بعد مده طويله او قصيره يقوم بتنحيه هذا المشرف عن عمله كمشرف وتعيين غيره ولنا هنا وقفتين الاولى عن مدى احقيه مجلس الكليه وهل تدارس الموضوع بصوره موضوعيه واعطى الفرصه لجميع الاطراف للدفاع عن انفسهم حتى يقوم بتنحيه احدا عن الاشراف او التصحيح او التدريس الا اذا كانت هناك من الاسباب الاكيده والواضحه بالدليل وليس بالاشاعات واذا ماكان مجلس الكليه قد فعل ذلك بقدر ما يستطيع وبما توفر لديه من معلومات فهل يعلم الجميع بمدى الخطوره من جراء اصدار حكم على زميل قد يكون بريئا ولكن بنظام الصوت العالى قد يضار •

اما عن الوقفه الثانيه فهى كيف ان الزميل الجديد على الاشراف يدخل الى الاشراف دون موافقه المشرف الاصلى وهل التقاليد الجامعيه تسمح بذلك او ان القواعد الجامعيه تدعم هذا ام ان الامور بها من الخلط حتى لا تستطيع اتباع اى من التقاليد الجامعيه فكل الخطوات والطرق تتنافى مع التقاليد بشكل ما وبدرجه ما وهل مجلس الكليه كان على علم بمدى خطوره هذا الموقف اما الطالب نفسه وليس بالضرر الذى يلحق به ولكن عن سمعه الجامعه ومستوى التعامل فيها وكيفيه صدور القرارات ومدى العلاقه بين الزملاء فى القسم الواحد • وبصرف النظر عن الوقفتين السابقتين فانه من الضرور ى ان نتساءل اين الجامعه من كل هذا هل تعلم ام لا ولو كانت تعلم فهل وافقت على الوضع ام لا وهل وافقت وهى تدرى شيئا عن الاسباب ام لا او ليس بالجامعه كلها واحدا من الزملاء يحاول الاصلاح قبل تفاقم الامور بهذا الشكل وليكون اجدادنا القدماء قدوه لنا نحن اهل العلم بهذا نصلح وليس بالموافقه على كل ما يبعدنا شخصيا عن المشاكل او ما يؤدى الى الصالح الوطنى •

اذا ما جاء الظلم فى هذه الدرجه من الزميل فقد يكون مقصودا او غير ذلك اما اذا كان مع الاصرار فان هذا من المؤكد ياتى بالحزن والاسى للنفس المظلومه والتى يجب ان تكون للزماله حق فى الاحترام المتبادل والتعامل الاخوى مما يحيل الوسط من اخاء الى غابه يلتهم فيها القوى لكل ضعيف او يلتهم فيها الاقوياء اى ضعيف او بما حدث من ظهور الشلليه فتصبح قادره على التهام كل ما يقابلها • وما بالنا لو اتى الظلم من تلميذك الذى علمته وابصرته ودعمته عندما كان وليدا فى المجتمع الجامعى وانشاته الى ان اصبح قويا يستطيع من الاداء ويقدر على العطاء ثم يظلمك وما بالك فى ما لو كان ايضا شيطانا اخرس وما شعور الاب بابنائه اذا تخلوا عنه او الاستاذ اذا تركه والتهمه تلاميذه • ففى الجامعه يلزم ترسيخ مبادىء الشرف والامانه والاحترام بجانب الاستزاده بالعلم مع الحفاظ على المستوى القومى بعادات البلاد وتقاليدها والتمييز بين الصحيح والخطأ •

٢-٥: الظلم من خلال النظام

النظام الحالى طبقا لقانون الجامعات اتاح الفرصه امام الشلليه للظهور والتربع على العرش وضم كل من هو جديد خوفا منه على نفسه او مجامله للاقوى او سلبيا او حتى كشيطان اخرس وهنا ينظر الكثير للامور بضروره البعد عن المشاكل خوفا على مصالحه الشخصيه التى يمكن ان تضار بنفس الاسلوب فيما لو عادى هذه المجموعه الشلليه وخصوصا اذا ما كانت فى نفس القسم • وبالنظره الى كيفيه اداره الاقسام العلميه لكانت لنا النتيجه الملحه بضروره تطوير قانون الجامعات من اجل القضاء على الظاهره الوبائيه التى ظهرت وتفشت احيانا لتشكل الخطر الاكبر على المجتمع الجامعى بما ينعكس على الوطن الام من اضرار قد لا نستطيع ازالتها او محوها ولنا هنا وقفه مع اسلوب الاداره فى نظام الشلليه وكيف ان الرئيس الاعلى وطبقا للقانون يمثل الطرف الاقوى بالجامعه ويكون المسئول الاول والاوحد عن الجامعه ويستطيع الاطاحه باى فرد وراء الشمس كما يقال باللغه العاميه مما يرهب الجميع واذا حصلت على موافقته فاستطيع ان ارهب ايضا الجميع وما بالك لو استطاعت المجموعه الحصول على تاييده •

يصل بنا الامر الى اضرارا نحن فى غنى عنها بينما علينا الواجب المقدس كما اعلنه السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس الجمهوريه نحو الاصلاح الاقتصادى من اجل التخلص من الديون ودعم الاقتصاد المصرى بمراحله المختلفه ونؤكد على الضروره القصوى اللازمه للقضاء على كل السلبيات التى ظهرت فى التنفيذ الفعلى لقانون الجامعات والمحتاج الآن الى النظره الموضوعيه للتعديل والقضاء على السلبيات وتحسين مستوى الاداء لخدمه البيئه وتنميه المجتمع والقضاء على بعض التاثيرات الضاره بالمجتمع المصرى والتى اصبحت جليه كما هو وارد :

اولا : مستوى التعليم

الانعكاسات التى قد تبدو واضحه نتيجه الظلم الواقع على عضو هيئه التدريس سواء كان الظالم ام المظلوم على العمليه التعليميه فى الجامعات هى بالتاكيد سلبيه من الدرجه الاولى مما سوف ياخذ معه المحاضر بعيدا عن محاضراته واشرافاته على الطلاب سواء فى الدرجه الجامعيه الاولى او الدرجات العلميه البحثيه وهو ما قد يسىء الى جوهر العمليه التعليميه ومستوى التعليم والتعلم فى وقت واحد وهو الامر المنبوذ فى الوسط العلمى والذى يجب ان تكون درجه نقائه هى اعلى الدرجات على وجه الاطلاق فى المجتمع ككل •

المستوى التعليمى الجيد يعطى الناتج الجيد للخريجين والمستوى الملائم لرجال المستقبل وخصوصا اذا ما كان قد ترعرع فى جو صالح غير فاسد فيه القدوه الحسنه والمثاليه العمليه بقدر الامكان حتى ينضج الجيل المقبل على قياده البلاد وياخذ الثقه المناسبه لعمله وللمرحله المنوط بها فى مختلف المجالات ليكون حقا كفيلا بالمسئوليه واداء الواجب على القدر المطلوب • يتاثر المستوى التعليمى تاثرا سيئا بدرجه الظلم المرئى فى الحرم الجامعى والذى قد يؤول الى فقدان الثقه فى المجتمع ولو داخليا او نفسيا للطالب الذى يرى مثله الاعلى يهوى الى الحضيض لعدم تمكنه من الدفاع عن نفسه اذا كان مظلوما او لعدم قدرته فى التحكم فى هواه اذا كان ظالما • وهنا لنا الوقفه الهامه حتى نتمكن من تحليل الموقف الظالم المظلوم امام عينى الطالب الذى لا حول له ولا قوه فهو يمتثل للامر من استاذه ويراه ظالما او مظلوما وهو ما لايجب ان يراه على مر الزمن لما يضعه فى مخيلته عن استاذه الممثل للمثل العليا فى الوطن •

نتيجه للظلم الواقع على الاستاذ مع ظهور ضعفه وعدم تمكنه من الرد على الظالم او الظالمين ينخفض المستوى التعليمى اما عن طريق الشرح من قبل المظلوم الذى يرثى لنفسه حاله او من جانب الطالب الذى لايستطيع الاستيعاب وهو يرى مثله

ينهار بلا هواده او رحمه اذا كان مظلوما اما اذا كان ظالما فالبلاء اكبر لكونه يرى المثل القدوه الاب الروحى الحنون الرحيم بمن حوله يتحول الى انسان مجرد من الشعور والاحساس وينقض على الفريسه بنفسه او بالاستعانه بغيره معا ليلتهمها دون خجل او استيحاء على عكس ما يتعلمه الطالب ذاته مما يجعل عقل الطالب رافضا لاى مدخلات عن طريق الظالم وليس الاستاذ فى هذه الحاله . واضافه الى هذه الاضرار فالعيوب الاخرى كثيره وخصوصا نتيجه الشلليه والتى ينتج منها نظاما فاسدا للتعليم الذى يعتمد على القرارات الشلليه والتى سترفض دون ادنى شك اى فكره للتطوير قد تاتى من المظلوم من هذه النظم الشلليه بالتحدى لاظهار اليد العليا والامر الناهى ضده مما يساعد فى الهدم التعليمى بدلا من البناء والتطوير .

تمثل العمليه التعليميه البنيه الاساسيه لبناء مستقبل البلاد وللاهميه القصوى فى التاثير المباشر على القيم الاجتماعيه فى التكوين الفعلى لمكونات الامه سياسيا واجتماعيا وثقافيا مما يظهر ضروره الاهتمام بقضيه التعليم كمحور رئيسى فى التعامل مع القضايا الحيه والتى يجب التخلص من كل اعراضها الجانبيه للحفاظ على الكيان القومى فكان ولابد من الحفاظ عليه فى صورته الحسناء وحمايته من التلوث الذى قد يصل اليه ولو عن طريق الصدفه وخصوصا للحفاظ على المستوى العام للتعليم حتى لاتتاخر البلاد عن الركب الثقافى والتكنولوجى على المستويات الدوليه وليكون المناخ التعليمى هو القدوه والقياده للعمل الوطنى المتكامل والمبنى على الاسس العلميه السليمه .

ثانيا : نظام الدراسه والامتحان

تظهر العيوب المريعه من النظام القائم الحالى للعمل الجامعى اذا ما ظهرت الشلليه داخل المجالس العلميه وهى المجالس التى يجب ان تكون مجرده من ايه معاملات غير علميه لتكون بالمنطق العلمى السليم ولكن هذا لا يمكن ان يكون مع وجود النظم الشلليه فى المجالس مما ينعكس سوءا على نظام الدراسه فى كل مرحله من المراحل التعليميه، يتعين على هذه المجالس اتخاذ القرار فيها طبقا للقانون الحالى للجامعات وبهذا نصل الى الاظلام العلمى فى العمليه التعليميه الجامعيه وخصوصا انه يتم فيها اهدار الحقوق فى الحالات النادره والتى نتكلم عنها من وراء الكواليس وينعكس السوء على الطلاب ويزيد من نطاق الظلم ضد المظلوم .

نظام الشلليه يتيح لهم التخلص من المتخصصين القادرين على العطاء والعمل البحثى والتدريس المستمر ويجعلهم مظلومين مدى الحياه ويزيد من مستوى الظلم مع الزمن ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يصل الى ان يمس العمليه التعليميه للطلاب ويجعلهم دون المستوى فى اغلب الاحيان ويحجب المقررات المتخصصه والقادر على ادائها المظلوم عنه ليقوم بها غيره ولن يتوقف الامر الى هنا بل يستمر فى اساءه السلطه استخداما ليجعل مثلا استاذا يعمل معيدا فى حصه التمارين مع مدرس فهل هذه تكون الجامعه وهل هذا هو تطبيق صحيح لقانون الجامعات وهل يجب ان يستسلم كل عضو هيئه تدريس جديد ليدخل فى حزمه المجموعه الاقوى او الشلليه المسيطره .

يزداد العمل سوءا فى الوسط الجامعى اذا امعنت الشلليه فى التمادى بالظلم ضد احد الزملاء والذى يصبح مظلوما وتقوم بالتدخل فى اعماله فى الامتحانات دون وجه حق ومخالفا للقانون الحالى والذى يجب ان يكون اكثر وضوحا لحمايه المظلوم فى هذا الوسط الذى لا يرحم بل يتمادى فى الظلم والذى ايضا يستخدم العلم لايذاء الآخرين ويخلق المشاكل ضد البعض فى الامتحانات بالنظام الحالى ويتدخل المدرس فى الدرجات التى يضعها الاستاذ بالمساواه كمبدأ وهو بذلك يكون مخالفا للقانون على الاقل من وجه نظرى البحته . فمثلا قد يصدر مجلس العلم الديمقراطى بقوه الشلليه قرارا بان يمتحن الطالب شفهيا كل اعضاء هيئه التدريس بالقسم ليضع الجميع درجات غالبا ما تكون مقصوده بان تجعل من الاول على الدفعه وخصوصا فى الفرق النهائيه مثل مناقشه المشاريع لطلاب كليات الهندسه او العمل البحثى لطلاب الكليات النظريه

فى بعض الحالات وهنا يكمن الخطر الاكبر لان القادم الى المجتمع العلمى سيكون بدون شك دون المستوى من ناحيه وسيكون له الولاء لمن وضعه على قائمه الاوائل فى الكليه من جهه اخرى وهو ما يؤكد ان نظام الامتحانات الحالى مازال به شيئا من الخلل ويحتاج الى المزيد من التطوير والتعديل ليتلائم مع الاوضاع التى نراها •

من خلال اعمال الامتحانات نصل الى نقطه هامه وغاليه تضر بالصالح العام الا وهى التصحيح للامتحانات التحريريه فى السنوات المختلفه بالجامعات والتى قد يصل بها الضرر ببعض الطلاب المتميزين لخدمه آخرين لابعاد المتميز غير الموالى لعضو هيئه تدريس معين او لولائه لآخر وفى جميع الحالات فان النظام الحالى للامتحانات ضارا احيانا ويستلزم الامر تطويره واستبداله بآخر يكون موائما للاوضاع الاجتماعيه الاخلاقيه الحاليه فى الحياه الجامعيه حمايه للطالب المتميز من جهه وللحفاظ على الثروه القوميه العلميه المستقبليه المتمثله فى الطلاب المتميزين الحقيقيين وليسوا الظاهريين مع النتائج التى تعلن •

الاقتراح الملح حاليا لتطوير اسلوب الامتحانات وخاصه التحريريه منها هو ذلك النظام القائم على القواعد التاليه :

١ - استبعاد عميد الكليه او وكيل الكليه او رئيس القسم الذى يظهر فيه احد من الاقارب وحتى الدرجه الثالثه من اعمال الامتحانات سواء كانت التصحيح او الاعداد او وضع الامتحانات او ايه اعمال اداريه فى مجال الامتحانات داخل الكليه حتى ولو لم يكن نفس الكنترول •

٢ - تشكيل لجان الامتحانات لكل ماده على المستوى القومى لكل الجامعات بمعرفه المجلس الاعلى للجامعات او اللجان التابعه له ولا تترك للاقسام او الكليات وتكون اللجنه لكل مقرر موحده على مستوى الجمهوريه ولا يجوز تغييرها الا سنويا والا يقل عدد اعضائها عن ثلاثه اساتذه فتحقق المكاسب التاليه :

* توحيد المستوى العام على مستوى الجامعات كلها •
* حياد اللجنه لتكون بعيده عن الكنترول المحلى بالكليه •
* وضع الامتحان من خارج الكليه يعطى الفرصه للطلاب من جهه ويحقق المتابعه الحيه والجاده من جهه اخرى •
* استقلال واضعى الامتحان والمصححين عن المحاضر وهو الامر الذى يسىء الى العمليه التعليميه الحاليه فى الجامعات وما يتبعه من اضطهاد للطلاب •

٣ - يقوم بتدريس الماده استاذ الماده فقط ولا احد غير ولايحل محله الاستاذ المساعد ويجوز الاستعانه باساتذه من خارج الجامعه فى حاله عدم وجود المتخصص فى الكليه ذاتها حتى لا يصل الامر الى ان يحاضر المدرس او المعيد فى بعض الحالات النادره •

٤ - الغاء درجات الرأفه من اعمال الكنترول ويصبح عليه الرصد فقط وتحديد النتائج ولا يحق حتى لمجلس الكليه التدخل فى اعمال الكنترول او مجلس الجامعه لان الدرجات الحامل عليها الطالب تحدد المستوى العام فى الجامعات كلها وخصوصا وان النظام الحالى يتيح الفرصه للتدخل الصحيح بينما يمكن ان يكون هناك تدخلا غير سليم وغير سوى مما يطيح بالقاعده الخاصه بتكافؤ الفرص بين الطلاب •

٥-٣: الظلم الطبقى

اذا ما ظهر الظلم مع الزملاء فلا يمكن ان يمر بعيدا عن الآخرين من المتعاملين مع الظالم لانه سوف يسعد بما يكتسبه من مكانه مرموقه فى الجلسات التى تتم وما يلاقيه من ترحيب من بعض الاشخاص او ما يراه فى ترحيب اى من الجهات الاخرى غير الجامعيه نتيجه كل ما تم شرحه من قبل وايضاحه لما يحدث وراء الكواليس الجامعيه وخصوصا فى الوقت الحالى مع الانحدار العام فى المستوى الاخلاقى

الشامل والذى ينعكس بدوره على كافه التجمعات الاجتماعيه فى البلاد • ومن هذا المنطلق نجد ان الظلم قد يصل بسهوله الى الطالب قبل غيره لان كل ما يحتاجه فى يد اعضاء هيئه التدريس والمتمثل فى العلم والدرجات الخاصه بالنجاح ومنحه الدرجه العلميه المتقدم للدراسه من اجلها الا ان جشع الظالم والغرور بنفسه قد يصل به ببساطه الى ظلم الطالب وهو ما يمكن ان يخيله له عقله المريض انه من حقوقه عليه كاستاذه وفى الحقيقه على عكس هذا فهو يمثل الاب الروحى والقدوه والمثل الاعلى له ولكل جيله وهل الظالم يعى ذلك ام لا •

يعتبر الطالب اضعف النقاط والعناصر فى الهيكل الجامعى من خلال العمليه التعليميه وهو اما ان يكون طالبا لدرجه البكالوريوس او الليسانس او طالبا للدراسات العليا (دبلوم او ماجستير او دكتوراه فلسفه) وبضعفه الشديد يكون التيار ضده قويا واذا ما تمكنت منه الشلليه فهو فى خبر كان كما يقال او على الاقل فهو فى مهب الريح على احسن الظروف اذا ما لم يتمكن منه المجموع ولذلك يجب ان يقدم القانون حمايه كامله للطالب ضد الاستغلال واساءه استخدام السلطه والهيمنه المفروضه فى بعض الاحيان • كما ان الطالب يتعرض الى كثير من الضغوط ليس فقط من الشلليه من اعضاء هيئه التدريس بل ايضا من قبل المعيدين والمدرسين المساعدين احيانا وهنا يكون الخطر الاكبر على المثل العليا التى تتهدم امام الجيل المصرى القادم والذى يرى بعينيه انه لا فائده من الاقاويل الرنانه والعبارات الخادعه وان الواقع المر يفرض نفسه على الجميع وخصوصا وانه لا حول ولا قوه ومابالنا اذا ظلم الاستاذ فى الوسط الجامعى فماذا يفعل فى الطالب المسكين •

الحمايه المطلوبه للطالب هى الحمايه القانونيه وبنص واضح وصريح حتى لا نهدم المشاعر الفياضه لمستقبل مصرنا بتصرفات من شخص او مجموعه مخادعه وصلت الى مكان ليس من المفروض ان يصل اليه هذه النوعيه ويجب تطهير الوسط الجامعى من كل هذه الشوائب ليصبح المجتمع الجامعى طاهرا نقيا خاليا من التلوث بكل اشكاله المتنوعه والتى تتلون بكل ما هو جديد مع التقدم العلمى الهائل عالميا • كما انه من السهل ان يمس الظلم العاملين والقائمين على العمل الجامعى فى مجالات خدمه الطلاب او اعضاء هيئه التدريس او الهيئه المعاونه لهم وخصوصا وان النوعيه البشريه الظالمه عاده ما تكون راكبه قطار الغرور الذى غالبا ما يسير دون توقف الى ان يشاء الله للظالم ان يهتدى بهديه ويتوب اليه ويعرف ان الله حق ولن يصح الا الصحيح حتى ولو بعد حين فاننا نعرف ان الله يمهل ولا يهمل •

اضافه الى ذلك نجد ان اكثر الطلاب تاثرا بالظلم هم طلاب الدراسات العليا والبحوث والذين يقعون فريسه سهله لعضو هيئه التدريس اذا كان ظالما وهذا لا ينفى صفه الظلم فى ان تكون فى اى من طلاب الدراسات العليا وخصوصا وان منهم من يكون من الهيئه المعاونه لاعضاء هيئه التدريس ويكون النظام الشللى له تاثيرا كبيرا فى التصرفات الشخصيه وما يؤول اليه النظام البحثى بالشكل المفروض • ونظرا للرؤيه الجديده للمصلحه القوميه فى مجال العمل الجامعى نرى انه من الواجب حمايه الدرجات الادنى اداريا من التعسف واساءه استخدام السلطه ضدهم حتى نضمن الحكم العادل فى المجال العلمى والحياد التام فى ما يحدث على الساحه من مشاكل او مهاترات او تجاوزات ومن هذا المبدأ كان لزاما علينا ان نسرع فى وضع الاسس الضروريه للحمايه بانواعها القانونيه المختلفه بالاضافه الى التاكيد على طهاره الاداره حتى ينأى المناخ العلمى عن كل الشبهات •

علينا كافراد ومجموعات وشعب الحفاظ على التراث الجامعى القومى وجعله فى ابهى صوره ممكنه وأتاحه الفرصه للجميع ليكون تكافؤ الفرص اساسا للعمل الوطنى وتطبيقا للدستور وحفاظا على الكيان الوطنى ولهذا يجب وضع الضوابط والقوانين التى تساعد الصغير على الوقوف اذا ما اشتد الظلم ضده وتكتلت قوى المصلحه • ولخلو القانون من نص يحدد اقصى فتره مسموحه لبدء التحقيقات مع عضو هيئه

التدريس تصبح السلطه فى يد الهيئه المستقله سلطه مطلقه تفعل ما تشاء فى المتحدى حتى ولو كان على صواب ، وهنا نؤكد على انه اذا ما تبين امام الرئيس ان عضو من التدريس يستطيع الوقوف امامه فى المحاكم او غيره فما عليه الا ان يحيله الى التحقيق ويعلقه بدون تحقيق ومن هنا تقف حياته الجامعيه، وتتوقف تماما عن الاستمراريه فلا ترقى ولا حركه ولا اى شىء ولذلك يجب الاسراع فى التشريع بايجاد حد اقصى لبدء التحقيق من قرار الاحاله وانتهاء التحقيق ايضا ينص عليها بالقانون •

فى هذا الصدد نشيد بقانون العاملين حيث ينص على حد اقصى زمنى للتحقيق بخلاف القانون الخاص للجامعات والذى كان من الاولى ان يشتمل مثل هذا النص بينما فى الجامعات فالمحقق عاده ما ينتدب بصفه دائمه بصفه مستشار قانونى للجامعه او لرئيسها مما يضفى على صفه المحقق الصبغه الرئاسيه وتشابك الواقع وهذا ليس ذما ولكنه من باب الاحتياط يلزم ان يكون التحقيق بعيدا عن الجامعات تماما ضمانا للحيده وللحقوق واحقاقا للحق • وخصوصا ففى الوضع الحالى من القانون ما ان يعاقب الرئيس عضوا من اعضاء هيئه التدريس بالتنحيه مثلا فتنهال عليه العقوبات الاخرى لنفس السبب بالرغم من المبدأ القانونى بان الفعل الواحد له عقوبه واحده ام ان التنحيه عن العماده او رئاسه القسم ليست عقوبه وينهال عليه اشد انواع العقوبات واسهلها وهى الاحاله الى التحقيق الذى لن ينعقد ولو مرت السنوات العديده وهذا يمثل فى الحياه الاجتماعيه الزوج الذى يرفض تطليق الزوجه ويتركها معلقه بالسنوات والجامعه بخلقها وتقاليدها بعيده عن كل انواع الشبهات •

٥-٤: الاساءه

مادام اعطينا الحريه للكلمه لابد من سماع الرأى والرأى الآخر ولكن بالاسلوب الحالى فنحن نسمع الرأى والرأى ذاته من آخر وليس المبدأ الديمقراطى الحر وهو المؤيد والمعارض على نفس المائده ونفس المستوى الاخلاقى والفكرى والعملى من اجل الوطن وليس السيطره بدون وجه حق بل بالصوت الاقوى او الصوت الاعلى او الاتفاق مع السلطات الاعلى ولذلك نجد ان الاصول المبدئيه لا تتجزأ اما ان تكون كلها صحيحه او كلها خطأ بينما يعتبر كل صحيح به نسبه ما من التلوث يكون خطأ بينا فى الوسط العلمى والذى يجب ان يكون خاليا تماما من ايه شوائب • حريه الكلمه ضروره اساسيه فى المجتمع الجامعى سواء على المستوى الطلابى او مستوى الاستاذ والمدرس كهيئه لتنطق بالكلمه الحره المستقله التى تندمج وتتفاعل مع مجريات الامور فى كافه المجالات القوميه والعالميه ولا حجر على الكلمه حتى ولو كانت خاطئه مادامت فى الاطار السليم والقنوات الشرعيه ولكن هذا الوضع قد يصل بنا الى ما هو محظور ليكون موجها ضد فرد او البعض وسيكون اشد واخطر اذا ما وجه ضد شخص واحد لتحطيمه او للقضاء عليه او للسيطره عليه مثل ما كان يحدث للدول الضعيفه من الاستعمار والاحتلال وواجبنا تحطيم قيود تعطيل المسيره العلميه والتعليميه فى البلاد •

استغلال استقلال الجامعات بجانب القرارات الديمقراطيه بمناخ غير ديمقراطى يقود الشلليه الى التشدد والتسلط للقضاء على كل معارض فرادى من جهه ولارهاب المستقلين من الجهه الاخرى وهنا يكمن الخطر الاهم والذى يسير بنا الى الهلاك ويقضى على الابتكار ويزيد من الانانيه الشخصيه وحب الذات حتى داخل الشلليه ذاتها وان كان سيظل مستترا مادام مناخ القضاء على الآخرين مستمرا فى صوره مسلسلات لاتنقطع • اما اذا توقف هذا النشاط الذى يجب تجريمه قانونا فسيطفو على السطح كل ما هو مستتر ومختبأ فى الاعماق وهذا دور الدوله لحمايه الافراد المستقلين المحايدين من اضرار الديمقراطيه الشلليه والتى نمت وترعرعت فى الوسط الجامعى • تزداد الاوضاع سوءا اذا كان العداء يتمتع برضاء الرئيس او الرئيس الاعلى والذى بدوره يزيد من الاضرار الناجمه على الفرد المستقل والذى لا حول له ولا قوه فمن يحارب ومن يصادق اذا وجد من يصادقه وكيف يحمى نفسه والى من اللجوء وما امامه

من سبيل الا الاعتماد على الله سبحانه وتعالى ٠

وهذا يفسر لنا الكثير من العناد الادارى غالبا وما بالنا بقوه تملك زمام الامور وتدفع شخصا الى حافه الهاويه امام الجميع وعلى مرأى ومسمع من المسئولين والرؤساء واحيانا الوزير المنوط بالعمليه التعليميه وكيف يمكن ان تخفى عنه او تحجب احيانا الحقائق عنه بحجه من الحجج او بان المتظلم من النوع المشاكس او المعادى او من المختلين عقليا او انه لجأ الى القضاء والحقيقه قد تكون مخالفه فيكون اللجوء الى القضاء فى موضوع آخر غير ذلك ولكن كل هذه من الوسائل المتاحه للتضليل وبالتالى تساعد فى تلفيق التهم الى الافراد ٠

فى النهايه نرى الاتهامات قد تتزايد ضد المعادى للشلليه او الرؤساء ومن هنا يبدأ الرئيس فى اعداد التهم المزيفه احيانا للقضاء على الخصم واخافه الآخرين وحتى يتمكن من السيطره على الجدد القادمين حديثا ولكون الجامعات مستقله فان تلفيق التهم يكون اسهل مما يستوجب اعاده النظر لحمايه الافراد من هذه الحالات حتى لو كانت نادره ولايجب ان نظلم البرىء بل علينا حمايته وحمايه اسرته من التضليل والايقاع به فى مجاهل المهاترات التى قد تقود مجموعه ما تتسلط من اجل التسليه احيانا او الانقياد تحت رأى محدد او الى غير ذلك من الحالات ٠

٥-٥: المحاباه

مادام اظهار القوه يخيف الكثيرين عاده مما يجعل البعض يتسابق من اجل خدمه الاقوى والذى بدوره اما ان يخطط لضمه الى المجموعه المشكله القويه بطريق الاجهاد او الاخضاع او الاجبار على اداء الاعمال المنافيه التى تصل احيانا الى حد شهاده الزور ٠ كما انه جدير بالذكر ان البعض قد يتسابق من نفسه لارضاء الرؤساء او الشلليه لكى يقدم الشهاده الزور سواء كانت بصفه رسميه او فى المحافل الاجتماعيه للانتقام من شخص ما ويكون بذلك ضمن الوصول الى عضويه الشلليه بطريق غير مباشر حمايه لنفسه كما يتصور ذلك البعض وحساب الله عسير ٠ اذا ما كان عضو هيئه التدريس قابل لان يشهد الزور فما بالنا بالطالب المغلوب على امره وهذا يؤكد على شىء واحد لا خلاف عليه وهو ان التشريع الحالى لايتناسب مع الحياه المعاصره فى الجامعات ويجب اعاده النظر واعداد التعديل اللازم على ضوء الوقائع والاوراق الرسميه التى اشتملت الفتره الاخيره داخل الحرم الجامعى وما تعج به المحاكم من قضايا منظوره او مكاتب الشكاوى الجامعيه او الاحداث الجامعيه بعد اصدار القانون الحالى وحتى الآن ٠

من المؤكد ان اعضاء هيئه التدريس الراغبين فى الحصول على الوظائف القياديه سيكونون اول من يسارع للمشاركه فى تاييد الرؤساء ويقوم بشهاده الزور وهو ما حرمه الله علينا ويزيد من الامر سوءا ان شاهد الزور قد يصدق نفسه ويردد هذا امام الجميع ويعتقد انه لا احد يراه، وحتى لو لم يراه احد فالله يراه ٠ كما ان الموقف المساعد من الفرد لا يقف عند هذا الحد بل يمتد الى تطوعه لترويج الاشاعات ضد المظلوم ليزيد من الظلم الواقع عليه والله خير معين ٠ ويتسابق فى الشهاده الزور كل من له مصلحه شخصيه فى القضاء على الخصم وهو المظلوم فى هذه الحاله وبذلك تثبت ادانته بدون وجه حق ولكن بالظلم والعدوان وذلك غالبا يرجع الى الحقد المتوفر لدى بعض ذوى النفوس الضعيفه ويمكن ان تترسخ مثل هذه المبادىء فى احدى الحالات الآتيه :

١ - تميز الشخص الذى عاده ما يكون مظلوما وليس المقصود بان كل متميز مظلوم ولكنه المبدأ الاول لوقوع الظلم على شخص فى الوسط العلمى ويتبعه الطرف الثانى والمتمثل اما فى الزملاء او فى احدهم نتيجه هذا التميز مع العجز عن الوصول الى نفس المستوى او بالقرب منه او حتى فى بعض الحالات ظهور الشخص الظالم فى مظهر العاجز عن الاداء بالمقارنه بينه وبين المتميز مما يؤدى الى

الحقد الدفين القابل للنفوح بكل ما فيه من مساوىء آدميه فى اول فرصه متاحه للقضاء على المتميز بدلا من المحاوله للوصول الى نفس التميز او نفس المستوى العلمى فى الاداء وبدلا من الصعود نتيجه العجز يقوم بشد المتميز الى الهاويه بالطرق الملتويه والتى يجب ان يقدم له القانون كل الحمايه حتى يعمل فى المناخ الهادىء من اجل الوطن •

٢ - ترقى الشخص المتميز قبل الآخرين نتيجه التميز وخصوصا وان قانون الجامعات يقدم اسلوبا فريدا من نوعه للترقى بين الاعضاء على اساس العلم والبحث والاستمراريه البحثيه والوصول الى المستوى العالمى للحفاظ على المستوى العلمى للجامعات المصريه امام الجامعات العالميه فى شتى ارجاء العالم وهو ما يجعل الجامعات المصريه تقف شامخه فى الاوساط العلميه الدوليه للمتابعه المستمره لاحدث الابحاث والابتكارات •

٣ - حصول الشخص المتميز على اوضاع متميزه وفريده قد لايستطيع الآخرين الحصول عليها مثل الاستشارات العلميه سواء كانت هندسيه او طبيه او كيميائيه او فلسفيه او صحفيه او علميه على وجه العموم مما يقود البعض الى الغيره من زميلهم هذا وما قد يعود عليه من الضرر عند اتخاذ القرارات فى المجالس بناءا على التصويت الذى يبدو انه نوع من الديمقراطيه الاداريه بينما اصبح مع المستوى الحالى للاخلاقيات والحياه المعاصره عبءا كبيرا لتقدم البلاد والذى معه لابد من التطوير لملائمه الحياه الجامعيه بكل اشكالها الحاليه •

٤ - اختيار الشخص المتميز من قبل الرؤساء داخل الجامعه فى بعض الاعمال التى تدر ربحا ماليا ومحاوله التكتل ضده اذا كان خارج الشلليه التى اصبحت السمه فى بعض الحالات داخل المجالس والحياه الجامعيه • ولا يتوقف الامر عند النظر الى العائد المادى بل يمتد الى ما ينطوى على المكانه الادبيه او السمعه العلميه او الامتيازات الشخصيه او المعنويه مما يجعل الرؤيه معتمه فى بعض الاحيان بينما علينا ان نقتنع ونقنع بكل ما يقسمه لنا الله وان لم نتعظ ونعتبر بالله سبحانه فكيف حال الامى وهو الذى يحمد الله دائما ونحن القدوه •

٥ - حب متوسطى المستوى العلمى او منخفضى المستوى للوصول الى مستويات هم غير جديرين بها ويسعون للحصول على الامتيازات من خلال ارضاء الرؤساء باى شىء يطلبونه حتى ولو كان شهاده الزور بل ويسارعون فى تقديم الخدمات غير القانونيه للرؤساء بعلمهم او بدون ففى الحالتين المضار هو المسار التعليمى والعمليه التعليميه والجيل الصاعد ومستقبل البلاد • كما ان الامر لايتوقف عند هذا الحد بل يمتد الى غير ذلك ويعود بالظلم على البعض والذين يستحقون التقدير والاحترام لاعمالهم ولعملهم المتفانى من اجل الوطن •

٦ - خضوع بعض الرئاسات لسماع الاقاويل والحاشيه المقربه مما يجعل الامر سهلا لدس الدسائس فى كوب الشاى او فنجان القهوه وبذلك يستطعمه الرئيس بينما هو فى الحقيقه سما مميتا احيانا مما يؤدى الى الخلل فى التكوين الصالح فى الفئات المختلفه داخل المنظومه الجامعيه وليحدث ذلك ليشتت الجهود وليضيع الوقت على البلاد وبدلا من العمل يتفرغ الجميع مظلوما وظالما الى العمل فى حربه او دفاعه وصولا الى الاهداف المدسوسه علينا •

٥-٦: القرارات العلميه

يمتاز النظام الجامعى بان التعامل الديمقراطى فى كافه القضايا يعتبر الاساس الاوحد فى اتخاذ القرارات العلميه والتى لابد وان تكون من وجه النظر العلميه البحته وقد وضع المشرع المبدأ فى ذلك لاعتباره ان كل الاعضاء على المستوى الذى يعلو فوق الشبهات والذى يتمتع بالنظره العلميه المتوفره وعلى ان طريق العمل الجامعى سويا بلا انعواج او شوائب الا اننا هنا الآن وبعد الحصر

السابق لما نراه وراء الكواليس الجامعيه وما نتج فيه ولم يكن محسوبا فى المشروع الاول لقانون تنظيم الجامعات والذى آل بنا الى هذه الحالات العجيبه التى قد لانصدقها حتى ولو راينا منها ما يحدث امام اعيننا • وعندما ياتى الكلام عن القرارات العلميه نقف عند العلم واهميته فى اتخاذ القرار وان اهم ما يميز القرار العلمى هو الدعامه الاساسيه التى يعتمد عليها القرار عند الصدور وحيثياته القانونيه والعلميه وان كان الامر يتعلق بالنواحى الفنيه فيجب ان يكون متوازنا فنيا فى نفس التخصص ليتلائم مع الظروف التى ستواجه القرار وسوف يكون ناجحا فى المعنى والنتيجه ولذلك فان القرارات العلميه تكون افضل القرارات على الاطلاق وتقوم جميع الادارات الناجحه بانشاء قاعده للبيانات لسرعه اتخاذ القرار العلمى مثل ما يحدث فى مجلس الوزراء بمصر •

عند اسناد العمل على الواقع العلمى تظهر الاسس الهامه لمناقشه الامر والخاص بموضوع الكتاب فى جزئيه القرارات العلميه وكيفيه اتخاذها واقرارها والوصول الى القرارات الصحيحه والتى يؤثر على التوصل اليها المناخ الجامعى اذا فسد ويمكننا حصر بعض النقاط الهامه لهذا الموضوع كمايلى :

اولا: العلم والاغلبيه

القدوه الجيده والحسنه فى العلم وتعاونه مع الاغلبيه هو ما نشاهده ونقرأه فى الصحف والمجلات عن مجلس الشورى المصرى فعندما تستمع اليهم فهو الرأى والرأى الآخر بدون تجريح من أجل البناء المصرى ومستقبله وبنظره موضوعيه بالرغم من تواجد التكتلات السياسيه من البدايه الا ان الامور تدرس وتناقش بموضوعيه انطلاقا من المبدأ القومى الاعلى الا وهو الصالح الوطنى المطلق • كما نجد ان التقارير الناقده والدارسه على مستوى عال علميا ومنطقيا والاخذ بها امرا محتوما ولا يحتاج الى الاجتهاد فى الاختيار فكل الدراسات علميه ولها وجهتها الحيويه والتى لا يمكن اهمالها مهما كانت الفكره بسيطه الا اننا هنا وفى المجتمع العلمى الاعلى لاحترافه العلم تدريسا وبحثا ودراسه نجد من وراء الكواليس ما لا يصدقه العقل ولا المنطق وهل يعقل ان يحدث ما نذكره ولكن مهما حدث فهو نادرا ما يكون •

فى ظل التكتلات الغريبه التى لا تتبع الا الهوى والطغيان وحب الذات والحقد والكراهيه لبعض او احد الزملاء نجد ان التعارض واضح للعين المجرده بين الشلليه ومن يعترض على نظام الشلليه او على الاسلوب او يقف ضد اى عمل يقترحونه او يعمل فى غير مصلحتهم الشخصيه وعدم مبالاتهم بالصالح العام نرى انه من الممكن ان تصل الامور الى العجب فيمكن التصويت على ان الشمس تشرق من الغرب ام من الشرق وقد يكون الجواب والقرار للمجلس بانه من الغرب على عكس الواقع والمعروف الا ان ذلك يعتمد بالدرجه الاولى على من يعرض الامر ومن له رأى ومن يؤيد الرأى او ضده • بل ان الامر قد يصل الى ابعد من ذلك واشد من هذه الصوره المبسطه لازاحه الستار عن بعض الخفايا التى قد تكون موجوده دون علم الناس بها •

من كل هذا العجب نقتطف المعلومه الضروريه وهى وجوب القضاء على التكتلات او الشلليه التى تكونت فى الحرم الجامعى واصبحت ظاهره تحتاج الى الوقفه الجاده دون هواده للنهوض بمصرنا العزيزه ويتم ذلك عن طريق التعديلات الواجبه فى القانون الحالى مع التغييرات اللازمه فى النظم التدريسيه والامتحانيه ورصد الدرجات والتصحيح ويمكن القول على وجه العموم تطوير العمليه التعليميه وهو ما يتطابق مع الثوره التعليميه التى اعلنها السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك رئيس الجمهوريه لتكون مصر مثلا يحتذى به من قبل الاشقاء فى الوطن العربى • وعندما يصل الحد الى التحدى السافر بين مجموعه وواحدا من الزملاء او بين مجموعتين ليكون النزاع هادفا لتحديد من الاقوى من خلال الاعمال البرلمانيه الديمقراطيه والتى تساعد على مزيد من التشتيت داخل الاداره الجامعيه ويخل بكل المبادىء والقيم والتقاليد الجامعيه المعروفه ويفقد الكثيرين الثقه فى مصداقيه العمليه

التعليميه من اساسها فيكون علينا ان نرن الاجراس معلنين الخطر القادم مع هذه التغيرات الغريبه عن هذا المجتمع العلمى النقى والتى هى بالتاكيد دخيله عليه عن طريق الانتشار والمستوى الاخلاقى المتسلل •

تقع المسئوليه على عاتق الدوله للخروج من هذه الازمه الغريبه عن الجامعات والتى تستلزم الاستئصال تماما للرجوع الى الحياه والتقاليد الجامعيه القديمه والتى نسعى اليها دائما محاولين الابقاء عليها بعيدا عن كل تشريع او قانون ونبذل قصارى جهدنا لحمايه الوسط الجامعى من كل ميكروب الا انه احيانا تكون الرئاسه بعيده عن الرؤيه الصادقه اما بالانشغال عن الكليات او الاقسام او بتاييد اى من المعارف داخل التكتلات او توصيل المعلومه الخطأ بالقنوات المعتمد عليها • وهنا الاقتراح واضحا ومحددا ليكون تطوير العمليه التعليميه شاملا اتجاهين اساسيين هما النص المحدد للقضايا التى تعتبر مصدرا للمشاكل والتفسيرات المختلفه التى قد يقدمها البعض كل على هواه والثانى هو تعديلات واجبه فى نصوص القانون جوهريه من جهه وتساعد على العمليه التطويريه من الجهه الاخرى وتتيح الفرصه للمسئولين كى يقضوا على ظاهره الشلليه ان وجدت حتى ولو المسئول فردا منهم او حتى زعيمهم •

ثانيا: الاداره والحكم

بينما نجد ان حكم الاغلبيه ضروره سياسيه واجبه على المجتمع وخصوصا فى المجتمعات المتحضره والمتقدمه فى العالم الا ان الديمقراطيه فى المناخ السابق ذكره لاتكون الطريقه المثلى للاداره حيث السيطره المتعنته واظهار القوه والجبروت من جانب مجموعه او بعض الافراد وظهور حالات من المظلومين غير القادرين على الحصول على الحقوق العاديه والحد الادنى من هذه الحقوق • ومادام ظهرت امكانيه حدوث الظلم المتشدد والمتسلط ضد المظلوم فلا بد من وجه النظر القانونيه لحمايه المظلوم من وقوع الظلم عليه بل انه يجب حمايته من مساسه عن بعد باى من عناصر الظلم الذى يمكن ان يقع عليه واعطائه الفرصه والمناخ الجيد للعمل البحثى والتدريسى من اجل الوطن حاضره ومستقبله وللحصول على افضل الاعمال والانتاج •

اللجان العلميه الدائمه لترقيه الاساتذه والتابعه للمجلس الاعلى للجامعات لها من المكانه العلميه العليا بحيث انه تتكون من افضل واقدم عناصر علميه فى الجامعات المصريه كل فى تخصصه وهذا يزيد من قيمتها فوق قيمه اساتذتنا الكرام اعضائها ومع ذلك نرى انها قد تتعرض ايضا ومع القانون الحالى الى شىء من الخلل والذى يحتاج الى العلاج فانها المحور الاول لترقيه الاساتذه فى جامعات مصر حيث ان لكل تخصص تتشكل لجنه علميه لترقيه جميع اساتذه الجامعات فى هذا التخصص وهذا يوفر لنا من المزايا ما يلى :

١ - مساواه المستوى العلمى لكل الاساتذه فى ذات التخصص فى جميع الجامعات المصريه على السواء ودون تفرقه بين جامعه واخرى (اقليميه او جامعه ام) •
٢ - حصر التخصص فى لجنه واحده لتكون اكثر درايه بالابحاث المشتركه بين المتقدمين ويكون لديها الفرصه فى التعرف على كل الاعمال فى نفس الوقت •
٣ - ابعاد المشاكل الاداريه داخل الاقسام او الكليات عن الترقى العلمى للانتاج العلمى للمتقدم •
٤ - حمايه المتقدم من الاضطهاد والتحدى الذى غالبا مايكون السمه فى هذه الفتره بالذات حتى لايقع تحت الضغط النفسى والعصبى من اى من الزملاء فى ذات القسم•
٥ - حتى يكون التقييم على اعلى مستوى علمى ممكن على مستوى الجامعات المصريه جميعا باختيار اعضاء هذه اللجان من الاقدم على المستوى الكلى للجمهوريه •
٦ - ضمان الحياد عند تقييم الابحاث فرديا حيث انه لايعلم المحكم من هو الآخر الذى يحكم نفس الابحاث وذلك نوعا آخرا كفله النظام الحالى للترقى عن سابقه •
٧ - لايتم الحكم على الابحاث مباشره بعد الاطلاع على التقارير الفرديه بل تناقش

ويصدر قرارا آخرا جديدا قد يكون مخالفا لهم جميعا ولكن بالاستناد الى الحقائق العلميه حيث ان التقييم العلمى هو الموضوع وليس عامل آخر. بالرغم من هذه الضمانات طالعتنا احدى الصحف القاهريه اليوميه بمقال عنوانه :
(دعوه الى الغاء الجامعات !).

وتعرض المقال المذكور الى اللجان العلميه لترقيه الاساتذه فى الجامعات المصريه وتدرج فى الحديث وتطرق الى مختلف الموضوعات الى ان وصل الى :

> هذه هى القضيه الخطيره التى تهدد بتقويض البناء الجامعى فى بلدنا كله ، ذلك ان عمليه تقييم العمل العلمى تنسحب بشكل غير مباشر بالضروره على شخص عضو هيئه التدريس. بمعنى انه اذا كان العضو قد سرق من انتاج غيره دون الاشاره اليه ، فانه يكون قد فقد صفه الامانه التى هى عنصر اساسى فى العمل العلمى . فاذا اكتشف المحكم هذه السرقه ، ووصف صاحبها بما يستحق ، وهو انه باحث لص ، فهل يستطيع هذا اللص ان يقيم دعوى ضده يتهمه بازدرائه والتشهير به ؟ انه اذا جاز ذلك فانه يحق لجميع اللصوص فى بلدنا رفع دعاوى ضد متهميهم باللصوصيه !

ذلك الذى جاء فى المقال ان دل على شىء انما يدل بالتاكيد قطعا على انه قانون الجامعات الحالى يحتاج الى الدراسه واعاده التقييم فى ضوء كل ما هو حادث على الساحه ودون محاباه وصولا الى الهدف الاسمى الا وهو مصلحه مصرنا الغاليه التى نامل ان تكون فى القريب العاجل دوله متقدمه وتساير جميع الدول المتقدمه فنحن نمتلك القدره الكافيه ولكن المحصله صفريه مادام هناك من المعوقات ما يعوق المسيره الحقيقيه وليست المسيره الشلليه التهليليه ونزيد من التاييد للمسيره الشلليه الوطنيه التى تخدم القضايا القوميه بالفعل وليس الاغراض الشخصيه .

ثالثا: التسلط والجبروت

يعانى التكتل الجامعى من الصراعات الداخليه كثيرا وقد تتشكل داخله الصراعات والمنازعات ولكن يكون التجمع عن خوف ضد المظلوم القوى الذى يقف طويلا امام الشلليه على وجه العموم وعليهم التمسك والتماسك ليصبوا عليه كل الوان الارهاب والتنكيل به واظهار الجبروت القادرين عليه واستخدامه بصوره متسلطه ضده بصفه دائمه ففى التشكيلات العلميه من ناحيه وفى لجان الامتحان من جهه اخرى وفى لجان التصحيح بشكل آخر وفى اشرافه العلمى احيانا وقد يكون بالاستيلاء على طلابه او ارهابهم ايضا او ترويج الاشاعات ضدهم احيانا اخرى ويستحلوا لنفسهم كل الوسائل المعروفه على وجه البسيطه للانتقام منه ومن طلابه . قد يصل الامر منهم للتدخل فى اسلوبه العلمى ولو بصفه المجالس حتى ولو كان هو الاستاذ وهم دون الاستاذ واقل منه فى الدرجه العلميه وتكون الكارثه لو وافقتهم الرئاسه الجامعيه وتساعدهم فى المسار الانتقامى اذا اظهر المظلوم انه الاصح او ان لم يمتثل للامر ويكون مصيره الى تلفيق التهم وظهور شهود الزور وتلفيق التحقيقات والمحاكمات انتقاما منه وخصوصا يكون لهذا الموضوع اهميه بالغه لو كان المظلوم هذا هو الاول على المستوى العام مما يزيد من الظلم ضده ليكون العبره التاليه لكل الاجيال القادمه من اعضاء هيئه التدريس.

يصبح الامر هنا تحديا بدلا من المظلوم ضد الشلليه ليكون بين المظلوم من جهه والرئاسه مع الشلليه من الجهه الاخرى وياويل هذا المظلوم وكيف انه يتم تجميع شهود الزور ضده وكيف ان تتم الاتهامات المتتاليه ضده وكيف ان تتوالى ضده القرارات الاداريه المتتابعه لتكون بمعدل لا يصدقه العقل ويكون فى غير المقدور الاستمرار فى الطعن امام القانون فى المحاكم ولذلك يجب دراسه هذه النقطه ليكون

هناك حدا اقصى للقضايا من القرارات الاداريه وبعدها يتم التجميع لتكون كل القضايا فى وحده واحده بدون ارهاق مالى للمظلوم ويطلب من القانون حمايه المظلوم من التعسف والجبروت المستمر ضده •

رابعا: الارتكان الى التجمهر

لما كان الاساس فى التكتلات الشلليه ضد فرد من المجموع يعتمد كليا على نظام المجالس الجامعيه فكان من الاصح دراسه وتحليل لكل ما يسبب هذه الظاهره الاليمه وكيفيه القضاء عليها وهى فى المهد والاقتراح القائم هو الغاء المجالس الجامعيه على المستويات المختلفه مع الابقاء على اعلى مجلس جامعى فقط مما سوف يساعد على القضاء على ظاهره الشلليه من ناحيه والاسراع من الاعمال الروتينيه من الناحيه الاخرى مضيفا بذلك فائده كبرى من هدف الالغاء الجوهرى للمجالس دون مجلس الجامعه ونقل الاختصاصات الجماعيه الى مجلس الجامعه والاختصاصات الفرديه الى العميد ورئيس القسم والوكيلين بالكليه •

تاسيسا على هذه القاعده نجد ان اسلوب الشلليه سوف يفقد الكثير من قوته او ضرورته لهذه النظم التكتليه مما يجعل الاعضاء فيه الى الاتجاه الى عدم التمسك به لعدم الجدوى المنشوده فى النظام الحالى وسوف تتركهم فى فراغ تكتلى لا يستطيع الاستمرار فى المواجهه او ما سوف يؤول اليه من عدم الجدوى والفائده لان الشلليه فى هذا الاقتراح الجديد تصبح غير لازمه وهو المراد من التعديل المطلوب من اجل حياه جامعيه نقيه ليعيش الجميع فى سلام ووئام • وبدلا من الارتكان الى التجمهر والتكتل فسوف يتجه المجموع الى العمل الدائم او البحث عن السبل الجديده لمواجهه التشريع الحديث اذا ما تم وتكوين النظم التى تستطيع اعطاء الفرصه لمن لايستحقها وقبل الذى يستحقها الفعلى ولكن الى ان يتم تكوين الجبهات المضاده للاقتراح الجديد فعلينا الانتفاع بكل ما جيد او القضاء على العناصر الضاره بالمجتمع البحثى واستئصالهم منه حتى يستمر محراب العلم فى تاديه عمله لتقدم الامه مع اعتاب القرن القادم •

يلجأ عاده التكتل المجموع الى التجمهر عندما يكون متاكدا انه المخطىء الا انه على الجانب الآخر نجد المصحح قويا لا يتجه الى مثل هذه التظاهرات ويعتمد على الحق الذى غالبا ما يضيع منه اذا كانت الرئاسه تخشى على نفسها من التجمهر او لعدم تفرغها لهذه الموضوعات وانشغالها بما يهمها هى بعيدا عن هذه الاوضاع وقد يكون لها المصلحه لمسانده من يتعامل معها من التكتل فى الخدمات او المعرفه او الى غير ذلك من الملابسات • وفى الوسط الجامعى فان التجمهر باى شكل من اشكاله يصدر الصدى مباشره مما يجعل الرئاسه فى عجل للقضاء عليها ولا يهمها احيانا القضاء على نفس بشريه صحيحه بل تهتم بما ينتج ويصب عليها من المشاكل ويبدأ الانتقام الرئاسى ضد المظلوم ويصبح الظلم مزدوجا من الرئاسه بجانب الشلليه وتستمر عمليات الظلم المتتابعه ضده بتاييد من الرئاسه وليتجه المظلوم الى المحاكم لياخذ حقه بعد عده سنوات حيث يصبح الحق معدوما ولا قيمه له وينتصر الظلم ولكن القول هنا ان الله يمهل ولا يهمل فهو القادر على كل شىء •

من المساوىء فى النظام الادارى الخوف من التجمهر ولذلك تجد ان الوسط العلمى اى فى وسط العلماء يلجأ الضعيف او الظالم الى اسلوب التجمهر لايخافه القيادات من العواقب الاليمه التى تعود عليهم وطبعا كل هذه الامور مدروسه بعنايه فالوسط علميا تماما ويضع الاسس العلميه للتحركات المتتابعه للحصول على الفوائد والمزايا التى لم يستطيع الحصول عليها بالقانون من خلال ابحاثه ليحتل مكان غيره او للاغاره على اعماله الحره فى خارج الجامعه او لقطع لقمه العيش عنه بشكل او آخر او القضاء على الزميل معتبرا اياه خصما بينما الجميع مصريين •

ولا يتوقف الامر هنا بالقضاء على ظاهره الشلليه فحسب بل يجب ان ينطوى على الحلول المناسبه لشغل الوقت الخالى فى حياه بعض اعضاء هيئه التدريس لكى يعملوا

بصفه مستمره وحتى لا يظهر امامهم الفراغ الزمنى القاتل لكل القيم والمبادىء وهو آفه اجتماعيه خطيره تحتاج الى الاستئصال السريع والتام لتعود الى البلاد امنها الاسرى القديم وليحل السلام والتعاون محل التكتل والظلم ولتسود المحبه بين الكافه طلابا واعضاء هيئه تدريس وليعم البلاد السلام والامان • وطبقا للقواعد المعمول بها اداريا لابد من تواجد اللغه المشتركه بين الرئيس ومجموعه المرءوسين والتى من خلالها يتم الظلم تحت ستار الراى المجموع الراى الديمقراطى او الغالبيه والباسها ثوب الشرعيه الا انه ما بالنا وانت رئيس ولاتستطيع اخذ حقك فماذا لو اصبحت مرءوسا فى داخل نفس المجموعه وهم الرئيس ومسانديه والمتحدين لك فى كل شىء وهل يعقل ان المبدأ الذى يتم عليه الابعاد يكون عكسه على خط مستقيم قرار الرئاسه الجديد •

اذا تجمهر ضدك وانت الرئيس مجموعه فكيف يكون رد الفعل وانت المرءوس لهم وبعد تنحيتك ولماذا لا نطبق نفس المنطق بنفس القدر فى نفس الموضوع اليس هذا غريبا وهو فى الحقيقه ما كان يمكن ان يتم اى اقصاء وظيفى او تجمهر الا اذا حاز على الاعجاب من الرئيس الاعلى او التاييد احيانا او لوصول المعلومه اليه خطأ او الدس له ضد شخص دون ان يدرى او بعلمه احيانا •

الفصل السادس

الحياه الجامعيه

الاجرام هو كل مايجرمه القانون بينما توجد الكثير من الحالات الاشد خطرا والتى تفوق هذا الاجرام تاثيرا وفاعليه فى تكوين المجتمع وتؤثر سلبيا فى تقدم الامه ولا يلحظها القانون الوضعى بينما لنا القدوه والامتثال بامر الله بان نرفع رايه الحق وننصر المظلوم ونقف فى وجه الظالم واذا ما تراجعنا عن ذلك فلنا الهلاك وعلى الامه السلام • وحيث ان القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات المصريه قد نص فى بدايته وعلى وجه الخصوص فى مادته الاولى على استقلال الجامعات وبانه على الدوله ان تكفل استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والانتاج فان تواجد الاجرام يشكل من الضرر البالغ بحاجات المجتمع ويضر بالكيان الانسانى والشعب المختلفه ومدى تاثيرها عليهم مما يجعل الاستقلاليه لابد وان تكون بالعمل الايجابى الفعال من اجل الوطن •

انواع الاجرام المتعدده قانونا معروفه فى كل المجتمعات وهنا ناخذ بالمعنى الفعلى للاجرام الملموس اما اذا ما تحركنا قليلا الى المعنى الخفى للاجرام فنجده انه كل فعل يؤذى الناس بكافه طبقاتهم وانواعهم ويضر باى من البشر ويبعد الانسان عن احكام الله،علينا بالعمل بهداه والاستناره من كل ما جاءت به الشريعه اما اذا ما استهان الفرد من الناس حوله او بقوه الله سبحانه وتعالى فلن يجد الا الهلاك من عند الله وحده وهو الجزاء المناسب لفعله الشر • الاجرام المعتاد هو ذلك الاجرام المنصوص عليه فى القوانين ونحن الآن من الاساتذه الكبار فى التلاعب بها وتاويل الحق الى الباطل ونطمس الحقائق ونشهد الزور ونفعل كل ما حرمه الله والمشكله هنا ان الله سبحانه وتعالى بغير سريع العقاب فانه يمهل ولا يهمل وعلينا الامتثال الى كل ما امرنا به الله حتى نصل بالمجتمع الى ارقى المناصب الدوليه وافضل الامكانيات الذاتيه لمواجهه العصور القادمه والامه تقف على ارجل صلبه قويه ومتينه لتقف ضد كل محاوله قد تلف بعقل اى من الاعداء لها •

بينما نحن جميعا نرى الاجرام المعروف فاننا نجهل احيانا من الاجرام او وسائله ما هو يمس الانسان داخليا فالقتل للنفس يعرف اجراميا بالقتل وازهاق الروح بينما نجد من يعيش بيننا ورحل عنا بازهاق روحه حيا وما موقف القانون من ذلك وما نعرف ونقدر نحن فى هذا الصدد وهل نعلم ونعى هذه الامور • ان العمليه المطروحه هى ازهاق الروح كليا او جزئيا او الشروع فى ذلك مع ابقائه حيا • ولان القانون لايجرم القتل الادارى بل حصاده سريع ومغنى عن كل شىء ويتيح الفرصه للقاتل او القتله ليصعدوا عاليا على اكتاف غيرهم وهم سعداء لاعتبارهم ان الشطاره تتمثل فى الوصول الى الهدف بصرف النظر عن الوسيله بل يفرحون ويسجلون انه من الذكاء ما فعلوا وانهم خططوا التخطيط العلمى السليم ويا ليت كان هذا التخطيط الذكى المدروس بعنايه هادفا للعمل الوطنى ولكنهم لايرون الا انفسهم كالناظرين فى المرآه تماما •

من القتل انواعا تختلف وتتباين من حلو المذاق الى المر ومن العنيف الى الرقيق وهى جميعها تاتى بالمحصله الوحيده للعمل الرقيق او العنيف الا وهو الموت ويكون الموت هنا اجباريا رغم الانف ليس بالقضاء والقدر وبالاراده الالهيه انما يكون بفعل فاعل من البشر ايا كانت الاسباب او الوسائل ومهما كانت الظروف المكانيه او حتى الزمانيه • وفى المعتاد يعاقب القانون فى اى دوله فى العالم من يعتدى على الآخر بازهاق الروح وفى الاديان السماويه العين بالعين والسن بالسن مما يدل على ضروره ازهاق روح القاتل اذا ما قتل ولكن هنا لابد من وضع الضمانات

الاكيده بان الدليل القائم ليس به اى لبس او شك وهو المبدأ الذى تنطلق منه الاسس التشريعيه فى هذا المجال وخصوصا وان المعدوم لن يعود الى الحياه اذا اكتشف مستقبلا خطأ ما وتكون الكارثه بان بريئا قد اعدم .

لذلك تاخذ السلطه بمبدأ الشك فى صالح المتهم حيث انه من الافضل ومن الاحق ومن العدل تبرأه ظالم او قاتل عن ادانه برىء وهو الامر الذى يجب توافره فى جميع المحاكم حتى المتخصصه منها ولذلك يجب ان المحاكم الجامعيه مستقله تماما سواء كانت للطلاب او للعاملين او لاعضاء هيئه التدريس او للهيئات المساعده او للرئاسات الجامعيه نفسها وهذا الاستقلال لابد وان يكون عن الجامعه وخصوصا وان الجامعه ايضا مستقله حتى لا تستبد بشخص ما تحت وطأه ايه ظروف وضمانا للعدل واستقلاليه الحكم . وقد وجدنا موضوع البحث العلمى مطروحا للنقد والنقاش فى الصحف المصريه مما يزيد من اتساع الرؤيه المستقبليه للبحث العلمى فى مصر وخصوصا فى الفتره المستقبليه القريبه ومن هذه الامثله ما جاء فى جريده الاهرام فى فبراير ١٩٩٨ مثل (ضروره تطوير الدراسات العليا بكليات الطب) و (استاذ يغتصب صلاحيات القسم ويمنح درجه الماجستير لموظف بالكليه) و (حتى لايتحول استاذ الجامعه الى موظف حكومه) و (اين الحقيقه فى علوم .. ؟) وايضا ما جاء على لسان الاستاذ الجليل أ. د. حامد عبد الرحيم عيد الاستاذ بكليه العلوم جامعه القاهره بعنوان: مره اخرى حول البحث العلمى فى مصر الازمه والحل .. حيث جاء فيه

> واليوم اود ان اضيف بعد ان (قذبنا) استاذنا فى هذا الموضوع الخطير ووضعنا امام المسئوليه المباشره عن مستقبل البحث العلمى بمصر وعلينا ان نختار الحل الصعب اليوم لانه سيكون اصعب غدا ... *********************

وحيث ان استاذنا الفاضل يتكلم عن التطوير اللازم ولايتقدم ايه مشكله على الاطلاق فاستطيع ان اضيف الى هذا المقال فوق الممتاز وغير العادى وبه الكثير والكثير حيث يقدم بعضا من الحلول لقضيه البحث العلمى وتتاكد على الاحتكاك المستمر بين مراكز البحث العلمى والجامعات طبعا فى مصر مع تلك الاجنبيه فى البلاد المتقدمه وهذا مما لا شك فيه سيزيد من مستوى كلا من الاخلاقيات البحثيه فى مصر ليرتقى ويصل الى المستوى العالمى كليا وجزئيا دون هواده و كذلك المستوى العلمى للبحث العلمى فى مصر . تفضل واورد سيادته حلا مثاليا واتفق مع سيادته تماما فيه وخصوصا وان العمل البحثى خالصا على المستوى العالمى حيث ان التقييم على قوه العمل البحثى يرتد بالعوده اليه فى المراجع العلميه عالميا وهذا مثبت علميا ولكن بعد ان وجدنا بعض المظاهر السلبيه فى المجتمع البحثى فى حالات نادره وقليله وبظهور النظم التحزبيه فى بعض الاحول وفى القليل من الاماكن اليس من الممكن ان ينقلب الحال من مفيد الى ضار .

من هذا المنطلق اضيف من وجهه نظرى البحته الى راى استاذنا الجليل بانه يلزم ان يكون الرجوع الى الابحاث عالميا ويستبعد الرجوع المصرى فى حاله التقييم وبذلك قد يكون اضمن ولكن لهذا ايضا من المساوىء ولكنها قد تكون افضل من اطلاقها حتى لا تتحكم مجموعه من الافراد فى ان ترقى واحدا منهم عن طريق ان كل المجموعه تشير الى مرجع محدد مما يعطيه الدرجات التقييميه لترفعه فوق اقرانه والذين قد يكونون احق بذلك . وهذا هو مجرد راى باقتراح قابل للتحليل والنقاش والدراسه وصولا الى الصالح العام وتحقيق اهداف الامه وهو فى حقيقه الامر تاييدا لرأى استاذنا الفاضل العالم الجليل وليس نقدا وانما ارى حمايه الافراد العلميين ذوى النشاط الملحوظ من اهدار حقوقهم مما قد يؤدى فى النهايه الى الخلل الاستقرارى وعلينا المسئوليه بالمشاركه الفعاله لتحقيق العداله والمساواه والتقييم العادل وهذا يزيد من وجهه النظر باسلوب التقييم المشار اليه فى المقال فوق العادى .

٦-١: الضرر البطىء

الازهاق الروحى للانسان وهو حى لاياتى الا للانسان الذى تم تحطيمه من الداخل مع وجود الهيكل الخارجى متحركا وان كان باسما احيانا باكيا فى اخرى الى غير ذلك من الاحوال التى قد تتغير مكانا وزمانا الا اننا ايضا نامل بالتحليل والدراسه الوصول الى الحلول المثلى للقضاء على هذه الظاهره العجيبه التى لا يلتفت لها القانون على الاطلاق واعتقد ان استخدام العلم فى الظروف المناسبه لمثل هذه الجرائم يمثل الحد الاقصى فى سبق الاصرار والترصد فى جرائم القتل العاديه المعروفه لنا والمعرفه قانونا • الحرم الجامعى يحتوى على النفس البشريه الفريده نوعا وكما فى المجتمع مما يدعو جميع الدول بالتعامل معها بشكل خاص حتى تتمكن هذه الدول من التقدم الى الامام وتواكب الدول التى تعيش معها على البسيطه وهو الامر الذى يدعونا الى التروى والقاء نظره فاحصه على الجرائم التى قد ترتكب داخل الحرم الجامعى وهو محراب العلم المقدس والذى يجب ان نلتمس المعذره فيه لكل ما هو جديد فى صالح الامه وليس الهدم او الدعوه الى التخلف عن باقى الدول •

اعضاء هيئه التدريس بالجامعات يمثلون تلك الفئه الهامه للوطن مثل الجنود فى الحرب تماما ولكن الميزه هنا ان الوقت غير حرب والمكان مكان علم وتجارب وابحاث ودراسه وتحليل وابداع وكلما كان الابداع اكبر واكثر كلما تقدمت الامه اسرع واسرع ولذلك فان العلماء فى محراب العلم عجينه طيبه للوطن يجب الاعتماد عليها من جهه ويجب معاملتها بالحساسيه المفرطه للحصول على افضل انتاج ممكن وابعاد اى من التاثيرات الممكنه عنهم وجعلهم يعيشون فى جو خالى من الشوائب او العمل على القضاء على ما يمكن ان يشوب هذا الوسط • ان التكتل الشللى ضد بعض الافراد او احد الافراد يؤدى الى الفرقه الوطنيه ويساعد على التكاسل وعدم الجديه من جانب الاقوى ويساعد على الاحباط من جانب الاضعف وفى كلتا الحالتين فالدوله هى الخاسره من الاقوى ومن الاضعف على حد سواء ذلك لان الاحباط قد ياخذ الاضعف الى السلبيه المطلقه مما يعود سلبا على المجهود العلمى الناتج منه او يؤدى به الى الانطواء مره بعد مره مما قد يصل به الى جثه علميه هامده لاتصلح للمجتمع •وهنا لا يعاقب القانون على مثل هذا الفعل مع انه يماثل تماما ودون انقاص بذلك القاتل الذى يضع السم البطىء للضحيه لياخذ منها الجرعات البسيطه اليوميه التى تودى بحياته فى النهايه وما الفرق فى ذلك •

فالباحث ليس بالسلعه العاديه التى يمكن ان نوجد غيرها فى السوق بسهوله وخصوصا اذا ما كان هناك نوعا ما من التميز سواء كان فى الاداء او الاسلوب او العمل او الاستنتاج او التفكير والابداع ولذلك فان العمل بالعلم فى الاعمال الاجراميه ايا كان نوعها بمثابه نوع من الاجرام الذى حان الوقت لتجريمه حمايه للوطن ثم لافراده العلماء بدلا من اهدارهم من اشخاص غير ناضجه لاتاتى بما يفيد البلد بل ترغب فى الفائده الشخصيه بصرف النظر عن الصالح العام • كما ان التعامل مع الفئه المنكره لابد وان يخضع لمعايير معينه لتمكين هذه العقول من الابداع والانتاج الجديد والجيد من اجل التقدم العلمى والتكنولوجى المطلوب للمرحله القادمه وخصوصا وان العلم فى الدول المتقدمه يتقدم بخطى واسعه تفوق الخيال وهو الامر المرعب هنا والذى معه يكون الواجب الوطنى من اجل تطهير كل القنوات الشرعيه العامله فى كافه المجالات وتاتى فى مقدمتهم العقول المبدعه من رجالات الجامعات حتى نصل بالوطن الى جوار تلك الدول الفائقه التقدم •

وهذا الامر ليس بالبعيد عن امه ذات حضاره اضاءت كل الحضارات الاوروبيه والغربيه فى زمن كانت هذه الدول هى المتاخره مما ساعدها على الخروج الى النور ولم تتوقف المسيره بل استمرت وتقدمت بخطى هائله الى الامام حتى اصبحت هى مناره العلم فى الدنيا شرقا وغربا شمالا وجنوبا وهيا ياخوه العرب المصريين القائدين

للمسيره العصريه الى الامام لنعيد الامجاد العربيه مره اخرى الى اصحابها الاوائل ولنضع البصمه المصريه فى اصول العلم والتكنولوجيا الحديثه • والملاحظ جيدا ان التاثيرات المختلفه لتجريم وتحريم السم الادارى القاتل غير جليه لان المشرع قد يكون قد تركها عن عمد لانه يعلم ان هذا الوسط المقدس والممتلىء بالعلم والخير لايمكن ان ينحدر الى المستويات الدنيا ولو تحت اقسى الظروف لان العلماء رجال علم وفضيله الا انه مع المتغيرات الجديده على الساحه وما ظهر وكتب واطلعنا عليه يشير الى انه هناك تسللا قد تم وقد اخترقت الصفوف ووصلنا الى وضع متطور يلزم معه التغيير وان كان غير شاملا وبسيطا ولكنه يحتاج الى العلاج السريع الكامل الجرعه حتى لا تتكرر الماساه مره اخرى بعد عده سنوات او مع متغيرات اخرى قد تكون كامنه فى الوقت الحالى •

لايفوتنا ان نتذكر بان الدوله قد وفرت التعليم للانسان المصرى بالمجانيه من اجل بناء الروح المصريه الاصيله والنهوض بالمجتمع ومحاوله الانتقال بالشعب الى عصر حديث به كل الاسس المتقدمه والعلميه فى ذات الوقت حيث ان دور العلم من مدارس وجامعات قد ازداد الى ما يربو عن المائه مره عن ذى قبل بالمقارنه مع وقت ما قبل الثوره بالرغم من سلبيات ذلك على التحسن الكيفى وما وصل اليه الحال من تدهور فى مستوى الطالب والخريج وما يعقبه من تبعات معيبه كانت نتيجتها الحتميه هو الانفصال بين الجامعه وسوق العماله بجانب ايه اسباب اخرى • واذا كان القتل داخل الحرم الجامعى بطيئا فى بعض الاحيان نتيجه لاستخدام الاسس العلميه فى القضاء على الخصم اذا ما اقترن ذلك بالتأييد اما الشللى او الرئاسى او الصداقى او العلمى او حتى حب القضاء على الناجحين والمعروفين بهذا الطابع من يسمون باعداء النجاح الى غيرهم وغيرهم الا انه لابد لنا من ان نشيد بالمجهود الضخم من الحكومه واستمرارها فى دعم التعليم •

ها هى الارقام فى الجدول رقم ٦-١ توجه التحيه والتقدير الى القاده المصريين منذ الثوره وحتى عهد السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك من دعم اساسى للتعليم فى مصر بالمقارنه مع بقيه الدول فى العالم التى تعتبر فيها اعلى معدلات للنمو سواء كان فى العالم العربى مثل الاردن وتونس وعلى المستوى العالمى مثل سنغافوره والصين وكوريا الجنوبيه • وبذلك تكون التحيه الى رئيس مصرنا وتقديرا لسيادته فى هذا الميدان الهام للحياه المعاصره ومشروعه القومى لبناء التعليم فى مصر سواء ان كان تحت الجامعى او الجامعى او حتى فوق الجامعى •

جدول رقم ٦-١ : رسوم التعليم عالميا خلال عام ١٩٩٠

مسلسل	اسم الدوله	نسبه الرسوم (٪)
١	جمهوريه مصر العربيه	٤
٢	جمهوريه الصين الشعبيه	٩
٣	سنغافوره	٢٠
٤	الجمهوريه التونسيه	٢٥
٥	جمهوريه شيلى	٢٦
٦	المملكه الاردنيه الهاشميه	٣٠
٧	كوريا الجنوبيه	٤٠

كل ما ينطوى على قتل القيم والمبادىء او اخذها الى الهاويه بسرعه بطيئه او سريعه انما يندرج تحت مسمى القتل السام وان كان بطيئا فى تاثيره قليلا فى تجرعه الا ان الزمن واستمرار تجرعه يؤدى وبلا شك الى المصير المحتوم ويهدم كل ما

هو جميل ولا يتوقف تاثيره الى هنا بل ينتشر الى ان يطغى على الانجازات الفخمه التى قد تكون قد تحققت وياويلنا نحن اذا نمنا ولم نفق من سباتنا فى هذا المناخ الجارف الذى لايرحم الا من يجد ويحاول جاهدا فى الوصول الى الافضل حالا والاحسن اداءا ولن يغير الله ما بقوم الا اذا هم غيروا انفسهم وعلينا ان نتعظ •

وكم يكون المرء سعيدا فى ان يستمع الى نقدا للجامعه حرصا منه ان يتعدل ويتبدل الحال الى الامام قدما وكم ناسف جميعا على ما قد يقال حقا او باطلا فالحالتين سواء ويمسان الجامعه وقدسيتها التى كانت والتى يجب ان تظل نبراسا للدوله يقودها الى العلا فى اقصر وقت ممكن وها هو نرى تحقيقا صحفيا فى احدى الجرائد اليوميه بالقاهره تحت عنوان :(فى الجامعات •• مخالفات قانونيه امام الوزير !) وكم هو جميل ان نقرأ مثل هذا العنوان البراق بصرف النظر عما اذا كان ما يحتويه المقال صحيحا من عدمه الا اننا جميعا وبلا استثناء اننا بصدد مسئوليه جسام تقع على عاتقنا معا كبيرا وصغيرا رئيسا ومرءوسا عالما وطالبا للعلم اداريا وباحثا مدرسا ودارسا وهى التى تطلب منا القيام باداء الواجب نحو ابداء الراى من اجل تطوير العمليه التعليميه فى الجامعات بما يتناسب مع الاهداف القوميه ومقتضيات المرحله الراهنه بعد الفحص والتمحيص فى كل ما ظهر من سلبيات فى الماضى مما كان الثمن الذى سندفعه •

فقد استهل الكاتب الجليل لهذا المقال الشيق بعبارات جميله هى :

> برقيه وقضيه وكتاب •• اشبه بطلقات رصاص حارقه مصوبه الى عقولنا ، او السنه طويله حاده تسالنا : ماذا يحدث فى الجامعه ؟! البرقيه •• استغاثه من استاذ جامعى الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ووزير التعليم ، تقول سطورها : نطلب جهه محايده للتحقيق فى المخالفات القانونيه وتزوير الامتحانات بكليه ** جامعه *** • توقيع د*** ، تاريخ •• مكتب بريد ** ! القضيه صرخه احتجاج ضد الظلم والقهر واستغلال السلطه ، انصف فيها مجلس الدوله ورئيس جامعه عزل من منصبه ، وعميد كليه اوقف عن عمله ، واستاذ ** عوقب باللوم ، ومدرس*** حرم من ترقيته عامين، ومدرسه مساعده استقطعوا نصف راتبها لمده سته اشهر، لماذا ؟! ،لانهم تجرأوا وحاولوا تصحيح اخطاء متعمده فى اوراق اجابه طلبه ** بجامعه

وان ما جاء فى مستهل المقال ان صح يصبح جرما فى حق المجتمع بان سمح للظالم بان يظلم وان يقتل ولو جزئيا من يحاول الاصلاح حتى ولو لم يكن من حقه او باسلوب خطأ الا انه علينا التعاون معا لردأ الظلم واحقاق الحق وخصوصا اذا ما اتاح الله سبحانه وتعالى لنا الفرصه بان ولانا المسئوليه الثقيله فى هذا الزمان الذى اختلطت فيه الامور وامتزج الحق بالباطل واختفت الحدود السياسيه بينهما مما جعل المشاكل التى تعنى بالحق مشوشه احيانا •

٦-٢: الاصابه النفسيه

بينما يمسك المجرم المسدس او الخنجر للقيام بعمليه القتل نجد ان العالم يمسك بالقلم والورق ليخطط ويضع الرسم المناسب للقضاء على الخصم ان كان ممكنا ان نسميه خصما • الفرق بين الحالتين هو الخنجر والقلم فى الشكل الخارجى ولكن يكمن الفرق الحقيقى بينهما فى استخدام العقل والعلم واستخدام القوه والعضلات والفارق المادى بينهما كبيرا ولكن الاداه واحده والنتيجه واحده الا وهو القتل فالعقل يقتل مثل ما يحدث تماما من السكين واستخدام العنف • ان الفارق الجوهرى هنا هو الفرق بينهما من وجهه نظر القانون فالقانون ينظر الى القتل باستخدام العضلات قتلا ويعتبره جريمه ويكون لها اركانها التى يعتمد عليها كل الماديات الاجراميه فى القانون اما من الناحيه الاخرى فان القانون لا يقترب من القاتل

بالعقل بينما ان القتل موجودا وفعليا وحادثا ولكن القانون لا يعترف بانه قتل او قد لايرى الجريمه ولا يحسها حتى يبدأ فى محاسبه المسئول او بالاصح القاتل •

لما كان العالم يعيش حياه بعيده عن المشاحنات فان التاثيرات الخارجيه قد يحسها عن بعد ويكون اكثر حساسيه من غيره فى الاحساس بالتدخل او الظلم او المضايقه ويتاثر بها بصوره سريعه ولذلك نجد ان التعامل معه يجب ان يكون فى اطار هادىء به الاحترام والتقدير لمجهوده حتى غير الظاهر منه لان العلم يحتاج الى الوقت احيانا كما ان ايه مضايقات قد تؤثر عليه بشده قد تودى بحياته احيانا سواء بالقضاء الفورى او بالاسلوب البطىء • وحيث ان التجريم يعتمد على القانون العام للدوله ولم يكن ينظر الى مثل هذه الامور النظره العلميه التى بالدراسه تؤكد على ان العلم عن بعد يمثل الاداه مثل المسدس او البندقيه ولا فرق بينهما فالكل يقتل والنتيجه مؤكده مثل وضع السم فى الاكل بجرعات معينه لفتره زمنيه محدده وتكون كافيه للقضاء على الفريسه ولكن بالتحليل العلمى الطبى يستطيع الطبيب المتخصص الحصول على الاسباب الحقيقيه للوفاه ويتمكن بها القضاء اثبات الاتهام والحكم به الا انه من الممكن ايضا وبنفس الاسلوب الاستعانه بخبراء العلم المتخصصين لتحديد الاسلوب المتبع فى القضاء على النفس البشريه عن بعد •

القتل المعروف لنا جميعا هو استخدام اداه القتل لقتل انسان علاوه على ان القانون يجرم ايضا الشروع فى القتل ولا ينتظر حتى يتم القتل لتكون الجريمه ويطبق على الحالتين نفس القانون الجنائى بكل اركانه ويكون فى ذلك قد حرر القانون مجتمعنا من الاسس الشريره للحياه والالتزام بضبط النفس وعدم الجرى وراء الخطيئه او الاحتماء خلفها الا ان القتل للمحترف عاده ما يمثل مشكله فى جمع الادله والبراهين ليثبت على المجرم الفاعل للجريمه ما قام به من جرم • وعلى الجانب المخالف من هذا نجد ان الوسط الجامعى فوق الشبهات ويندر ان يظهر حاله تجرم طبقا للقانون الجنائى لانه مجتمع مثالى الطبع علمى المزاج بعيدا عن كل المغريات الدنيويه ولذلك فقد كرم المجتمع والقانون هذه الفئه الصالحه من الوطن ووضع لهم الهيبه والاستقلاليه فى الاداء الا انه فى العصر الحديث ومن خلال المتغيرات العجيبه التى مرت بها البلاد قد يكون قد حدث خللا بسيطا فى مكان ما وبصوره نادره الا انه يجب التخلص من الشوائب والمحافظه على نقاوه المكونات •

اضافه الى ذلك نجد اننا بصدد الطالب وعضو هيئه التدريس من اجل الابقاء على الامور الصحيحه لتستمر بينما يجب اخلاء وتفريغ المكان من كل ما يعكر الجو ليعيش العلماء حياه خاصه جميله فى منأى عن الشغب وليكون الاحترام والهيبه اساسا للتعامل والعمل الدائم من اجل الوطن • الا انه بالرغم من ذلك وفى هذا المجال النقى عموما فاننا قد نجد الحالات النادره لا تقل خطوره عن تلك التى يجرمها القانون ولكن الاختلاف هنا فى ادوات القتل فنجد القلم بدلا من المسدس او السكين ويكون بالقلم القرار الذى يودى بحياه عضو هيئه التدريس او الطالب احيانا كما انه من الممكن ان يستغل ذلك فى تغيير الحاله الشخصيه للفرد المقتول لاطاله فتره ظلمه مما يجعله يموت ببطء ، وهو ما يمكن ان يحدث مرارا وتكرارا دون الاحساس الظاهر به ولكن المفعول واحدا فمثلا فى المقال الصحفى السابق الاشاره اليه نجد ان الكاتب يستمر فى الكتابه واذ بسيادته يقول :

> اما الكتاب ** فهو دليل عبثى على استخفاف استاذ ، بالقيم الجامعيه ، وعلى غياب المسئوليه ، اذ قرره على طلبه *** ، دون ان يضع اسمه عليه ، ثم ارغمهم على شرائه، ويوقع بنفسه على كل نسخه ، ويسب علنا من لايشتريه ، ويهدده بنسف مستقبله !

والتعليق على ذلك الذى جاء به المقال ان صح مافيه فانه يسىء الى الجميع

وان لم يصح فتكون الظاهره هى شكوى الطلاب من ثمن الكتب والتى قد تكون مكلفه فى بعض الاحيان وخصوصا اذا احتوت على الكثير من الرسومات والصور التى تتكلف الكثير عند اعدادها وفى جميع الاحوال سواء كنا فى صف الاستاذ او فى صف الطالب فاصبحت المشكله هى الكتب واصدارها وهذا امر يسهل السيطره عليه فيمكن ان تصدر القواعد المنظمه لهذا المجال على المستوى القومى بان تغطى كافه المشاكل التى تتعرض لها فى كل الجامعات وليكون الحل شاملا وكاملا طبقا لكل ما نشر او اثير حول هذا الموضوع بسلبياته وايجابياته وليلتزم به الجميع وتكون المشكله قد انتهت ٠

الا انه من الممكن ان تكون لها من المشاكل الجانبيه العويصه التى تعرقل الحلول ولكنه بالدراسه الجاده والمنظمه يمكننا التوصل الى افضل الحلول وبذلك تتمكن الجامعات وهى دور العلم والبحث العلمى من القضاء على ظاهره طالما سمعنا عنها ومن الممكن ان يكون الحل مركزيا على سبيل المثال بالا يسمح بطرح كتب جامعيه الا عن طريق الجامعه او المجلس الاعلى للجامعات ويحصل المؤلف على مكافاه حق النشر ويتركه للجامعه لتتولى هى مسئوليه الطباعه والبيع ويبتعد الاستاذ تماما عن هذه العمليه التى طالما الحقت بها العديد من المعوقات والمشاكل ٠

ثم خاض الاستاذ الكاتب الفاضل فى معركته الصحفيه فى ما لن اخوض فيه ولن اذكره من جوانب شتى وكلها تسىء الى الجامعه عموما وما فيها من سلبيات ان صح ما جاء فى المقال ولكن بغض النظر عما يحتويه المقال او ما جاء فى الصحف الاخرى او ذات الصحيفه فى قصص مختلفه فانه المؤشر الحقيقى نحو توجيه القائمين على التعليم الجامعى والجهات التشريعيه المختصه بان تقوم بالواجب المنوط بهم حرصا على الامه وحفاظا على الجامعه وكيانها وحمايه لكل من يقوم بالتدريس او يدرس فيها حتى نصل الى القمه مع بدايات عصر قادم مع القرن الحادى والعشرين ٠ وفى جميع الاحوال فان اسلوب القتل هو المجرم اما الوسيله فتختلف وعلى القانون ايجاد السبل الملائمه للدفاع عن المظلوم والذى يكون بذلك مجنى عليه فى غيبه من القانون ولذلك يجب تطوير قانون الجامعات ليلائم العصر ويحمى كل من هو ضعيف حتى ضد الشروع فى القتل مثل ما يحدث فى القانون الخاص بالجرائم وتنويعها بالنوع الذى يتلائم مع الفعل وهل سنرى هذا قريبا ٠

كما انه من الاهمال ما يؤدى الى القتل مثل ما يؤدى الجهل او الخطأ سواء كان اداريا او وظيفيا او مدنيا الى غير ذلك من التقسيمات الممكنه حيث انه ليس من المعقول ان يكون داخل المناخ البحثى وفى الحرم الجامعى من يقوم بتخريج دفعات طلابيه على مدار السنوات العديده باستخدام مقررات ومناهج غير منصوص عليها بموافقه المجلس الاعلى للجامعات وهذا ان حدث فانما سيدل على انه يوجد من الخلل العام فى المنظومه الجامعيه ٠ فكيف انه بعد عدد من السنوات تطالب الطلبه الذين تخرجوا واصبحوا عاملين ومهمين فى الدوله سواء فى قطاع الاعمال العام او الخاص كى يتقدموا الى الامتحان لتكمله الدراسه والامتحان فى مقررات لم يدرسوها حتى يصبحوا حاملين للمؤهل الذى هم فعلا يحملوه وقد نالوه عن خطأ وليس خطأهم بل خطأ الجامعه او الاداره المنوطه٠

ام ان الحل ان توافق لجنه القطاع المختص على هذه المقررات فى المجلس الاعلى للجامعات وتعتبر ان هذه اللائحه ساريه المفعول بهذه المقررات رغم انفهم وبذلك لايعود الخريجين الى الدراسه مره اخرى لاداء الامتحان فى المقررات التى كان من الواجب التقدم اليها وهذا يعنى القتل لهؤلاء الخريجين جميعا وقد يكون قتلا مباشرا دون تهويل او ان يؤدى الى امراض مزمنه او امراض يستعصى علاجها بسبب المفاجأه او تلقى الخبر بوهم شديد ومن الملوم ومن القاتل ومن ••• ولنا هنا الوقفه الهامه عن اسلوب القتل وهو المقصود باسلوب استخدام اداه الموت فمن الممكن ان تتباين الادوات من السكين الى الخنجر فالمسدس او البندقيه او المدفع ام الوسائل الكيماويه او الخنق او الصعق بالكهرباء او بدس السم الى غير ذلك من

الادوات المعروفه والشهيره فى عالم الاجرام الا اننا هنا ايضا نقف على معايير الانتقال اى بمعنى ماذا يميت الشخص ومدى قدرته على التحمل والاصرار ضد الموت ليقاوم مثلا ضربه الخنجر فهناك من يستطيع فعلا مقاومه الطعن ويلحق بنفسه او يقاوم اللطم بالسناره اذا ما دخلت جسمه بينما هناك نوعيه اخرى من البشر وهى ما نتكلم عنها ٠

من النوعيه الاخرى المقصوده تلك النوعيه من البشر ايضا ولكن يموت الفرد منهم بمجرد ان يسمع خبرا مثيرا فيجعل القلب يتوقف من شده الفرح او الحزن العميق المفاجىء وكذلك من لايتاثر فى حينه من الخبر او الضغط النفسى عليه بل يستمر معه التاثير اياما وشهورا الى ان يصل به الحال من الحسره على النفس الى ان يلقى ربه وهو مهموم ولايقدر على الدفاع عن نفسه وكذلك هناك انواعا اخرى من البشر تتاثر بدرجات متفاوته ولكننا فى النهايه نقول ان الاعمار بيد الله وحده جل جلاله ولادخل لنا فى ذلك الا انه من الضرورى التركيز على اهميه الاداه التى تستخدم اذا كانت هناك نيه وتخطيط مسبق للقتل اياكان شكله او زمانه ٠ ونجد ان الغالبيه العظمى من اعضاء هيئه التدريس من ذلك النوع الاخير الذى يتاثر بشده نفسيا وعصبيا على الاقل داخليا دون انفعالات خارجيه ظاهره للعين المجرده بل يكون عاده التاثير بطىء ويسرى فى داخل النفس ومن خلال الشبكه العصبيه هويدا رويدا بحيث لا تكون النتيجه واضحه وانما هناك من يفعل الفعل الادارى الضار به كى يجهز عليه ليلحق بربه ويخلوا له الجو وهنا وجب التجريم ، اما عن كيف ولماذا ومتى فهذا هو جوهر التشريع ان كان ذلك ممكنا من وجه النظر القانونيه ويانى دور المجالس التشريعيه فى الدوله لكى تضع النقاط فوق الحروف لتكتمل الرؤيه وليصبح المجتمع خاليا من مثل هذه الافعال الاجراميه ٠ وقد كتب الاديب والكاتب الكبير والاستاذ الجامعى ايضا الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان مقالا رائعا بشان الجامعات تحت عنوان يعبر عما بداخله وما يلمسه هو: دعوه الى الغاء الجامعات !

حيث انتقل الكاتب الكبير الى الجزء الهام من المقال وهو ما يخص اللجان العلميه وترقيه اعضاء هيئه التدريس بالجامعات وتطرق الى حادثه ان احد اعضاء هيئه التدريس فى احدى الكليات قد اقام دعوى قضائيه ضد احد الاساتذه اعضاء اللجنه العلميه للترقى بتهمه الازدراء والتشهير به فى التقرير العلمى الذى قدمه الى اللجنه العلميه لترقيه الاساتذه ويطلب تطبيق مواد القانون ٩٣ لسنه ١٩٩٥ عليه ٠ ثم ذكر سيادته فى المقال بعدها مايلى :

> هذه اذن هى احدى علامات الساعه ! فمنذ انشاء الجامعه المصريه فى سنه١٩٠٨م لم يحدث ان وقعت مثل هذه الحادثه المخجله والمخيفه ! اى محاوله ارهاب لجان الترقيه بالجامعات ، وارهاب الاساتذه المحكمين عن طريق القضاء فعمليه ترقيه الاساتذه فى جميع جامعات العالم هى خاصه جدا ،تتم داخل لجان علميه محدوده العدد، ويقوم بالتحكيم فيها عدد من الاساتذه لايتجاوز وفقا للقانون المصرى عن ثلاثه من كبار العلماء المتخصصين ، يتم اختيارهم فى سريه ، وتخفى اسماؤهم حتى لا يقعوا تحت ضغوط الفاسدين من المتقدمين للترقيه ، ويقومون بفحص الانتاج العلمى للمرشح للترقيه ، ويقدمون تقاريرهم التى تنظرها اللجنه العامه داخل قاعه مغلقه ، وهى مكونه من كبار الاساتذه فى التخصص، تقرأ كافه التقارير المقدمه ، لانها تحمل الخلاف بطبيعه الحال فى تقييم بعض الاعمال،وتكون لنفسها رايها الخاص بترقيه هذا او عدم ترقيته ، وترسل تقريرها الجماعى الى الكليه التى ينتمى اليها المرشح فى خطاب سرى ، فيعرض على مجلس الكليه **********

هنا الوقفه مع تواجد الخلل والذى يتاكد مع كل مثال يطرح والناحيه

العلميه والتقييم العلمي والمشاكل الشخصيه او التعوقات الفرديه الى غير ذلك ففى الحقيقه الموضوع يحتاج الى النظر والتروى فى العمل واجاده الدراسه للوضع الراهن حتى يتسنى وضع الاقتراحات المناسبه لتغطيه كل انواع الخلل الذى تاكد الآن توافره فى المنظومه الجامعيه •

٦-٣: الاضرار العلمي والبيئي

التعامل الحساس مع العالم الذى ينتج هام ومؤثر بحيث انه يعتبر بمثابه التشجيع من اجل الحصول على افضل المخرجات من تجاربه وابحاثه وفتح المجال المريح للعمل والحياه المناسبه من اهم هذه التعاملات فيجب الاهتمام به ماديا ودعم مستواه المادى حتى لا يخاف غده فيعمل بجد واهتمام زائد كى يعطى ويثمر وهذا يمكن ان يتم من خلال تحسين مستواه المالى وفقا للقانون ورفع مستواه بصفه مستمره تجعله غير محتاج الى الاهتمام بترتيبات حياته الماليه وحتى يتركها لله لانه سوف يامن يومه وغده ولاسرته ايضا • ان قتل العلماء هو بمثابه قتل بيئى حديث لان القضاء على تلوث البيئه سيقل بموت اى عالم سواء كان يعمل مباشره فى منع تلوث البيئه او لا ولذلك يجب الحفاظ على العلماء لكى يعملوا براحه البال والفكر الهادىء من اجل ايجاد الحلول المطلوبه للقضاء على الملوثات او المؤخرات فى المجتمع بشكل او آخر وعلينا الارتقاء بالامه الى مستوى الدول المتقدمه •

يمثل قتل العالم قتلا للبيئه الخصبه التى نجنى منها الثمار وتعطى بلا بخل وبلا حدود وهذه البيئه هى الارض الخصبه التى تعطى محصولا من العلماء الجدد الذين يعملون بجد واجتهاد من اجل الوطن ونحن الشعب علينا المسانده واعطاء الفرصه الكامله للنمو الصالح لتكون الثمره صحيه وسليمه ولا تحتاج الى المبيدات للتخلص من الديدان او الحشرات التى تعمل على تآكل الثمره وهى فى مهدها • وكما نرى الخصوبه واهميتها لاعطاء المحصول الجيد فعلينا ايجاد الخصوبه فى الجو والمناخ البحثى فى الجامعات ومراكز البحوث ومعاهدها المختلفه حتى نجنى الثمار السليمه والصحيه ودون الحاجه الى استخدام المبيدات الضاره فى الحقيقه ولكننا نكون دائما مرغمين على استخدامها للقضاء على كل ماهو اكثر ضررا وليكون النفع القومى واكبر وافضل ولذلك يعتبر قتل البيئه البحثيه فى الجامعات من اخطر الموضوعات التى يجب التصدى لها بحزم واقتدار للحفاظ على الثروات القوميه للدوله بشريا وتكنولوجيا وعلميا •

يزيد على ذلك ان قتل العالم ما هو الا قتل مباشر لامكانيات الدوله العلميه واضاعه الفرصه المتاحه لها فى التقدم وخصوصا اذا كان ذلك العالم ذو حيثيه علميه ويعمل فى عمل معروف له نتائجه الهامه على الصعيد المحلى والدولى كما انه من الهام الحفاظ على الثروات القوميه والتى تتمثل فى الثروات البشريه الفائقه القدره وهى التى تتكون من العلماء المعريين فى كافه التخصصات • والشروع فى قتل العالم المصرى انما يمثل الجرم الكافى لكى يحاكم به الشارع فى القتل ايا كانت الوسيله او الاسلوب المخطط لاستخدامه ويكفى ان يكون الهدف قتل نفس بشريه دون وجه حق بالتخطيط المسبق وعلى الوتيره العلميه التى لا يلمسها الا العلماء أنفسهم ولكن فى خضم الظلم واطاله فترته الزمنيه تضيع الحقوق مع الحقائق والادله والتى يجب الاعداد لتجريمها جيدا حفاظا على الثروه القوميه وحرصا على مستقبل البلاد •

كلا من الشروع فى القتل او القتل ذاته فانهما عى حد سواء من حيث الغرض ومن وجهه النظر التحليليه لانها مشكله تحتاج الى الحل الجوهرى الذى معه نضمن استمراريه العمل الوطنى فى مناخ طيب مع التاكيد على عدم احتماليه العوده الى الوراء وعلينا عند ئذ الاهتمام بالمستقبل والاحتياجات الضروريه والتطور المتوازن مع العصر والقضاء على كل العقبات التى تعترض الطريق • اذا ما استطاعت مجموعه

فاسده من قتل احد العلماء باى من الوسائل التى لايجرمها القانون فنكون قد خسرنا العلم المختزن فى عقله والذى لم يراه احد وتكون الخساره الفادحه للدوله لانها كفلت للقتيل الحياه والوصول الى ارقى المستويات العلميه وتعليمه للاستفاده مما تعلم ولكن القتل سبق الاستغلال الذى هو حق اساسى من حقوق الدوله ليس على الفرد ذاته بل على كل المتعاملين معه ايضا ولذلك يكون القتل له ما هو الا قتلا للعلم الذى تحتاجه البلاد ويضيع هباءا كل ما قامت به الدوله لتعليم القتيل العالم •

اذا كان هذا العالم اديبا فتكون الخساره فادحه لان الاديب لايتكرر بينما عالم العلم وفروعه المختلفه يمكن ان يتكرر ولو فى عده اشخاص ولكن العالم الاديب يكون القمه فى العمل والاداء والخبره الذاتيه التى لا يمكن معايرتها مع آخر لنقول اننا نستطيع التعويض وعلى كل حال فان القتل باى شكل او لاى شىء ما هو الا جريمه نكراء يجب محاربتها على جميع الاتجاهات وفى كل المحافل ويا ليت يدعم كل هذا بانتاج قانون يضمن للحياه البحثيه الاستمراريه والعيش الهادىء دون الخوض فى متاهات ومهاترات نحن فى غنى عنها لو كان الاحساس القومى اقوى واشد حتى ننأى عن كل المعوقات فى طريق التقدم والرقى الوطنى • من الامثله الناصعه فى هذا الميدان ياتى المقال فى احدى الصحف اليوميه وبعنوان : معايير هابطه ومهنيه ! •

هذا الذى نراه ما هو الا نوعا من انواع القتل العلمى اذا كان صحيحا فكيف يمكن لباحث لم يصل الى المستوى المعقول للبحث فى مصر وهو يتعادل مع المستوى العالمى تماما وكيف يتسنى للباحث الضعيف ان يستمر وان يقوم بالعمل البحثى ثم الاشراف عليه واداره الكليات والجامعات فيما بعد اليس ذلك قتلا او وضع السم فى كوب العصير الحلو المذاق اليس الواجب ان نعلم الاجيال على احسن مستوى فخيركم من تعلم العلم وعلمه ونحن فى صلب العلم اما اذا كان ذلك افتراء فاننا نلتمس العذر لمن اخطأ وارجوا ان يكون ذلك منطلقا للتعديلات الواجبه قهرا الان على الساحه •

وقد جاء فى هذا المقال على سبيل المثال النص التالى :

وهذه رساله دكتوراه اخرى تبين اننا نتعامل مع هذه الشهاده الرفيعه بكل واستخفاف ومجاملات خطيره ، والرساله فى علم ***** ومن ******، وكتب لها استاذ من *** تقرير صلاحيه قال فيه: استطاع **** ان تجد خواص مهمه لبعض المستخلصات التى درسها مما يعتبر اضافه علميه جديده وقد التزم بالاصول العلميه واستخدم الطرق الصحيحه و*** ، لذلك اقترح ان تمنح درجه دكتوراه الفلسفه فى ** فماذا كان راى الممتحن الاجنبى ؟! يقول *** فى تقريره : لم اهتم بالاخطاء اللغويه العديده، بسبب معرفتى بصعوبه الكتابه بلغه اجنبيه ، ولكن هناك عبارات غير مكتمله او مكتوبه بشكل يستحيل فهمها ، اضف الى ذلك ان الربط المنطقى بين مختلف التجارب بما هو معروف علميا ضعيف او ليس له وجود على الاطلاق ،والبيانات التى تعكس الاختلافات الاحصائيه لا يمكن ان تصل الى نفس النتائج التى توصلت اليه ***، ****** و•• باختصار القيمه العلميه للرساله فقيره ، ولهذا لا اعتقد انه من الصحيح لوم *** ، بالرغم من ان الرساله بهذا الشكل لاتستحق درجه الدكتوراه طبقا للمعايير العالميه ، لانها لم تلق عنايه كافيه من المشرفين عليها، واود ان اقترح ان تمنحها جامعه *** الدرجه حسب معايير جامعه *** التى ربما تتلائم مع مستوى التعليم فى هذه الجامعه (!!!) •• وهى معايير لا تطابق المستوى العالمى!!

يمكن توضيح بعض الحالات التى تظهر نادرا على الساحه وتمثل القتل الفعلى ولكن بالصوره الاعتباريه بمعنى ان يتم القتل بدون ازهاق الروح او بالمعنى الاصح ان يصبح العالم حى وهو ميت فعلا علميا ونفسيا حيث تنعدم لديه المشاعر الحقيقيه بالامان فى عمله او فى بيته او فى ادراكه للامور حيث تكون كل هذه الحالات والامور

قد امتزجت معا وكونت شيئا جديدا لم يعرفه العالم من قبل وتكون الخساره القوميه فادحه لان هذا العالم غالبا ما يكون من النوع شديد الالتزام جاد فى عمله الى اقصى الدرجات • ومن هذه الحالات هى محاوله تركيب احد اعضاء هيئه التدريس فوق زميله نتيجه المصالح الشخصيه لمن هو فى الرئاسه وخصوصا اذا كان بذلك يصبح رئيسا للقسم الذى ينتمى اليه او عميدا بالكليه التى يعمل بها الى غير ذلك من المصالح الاخرى فى النوعيه والشكل حيث تكون المصيبه لمصر اكبر نتيجه وصول من ليس له الحق فى الوصول الى الاماكن الاعلى ويقتنصها من غيره من المستحقين فعلا لهذا المكان سواء كبر او صغر •

تتمثل احد هذه الحالات الصارخه فى المعيار الجامعى ان يتسلم عميد الكليه الانتاج العلمى لاحد اعضاء هيئه التدريس مع طلبه للتقدم الى اللجنه العلميه الدائمه لترقيه مثلا الاساتذه وتكون النتيجه ان يمتنع العميد عن ارسال الانتاج العلمى الى اللجنه العلميه طبقا لنص الماده الصريحه رقم ٥٢ من القانون رقم ٤٠٩ لسنه ١٩٧٢ والتى تنص على :

> يحيل عميد الكليه طلب شغل الوظيفه او الحصول على لقبها العلمى الى مقرر اللجنه العلمى الدائمه مالم يكن المتقدم لشغل وظيفه مدرس او مدرس مساعد او معيد فتكون الاحاله الى مجلس القسم المختص•
> وتتم الاحاله خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ التقدم فى حاله عدم الاعلان او من تاريخ انتهاء المده المحدده فى الاعلان ويرفق الطلب عند احاله الانتاج العلمى التقارير العلميه الخاصه بالوظائف او الابحاث العلميه السابقه •
> ولا يجوز للمتقدم بعد ارسال البحوث الخاصه بانتاجه العلمى الى مقرر اللجنه ان يعود الى سحب بعضها او ان يتقدم بابحاث جديده •

بالرغم من النص الصريح الا انه قد يلجأ العميد الى القول بان الشخص المتقدم هذا محال الى التحقيق وقد يظل حال الاحاله الى التحقيق فترات تفوق السنه او تصل الى عده سنوات مما يجعل من يليه ان يتقدم ويسبقه ثم يفرج عن الاوراق الى اللجنه ويكون بذلك قد حقق المراد وقد انقلبت الاوضاع وعلى المتضرر ان يلجأ الى القضاء • وبهذا يكون التعمد واضحا من العميد ولكن فى حاله التعويض والحكم به يكون على الدوله السداد اما العميد فلن يلحق به الضرر وكيف ان يتم ذلك وعلى مرأى ومسمع من رئيس الجامعه وما موقف الوزير لو حدثت امامه هذه الحادثه وما موقف الجميع فى الكليه او فى الجامعه وما يعلمه الطلاب فى هذه الحالات وما النتيجه التى تلحق بمصر من جراء ذلك •

بالرغم من ان النص صريح وخصوصا وان الترقى يتم بعد قرار اللجنه العلميه بالايجاب فتبدا الحركه الاداريه لترقيه عضو هيئه التدريس ويكون الترقى بالقرار النهائى من مجلس الجامعه ولايحق للعميد تعطيل الاوراق الى هذا المستوى الادارى مهما كانت الظروف وحتى لو كان الشخص محالا الى التحقيق لان هذا الاجراء يمس الزمن لان الابحاث تتقادم ويكون لها التاثير السلبى على التقدير والتقييم وخصوصا وانها خطوه مبدئيه بعيده عن الترقى اداريا فعلا ولكن اذا كان الامر مقصودا ومتعمدا فيكون الضحيه مقتولا سمعه واداريا ونفسيا بجانب الخسائر التى تعود على الوطن من جراء هذه التصرفات الاداريه • وهذا المثال يوضح لنا ايضا انه من السهل استخدام الاحاله الى التحقيق كوسيله ارهابيه من الرئاسه ضد عضو هيئه التدريس لارغامه على ما يطلبه او يرضى بما هو لا يقتنع به والا فالخساره فادحه فى مستقبله علاوه على الخساره التاليه عن ذلك فى قدره مصر العلميه والبحثيه والمتمثله فى فقدانها نشاط احد العلماء النشطين او حتى ان يصبح بطيئا عن ذى قبل •

قانون تنظيم الجامعات واللائحه التنفيذيه له خاليتان من النص الذى يحدد

المده القصوى للاحاله الى التحقيق والا يصبح امر الاحاله كان شيئا لم يكن مثل ما جاء به القانون رقم ٤٨ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدوله وكانت المده سنتين فقط والا سقطت الاحاله وخصوصا وانه يمكن استغلالها بصوره سيئه فى قانون الجامعات. ولذا لزم التحدث عن هذه النقطه السالبه فى القانون الحالى والتى يمكن القضاء عليها بفصل الاحاله الى التحقيق عن سلطه الجامعه او رئيس الجامعه لتكون من اختصاص وزير التعليم او من ينوبه • ويكون ذلك بقرار مسبب وتحال الى جهه مستقله تماما عن الجامعه المستقله ايضا ولتكن نيابه خاصه للتحقيقات الجامعيه وتتبع وزاره العدل وبعيده عن سلطه الجامعه حتى نضمن الاستقلاليه ونؤكد على تحقيق العداله وهذا بالرغم من ان جميع الساده المحققين فى الجامعات فوق مستوى الشبهات ولكن من منطلق تحقيق العداله المؤكده يكون هذا الاجراء هو الافضل واعتقد ان سيادتهم جميعا يؤيدون ذلك لحرصهم الشديد على تحقيق هذه العداله •

يزيد من هذه التاثيرات هو ما يمكن ان تفعله الاداره فى عضو هيئه التدريس من منعه من السفر الى الخارج لحضور المؤتمرات العلميه وخصوصا وانه فى حاجه دائمه الى التجديد العلمى والوقوف على آخر الابحاث والاتجاهات البحثيه والاستيراتيجيات البحثيه على المستوى العالمى وسيكون العائد على الدوله اكبر من جراء ذلك لان هذا سيرفع من المستوى البحثى له الا ان التحدى البعيد عن الموضوعيه قد يكون الفيصل فى يد صاحب السلطه الاداريه سواء كان رئيسا للقسم او عميدا او وكيلا للكليه او نائبا لرئيس الجامعه او رئيسا للجامعه بالرغم من ان الجميع على مستوى عالى ونفخر بهم جميعا الا ان هذه الامور قابله للحدوث طبقا لنظريه الاحتمالات • وعلى العكس من ذلك يجب ان تلزم الجامعه عضو هيئه التدريس بالسفر على نفقتها كل فتره زمنيه الى احد المؤتمرات التى تحددها الجامعه او العضو نفسه حتى ترفع من مستواه البحثى ولتزيد من قدرته البحثيه وطريقه الاداء وكى تفتح مجالات جديده للبحث العلمى فى مصر كما انه يجب ايضا عدم الاعتماد على موافقات الاقسام او العمداء على السفر بل يجب ان يكون السفر طبقا لطلب عضو هيئه التدريس وفى اى وقت حتى ولو كان وقت الامتحان مادام قد سلم الامتحان او مادام قد قام بالتصحيح اذا كان وقت التصحيح •

اذا اعتمد المسئول فى الكليه او الجامعه على المبدأ المعروف عن تاخر الفصل فى القضايا تكون هنا الكارثه حيث ان الظلم يستمر ويزداد يوما بعد يوم والذى قد يؤدى الى حدود الاحتمال وما يكون له من آثار سلبيه على المظلوم وعلى طلابه وعلى اسرته وربما يصل الامر الى التحطيم الاسرى والاجتماعى ويكون بذلك هذا الاجراء هداما ويساعد على التحطيم الاجتماعى القومى فى البلاد ويجب ان تحاسب الدوله كل مسئول يعمل على هذا • وتقع الكارثه الكبرى فى هذا المجال اذا ما تصارع الزملاء على الاستيلاء على الطلاب الراغبين فى التسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراه وقد يصل الامر الى ان يتوقف احد اعضاء هيئه التدريس او بعضهم عن العمل البحثى والاشراف على الرسائل العلميه من جراء ذلك ومن هذه الحاله يجب ان يكون هناك تعميما واضحا بان الطالب نفسه يختار المشرف الذى يرغب فى ان يشرف على رسالته ويتقدم بها ويوقع على طلب بهذا المعنى فى اوراقه وتخضع بذلك لاشرافه دون محاربه او ان فلان او ان شله ما هى التى تتحكم فى الموافقه ويكون الرعب للجميع والاساءه للجامعه •

وهذا لايمكن ان يكون كذلك الا اذا تم تطبيق القاعده اللازمه بتوحيد لجنه المناقشه والحكم على الرسائل فى كل تخصص وان تكون تابعه للمجلس الاعلى للجامعات ويكون التقدم لها مباشره مع اخطار الكليه بالتقدم وتوصى هذه اللجنه بالمنح وتعرض التوصيه على مجلس الجامعه مباشره • ولكونى مقتنعا تماما واعتقد ان الجميع كذلك بان الظلم والاضطهاد يؤديان حتما الى القتل سواء كان البطيء او النفسى المباشر او الادبى او العلمى للعاملين فى حقل العلم وللتجاريين العاملين

فى مجال التجاره فاعتقد انه من دواعى السرور للنفس ان نشارك فى رفع الظلم عن انسان وخصوصا وان الغالبيه العظمى منا لا يعرفون القانون ولا يعلمون حقوقهم وواجباتهم مما يساعد على انتشار الظلم ظالما ومظلوما اما عن الظالم فعليه ان يبادر بالتعلم لانه قادر مادام قادرا على ظلم•

اما عن المظلوم فهو ومما لاشك فيه فانه الاضعف والاقل قدره والادنى ضررا والابسط نفسا والاجهل عاده بحقوقه وكيفيه التعامل مع الظلم الواقع ضده حتى يصبح احيانا هذا التهاون دليلا ماديا ضده وبالرغم من اننى علمت بالصدفه من خلال مقال صحفى تحت عنوان : (شركاء فى نفس الهدف •• والطريق !) يفيد بانه توجد فى وزاره الداخليه جهات متخصصه لمحاربه الفساد والظلم وكم اسعدنى ذلك ولكن الكل لايعلم فعلينا المعرفه والتعرف عليها وكم كان المقال شيقا وجميلا ومفيدا للنفس البشريه وياليت الجميع يحملون نفس الروح التى تضىء هذا المقال المفيد وكم ان الفرد فى المجتمع يرتاح عند سماعه خبرا عن القضاء على اى من اشكال الفساد وياويل كل من تساوره نفسه فى ظلم الناس وقتلهم اداريا او نفسيا او علميا او تجاريا الى غير ذلك من الميادين المطروحه فى الحياه •

٦-٤: القيمه الادبيه

السمعه الادبيه هى اهم ما يملك عضو هيئه التدريس سواء فى حياته العامه او الخاصه والمقصود بالحياه العامه ما يعيشه الفرد داخل الجدران الجامعيه فى قاعات المحاضرات امام طلابه او بمكتبه فى علاقته مع الزملاء او العاملين بالجامعه او التعامل مع الجهات الخارجيه والتى تتعامل مع الجامعه او تعامله بصفته الوظيفيه مع كافه الهيئات والمصالح والوزارات بالاضافه الى الافراد المحتاجين الى الآراء العلميه اما عن حياته الخاصه فهى حياته الفرديه والعائليه وعلاقته الشخصيه بالاقارب والمعارف خارج الجامعه • الاضرار بالسمعه الشخصيه والمساس الى السمعه الادبيه يؤثر الى ابعد الحدود فى الفرد كما لو كان سمعه البنت الخارجه عن التقاليد والنظم الاجتماعيه وكل اساءه له يكون لها عواقب وخيمه لا يعلمها الا الله جل جلاله ولا يتحملها الا الفرد وحده فى اغلب الاحيان وهذا ما لا نرجوه فى الوسط العلمى النظيف الذى ولا بد وان يتطهر من كل الشوائب الدخيله عليه •

ومن الوسائل التى قد يتبعها الظالم فى هذا الجو والمناخ الشللى اتباع نظم ترويج الاشاعات ضد الفرد الخارج عن الشلليه ويمكن ان تكون الشائعات شخصيه او علميه او اجتماعيه مما يضر بالفرد وفى علاقته بمن حوله من المتعاملين معه اساتذه وطلابا وعاملين فى الدوله وهذا بدوره يمثل الخطر الاكبر على الدوله مستقبلا لاخراج مستقبليات هشه لا ترتكز على الدعائم القويه والصلبه الحقيقيه التى كان يعلمها قبل ترويج الشائعات • ويزداد الامر سوءا اذا وصل مروج الاشاعه الى حاله ان يصدق هو نفسه ما اطلقه بمعرفته او بالاشتراك مع آخرين من شائعات وهذا غالبا ما يحدث اذا طالت فتره الحرب بالشائعات فيما لو كان مسمى الحرب سليما او ما يمكن تسميته باكثر اعتدالا باسم المنافسه وان كانت ستصبح غير شريفه •

كما انه من المؤكد انه توجد القرارات الشلليه والتى قد تعلمها الجامعه بكل مجالسها الحاليه والسؤال هو كيف يكون موقف الجامعه من القرارات القادمه من المجالس اذا كانت خاطئه او فيها التعنت او التعمد بالايذاء الى غير ذلك من صور التجمهر او اساءه استخدام السلطه وكيف تنصف الجامعه المظلوم وكيف تعاقب المستغل لنفوذه وهل هذا يتم بالفعل فى الجامعات اذا ما ظهرت حاله مماثله لذلك ونتمنى ان تكون الجامعات عند حسن ظن الجميع المطالبين باقامه العدل وعدم الايذاء بالصالحين حرصا على المسيره العلميه فى مصر • ومن الاساليب الاخرى التى قد يستخدمها النظام الشللى فى المنافسه ضد فرد من الوسط الجامعى هو استخدام حسن النيه والتى غالبا ما تتوفر فى المسالم منهم هو اسلوب سرقه الامتحانات

ليكون الضرر شديدا لايحتمل والذى قد يودى بحياه الفرد المظلوم الا انه يمكن ايضا اتباع اسلوب سرقه الامتحانات بالمنفعه المزدوجه من قبل شخص ما بان يطيح بالمظلوم من جهه ويستفيد هو نفسه من الجهه الاخرى ٠

ان سرقه الامتحانات لا يخضع للمفهوم المباشر من الكلمه بل هو معيارا لكل ما هو مظلل فى النتائج او المخرجات التعليميه فالسرقه بمفهومها الان ليست الا ان تحصل على ما لا تستحقه وهو بمثابه الحصول على حقوق الغير فهنا الحصول على الامتحانات قد يحدث بحسن النيه بان ياتى من هو فقير ويعمل ولا يستطيع ان يعول نفسه الى واضع الامتحان ليستجدى عطفه وقد يقع الاخير فى المحظور رافه بالاول وقد يكون نفس الناتج ولكن فى ظروف اخرى ويكون بغرض الحاله الاقتصاديه او السعى وراء الثراء او بغرض الانتقام من واضع الامتحان او بالتحايل على حسن نيه واضع الامتحان مما يستلزم تطويرا جوهريا فى الامتحانات الجامعيه وضعا وتقييما ٠

ويلزم هنا التنويه عن المثال الذى اتينا به فى هذا الكتاب تحت عنوان : (معركه الاستاذ ٠٠ والعميد !) والموقف المحايد يبعدنا عن اى تعليق عما كتب سواء كان صحيحا ام لا ولكننا نجتهد فى عرض السلبيات التى ظهرت فى الميدان الجامعى حيث تكون الحياه مثاليه وجميله ومبشره بالخير امام الجيل الذى يتعلم ويتتلمذ حتى يمسك بزمام الامور فى المستقبل وحتى يكون قادرا على القيام بواجباته كامله فى كل مضمار ويرفع رايه القياده والتقدم الى الامام وهو يعى كل العوامل والمؤثرات المحيطه بالوطن وحتى يكون امامه جيلا من الرواد يتذكره ويعترف له بالجميل ويتقدم له الوفاء والاخلاص٠

فقد جاء فى نهايه هذا المقال الهام والشيق لما يحتويه من معنى يفيد العرض المطلوب فى هذا الكتيب حرفيا وبالنص ما يلى :

> فى المقابل رفع عميد كليه *** دعوى تعويض ضد **** قال فيها : "المعلن اليه قدم شكوى الى وزير التعليم كلها بنود غير صحيحه ومحض افتراء، كما قدم شكوى مماثله الى الجهاز المركزى للمحاسبات وتم الرد عليها مؤيدا بالمستندات ، وانتهى الامر الى عدم صحتها،وتتضمن المذكرتان اتهامات مشينه للطالب احدثت به اضرارا ماديه وادبيه بالغه ، وذلك لاتهامه بالمخالفات الاداريه والاستيلاء على المال العام بدون وجه حق ، والاختلاس والتواطؤ والتزوير فى المستندات الرسميه، مماحدا بالطالب لاقامه هذه الدعوى بطلب الزام المعلن اليه بان يؤدى مبلغ مائه الف جنيه تعويضا عن الاضرار الماديه والادبيه ٠ ولايزال مسلسل القضايا مستمرا رغم وضوح الحقيقه كشمس اغسطس الحارقه ، ولاعزاء لنا جميعا !!

وكم هو محزن ان نسمع عن اهانه لعضو هيئه التدريس رئيسا او مرءوسا والاكثر حزنا ان يكون الطلبه طرفا فى النزاع ولكن هذه هى الاعراض التى لحقت بالجسم المريض متمثلا فى الجامعات بقانونها الحالى والتشخيص للمرض تحديدا واجبا مقدسا نحتاج اليه حتى نستطيع الحصول على الدواء وما هو وكميته من خلال القنوات الشرعيه فى البلاد ويزيد من هذه الاهميه هو ان مصر تشهد ثوره عارمه فى تعديل وتطوير جميع القوانين القائمه ويجب الا ننسى قانون تنظيم الجامعات ٠ والاهانه تاخذ المغزى الهام اذا اصابت بالضرر الطالب الذى يتتلمذ على ايدى الاساتذه امامه ويساعدون على ظلمه او يقفون موقف المتفرج عليه فاذا ما اضير الطالب وقعت امامه المبادىء التى تعلمها صريعه على الارض ليراها انهارت تماما وقد تسقط معها كل المبادىء الحسنه التى تعلمها على مدار العمر كله او من ناحيه اخرى قد تتذبذب الصوره امامه ويهتز كيانه الداخلى لعدم القدره فى فهم الاسس التى تقوم عليها العمليه التعليميه التى تعلمها ويتعلمها ٠

وعلى هيئه التدريس الواجب المقدس لمراعاه الطلاب علميا ونفسيا وخلقيا

واداءا وعملا فهذا هو الدور الحقيقى اتجاه الطلاب فكيف يتعلم الطالب دون ان يعمل ويرى الخطأ والصواب ويتعرف على الامور الحقيقيه بجانب تلك الخياليه التى يدرسها او يكون قد درسها من قبل سواء فى المدرسه او الجامعه وهى المحراب العلمى الاساسى الذى يتاسس فيها المكونات الرئيسيه لكل عناصر الطالب حتى يتشكل منه فى النهايه رجل المستقبل وبناه مصر القادمه والتى نتمنى من الله سبحانه وتعالى ان يلهمنا جميعا العون فى اداء الرساله على اكمل وجه • وقد يكون موضوع الانتخابات الطلابيه عنوانا رنانا للصحافه عندما تقدمه فى طبق شهى للقارىء الا ان هذا مردوده لدى الطالب عكس ما هو متوقع ومن الممكن ان يتعرف بتلقائيه وياخذ الامور بلا جديه او بالمزاح و انها نكته من المسيره الطلابيه ولكنه فى الحقيقه قد قتلت المبادىء القياسيه بداخله وانتهت الى الابد فمثلا نجد فى احدى الصحف اليوميه حيث نقرأ تحت عنوان : القضاء الادارى يقرر ••••••

هذا يعنى ان المشاكل الطلابيه مطروحه للقضاء فبدلا من ان يقوم بحلها الاساتذه وهم المثل الاعلى للطلاب وهم القدوه الحقيقيه لهم وهم كل مايقرون بما يقولون عند الاستماع لهم نجد الامور فى القضاء وبالرغم من ان القضاء حق للجميع طلابا واساتذه واعضاء هيئه تدريس وعاملين ورؤساء وهو حق مكفول للجميع ولا يستطيع ان ينكره احد على المواطن المصرى الا ان المقصود هنا هو غياب دور القدوه فى الرعايه الطلابيه وكيف ان الجامعه ترعى الطالب وتدعم تعليمه المجانى وتوفر له سبل الراحه والدراسه والاستذكار • ولن نخوض فى الموضوع المنشور بل نتكلم عن المبادىء الضروريه المطلوب تطويرها ووضعها فى مكانها الصحيح وطبقا للقواعد والاصول المعمول بها حتى لو تم التطوير بعد فتره طويله الا انه اصبح ضروره ملحه يجب التمعن فيها •

لن نستمر فى هذا المثال تعليقا وخصوصا واننا نستعرض بعض ما ظهر من تطبيق قانون تنظيم الجامعات خلال الفترات التى مرت وهى تربو عن الثلاثه وعشرين عاما وكيف ان التقاليد الجامعيه تحولت فى اتجاهات احيانا تضر بالصالح الوطنى وهذا بالرغم من الكثره الوفيره من الساده الافاضل بالجامعات ومراكز البحوث وهى التى تزخر بهم ونحن نعتز بهم ونقدرهم ونحييهم فهم اهل لذلك • واستعراضنا لبعض النقاط الضعيفه التى ادت الى الخلل فى حالات نادره ولكن الظلم فيها بين وعلينا وعلى المختصين البحث والدراسه عن الاسباب من اجل مصر فكلنا نريد السير قدما وملاحقه التقدم المذهل فى العالم وليس التاخر او الوقوف مكاننا ننظر ونتطلع وهذه المظاهر الخلليه فى الجامعات وان كانت نادره الا انها تحتاج الى العلاج ويكون العلاج جذريا وعلى مختلف المحاور وليس بالضروره ان يتم العلاج او التعديل والتغيير مره واحده فمن الممكن ان يكون على مراحل متتاليه تفصلها فترات زمنيه محدده الا انه لابد من العلاج لصالح الامه •

قد ياتى الخلل من حيث الرئاسه فى بعض الحالات وقد ياتى من القاعده فى حالات اخرى وفى جميع الاحوال نبغى الاصلاح واتمام المنظومه التى اثرت بالوطن والعالم العربى كله من المحيط الى الخليج بالعلماء الصالحين الذين ساهموا بنجاح فى بناء الكوادر العلميه والقواعد العمليه لبناء الامه العربيه كلها الا اننا نجد احيانا انه من الظلم الذى يوقعه الرئيس على اعضاء هيئه التدريس ان يعطل سفر عضو هيئه التدريس الى الخارج فى اعاره (اجازه خاصه بدون مرتب) مما سوف يسهم فى خفض النفقات الحكوميه من ناحيه وادخال العمله الصعبه من الناحيه الاخرى ولكن لايهم مادام هناك نزاع بين الرئيس والعضو وتكون الدوله هى الخاسره •

وتنتظر الرئاسه بان عضو هيئه التدريس يتضرع ويأتى زاحفا لكى يطلب العفو حتى يستطيع السفر الا انه يوجد من هؤلاء الاعضاء من يعتز بنفسه وكرامته ومنهم كثيرين فى الوطن ولايقبل هذا على نفسه او غيره من المصريين ولكن الناتج ضررا بالغا بمصر وعضو هيئه التدريس•

اما عن عضو هيئه التدريس نفسه فالضرر المادى ذلك الذى يحرمه من العائد المادى عن الاعاره يكون كبيرا وخصوصا وان الفارق فى العائد كبير بين ما يتقاضاه داخل مصر وبين ما يكون خارج البلاد علاوه على الخساره الادبيه التى تلحق باسمه بعد ان يحصل على التعاقد ويكون راغبا فى ذلك وما بالنا اذا كان قد قيد اسمه فى الجداول الدراسيه للطلاب فى تلك البلده البعيده • اما عن الخساره التى تلحق بمصر فهى ان النفقات بذلك تعتبر قد زادت نتيجه عدم السماح بخفضها هذا بجانب انه تخلف استاذا مصريا عن الحضور الى الطلاب الاجانب بينما يكون اسمه مقيدا امامهم فى الجداول وهذا يسىء الى سمعه مصر وبالطبع يمكن لعضو هيئه التدريس اللجوء الى القضاء لحسم الموقف الا انه غالبا ما يكون امامه الكثير من القرارات التى تصدر ضده بحيث انه لن يستطيع عمليا تقديم دعوى قضائيه عن كل قرار وهو الامر الذى لا يقبله العقل ولذلك يجب ان تضاف الى بند التعويضات فى القانون ان يتكفل الرئيس مناصفه مع الجامعه التعويض الذى تحكم به المحكمه ومن جيبه الخاص اذا ما ثبت بالدليل امام المحكمه ان الرئيس اساء استخدام السلطه •

من الامثله الخارقه للعاده وللقانون هى تلك التى تمس لجان الامتحان حيث تجد انه من الممكن ان تتغير لجنه تصحيح رغم انف المصحح او المصححين لاسباب شخصيه وما هو موقف الجامعه من مثل هذه التصرفات وكيف ان يتم تغيير لجنه دون اسباب وتتاكد منها الجامعه وخصوصا وان هذا ما هو الا قتلا مباشرا من الناحيه الادبيه لعضو هيئه التدريس الذى يقوم بالتصحيح بعده • وباسلوب الشلليه تصل الامور الى انه يمكن ان يعاد امتحانا كاملا لكل الطلاب فى دفعه ما من الدفعات تحديا لاحد الممتحنين او لفرض العضلات على القله التى لا حول لها وكيف ينظر الطلاب الى الجامعه بعد ذلك وخصوصا بعد التخرج لانه غالبا ما يكون الكبت هو الذى يحظى به الطلاب فى الجامعات اذا ما كانت الامور امامهم بهذه النوعيه الغريبه •

كما انه احيانا تقوم المجالس بتغيير اللجان من نفسها لاغراض قد تكون شخصيه او غيره حيث انه من الناتج نحصل على اضرارا بالغه بعضو هيئه التدريس الممتحن المقصود فى هذه المشكله بل وقد يصل الامر الى ان يكون الطالب على علم بدقائق الامور بالنسبه الى الدرجات وتفاصيلها وهو من الاعمال السريه التى يلزم ابعاد الطالب عنها الا اذا احس بالظلم فيقع هنا على عاتق الاستاذ التاكد لطالب بصفه تاكيديه حيث انه جل من لايسهو والمراجعه للصالح واعاده الحقوق الى اصحابها ما دام الطالب متأكدا من المستوى الذى اجاب به • والغريب ايضا ان تجد احيانا وغالبا ما تكون نادره بان يتقدم اى من اعضاء هيئه التدريس بالاستقاله المسببه الى رئيس الجامعه وبالمستندات الا انه يكون الرد بقبول الاستقاله لاسباب اخرى غير المذكوره فى الاستقاله ونحن نعيش فى المستوى العلمى والبحثى ليل نهار اليس ذلك غريبا ان يكون موجودا اذا حدث فى الاوساط الجامعيه او المراكز البحثيه •

من الغريب ايضا ان يكون القتل الادبى بلا معيار فى هذا العدد فاعضاء هيئه التدريس سلعه رقيقه لايمكن تداولها الا الصفوه من العالم الجامعى وبمنتهى الدقه والحساسيه من جانب الزملاء والرؤساء والمرءوسين والعاملين كافه ويجب ان يكون كذلك مع الطلاب ايضا فهم الصفوه المستقبليه ايضا ولهم الحقوق الكامله كى يتعلموا ويعرفوا دقائق الاعمال التى تهمهم فى الجامعه ولا يكون القتل لاعضاء هيئه التدريس ادبيا بكثره حتى يشاع الامر الى ان يصبح صوره مشينه امام الطلاب التلامذه لهم فى حياتهم الجامعيه كقدوه • وعندما ينشأ النزاع بين الاستاذ والعميد او الاستاذ ورئيس القسم هل تلم الجامعه بكل الجوانب وتستمع للجميع حرصا منها على اداء الواجب الجامعى الاسرى والتقاليد الجامعيه العريقه وحتى يطمئن قلب المسئول على الاقل امام الله سبحانه وتعالى واذا كان ذلك قد تم فهل من المعقول ان نرى او نسمع او نقرأ ما يتم على الساحه الجامعيه وما وصلت اليه السمعه فى بعض الاحيان حتى لو كانت مخالفه للواقع فالسمعه تكون قد وصلت الى الاذان فعلا •

كل هذه الخلافات ان حدثت فانما تؤدى الى قتل المظلوم حسره على نفسه وعلى ما وصلت اليه الامور فى الاوساط العلميه العليا والتى هى من المفروض ان تكون القدوه فهى المثل الاعلى لجميع الخريجين وبالتالى لكل الوطن ونرجوا ونامل ان نكون دائما عند حسن ظن الجميع بنا وان نتطور وان نعمل جاهدين على ان نلتزم بالمثل العليا والاخلاق الحميده لنكون فعلا خير قدوه لمصر القادمه • وعلى الجانب الآخر نجد انه من الهام اعاده التقييم من اجل تطوير قانون تنظيم الجامعات مثل ما حدث للكثير من القوانين الاخرى وما يحدث للكثير ايضا حتى الآن وذلك من اجل الجامعات اولا ثم من اجل الامه وثالثا من اجل حمايه المظلومين ليس الذين ظلموا بل من اجل من سيظلمون من خلال القانون اما الذين ظلموا فمهما اعيدت اليهم الحقوق فهى متاخره ولن تعدل مهما اعيدت حتى ولو اكثر من الحق فى ذلك الوقت •

هناك الاحساس العام بالحاجه الماسه الى تطوير العمل الجامعى الا ان التغيير لايتم بالصوره التى يحتاجها فعلا فقد حدثت وتمت تطويرات مختلفه فى نظام الدراسه من الفصل الواحد سنويا الى نظام الفصلين الدراسيين فى العام كما تطورت الدراسه باضافه مقرر الحاسب الآلى الى طلاب الجامعات ومع اللغه الانجليزيه للبعض منهم وبذلك اصبحت السمه العامه فى الجامعات هى التطوير اللازم • وقد تم تعديل وتطوير بعض البنود والمواد فى قانون تنظيم الجامعات ولكن هذا كله يعتبر من المنظور الهندسى عباره عن ترميم وقتى للابنيه التى هى فى حاجه الى الصيانه الشامله والمسماه بالصيانه الجسيمه وبذلك يكون العلاج اما الترميم البسيط فلا يتعدى عن المسكنات التى يفطر اليها المريض منعا من الاحساس بالالم والذى هو موجود فعلا ولذلك يكون من الافضل القضاء على الداء ان وجد وان يكون العلاج كاملا شاملا كافه النواحى •

ينادى البعض من الخبراء فى التعليم بان يكون التطوير من خلال التحول الى اللامركزيه ونقل الاختصاصات العامه من مجلس الجامعه والمجلس الاعلى للجامعات الى الكليات او المعاهد وهذا راى وجيه وله احترامه وتقديره ويلزم الانصات اليه ودراسته وتحليله للاستفاده منه بينما هناك رايا آخرا على النقيض يطالب بالتحول الى المركزيه منعا لحدوث الشلليه وهو ايضا رايا مماثلا لسابقه وله احترامه كما انه ظهر فى الآونه الاخيره مطالبه بعض الاصوات بعوده نظام الاستاذ الكرسى الى الجامعات لعدل الهرم المقلوب وهذا ايضا رايا وجيها وله احترامه • ومع عدم الرغبه فى الخوض فى تفصيلات كل راى فيمكن ان يكون الاقتراح هو دراسه كل الآراء مع غير ذلك ايضا مما قد يكون على مسرح المناقشات او ما سوف يطرح مستقبلا من اجل استخلاص ما يهم العمليه التعليميه ولكن فى كل هذه الآراء وغيرها نجد الاجماع على شىء واحد الا وهو ان التعليم الجامعى فى حاجه ماسه الى التطوير فى شتى الميادين وعلى مختلف الجبهات وسوف تكون كل هذه الاصوات العاليه والهامسه معيارا ومدخلا للدراسه والتحليل وصولا الى الهدف المنشود وهو الصالح القومى للبلاد حتى يتلائم مع العصر ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين •

الاصلاح المستقبلى

تعددت من قبل المحاولات لتنقيح وتطوير قانون الجامعات السابق رقم ١٨٤ لسنه ١٩٥٨ وليس لوجود النقص فيه بقدر ما هو دليل على فرط الحرص من جانب الجامعيين على الاستزاده من كل ما يوفر للجامعات انطلاقها لتحقيق اهدافها الكبرى فى خدمه العلم والمجتمع ، الى ان تم التطوير بالقانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ • ومن هذه التجربه السابقه وبعد مرور اكثر من اربعه وعشرين عاما على اصدار هذا القانون يجب وضع كافه الآراء ليصدر قانونا جديدا يخدم المجتمع فى الظروف الحاليه للبناء والتقدم المنشود لوطننا الحبيب مصر •

٧-١: الهيكله الاداريه

فى القانون الحالى حرص المشرع فى تحديد قواعد اختيار بعض القيادات من خلال عامل الخبره فكان رئيس الجامعه ونوابه من الاساتذه الذين امضوا خمس سنوات على الاقل فى وظيفه استاذ طبقا للمواد رقم ٢٠ و ٢٥ و ٢٩ وكان من الواجب ايضا ان يكون نفس المبدأ عند اختيار العميد والوكيل بالكليات • كما ان القانون استحدث مجلسين للدراسات العليا والبحوث وآخر لشئون التعليم والطلاب بالاضافه الى وظيفه وكيل ثان لم يكن موجودا بالقانون الاسبق مع امكانيه الاكتفاء بوكيل واحد فى بعض الكليات ذات الاعداد الصغيره وهى كليات تحت الانشاء المستمر وذلك تحقيقا للمرونه مما ساعد كثيرا فى البناء الجامعى فى الفتره الماضيه فى كثير من الاحيان وقد قاما المجلسين بعملهما على اكمل وجه وتم التطوير الجامعى الى المستوى الذى يحتاج الى التطوير المناسب فى التشريعات اللازمه لاستمرار العمليه التعليميه والبحثيه الجامعيه •

ضمانا للموضوعيه فقد حرص المشروع على تفصيل ما ورده القانون الحالى مجملا ومبهما فى شأن تنحيه رئيس القسم فوضع للتنحيه ضوابط معينه وقيد سلطه رئيس الجامعه بوجوب تسبيب قراره بذلك كما جاء فى الماده رقم ٥٧ الا ان هذا الاسلوب لا يتم احيانا حتى الان • ولذلك من المجدى ان نستعرض معا بعض الاشياء الحساسه والتى تتدخل وتتداخل معا فى المجال البحثى والعلاقات المتبادله بين اعضاء هيئه التدريس داخل الوحده الصغيره فى الكيان الجامعى والمتمثله فى القسم العلمى والذى معه نجد اهميه تفسير نظام الابحاث والترقى فى الجامعات المصريه ومراكز البحوث ومعاهدها العليا فى الفتره التاليه • الاسلوب الذى تم استحداثه هذا العام من النظم الجيده التى يتوقع لها النجاح وملائمه كل الظروف الحاليه والمستقبليه على الاقل لعشره سنوات وهنا كان يجب التحديد بان تكون اكثر الابحاث فرديه للترقى ضمانا للعمل البحثى الذاتى والقدره على الاداء الفعلى ثم الاشراف وجوانبه المتعدده كما انه لابد من ان يلقى المتقدم محاضره عامه يحضرها اللجنه جميعا لكى يشرح كل ابحاثه المشتركه والفرديه فى مجمل واحد مما يساعد المحكمين على سرعه العمل ويسهل المهمه امامهم لتقييم للابحاث المتقدم بها للترقى •

بالرجوع الى اولويات العمل الجامعى والنظم الماخوذ بها فى هذا الاتجاه نجد اهميه تحديث النظام الحالى واستبداله بآخر طبقا للمتغيرات الحاليه حيث الازدياد الهائل فى اعداد اعضاء هيئه التدريس والنمو المضطرد فى عدد الاساتذه بينما كادت تخلو الجامعات الاقليميه من الاساتذه وقت صدور القانون مما اتاح الفرصه للمدرسين بان يتكتلوا ويفرضوا الشروط بموافقه رئيس الجامعه الذى عاده ما يكون مثقلا بالهم البالغ من التجديد والتحديث وقله الامكانيات والمشاكل

الاداريه والماليه التى تعوق الحركه ويجاهد ويناضل حتى يستطيع ان يخرج الجامعه الى الوجود فى ثوب جديد وجميل يليق بالعمل الجامعى • وحيث ان الوضع قد تغير فيجب العوده الى التشريع المناسب والمواكب للعدد الهائل بتوافر الاساتذه فى كافه التخصصات وحتى تنشأ المدارس العلميه الحقيقيه التى تمارس العمل البحثى فى صوره فرق عمل بحثيه متكامله لخدمه المجتمع وتنميه البيئه وحتى تساهم الجامعه فى الطفره القوميه الحاليه للرقى بالوطن ومسايره الركب العلمى العالمى •

يجب تعويد اعضاء هيئه التدريس فى الجامعات ومراكز البحث العلمى على العمل الجماعى المشترك وان يكون ذلك تحت اشراف الاستاذ فى التخصص ويجب الاقتناع بهذا الاسلوب منهجا للعمل حتى ولو ادى ذلك الى اعاده نظام الاستاذ الكرسى حتى تكون القرارات علميه بحته وليس بها من التمويت ما يدعو الى الخجل احيانا ولا اعتقد انه يوجد فردا علميا واحدا اذا ما اصبح استاذا كرسيا ان يكون مستهترا بالحقوق الانسانيه والعلميه على حد سواء • وقد نادى الكثيرين باعاده وظيفه استاذ كرسى لانها سوف تعدل الكثير من الامور التى اثرت بشكل ملحوظ فى الحياه الجامعيه والمستوى الاخلاقى والعلمى والادارى فى بعض الاحوال النادره وهذا بالرغم من ان الجامعات المصريه زاخره وعامره بكل الاساتذه الافاضل اصحاب المدارس العلميه واعضاء هيئه التدريس الملتزمين ولكننا نامل الكمال والكمال لله وحده •

عوده استاذ الكرسى يجب الا تلغى وجود الاستاذ فيجب ان تكون لكل استاذ مكانه الا ان نظام مجلس القسم ورئيس مجلس القسم قد يؤدى احيانا الى شىء من التفاوت فى التصرفات والقرارات التى قد تؤذى احد اعضاء هيئه التدريس او حتى احد الطلاب سواء كان فى الدراسات العليا او دون ذلك ولكن لابد من اضافه طلب التعويض المتكافل من الرئاسه ايا كان نوعها والجامعه كدوله حتى يفكر من تسول له نفسه فى اغتصاب حقوق أخرين او ايذاء اى منهم والحصول على ما هو ليس من حقه•

٧-٢: الانتخابات والتعيينات

كانت طريقه اختيار عميد الكليه او المعهد من المسائل التى ترجحت فيها الآراء بين الانتخاب او التعيين فلجأ المشرع الى الامر الوسط بينهما بهدف الاستزاده من المزايا والتقليل من المضار لو تم الاخذ باحد الكيفيتين فقط فجعل ترشيح رئيس الجامعه للعميد من بين الاساتذه الثلاثه الذين تتم تزكيتهم من قبل هيئه تضم الاساتذه جميعا بالاضافه الى الاساتذه المساعدين والمدرسين الاعضاء فى مجلس الكليه طبقا لنص الماه ٤٣ من القانون بحيث تكون المشاركه من جانب المسئولين بالكليه لتظهر الاتجاهات امام رئيس الجامعه ويجعل الترشيح واضحا • غير ان اختيار العميد بطريق الانتخاب يتلائم مع الكليات التى تزخر بعدد كبير من الاساتذه بينما حدد المشرع عندئذ اسلوب التعيين فى الكليات التى بها عدد قليل من الاساتذه ولكنه فى هذه الحاله ضيق الخناق على مرات التجديد الممكنه طبقا للماده رقم ٤٣ من القانون • الا انه حدد عدد ١١ استاذا كحد ادنى لاجراء الانتخابات وقد يكون حالفه الحظ فى اختياره للعدد او لا فالتجربه صعبه مع العدد القليل فى الانتخابات وخصوصا فى الكليات الوليده صغيره الاعداد ولم يكن هذا الاختيار هو الحل الامثل علميا بل كان اجتهادا واختيارا يشكر عليه • ونظرا للتطورات والاتجاهات المختلفه التى اثرت فى المسيره الجامعيه خلال الثلاثه والعشرين سنه الماضيه عدل مجلس الشعب هذا الاسلوب ليكون بالتعيين المطلق وتباكى البعض على ذلك الا ان الاداره الصحيحه لا بد وان تكون بالاختيار المطلق فى حدود معينه مثل الدرجه او الاقدميه ليكون الاكفأ هو المسئول والقادر على المشاركه فى التطوير من اجل المسيره المنشوده وقد تمت العوده الى نظام تعيين العميد فى عام ١٩٩٤ ونرى التجربه القديمه بمساوئها وآثارها حتى الان تطفو على السطح وخصوصا بعد ظهور التشكيلات الشلليه داخل الكليات والتى سرعان ما انتقلت الى داخل

الاقسام الصغيره وياويل اعضاء هيئه التدريس من ذلك مستقبلا •

لما كانت فتره التعيين فى وظيفه عميد تختلف عن تلك لرئيس الجامعه والنواب فمن المحتمل ان تكون نفس الفتره المتساويه اصلح حتى تكون المدد متطابقه مع الاختيارات التى تتم من جهه وزياده فتره الاستقرار داخل الكليه لفتره اطول من الناحيه الاخرى ويمكن بذلك ان تكون المده اربعه سنوات • اختلفت ارآء الجميع بين معارض وموافق مع الغاء انتخابات العميد بينما صدر معه وفى نفس الوقت تعديلا اهم فى نفس القانون لم نسمع عنه شيئا وان اقف هنا اجلالا وتقديرا لكل من بدأ وشارك وناقش هذا التعديل الا وهو تعيين الاستاذ المتفرغ مدى الحياه بعد وصول الاستاذ الى سن التقاعد وقد شهدت الجامعات نادرا مثل هذه الحالات الا انه وجدت حالات تعسف ضد الاستاذ المتفرغ وخصوصا فى وجود نظام الشلليه الذى يجب علينا جميعا اعتباره الوباء العصرى الضار بالمجتمع الجامعى ويجب التخلص من وجوده للنهوض بالفكر والانسان والعقل الجامعى •

ان الاستاذ المتفرغ والذى يجب ان نقدم له العرفان بالجميل لادائه طوال العمر من اجل الجيل الشاب الحالى وقد عمل بجد واجتهاد هو ذلك الذى كرمه التعديل الاخير فى عام ١٩٩٤ من مجلس الشعب فله كل الشكر والتحيه والتقدير رئيسا واعضاءا وبذلك اصبح الاستاذ المشرف على الرسائل العلميه حاليا لايخشى من الطالب تحت الاشراف حتى لاينكل به عند التجديد له كاستاذ متفرغ بالقسم وهذا من احد الاسباب الجوهريه التى ارهبت المشرفين فى بعض الاحيان وادت الى اخراج رسائل علميه غير مكتمله او دون المستوى حتى يحافظ المشرف على لقمه العيش عند الكبر ويكون التجديد له كاستاذ متفرغ سهلا لان هذا الطالب تحت الاشراف هو من سيجدد له • وبالرغم من ان التعديل جوهريا فى التقدير والعرفان بالجميل فانه على نفس المستوى لاخراج الجيل القوى علميا والمحافظه على المستوى البحثى فى الجامعات ويحافظ على هيبه الاستاذ امام الجميع ولا يتركه فى مهب الريح ويقوم تلاميذه بايذائه عند الكبر مما يكون له ابلغ الاثر فى تدهور الحاله النفسيه له بينما اننا فى امس الحاجه الى مجهوده وتوجيهه وارشاداته لخبرته الطويله التى لا يمكن ان نتجاهلها مهما كانت الاسباب •

يجب علينا جميعا ان نتوجه بالتحيه والتقدير لكل من ساهم فى تعديل النص القانونى الخاص بالاستاذ المتفرغ مما ساعد كثيرا على ترسيخ القيم والتقاليد الجامعيه وحتى يعتبر كل من تسول له نفسه ان ينتقم من استاذه الذى علمه وكان يبغى منه التحسن والارتقاء الى المستوى الافضل والا ينسى كل تلميذ انه ترعرع على ايدى الجيل الاسبق وبالتالى سوف تدوم وتستمر القاعده للعرفان بالجميل لكل من علمنا وحرص على اعطائنا الفرصه كامله للتعلم • وبعد الاعتراف بالمعنى الرقيق ولمسه الوفاء الى الرعيل الاسبق وان نظل على العهد حافظين لهم الجميل مقدرين لهم المجهود الذى وقع على عاتقهم وبالتالى يقع على اكتافنا لنكمل المسيره ننتقل الى الاعتراف بان افضل ما تطور فى القانون هو الغاء الانتخابات ولا يمكن ان نعتقد ان الانتخابات ميزه ايجابيه الا بالتجربه بينما ثبت العكس فقد تكونت الشلليه وتحزبت المجموعات وانطلقت الاقاويل والتحديات وبذلك انتقل الكيان الجامعى من المثاليه الى المجتمعات الاخرى العاديه والاقل منها احيانا واصبحت التحديات هى السمه الغالبه على الصفه العامه لهم مما يزيد من القيمه الحقيقيه فى الابتعاد عن الانتخابات كاسلوب للاداره بينما نؤكد على ان الانتخابات هى افضل السبل للحكم وليس للاداره •

لا ننسى ان يكون اقاله العميد من منصبه الادارى لابد وان يكون فى حمايه القانون وان يتم ذلك من جهه اخرى غير الجامعه وتكون لها الصفه الاستقلاليه ضمانا للحمايه المطلقه والنسبيه وخصوصا وان الجامعات تتمتع بالاستقلاليه بنص القانون وحتى لايتحكم الرئيس تحكما مطلقا فى آراء العمداء وليكون لكل منهم الشخصيه

المستقله مادام يعمل بالحق وفى منأى عن الظلم والطغيان • ويمكن ان يتم اسلوب الحمايه بان تنضم عقوبه الاقاله من العماده وبالتالى الوكاله او حتى رئاسه القسم الى قائمه العقوبات التى ينص عليها القانون لتكون من حق الهيئه المستقله التابعه لوزاره العدل وبناءا على احاله وزير التعليم الموضوع الى هذه الهيئه التى تقوم على الاسس القانونيه الحاكمه للعدل فى البلاد وحتى يكون الجميع بعيدين عن الامر المفروض وليكون لكل اسلوبه الادارى مما يرفع المستوى التنفيذى والتطويرى فى العمليه الاداريه بالجامعات • واضافه الى ما سبق نجد ان نظام الترقى لاعضاء هيئه التدريس فى الجامعات تخضع الى عده خطوات متتاليه هى :

١ - يتقدم عضو هيئه التدريس الراغب فى الترقى فقط بناء على رغبته فقط وبعد مرور المده البينيه الادنى فى الدرجه الحاليه بطلب يرفق به الانتاج العلمى وبعض الاوراق الاداريه التى تكون ضروريه طبقا للقرارات الصادره من المجلس الاعلى للجامعات فى تنظيم خطوات التقدم والمستوى الادنى المطلوب من الانتاج العلمى للترقى وهنا تتم الترقيه الى اما اللقب العلمى استاذ او استاذ مساعد فقط اما عن المدرس فتكون ترقيته الى درجه مدرس وليس لقب علمى عن طريق القسم بدلا من اللجنه العلميه الدائمه •

٢ - يتم فحص الانتاج العلمى المقدم للترقى ومن حق عضو هيئه التدريس الايقدم كل اعماله المنشوره او المقبوله للنشر طبقا لرغبته الشخصيه البحته ولا سلطان لاحد فى هذا المدد الا ذاته بمعرفه اللجنه المشكله من المجلس الاعلى للجامعات او من القسم فى حاله المدرس فقط •

٣ - يكون التقدم الى عميد الكليه وعليه ان يحيل الاوراق والطلب الى اللجنه العلميه خلال مده زمنيه لاتزيد عن اسبوع واحد من تاريخ التقدم طبقا لنص الماده رقم ٥٢ من اللائحه التنفيذيه لقانون تنظيم الجامعات حيث الزم العميد بارسال الانتاج العلمى الى مقرر اللجنه العلميه الدائمه المختصه فى مده اقصاها سبعه ايام •

٤ - يستقبل الاوراق مقرر اللجنه العلميه الدائمه والموحده على مستوى الجمهوريه لكل تخصص باعضاء محددين ويصدر بالتشكيل قرارا من وزير التعليم وبنظام الدورات المتتاليه والتى تحكم فى الانتاج العلمى ومستواه بعد الفحص الذى يتم من خلالها وخلال مده زمنيه لاتزيد عن ثلاثه شهور •

٥ - يعرض الانتاج العلمى على اللجنه فى اجتماعها وتحدد اللجنه اسماء ثلاثه من الاساتذه المتخصصين لفحص الانتاج وكتابه التقارير الفرديه كل على حده ودون علم الاعضاء الفاحصين عن بقيه الاسماء المشاركه فى تقييم نفس الابحاث •

٦ - الثلاثه الفاحصين لكل عمل بصفه فرديه يقدم كلا منهم تقريرا فرديا منفصلا الى اللجنه العلميه الدائمه ومدعمه بالراى العلمى فى الابحاث (الانتاج العلمى) فقط والتوصيه اما بمنح اللقب او لا • وترسل التقارير الى مقرر اللجنه المختصه الذى احال اليهم هذه الابحاث وفى مده زمنيه يحددها سيادته لهم للفحص والرد وعليهم اداء الواجب واخطاره رسميا بنتيجه الفحص قبل انعقاد الجلسه التاليه لهذه اللجنه •

٧ - تعرض التقارير الثلاثه فى اجتماع يحضره اعضاء اللجنه العلميه فقط فى التخصص المنوط وتناقش التقارير ويصدر قرارا واحدا يسمى قرارا جماعيا عن اللجنه ويوقع من اللجنه اما كل الاعضاء او المقرر فقط او المقرر مع امين سر اللجنه ويرسل الى عميد الكليه •

٨ - يستقبل عميد الكليه التقرير الجماعى ولايعلم شيئا عن التقارير الفرديه الثلاثه حيث انها تعتبر سريه تماما ولايطلع عليها احد بعد المناقشه فى اللجنه العلميه وتودع بملف خاص تابعا لهذه اللجنه العلميه •

٩ - يحيل عميد الكليه التقرير الجماعى الى القسم المختص لابداء الراى وارساله

مره اخرى الى العميد مع راى مجلس القسم .

١٠- يعرض العميد كلا من التقرير و راى القسم على مجلس الكليه لابداء الراى واصدار التوصيه من المجلس.

١١- ترفع توصيه مجلس الكليه ومعها التقرير الجماعى من اللجنه وراى القسم المختص الى رئيس الجامعه للعرض على مجلس الجامعه لاتخاذ القرار اما بالتعيين او منح اللقب العلمى او اما برفض التعيين او عدم منح اللقب العلمى .

١٢- يصدر رئيس الجامعه قرارا بنص القرار الذى قرره مجلس الجامعه . وهذا هو القرار النهائى فى حكم القانون .

وبالطبع من حق اى من المضارين فى الطعن فى اى قرار يرى انه اوقع عليه الضرر طبقا للقانون ويكون هناك المده القانونيه فى الطعن (خلال ستون يوما) ولا يحق لاى احد ان يمنع المضار بان يلجا الى القضاء ولكننا من انفسنا لابد وان نكون مع العدل ولو علمنا اننا اخطأنا فى قرار ما يجب علينا الا المسارعه الى تعديله ورفع الظلم وحتى قبل ان يتظلم صاحب الشان وهذه هى التقاليد الجامعيه وهذا هو حق الزماله وحق العلم ومسار العلماء والقدوه ولكن قد ينحرف القله القليله عن هذا السلوك الحضارى الى غير ذلك .

وقدم لنا جميعا احد الساده الزملاء الافاضل مثالا فى الصحف بعنوان : (دعوه الى الغاء الجامعات !) وتطرق الحديث الى موضوع الترقى فى الجامعات وسريه التقارير الفرديه التى يكتبها الاعضاء المحكمين الثلاثه وعن احقيه اعضاء هيئه التدريس فى اللجوء الى القضاء والى غير ذلك الا انه من الضرورى ان نذكر ما جاء فى بعض الفقرات التى تهم موضوع الكتاب حيث جاء بالنص:

> واذا كان عمل المحكم . على هذا النحو ، مقصورا على الحكم على الانتاج العلمى لعضو هيئه التدريس وليس الحكم على شخصه . واذا كان هذا الحكم على الانتاج العلمى يقدم فى تقرير سرى ولا ينشر فى الصحف على الجمهور ، واذا كانت توصيه " اللجنه العلميه لترقيه الاساتذه "بالترقيه او عدمها لاتتم بناء على تقرير محكم واحد بل نتيجه فحص ومناقشه كل المحكمين ، واذا كانت عمليه الترقيه كلها ،سواء داخل لجنه اللجنه العلميه لترقيه الاساتذه او فى الكليات او الجامعات المختصه تدور فى اطار خصوصيه شديده فكيف تاتى . اذن لاحد اعضاء هيئه التدريس. الذين قررت لجنه ترقيه الاساتذه عدم جدارتهم بالترقيه ، رفع دعوى ضد استاذه يتهمه بازدرائه ، ويقوم بتسريب خبر القضيه الى الصحف للتشهير باستاذه ، وتحقيره ، والحط من شانه بانكار موضوعيته ونزاهته وعفه لفظه فى الحكم على ما يقدم له من انتاج علمى للفحص ؟ ثم الحط من شان لجنه الترقيه كذلك ، واتهامها بالغفله ! .

المشكله هنا لانستطيع التعرض لها من قريب او بعيد ولكن لها من الابعاد التى يجب ان نستيقظ لها من ان منظومه السريه داخل اللجان العلميه قد اخترقت اذا كان ما ذكر صحيحا ولذلك يجب وضع المنظومه التى لايمكن ان ينتج عنها تسرب خبر سرى فهو ما دام سريا يعتبر فى حكم الخبر العسكرى ولذلك علينا الاهتمام بحمايه النظام الكلى للعمل من خلال وخلال والى اللجان العلميه ليكون فعلا سريا دون منازع . اما عن التقدم بالشكوى او اللجوء الى القضاء فهو من حق اى مواطن ولا يمكن ان نمنع نحن او غيرنا اى فرد من ممارسه حقوقه ومادام لديه الاحساس بذلك ويريد الحصول على حقوقه ولاتملك ان نجبره على التخلى عن ذلك ولكن علينا معالجه ما تم معرفته من اماكن الضعف فى حمايه المعلومات السريه وانا لاانكر انه لاستاذى فضلا يجعلنى شخصيا ان اتراجع عن الكثير من الحقوق عرفانا بفضله وجميله على فى انه علمنى العلم .

اما عن التمثيل الطلابى والنشاط الطلابى فى شتى المجالات فهو امر مكفول بالانتخابات ويتم من خلال القنوات الشرعيه المحدده داخل الكليات الا انه يجب فتح باب النشاط الطلابى على مصراعيه لكل الطلاب ودون تمييز لانه نشاط طلابى يتعلم ويتدرب ويتاكد من خلاله الطلاب على الممارسه العمليه للحياه السياسيه داخل الجامعات حتى يصبح رجلا صالحا للوطن فى المستقبل وهذا لن يتاتى الا اذا كان باب الحريه مفتوحا عن آخره وخصوصا وان الطالب الذى يتخلف فى ماده او رسب فى ماده او حتى رسب تماما فى الفرقه التى يدرس بها يمنع من الترشيح ٠ الا انه فى هذا الشان فان الترشيح يجب ان يفتح ايضا لهؤلاء الطلبه لانهم قد يكونوا طلابا فاشلين فى بعض المقررات الدراسيه بينما يتميزون فى هذا النوع من النشاط الطلابى والعكس صحيح اى انه يوجد طلابا ممتازين علميا ولكنهم غير قادرين على القيام بالنشاط الطلابى ولذلك يمكن فتح الباب تماما ويقرر الطلاب من يختارون من المرشحين وخصوصا اذا ما كان هذا الطالب متميزا فى اداء عمله هذا ٠

مهما كانت السلبيات فانه من الهام تمرين الطالب على الحياه العمليه العلميه عن طريق المقررات الدراسيه كما يتم تدريبه على الحياه السياسيه والانشطه الاجتماعيه والاعمال الجماعيه من خلال تدريبه على العمل من خلال ممارسه الانشطه الطلابيه من خلال الاتحاد الطلابى فى كل كليه ٠

٧-٣: الامتحانات والدراسه

بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ تم تطبيق نظام الاجر الاضافى لاعضاء هيئه التدريس مع تحديد نصاب محدد من ساعات العمل لكل من الدرجات العلميه المدرس (١٢ ساعه) والاستاذ المساعد (١٠ ساعه) والاستاذ (٨ ساعات) اسبوعيا للمحاضرات والتمارين واصبح بذلك من الحق الحصول على الاجر الاضافى اذا ما زاد فى العمل عن ذلك الحد ومن هذا المنطلق ظهرت بعض المساوىء السلبيه على النظام الجامعى ككل والذى انعكس بشكل ملحوظ على السلوكيات والقيم الخاصه باعضاء هيئه التدريس من جهه وعلى مستوى الدراسه والخريجين من الجهه الاخرى وقد ادى سلبيا على ترسيخ القيم والتقاليد الجامعيه ٠ يجب ان تكون عمليه اختيار المقررات للتدريس طبقا للاقدميه المطلقه دون القول بان هذا قرار مجلس او غير مجلس كما يحدث فى القانون الحالى احيانا وكيف ان مدرسا يعطى الصوت بتكليف استاذه مثلا للقيام بمحاضره او ما شابه ذلك ويجب ان تكون كل هذه الامور واضحه ومحدده كتابيا فى القانون او على الاقل فى اللائحه التنفيذيه لتقلل مساحه الخلاف على الراى مع الاحزاب المتسلطه على الآخرين ٠

يجب ان تتحدد لجنه من خلال لجان المجلس الاعلى للجامعات المتخصصه لكل ماده على مستوى الدوله لتضع الامتحان وتقوم بالتصحيح فى كل الجامعات لهذه الماده فقط ولا يتدخل فى هذا الامر الكليات او الجامعات الا اذا ظهر ما يوجب التدخل للعرض على المجلس الاعلى للجامعات ٠ وكما تكلمنا من قبل عن الحمايه المطلوبه للطالب ضد التحدى والتهور من اى من اعضاء التدريس ولاى سبب من الاسباب وجب علينا الالتزام بوضع الاركان الهامه المطلوبه لحمايه الطالب من اساتذه الظالم ومن نفسه ايضا مع توفير الاحترام الكامل لاعضاء هيئه التدريس وعلى ان يتخرج الطالب من الجامعه ملما لكل الاوضاع العمليه ومحترما لذاته ولاستاذه وليوفيه التبجيل ٠

اسلوب الامتحانات العامه فى الجامعات لتكون مركزيه التشكيل بمعنى ان تكون اللجنه مشكله لكل مقرر من ثلاثه فقط من اساتذه الجامعات ولاتتكرر الاسماء فى اللجان المختلفه للمقررات الا اذا شملت اللجان كل اسماء الاساتذه فى الجامعات كلها لتاخذ الدوره الثانيه فى التوزيع ويكون طبقا للتخصصات وبذلك يكون قد التزمنا بالحياد وتوحيد المستوى وضمانا للجديه الفعليه وعدم التغطيه على ايه سلبيات قد تظهر من خلال منظومه الامتحانات العامه ٠ اما عن الدراسه فيجب ان

يعتذر عن الدراسه وليس الامتحان فقط كل من له صله قرابه مع اى من الطلبه وحتى الدرجه الرابعه حفاظا على العدل والمساواه لانه من الممكن ان تنعكس صله القرابه على الشرح الخاص الزائد عن الاخرين مما يرفع مستوى طالب عن الزملاء ولذلك يجب منع التدريس لاى من الطلبه لتواجد صله القرابه بينما القانون الحالى يمنع فقط وضع الامتحان والتصحيح ولذلك من المحتمل ان تكون الحيده كامله اذا شمل ايضا التدريس بجانب الامتحان ٠

هذا وقد جاءت صحيفه الاهرام القاهريه بعنوان مثير على كل المقاييس والمستويات حيث انه يمس العمليه التعليميه ككل ويقدم صوره مشينه من الجانب السىء القليل النادر وجودا فى الاوساط الجامعيه ان صح التعبير عن المناخ الجامعى السليم وقد كان هذا العنوان الرئيسى هو : فيروس الدروس الخصوصيه يضرب الجامعات ٠ وها هو العنوان المثير ولكنه تم بمعرفه الصحافه فى صوره تحقيق صحفى والغريب فيه انه شمل كل الكليات والتخصصات بحيث جاءت معه العناوين الفرعيه الاكثر اثاره وكان واحدا منها تحت عنوان : الظاهره منتشره اكثر فى كليات الطب والعلوم والتجاره ٠ ولم يقف العنوان عند هذا الحد من الاثاره ولفت النظر بل وصل الامر الى تحديد اسعارا ثابته للدروس الخصوصيه المشار اليها فى هذا التحقيق فاذا بالعنوان الفرعى التالى يقول : (فى الطب ٠٠ سعر الماده الف جنيه وفى الهندسه ٣٥٠ جنيها)

هذا وقد استهل المقال التحقيقى بكلمات قويه ومنبهه الى التاكيد على ما نبغيه فى المرحله الحاليه من اجل تطوير المنظومه التعليميه الجامعيه بـ

> مثلما تتمتع فيروسات الانفلونزا بالقدره على الانتشار والتاقلم والنفاذ ومقاومه المضادات الحيويه تسرب فيروس " الدروس الخصوصيه " الى كل مؤسسات التعليم المصرى ، من الفصل الى المدرج ، ومن المدرسه الى الجامعه ، ومن المدرس ذى المرتب الضعيف الى الاستاذ الجامعى ذى الامتيازات العديده ، وبات الامر محيرا جدا ، وغير قابل للسكوت عليه واذا كان د٠ حسين كامل بهاء الدين قد امتشق حسامه وركب حصانه ليقود حربا ضروسا ضد " دروس المدارس " فمن الذى يفعل ذلك مع " دروس الجامعات " ؟! ، ومن يصدق ان مالايقل عن ٧ % من طلاب الجامعات المصريه يتعاطون تلك الدروس ؟ ! ، او بمعنى اصح يتعلمون ويتخرجون على " ايدى " الدروس الخصوصيه ؟ ! ٠٠ وهذا قتل واضح لفلسفه التعليم الجامعى ، الذى من المفترض انه معنى بمناهج البحث والقدره على وضع التصورات والحلول لاى مشاكل علميه من اول الكيمياء الى الشعر القديم ، وليس مجرد الحصول على " شهاده " ما ، تدفع بصاحبها الى سوق عمل لا تحتاجه !! ، والمصيبه الاخرى ان يقع "الاساتذه" الجامعيون فى هذا المستنقع وهم "حراس" الفكر والبحث !٠٠ فماذا حدث ؟!٠٠ وكيف ننقذ انفسنا من هذه "الورطه" التى تعيق - بشكل ما -تحركنا نحو المستقبل ؟!

والغريب هنا ان ندرى ونعلم ولا اقول لانفعل شيئا فمن المؤكد انه هناك من الاجراءات الكثيره والكثيره فى هذا المجال الا اننى اؤكد انه بهذا التحقيق المثير نكون قد تاكدنا بانه هناك خللا ما فى العمليه التعليميه الجامعيه وان كان بسيطا سواء كان ما فيه صحيحا ١٠٠ % او لا او بنسبه مئويه اخرى اقل وذلك بجانب كل ماسبق نشره من خلال الصحف الوارد هنا فى هذا الكتاب ام غير وارد وهم جميعا يقدمون لنا ورقه العمل المطلوب دراستها وتحليلها وهذا لا يعنى ان هذه الموضوعات لم تدرس بل بعد هذا الكتاب وقراءه ما فيه من سطور مقروءه او مستنتجه فتكون الدراسه اشمل واكثر بعدا عن ذى قبل ٠ ونحن هنا وبعد الاطلاع على هذه العناوين المثيره نجد ان الطلاب يقدمون اعترافات بذلك ومن المؤكد انه بعد

التخرج خوفا من الظلم فى الجامعات الذى هو محور موضوعنا هنا ونجد ان هذا التحقيق الجرىء والجميل ايضا يقدم العناوين الفرعيه كى يعطى لنا ويحث المسئولين على الواجبات المنوطه بالتعليم الجامعى فى المرحله الراهنه من اجل خدمه المجتمع لا القضاء على اسس الفكر والبحث فى الخريجين وكان العنوان : طلاب يعترفون ••• نأخذ دروسا للحصول على الامتحانات •

فكيف تكون الجامعه القدوه على ان تظل القدوه فعلا وما السبل اللازمه للحفاظ على ذلك وما المطلوب من المجالس القوميه المتخصصه بجانب وزارات التعليم والبحث العلمى والصناعه والزراعه والانتاج الحربى الى كل الوزارات الاخرى التى يجب ان تتفاعل وتندمج مع العمل البحثى فى الجامعات ومراكز البحث العلمى وما دور كل من هذه الوزارات تمويلا وتحديدا لمنهج البحث العلمى فى الخطه الخمسيه القادمه وما دور الجامعه وما هى الاحتياطات الواجب اتخاذها لحمايه مجتمع النهضه والثوره العلميه فى البلاد من اجل مصرنا العزيزه وغيرها الكثير من الاسئله التى قد تتوارد الى الذهن مذكره ايانا اننا مصريون •

وعن اعمال الرصد والنتائج فيجب ان يبتعد تماما كل من له من الطلبه قريب من الدرجه حتى الرابعه عن كل اعمال الكنترول والمراقبه اذا توفرت صله القرابه ولايقتصر الابتعاد عن الكنترول المتخصص وفيه ذو صله القرابه بل لابد وان يعم الابتعاد عن كل اعمال الامتحانات والكنترول حتى لو كان العميد او الوكيل او رئيس القسم وبذلك تضمن المساواه بين الطلاب وهو ما يكفله الدستور وعلينا الالتزام به ومراعاه تنفيذه التام لتعود الى الجامعه السمعه القديمه التى نسيها البعض مما يسمع ويرى ويقرأ وقد اساءت الظروف جميعها لنا •

بالنسبه للقيام بالمحاضرات والتدريس فمن الممكن ان تترك للاختيار بنظام الاقدميه الحالى الى ان تظهر المساوىء او التفكير فى سبل التطوير الملائمه مع كل الاوضاع المقترحه لايجاد انسب السبل كما انه من الهام ان تتحدد فى الجداول التدريسيه ساعات فعليه وتتواجد فى الجدول الفعلى للطلاب للجلوس مع الاساتذه واعضاء هيئه التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين فى ندوات اسبوعيه وان تناقش فيها الامور التى تهم الطلاب بعيدا عن العلم وان يتحدد مجموعه طلابيه لكل من اعضاء هيئه التدريس لتتم الحلقات والندوات النقاشيه فى جو اسرى حتى يمنع ايه تاثيرات ضاره بالمجتمع من خلال جيل الشباب •

ويلزم اعتبار الحلقات النقاشيه والندوات كمقرر يتم فيه وضع التقدير بدون درجه ولا يضاف الى المجموع ولكنها تكون ماده لابد من النجاح فيها لاضفاء جو الجديه والالتزام اتجاهها وحتى يحضرها الجميع ولتكون منطلقا للتلاحم بين اعضاء هيئه التدريس والطلاب وتاخذ طابع الرحلات المحليه وتكون هذه الرحلات الى الكليه ذاتها لفتح الحوار ولاعطاء الفرصه للطالب لابداء الراى ولتتكون له الشخصيه المستقله وهو ماتحتاجه مصر من الجيل المستقبلى للارتقاء بالمستوى الفكرى لهم ومن ثم بالبلاد حتى تثمر اغلى الثمار ونجنيها •

٧-٤: منح الدرجات العلميه

والدرجات العلميه التى تمنحها الجامعات المصريه من اهم الوثائق العلميه وخصوصا شهاده دكتوراه الفلسفه التى تمنحها لطلاب الدراسات العليا المسجلين لهذه الدرجه وتشير القوانين واللوائح الجامعيه اليها بعين الخصوص على ان يكون بها ابتكارا علميا فيما يضيف الى العلم ما هو جديد وهنا تبدأ المشاكل بين البعض وآخرين او بين الطالب واستاذه او بين المشرفين على الرساله الواحده او بين المحكمين او الى غير ذلك من المظاهر المختلفه التى قد طفت على السطح مع الفتره الطويله من التطبيقات • ونحن لسنا بصدد ان نقيم رساله او نهاجم اخرى او نؤيد ثالثه بل نريد توضيح انه هناك على السطح توجد مشاكل تخص التسجيلات وهذا يعنى

انه يوجد قصورا ما بدرجه ولو صغيره فى النظام العام للتسجيلات وبذلك يحتاج الامر الى المزيد من الدراسه والنقد البناء لايجاد الوسيله الامثل التى تساعد على تخطى كل هذه المظاهر مستقبلا ويجب تعميمها فى صوره قانون او لائحه تنفيذيه او تعليمات من المجلس الاعلى للجامعات وبالقانون ٠

يوجد من الخلل فى المنظومه الجامعيه فى خطوات منح الدرجات العلميه فى الجامعات وهذا يظهر من هذه الحاله التى نشرت باحدى الصحف القاهريه بعنوان : (معركه الاستاذ ٠٠ والعميد !) فقد جاء فى هذا المقال حرفيا ما يلى :

> الشكوى شقت طريقها الى مكتب الوزير فى ***** ،وهى من ورقتين فولسكاب ، ولئن تعنينا المخالفات الماليه فامرها هين وخسارتها فرديه ،لانها تسىء للماضى الذى لا يمكن اصلاحه وان كان مرتكبوها يستحقون حسابا عليها ، ولكن تعنينا المخالفات العلميه وامرها كارثه و خسائرها شامله ، لانها تمس آلاف الطلبه والخريجين والباحثين واداءهم المهنى والاخلاقى فى المجتمع ، وبالتالى لا تجهض محاولات الفكاك من براثن الواقع المر فحسب وانماتحجب عنا الطريق الى مستقبل افضل !! ************** اذن تهمنا من هذه الشكوى نقطتان وردتا فيها بالنص: * محاوله عميد الكليه التستر على وكيلها **** ورئيس قسم **** فى اخفاء تقرير ممتحن اجنبى رفض رساله دكتوراه واستبدل به آخر هم على مله به ليجيز الرساله باسلوب مهين !! * تورط العميد فى اجراء مناقشه الرساله مع عدم اكتمال العدد القانونى للجنه المناقشه ، مخالفا بذلك لائحه الكليه ، وقد سبق اجراء مناقشتين ، احداهما لم يحضرها لا المشرف ولا الممتحن الداخلى ، ومرا مرور الكرام !! ٠

هذا وقد تم الرد على هذه المقاله بنفس الصحيفه وتحت عنوان : (الاجراءات سليمه ومعبره عن واقع ادائى متميز) كما انه تم الرد على هذا الرد تحت عنوان : (الاجابه فى الاتجاه الخاطىء والتقدير متروك للوزير)

ولما كنا فى الموقف المحايد من جميع الخلافات المطروحه على صفحات الصحف او المقامه والمنظوره امام القضاء الا اننا نشير الى ان الردود متتاليه ولانعرف شيئا عن الموضوع الا انه يمس اعضاء هيئه التدريس بالجامعات او بالمعنى الامح فهو يلمس نقط الضعف فى المنظومه الجامعيه ويظهر السلبيات فى البناء الهيكلى والذى يحتاج الى المزيد من البحث والدراسه للوقوف على الاسباب والوصول الى الحلول التى تمنع او توقف مثل هذا الذى يمس الجامعات واعتقد ان الساده رؤساء الجامعات جميعا يتفقون معى فى هذا وهذا هو ما اتوقعه منهم فهم القاده المنوط بهم التغيير والتعديل الذى يؤدى الى الصالح الوطنى ٠

من هنا يتضح ان المشكله فى ان الاداره ترغب فى انهاء المشكله والمشكله قائمه مع لجنه الحكم على الرساله وهذا من الجهه العلميه تدخلا فى عمل اللجنه العلميه وهى تمثل المحكمه تماما فى القضاء فهى لا تمنح الدرجه ولكنها توصى بمنح الدرجه ومهما كانت الخلافات بين الافراد لابد من مراعاه الشكل والاطار الجامعى على الاقل امام الطلاب سواء فى الدراسات العليا او دونها فهل اى من اعضاء هيئه التدريس فى الجامعات المصريه كلها من شرقها الى غربها يرضى بان يكتب مثل هذه الحالات فى الصحف وليس التعقيب على النشر بل المقصود هو تواجد مثل هذه الحالات بيننا لا اعتقد ذلك واولنا جميعا اصحاب الشان اطراف النزاع ٠ وهذا يؤكد لنا كما كررنا مسبقا ان المنظومه الجامعيه بها خللا فى المسيره التعليميه وفى البناء ذاتها يحتاج الى التعديل وهذالايمكن ان يتاتى الا بالدراسه والتحليل والنقد الذاتى البناء والفعال حتى نضع مصرنا على الطريق الصحيح ونحن على اعتاب قرن سيشهد له الزمان باطاره العلمى والتكنولوجى فاين نحن هل نتصارع معا ونختلف

ونترك الركب لغيرنا ام علينا التكاتف والبناء والترميم حتى نساير العصر القادم بكل ما فيه من متغيرات •

ننتقل الى الشق الهام فى الموضوع وهوالامانه العلميه وهى ما نعلمها للاجيال الدارسه من الابناء والذين يتتلمذون على ايدينا والامانه جزء واحد لايتجزأ ولايتفرع فهو اما الامانه او الخيانه (عدم الامانه) والامانه العلميه هى ارفع الامانات عموما وهى اساس البحث العلمى واساس التقييم للاداء الطلابى فى الامتحانات والنتائج وكيف للناس ان تثق فى النتائج اذا انعدمت الامانه من اعضاء هيئه التدريس فى الجامعات وهذا هو الاجدر بالاهتمام من اى شىء آخر فعلينا ان نكون المثل الاعلى للجميع فى الامانه حتى ولو كلفنا الامر الكثير فهى السمعه عن الجامعه واعضائها ورئيسها ونوابه ووزير التعليم • وبالطبع فالوزير دائما مثقل ومجهد من كثره المشاكل التى لاحصر لها وامامه العديد من الاعمال التطويريه والى غير ذلك من الاهتمامات الحكوميه والمرحليه التى تؤخذ بعين الاعتبار وليس لنا الحق فى محاوله اجحام سيادته داخل العيوب المنظوميه فى العمليه التعليميه فالقانون والانتخابات والتكتلات الجامعيه التى نشأت وترعرعت داخل الحرم الجامعى هى المعيبه ولذلك يكمن فيها الحل فهى المفتاح الاول للقضاء على كل مظاهر الخلل واعاده التطوير للعمليه التعليميه بصوره جديده جديه وفعاله وليس بالاسلوب الروتينى الذى يصل الى نفس النتائج ونفس المحصله ونفس الاداء لان القائم عليه يحاول الابقاء عليه حتى يحافظ على منجزاته •

من الواجب تشكيل لجنه واحده على مستوى كل الجامعات المصريه لمناقشه الرسائل العلميه (ماجستير ودكتوراه الفلسفه) دون الاجراءات الوارده فى القانون الحالى ويكفى ان يقوم المشرف باخطار عميد الكليه ورئيس لجنه المناقشه وتعقد اللجنه آليا الجلسه وتخطر الكليه بالقرار لاستكمال اجراءات منح الدرجه • الفوائد المتعدده من هذا التوحيد هامه وضروريه من اجل النهضه العلميه للبلاد حتى يتواكب العلم البحثى فى مصر مع المشكلات المعاصره والارتقاء بالدوله الى المستويات المتناسبه مع التاريخ الحضارى القديم وتتمثل المنافع فى النقاط :

١ - رفع المستوى العام للرسائل العلميه•
٢ - توحيد المستوى للرسائل لجميع الجامعات المصريه •
٣ - التخلص من المشاكل التى تعترض المسار الادارى لمناقشه الرسائل وخصوصا ما تؤخذ ماخذا لشن الحملات الدعائيه ضد المشرفين وما يعود بذلك على الطالب •
٤ - ضمان الحياد فى لجنه المناقشه وعدم الطعن فى الاخلاقيات الجامعيه من خلال هذا المسار العلمى •
٥ - رفع المستوى العلمى لتقييم المناقشه والاجراءات الاداريه من اعضاء هيئه التدريس بالقسم ليصبح الاعضاء العلميين الاساتذه المتخصصين على المستوى القومى بدلا من اللجنه الثلاثيه للمناقشه والحكم على الرسائل العلميه•
٦ - اختصار المسار الادارى ليصبح من اللجنه العلميه الدائمه لمناقشه الرسائل العلميه الى العميد للتاشير الى الجامعه مع كافه المستندات دون الرجوع الى القسم والذى قد يكون كامنا فيه بعض الآفات المرضيه والتى تضر بالطالب وقد يكون الهدف استاذه المشرف ويخسر الطالب دون ذنب •

اما عن اسلوب التسجيل لدرجه الماجستير او دكتوراه الفلسفه فمن المفروض ان يتجه ليكون اختيار العنوان من خلال قائمه بحثيه تاتى من المجلس الاعلى للجامعات لشئون البيئه او الدراسات العليا وفقا لاحتياجات المجتمع وتبلغ اليهم النتائج بعد الانتهاء من اعداد الرساله ومنح الدرجه لاخطار الجهه الطالبه للبحث والدراسه ويتم التسجيل دون الاحتياج الى المرور بمجلس القسم او غيره لانه من المقترح الا تتواجد مجالس جامعيه دون مجلس الجامعه • وتحتاج الجامعات الى التطور المتلائم مع المتغيرات الاجتماعيه وايجاد السبل وفتح الابواب امام كافه

افراد الشعب للاستفاده من الجامعات والتعلم فيها بعيدا عن القانون المفروض على الدراسه النظاميه وذلك عن طريق فتح اساليب الدراسه المسائيه بالمصروفات حتى تكفل للمجتمع وللقادر من افراد الشعب على التعلم بدلا من اللجوء الى الدول الاجنبيه وبالعمله الصعبه وكان من الاولى ان تقوم الجامعات المصريه بهذا الدور حرصا من الدوله على التقاليد المصريه والاقتصاد القومى واتاحه الفرصه للراغب فى التعلم ان يتعلم وهو فى بيته ووطنه ووسط اهله واصدقائه مما يساعد على الاستقرار الاجتماعى ورفع المستوى الخلقى والاخلاقى النفسى والعصبى وينتج جيلا هادئا بعيدا عن التوتر ليعمل بكفاءه افضل .

ناتى الى نقطه الترشيح للجوائز ويجب ان توضع التعليمات الواضحه لاسلوب التقدم ولايترك الاختيار مطلقا مما يستلزم ان يتقدم العالم الى الجامعه او الجامعات بنسخه من اعماله للعرض على مجلس الجامعه لابداء الراى فى ترشيحه لنيل الجائزه المتقدم لها الشخص ام لا وله الحق فى ان يتقدم لاكثر من جامعه او جهه حيث ان الوضع الحالى لا يتيح الفرصه الا للاصدقاء والمعارف او للمصالح وليس بالضروره ان يكون هذا هو الحال الدائم فهناك الكثير من الامثله التى تقدم الترشيحات بعيده عن ايه مصالح . كما يجب ان توضع النقاط فوق الحروف فى كيفيه منح درجات الدكتوراه الفخريه والاسلوب والطريقه اللازمه لذلك كما انه من الهام ايضا ان نترك الباب مفتوحا امام منح الدرجات العلميه الخاصه لدرجات الدبلومات العليا الخاصه ذات المسميات غير المعتاده واسس منحها واسلوب الدراسه بها .

لابد وان تخضع مقررات الدراسات العليا ايضا لنفس المنهجيه المؤسسه فى الاقتراحات الوارده بالكتاب بحيث تكون لجان الامتحان والتصحيح مشكله على المستوى العام لكل مقرر باسلوب مركزى من خلال المجالس الاعلى المتخصصه للمجلس الاعلى للجامعات من دراسات عليا او شئون بيئه او شئون تعليم حسب الاحوال ويتم التقييم من جانب الاساتذه . هذا وانه يمكن للاساتذه الاستعانه بالاساتذه المساعدين فى حاله عدم وجود اساتذه آخرين للمساعده على ان تكون اللجنه الاساسيه هى المشكله بالاسلوب المركزى بان تاخذ لجنه ما لكل تخصص دورها فى تحديد المتخصصين وفقا لقواعد عامه لايجوز الحياد عنها ويجب الالتزام بقائمه الاساتذه فى كل تخصص .

استخدام الاسلوب المشار اليه فى الفقره السابقه يتميز ببعض المعايير الجوهريه والهامه والتى نحتاجها دليلا لنا فى العمل وهى التى يمكن حصر اهمها فى

١ - توحيد المستوى العلمى للخريجين بين جميع الجامعات . مما يجعل المقارنه بينهم اسهل واوقع .

٢ - ضمان الحياد فى اللجنه المشكله للامتحان والتصحيح . وهذا ما دائما نبغيه وليس قصدا بالاساءه الى الساده الاساتذه والمصححين ولهم كل التقدير ولكننا يجب ان نكون حريصين كل الحرص على ان تكون المنظومه الجامعيه آمنه وسليمه ومحايده وكى نبعد الشبهات عن انفسنا .

٣ - التاكد من ان المصحح هو المتخصص فى المقرر المنوط به وخصوصا وانه داب البعض اخيرا الى اسلوب الصاق التخصصات الهامه والحيويه فى مجال العمل الخارجى الى نفسه للحصول على الاستشارات والعائد المادى وهو فى الحقيقه بعيدا كل البعد عن هذا التخصص ذاته ومن هنا تظهر الاهميه القصوى الى ضروره الاعتماد على النظام المركزى لتحديد التخصصات بالرغم من انه قد تقوم الجامعه بالاعلان عن ان فلان متخصص فى التخصص المحدد وفى الحقيقه انه بعيدا عنه تماما .

٤ - رفع مستوى لجان وضع الامتحان والتصحيح الى مستوى الاساتذه بدلا من المدرسين فى بعض الاحيان مما يساعد على حسن التقييم لرفع مستوى المصحح والذى منحته هذا المستوى اللجان العلميه الدائمه المتخصصه والتابعه للمجلس الاعلى للجامعات والتى تخضع لنظام صارم فى التقييم .

٥ - الحفاظ على السمعه القيمه القديمه التى سمعنا عنها للجامعات المصريه وعن الرعيل الاول الذى ساهم فى بناء الجامعات الحاليه ووضع الاصول والقواعد والتقاليد الجامعيه على مر الزمن الماضى ونعود بالجامعه الى سابق عهدها ونرفع من القيم والمبادىء ولتصبح الجامعه مناره للعلم وللمثل العليا ولينهل من علمهم الجيل المستقبلى ونحن نامن غدا مشرقا •

٧-٥: المحاكمات والتحقيقات

يتسم اسلوب المحاكمات فى جميع القوانين بالفصل بين الجهات المختلفه المتعدده فى خطوات المحاكمه منذ التحقيق المبدئى وحتى المحكمه والحكم ذاته فى انه ينقل الى المحكمه الاعلى الا ان الجامعه مستقله طبقا للقانون وتكون التحقيقات تحت اشراف رئيس الجامعه ومجالس التاديب تحت اشرافه ايضا علاوه على ان المحقق معين لدى رئيس الجامعه ومع الاحترام الكامل للمحقق و لامانته فهو امين على كل شىء ولايستطيع اى فرد ان يتكلم عن ذلك الا ان الضوابط التى كفلها القانون عموما هو الفصل بين الهيئات القضائيه والنيابه والتحقيقات بعكس ما هو موجود بالجامعات وهو على ما اعتقد انه يحتاج الى التعديل •

اسلوب المحاكمات والتحقيقات المتبع فى قانون الجامعات به شىء من عدم المساواه بين كل العناصر الجامعيه حيث انه من حيث المبدأ اعطى الحريه المطلقه لرئيس الجامعه كى يحقق مع من يشاء من اعضاء هيئه التدريس ما عدا نوابه و بالاضافه الى ان النص القانونى الخاص بالتحقيق لم يحدد مده قانونيه لبدء التحقيق وانهائه مما يتيح الفرصه امام رئيس الجامعه للانتقام من عضو هيئه التدريس الذى له راى وقد يكون مخالفا وقد يكون الاصح الا ان وسائل التهديد والرعب مازالت فى يده والامر يحتاج الى نص صريح وواضح لتحديد المدد المعنيه بالتحقيق وكفاله احقاق الحق لصاحبه فى حينه •

هناك الكثير من المخالفات لا يبت فيها الا برغبه شخصيه من المسئول واحتراما لوجهه نظر سيادته، ننطلق بمبدأ ان تكون المحاكمات والتحقيقات مستقله وبعيده تماما عن الجامعات كلها والتى هى بطبيعه الحال مستقله عن الدوله فكيف يكون التحقيق فى مكتب احد الساده رؤساء الجامعات او فى مكتب احدا من نواب رئيس الجامعه وكيف تكون استقلاليه التحقيق او المحاكمه ومن الممكن ان يوقف عضو هيئه التدريس خارج مكتب السكرتاريه او يطلب المحامى الذى مع عضو هيئه التدريس ليتكلم معه منفردا فى مكتبه او الى غير ذلك من الحالات التى قد تتاح مادام هو فى مكتبه بينما هذا الوضع لا يقبله القضاء فى مصر على الاطلاق •

فنرى الكثير من هذه الحالات على صفحات الصحف اليوميه فمثلا نجد فى احدى هذه الصحف وهناك ايضا الرد عليها والرد على كل ماجاء فيها ومع الالتزام بالحياد نحو الموضوعات المنشوره فى اى مكان مع التاكيد على انه من الممكن ان يكون هناك ردودا اخرى فى مجلات او صحف لم تتسنى لنا الفرصه وكذلك الوقت للاطلاع والقراءه ولكننا ما دمنا بعيدين عن الموضوع برمته فنكون على الحياد ولكننا نوردها دليلا على الحاجه الملحه لتطوير جذرى فى قانون الجامعات مستهدفا العمليه التعليميه كلها فى الجامعات ومراكز البحث العلمى واكاديميه البحث العلمى وقد كان هذا الرد المشار اليه فى هذه الفقره •

فمن سياق الكلام الموجود بالمقال هذا والرد عليه بالمقال الآخر المرسل الى نفس الصحيفه من السيد الاستاذ الدكتور / رئيس الجامعه حيث جاء فى المقال الاول انه وبعد ان ارسل عميد احدى الكليات الجامعيه مذكره الى رئيس الجامعه بشان احد اعضاء هيئه التدريس بهذه الكليه ، وهنا نجد ان القائم بالتحقيقات معين من قبل رئيس الجامعه واذا ما كانت الخصومه معه بناء على الاحاله الى التحقيق او اصدار ايه احكام ضده فلن تتاح فرصه الحياد المتوفره فى اسلوب النيابه والمحاكم ففى

الاسلوب العادى المدنى نجد التحقيقات بمعرفه الشرطه يليها النيابه ثم المحكمه وكل منها جهه مستقله• وهذا هو الامر غير المتوافر فى قانون تنظيم الجامعات ويجب اخضاع التحقيقات والمحاكمات التاديبيه لاسلوب المحاكمات المستقله المتعارف عليها ومن الممكن ان تكون جهات مختصه بالجامعات فقط على ان تمر فى القنوات المتتاليه المستقله والمتتابعه ويتساوى فيها الجميع وتكون الاحاله الى التحقيقات لاى من المخطئين بدءا من رئيس الجامعه منتهيا بالمدرس فى هذا العدد •

اود ان اؤكد هنا وبهذه المناسبه اننى شخصيا واكرر دائما باننى لا يمكن ان اساند اى من الطرفين او الاطراف جميعا حيث اننى اكتب عن النظام الجامعى وقانون الجامعات بصفه عامه ولا اخص اى موضوع او شخص بهذا على الاطلاق خصوصا اننا لا نعلم شيئا وحتى اذا ما علمنا فنحن لسنا جهه التحقيق او الحكم •

ان محاكمه عضو هيئه التدريس بالمساواه مع محاكمه رئيس الجامعه ونوابه يجب ان تخضع لنفس الخطوات وباسلوب موحد وعليه يجب ان تكون الاحاله الى التحقيق من طرف آخر مثل وزير التعليم على سبيل المثال بحيث يتغير نص الماده رقم ١٠٥ من قانون الجامعات ليصبح مثلا :

" يكلف وزير التعليم جهه التحقيق المختصه التابعه لوزاره العدل اى من اعضاء هيئه التدريس بالجامعات او اى من رؤساء الجامعات او اى من نوابهم بمباشره التحقيق فيما ينسب الى اى منهم ويقدم عن التحقيق تقريرا الى وزير التعليم •

ولوزير التعليم بعد الاطلاع على التقرير ان يحفظ التحقيق او ان يامر بالاحاله الى مجلس التاديب المختص بالجامعات اذا راى محلا لذلك او ان يكتفى بتوقيع عقوبه عليه فى حدود ما تقرره الماده ١١٢ • "

كما انه المطلوب ايضا الغاء الماده رقم ٥٧ فى شان تنحيه رئيس القسم لتضاف الى العقوبات الوارده فى الماده رقم ١١٠ وكذلك الفقره الثانيه من الماده رقم ٤٣ الخاصه باقاله العميد لتكون مضافه ايضا الى الماده رقم ١١٠ حتى تكون الاستقلاليه فى اتخاذ القرار مع الحمايه الكامله للعميد ورئيس القسم ضد التعسف منه حتى لا تؤخذ الامور انتقاما • ويجب ان يعاد صياغه الماده رقم ١١٠ من القانون الحالى لتتوافق مع الاقتراح المقدم ليضم الى النص الحالى العقوبات الاخرى ليصبح النص على النحو التالى او ما يراه المتخصصون فى القانون :

" الجزاءات التاديبيه التى يجوز توقيعها على رؤساء الجامعات او نوابهم او اعضاء هيئه التدريس هى :

١ - التنبيه •
٢ - اللوم •
٣ - اللوم مع تاخير العلاوه المستحقه لفتره واحده •
٤ - تاخير الترقى الى الوظيفه الاعلى او ما فى حكمها لمده سنتين على الاكثر •
٥ - تنحيه عميد الكليه او المعهد •
٦ - تنحيه وكيل الكليه او المعهد •
٧ - تنحيه رئيس القسم •
٨- العزل من الوظيفه مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافأه •
٩- العزل من الوظيفه مع الحرمان من المعاش او المكافأه وذلك فى حدود الربع •"

يجب ان تتعدد وسائل المحاكمات التاديبيه للطلاب حفاظا على كرامتهم ولاعطائهم الثقه فى النظام الجامعى والاساتذه وهو ما يجب ان تتأسس عليه النظم التاديبيه للطلاب وهو ما يمكن ان ينحصر فى الآتى :

اولا : التاديب داخل الكليه ويشمل المخالفات الطلابيه داخل المحاضرات فى قاعات المحاضرات والتى يجب ان تكون هناك الفرصه المتاحه للاستاذ لتوقيع العقوبه عليه مباشره وهو المعمول به بالاضافه الى حفظ النظام داخل قاعات

الامتحان وما يتعرض له من وسائل محاولات الغش او الغش ذاته •

ثانيا : التاديب من خلال مجالس تاديبيه فى الامور الاخرى التى تستحق العقاب من خلال وزاره العدل وما يتطلبه من تشكيل للمجالس التاديبيه للطلاب وتوقيع العقوبات الملائمه بدلا من الوضع الحالى فى القانون ليكون مواكبا للنظام التاديبى لاعضاء هيئه التدريس ورؤساء الجامعات ونوابهم •

ثالثا : يتم سحب نفس الاسس فى تاديب المعيدين والمدرسين المساعدين والخاص بطلاب الدراسات العليا حتى يستطيع المظلوم منهم من الدفاع عن نفسه دون خجل او خوف وليكون القضاه من جهه محايده تماما لا تعرف اطراف النزاع او السبب من البدايه بل يكون عليهم ايجاد وتحليل الاوضاع عن بعد حمايه للمعيد والمدرس المساعد الذى غالبا ما يكون تحت رحمه اعضاء هيئه التدريس خوفا على مصلحته للحصول على الدرجه العلميه التى ينشدها •

ويجب التنويه عن اهميه ضمان الحريه والحمايه الكامله للطلاب فى العمل الجامعى حتى لايفقد الطالب مصداقيه الاساتذه والمسئولين فى الجامعه وحتى يشارك فى تحمل المسئوليه ليكون قادرا فيما بعد على تحملها بمفرده ان لزم الامر كما انه بالممارسه الفعليه للديمقراطيه وحريه الكلمه يمكن ان يرتقى المستوى الطلابى الى الافضل مقدما الى الدوله الخدمات المطلوبه من الجامعه محققه بذلك الهدف من انشائها لتكون مناره للعلم فى المجتمع • باتاحه الفرصه كامله امام الطلاب لممارسه الحياه العمليه تحت الاشراف العلمى المستمر ولفتره تمتد الى سنوات وبالرعايه الشامله من هيئه التدريس فاننا نكون قد اوفينا العهد للوطن وانشانا جيلا قويا قادرا على تحدى الزمن خصوصا مع الطفره العلميه الهائله التى نشهدها •

بعد كل الخبرات الطويله التى سيمر بها جيل المستقبل وعندما يقف شامخا متحملا المسئوليه ومن بعدها القياده سوف يقر ويعترف ان الرعيل الاسبق كان الاب الذى يقدم كل ما لديه لابنائه ليكونوا افضل منهم ولتظل مصرامه عربيه قويه قادره على العمل الوطنى الجاد وفى ابهى الصور وانها فعلا تسير مع الركب العالمى على قدم وساق جنبا الى جنب مع الدول المتقدمه •

٧-٦ : المجالس الجامعيه

ان اهم ما يميز قانون الجامعات هو تعدد المجالس الجامعيه الا انه منها ما يكرر العمل الذى تم بالفعل فى سابقه وهذا يزيد من التعقيدات ليس بتاخير فرد معين بل ايضا باسراع فرد آخر عن غيره مما يغير من اسلوب التعامل بين الزملاء وهذا لايمكن باى حال التحكم فيه الا بالتقليل من الروتين المتتالى والاكتفاء بالمجلس الاعلى فقط بالاضافه الى انه احيانا يرتكن المجلس الاعلى على قرار المجلس الاقل درجه والذى قد يكون اتخذ القرار البعيد عن الحق او غير الصحيح بحيث انه لاتتم المناقشه فى المجلس الاعلى والمختص باصدار القرار مما يؤدى الى الظلم فى الاحوال النادره ان وجدت • كما ان المجالس المتنوعه فى قانون الجامعات الحالى كثيره وهى متباينه المستوى فمن مستوى القسم الى الكليه الى الجامعه ثم المستوى الوزارى وهذا ما يجب اختصاره انجازا للعمل ولرفع المستوى العلمى والتخطيط والتشريعى ليكون المستوى العام لكل الجامعات توحيدا للمستوى وللنظام المتبع فى الاداء والتقييم بالاضافه الى البعد عن المهاترات التى قد تحدث احيانا •

فى هذه المناسبه وهذا الموقع تحديدا ان يكون على جميع العاملين فى حقل القسم العمل ومواصله العمل الجاد والبعد عن الاعمال الاداريه التى قد توجد المشاكل لتعود المحبه والاخلاص فى العمل من جديد ولينتشر السلام فى ربوع الحرم الجامعى لنسعد جميعا بهم ولنقتدى بهم ايضا • كما يمكننا الآن ان نذكر هذه المجالس الحاليه فى الجامعات المصريه طبقا لدرجاتهم الاداريه متتاليه كالآتى:

١ - مجلس القسم ٢ - مجلس الكليه

٣ - مجلس الدراسات العليا والبحوث ٤ - مجلس شئون التعليم والطلاب
٥ - مجلس شئون البيئه وخدمه المجتمع ٦ - مجلس الجامعه
٧ - المجلس الاعلى للتعليم والطلاب ٨- المجلس الاعلى للدراسات العليا والبحوث
٩ - المجلس الاعلى لشئون البيئه ١٠- المجلس الاعلى للجامعات

حيث ان الثلاثه مجالس الاخيره الرقيمه ٧ و ٨ و ٩ قد استحدثت مؤخرا فى عام ١٩٩٥ من خلال القانون المعدل من مجلس الشعب وهو مما يميز الثوب الجديد لشكل الهيكل التشريعى والتنفيذى للجامعات المصريه •

نظرا لان المجالس تعتمد اساسا على التصويت فى اتخاذ القرارات والذى اصبح بدوره غير مجدى احيانا وخصوصا اذا ما تكونت الشلليه المنفعله التى قد تاخذ صوره التحدى فى قراراتها وتؤثر بشكل يسىء الى سمعه الجامعه وشكلها على الاقل امام طلابها الذين يدرسون ويرون ما يرون والشلليه لاتهتم الا بالسلطه والقوه التى حصلت عليها وتحصنت بها ليمارس كل ما هو غير قانونى بصوره قانونيه و يزيد الطينه بله اذا حازت هذه المجموعات على اعجاب او تاييد الرئيس الاعلى •

ان التاثير الفعال لهذه المجموعات يمكن ان يكون فى الحكم وليس فى الاداره وخصوصا اذا كانت هذه الموضوعات علميه وسوف نتناول هذا الموضوع بشىء من الاستفاضه لكى نلمس المشكله الحقيقيه التى تحتاج الى العلاج لصالح الامه جمعاء من اجل ازدهار الجامعه وتقدم المجتمع وهو الهدف الاول من انشاء الجامعات فى مصرنا الحبيبه والتى يجب ان نتدارس المشكله بالموضوعيه وليس بالاستهانه او الحرب الشخصيه التى تصيب الامم فتنهك قواها • لما كان الغرض من كثره المجالس الجامعيه هو تخفيف العبء على مجلس الجامعه والمجلس الاعلى للجامعات وبعد انشاء الثلاثه المجالس الجديده التابعه للمجلس الاعلى للجامعات فاصبح الاحتياج الى المجالس داخل الجامعات فيما عدا المجلس الاعلى للجامعات غير ضرورى • هذا يعنى بالمعنى والفعل التاكيد على ان اختصاصات مجلس الدراسات العليا والبحوث فى كل جامعه يجب ان تنقل آليا للمجلس الاعلى للدراسات العليا والبحوث وهذا بدوره يضع كل الضوابط والتشريعات اللازمه لكى يقوم الساده النواب بتنفيذ ها كل داخل جامعته •

ان ما ذكر فى الفقره السابقه يمكن ان يتكرر لكل من المجلس الاعلى لشئون البيئه وخدمه المجتمع وكذلك المجلس الاعلى لشئون الطلاب و التعليم مما يتيح الفرصه والمرونه فى العمل وعدم التاخير فى تنفيذ وانهاء اجراءات بسبب ضروره انعقاد المجلس المختص داخل الجامعه وهذا يمنع الازدواجيه فى العمل ويسرع وينشط الحركه الاداريه داخل الجامعه • اما عن المجالس الاقل فيشوبها احيانا كما ذكر فى المقدمه نظام الشلليه وهى عاده جانب سلبى فى الحياه الجامعيه ويجب القضاء عليه تماما ومن المفيد فى هذا الصدد ان تلغى كل المجالس داخل الكليات ليحل محلها السلطه الفرديه منعا للتحكم الحزبى داخل الجامعات وما قد يقال عن التحكم الفردى الناتج او المستحدث فيمكن ان تسن له التشريعات المناسبه للنيل من كل مستغل لسلطته حمايه للعاملين تحت امرته ان صح التعبير •

ان الغاء المجالس التى تشكل داخل الكليات له من المزايا التى سوف تسفر عنها الايام التاليه لذلك فسوف تتجه الحياه الجامعيه الى ما كانت عليه من قبل وتاخذ مكانتها المرموقه امام المجتمع وسوف يتفرغ الساده اعضاء هيئه التدريس لعملهم التدريسى والبحثى وسوف يؤدى هذا بدوره الى التلاحم البناء فى كل الجامعات الام والاقليميه على السواء وصولا الى الهدف المنشود • واضافه الى ما سبق سوف تنحل كل التكتلات التى نشات وترعرعت مما يتيح الفرصه للتفكير والابداع البناء من اجل الوطن وعدم الركون الى الانضمام الى تكتل قوى دون غيره •

ان قياده القسم تكون لاحد الثلاثه الاقدم كما جاء فى القانون يتيح الفرصه للاختيار المسبب عند التجاوز عن الاقدم الا انه فى بعض الحالات تسند الرئاسه الى الرابع او من يليه فى الاقدميه حسب اراده العميد ومزاجه الشخصى وتعامله مع

القدامى وكيف ان هذا يتم بالرغم من علم المسئولين عن ذلك بالجامعه ويتبعه فى ذلك القرار الاعلى مما يفيد من السلبيات ما ينبغى محوها تماما من الميدان ليصبح المناخ الجامعى ارضا خصبه صالحه لزراعه الخير والحب والود • ان التوقف فى مثل هذه الاوضاع امرا هاما ومثيرا للقلق من ناحيه اخرى وهنا يجب وضع القوانين والتشريعات المرافقه لكى تحمى الاعضاء من سطوه الرئيس المعين بالقسم ومن الضرورى ان يشمل ان يدفع اى رئيس مسئول يثبت استغلاله لسلطته من جيبه الخاص التعويض الرادع المادى الذى يمنعه عن التفكير حتى فى اساءه استخدام سلطته ضد اى عضو آخر بالقسم او حتى بالكليه او الجامعه ويجب ان يطبق نفس المبدأ على رئيس الجامعه ونوابه منعا من المشاكل الشخصيه وخصوصا مع تكوين الاحزاب الشلليه والمنافع المتصله بذلك سواء بالطريق المباشر او غير المباشر•

كما انه من الهام اسناد الاعمال العلميه لتكون مبتدأه من الاستاذ المتخصص ويعين لكل اقدم استاذ متخصص فى تخصصه مجموعه من المعاونين له من الاساتذه المساعدين والمدرسين بالاضافه الى الاساتذه بنفس التخصص لتعود الى الجامعه مجموعات العمل المتخصصه لتعمل معا ولتبعد عن الشلليه ويقودها اقدم الاساتذه واذا لم يكن هناك استاذا يتم انتدابه من جامعه اخرى للاشراف على التخصص حمايه للطلاب تحت الاشراف وللدارسين ولمساعده الاساتذه المساعدين والمدرسين فى الاهتداء الى الطريق السليم ولا يجب ان تتواجد الاساليب الديمقراطيه فى القرارات الاداريه مادام تواجد هناك من الاساتذه المتخصصين واحدا، ويكون له المرجع لخبرته العلميه التى تفوق الآخرين •

اما عن عماده الكليه فيجب ان تكون من بين اقدم ثلاثه او خمسه اساتذه بالكليه مثل ما هو وارد بالنسبه لرئيس القسم او العدد الذى يكون الامثل علميا بالنسبه للتشريع الجديد ان وجد هذا التشريع • وبالنسبه لعمليه الغاء الانتخاب لعميد الكليه فقد كان قانونا صائبا من مجلس الشعب ومن لم يعجبه فعليه ان يذهب الى الجامعات قديما وعلى الاوراق حاليا ماذا كان يحدث فى نظام تكونت فيه الاحزاب التى غالبا ما تبعد عن العلم بل على النقيض فقد استغلت العلم لصالح الحزب المشكل شلليا وتسخره للاضرار بالآخرين او بالآخر عاده •

وعلى ما سبق نجد ان المجالس الجامعيه من الافضل ان تكون على النحو التالى :

١- المجلس الاعلى للجامعات ٢-المجلس الاعلى لشئون الطلاب والتعليم
٣- المجلس الاعلى للبيئه وخدمه المجتمع ٤-المجلس الاعلى للدراسات العليا والبحوث
٥- مجلس الجامعه

بالنظره الموضوعيه لهذه المجالس الجامعيه نجد انه تم رفع المستوى العلمى والادارى للاداء الجامعى ككل ومنه ايضا ما يفيد توحيد السياسه العامه لهم ويكتفى بهذه المجالس الخمسه بالاضافه الى اللجان التابعه للقطاعات المختلفه فى المجلس الاعلى للجامعات او وضعها فى صوره مجالس ويوكل اليها وضع القرارات التى تسير بها الكليات جميعا على حد سواء ويتبع قراراتها وينفذها العمداء والوكلاء ورؤساء الاقسام كل فى تخصصه ويسند الى هذه المجالس الاختصاصات الحاليه للمجالس البديله داخل الجامعات وكذلك بعض اختصاصات مجالس الكليات بينما البعض الآخر يحال الى مجلس الجامعه وما يتبقى تنفيذيا يقع على مسئوليه العميد مما يسهل ويوفر الحلقات المفرغه احيانا خلال عمليه الاجراءات التنفيذيه •

بناءا على الاقتراح بالغاء المجالس مادون مجلس الجامعه يلزم تعديل المواد رقم ١٠ لتصبح " يتولى اداره كل كليه او معهد تابع للجامعه عميد الكليه او المعهد • " والماده رقم ١١ لتكون " يتولى اداره كل قسم من اقسام الكليه او المعهد رئيس القسم • " كما يتطلب الامر الغاء الماده رقم ٣٢ بشأن تشكيل مجلس شئون الطلاب والماده رقم ٣٣ فى اختصاصاته ونقل الاختصاصات الى نائب رئيس الجامعه المختص والغاء المادتين رقم ٣٤ و ٣٥ فى شان مجلس الدراسات العليا ونقل

الاختصاصات الى نائب رئيس الجامعه المختص ويحل النواب محل المجالس الحاليه في الاختصاص في باقي مواد القانون • بالنسبه الى الكليه او المعهد فيلغى تشكيل مجلس الكليه بالغاء الماده رقم ٤٠ وتنقل الاختصاصات الوارده في الماده ٤١ الى عميد الكليه بعد استبعاد الاختصاصات التي سوف تكون مركزيه وفقا للاقتراح الوارد وتلغى الماده رقم ٥٢ بشان تشكيل مجالس الاقسام وتنقل الاختصاصات الى رئيس القسم في الماده ٥٥ بعد استبعاد الاختصاصات المركزيه • ويجب ان تختص لجان القطاع المتخصصه بنظم الامتحان والدراسه بصفه عامه او اسناد هذه الاعمال الى المجالس الاعلى للجامعات في التخصصات المحدده للعمل بحيث لا تعطى الفرصه الكبيره للمشاكل نتيجه التكتلات ان وجدت او التحديات الشخصيه وغيرها من الموضوعات وتختص بالاتي:

١ - تشكيل لجان امتحان موحده ثابته لوضع الامتحان والتصحيح لكل ماده بالجامعات
٢ - تشكيل لجنه موحده لمناقشه رسائل الماجستير والدكتوراه لكل تخصص بالجامعات
٣ - تشكيل لجنه لمناقشه المشروعات الدراسيه او حلقات البحث او مايعادلها
٤ - تحديد المحتوى الدراسي لكل ماده
٥ - باقي الاختصاصات الحاليه

اما عن مجلس الجامعه فيمكن ان يضم الى عضويته احد الساده الاساتذه بالجامعه عن طريق الانتخاب ممثلا لاعضاء هيئه التدريس او ان يكون رئيس نادى اعضاء هيئه التدريس بالجامعه على ان لايكون له صوتا معدودا عند التصويت • كما يضاف الى اختصاصه كل ما ورد في القانون الحالي في اختصاص مجلس الكليه ويحتاج الى السلطات الاعلى سواء كان مجلس الدراسات العليا او مجلس شئون البيئه او حتى مجلس شئون الطلاب عند الضروره او يفوض في الاختصاص بنص القانون او لائحته التنفيذيه نائب رئيس الجامعه للقيام بالعمل المحدد منهم • وقد كتب الاديب والكاتب الكبير والاستاذ الجامعي ايضا الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان مقالا رائعا بشان الجامعات تحت عنوان الغاء الجامعات معبرا عما بداخله وما يلمسه وما نحتاجه للتذكره حيث النقد لبعض الظواهر الهامه في الجامعات مستهلا اياه :

> وجدت انه من الانصاف في حق التلفزيون المصرى ، قبل ان انطلق الى موضوعى الاساسى ، ان احيى ما يقوم به من اعاده عرض مسلسل " عمر بن عبد العزيز " الرائع ، الذى اعتقد انه يخدم الاسلام باكثر مما يخدمه مئات الكتب التي ظهرت في هذا القرن ، والذى كتبه بصوفيه ممتازه ودراسه وفهم وعلم ، الاستاذ الكبير عبد السلام امين، ونبغ في تجسيد ادواره فنانو مصر العظام وعلى راسهم نور الشريف في دور عمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن ابو زهره في دور الحجاج •

كم نسعد جميعا عندما نعلم بان مصريا قد تالق في عمله او دوره وكم نحب ان يكون الجميع كذلك كل في دوره الحقيقي في الحياه العمليه وفي كل وقت الا اننا اذا ما استرسلنا في القراءه من مدح في هذا المسلسل ليس الا انه يذكرنا بعنوان العدل وعنوان القدوه وليتذكر المؤمنون من اجل مصر ومن اجل الصالح القومي ومن اجل الزميل والجار والرئيس ومن اجل القائد والهيكل البنائي لمصرنا الحبيبه• وقد واصل الكاتب الكبير كلامه عن توقيت المسلسل والرغبه الملحه في اعاده عرضه:

> وفي الوقت نفسه ، فانني اطالب الاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين بتقرير هذا المسلسل على طلبه المدارس الاعداديه والثانويه ضمن المقررات الدينيه لحمايه ابنائنا من تيارات الاسلام السياسى ********

نحن هنا نذكر ونتذكر انه هناك من الكبار من يحتاج الى دراسه هذا المسلسل وليس الصغار وحدهم ذلك لان الكبار القدوه الفعليه للصغار بينما الكبار

ياتون بافعالا هي فى الحقيقه ابعد ما تكون عن الاسلام وعن العدل وعن العبر عن الحق عن كل المثل العليا وتجد من التحليلات ما يقتنع به نفسه اولا ثم الاخرين والناس بعد ذلك ولتعقيد الحياه اليوميه وتداخل التفاعلات الاجتماعيه والسياسيه والاداريه والنفسيه التى عمت العالم وليس مصر فقط واصبحت هناك صعوبه بالغه لتحديد العيب والخطأ والحلال والحرام مما جعل الخلط بين الامور سهلا مما ادى الى كل ماذكر من وقائع على صفحات الجرائد علاوه على تلك التى لم نذكرها او التى يابى الكثيرين البوح بها • قد كان المقال مواكبا لهذا حيث استطرد الكاتب الكبير فى مقاله المشار اليه الى طلبه الجامعات فى هذا الميدان وقد ذكر :

> فقد نشرت انموذجا لطالب فى السنه الثالثه ارتكب فيه خلال اربعه سطور فقط سته اخطاء ! اثنان فى النحو ، واثنان فى الاملاء ، فضلا عن جمله عجز عن اتمامها ! فهو ينصب الفاعل بقوله "ومات كثيرا،" ويرفع اسم ان فى قوله :" ان كثير "! ويكتب كلمه " تطمئن " فى شكل " تطمأن " ويكتب *********.

تطرق الى النوعيات المختلفه من طلبه الجامعات والاخطاء اللغويه وهى من ستقوم بمهمه التدريس للغه العربيه فى المدارس وهل نطلب من الطلاب ان يكونو القدوه بينما يرون المثل الاعلى يتساقط امام اعينهم سواء كان مسيطرا او مهزوما فهل يعقل ان يتعلم او يرى الانسان شيئا يبهر العين امامه ولا يقتدى به فحاجتنا ماسه الى تعديل المواصفات القياسيه التى تحكم المنظومه الجامعيه تعلمياوتدريسا وبحثا لنهضه مصريه فى العصر الحديث • بالانتقال عن المستوى العلمى للخريج من الجامعه او الطالب قبل التخرج الى نقطه هامه وتاخذ من المفكرين والمشرعين الوقت والجهد الكثير وصولا الى الحل الامثل ولذلك ما اتى به القانون الحالى بعد القضاء على الاستاذ الكرسى فى القانون الاسبق له ولكن بالممارسه اصبحت الاضرار الواقعه عن هذا الالغاء واضحه المعالم حيث نجد احد الاساتذه الافاضل كتب بعنوان: استاذ الكرسى يعدل الهرم المقلوب بالجامعات ! مستهلا بـ

> لان الجامعه عقل المجتمع واداه تطويره ، فاذا صلح العقل صلح الجسد،واذا فسد العقل فسد الجسد ، وبالتالى اذا اريد تخريب اى مجتمع فاقصر الطرق لذلك هو تخريب منظومه التعليم وعلى قمتها الجامعه،واصلاح اى مجتمع يبدأ باصلاح التعليم ، والمسئول عن اصلاح التعليم هو استاذ الجامعه•• ولان وظيفه لا تنطبق عليها التعريفات المعروفه للوظائف العامه،لانها تخصص علمى بحثى محدد،من هنا نشات فكره" استاذ الكرسى" التى جاءت من استاذ العمود بالازهر، والتى اخذها العالم كله من الازهر الا انها الغيت بقانون فى عام ٧٢،وبذلك تحولت الاستاذيه الى درجه وظيفيه عاديه يرقى لها عضو هيئه التدريس على نمط الترقيه فى اى حكومى آخر بالكادر العام ، ومن هنا اختفت المدارس العلميه والفكريه فى الجامعه، وانقلب الهرم الوظيفى فيها •• ولكل هذا تقدم اساتذه الجامعه فى مؤتمر الحوار الوطنى بورقه مهمه لتعديل الهرم المقلوب ، والغريب ان معظم الاساتذه الكبار فى مصر يرون الحل لمشاكل التعليم الجامعى فى تعديل هذا الهرم الوظيفى داخل الجامعه ولكنهم من كثره المؤتمرات والمقترحات التى قدموها،قد تسلل الياس الى نفوسهم، خاصه ان معركه الالقاب الجامعيه تنفجر كل يوم وتصيب الحرم الجامعى بشظاياتنال من هيبه الجامعه ، وقد سالنا اكثر من ٢٠ استاذا ***************
> اولاها كانت فى المرحله التى نشات فيها الجامعات قبل ان يصدر القانون رقم ٥٠٨ لسنه ٥٤، وفى هذه المرحله كان لكل جامعه فى مصر قانونها الخاص ، وكانت لكل ****************

خاتمه

بعد ظهور الجامعات الخاصه على الساحه يظهر موضوع الكتاب هاما وخصوصا بعد مرور اكثر من ربع قرن منذ تشريع القانون الحالى لتنظيم الجامعات وهى دوره بينيه كافيه لتطوير واعاده النظر فى التشريع القانونى من جميع الجوانب كتعليم حكومى وخاص على ضوء ما ظهر من سلبيات وايجابيات فى تطبيق القانون خلال هذه الفتره وما عرض هنا ما هو الجزء اليسير والسهل مع ضروره وضع جميع الآراء المؤيده والمضاده ودراستها مع التطور الاجتماعى والاخلاقى الحادث على الساحه وقد حان الوقت كى تحمى الدوله المتميزين وحتى تساعد على تقدم الامه الى الامام بدلا من الدسائس ان وجدت وبذلك ندفع رايه مصر عاليه خفاقه ليعود لنا امجادنا وحضارتنا القديمه ونقود العالم بالفعل والعمل وان المستقبل امام مصرنا مشرقا جميلا ونحن نحتضن فى هواده القرن الحادى والعشرين •

فى النهايه نؤكد على ان جموع العاملين بالجامعات قيادات وهيئات تدريس ومعاونين وعاملين فوق الشبهات وهم من الاجلاء والقدوه التى تشرف بلادنا سواء بالجامعات او مراكز واكاديميات البحث العلمى وما يعرض هنا انما يعبر عن المزيد من الرغبه فى الامان الافضل الدائم والمتغير ديناميكيا مع التطورات والاحداث العالميه ونحن نخطو اول الخطوات على عتبه القرن الحادى والعشرين وتحيه لهم جميعا مع الدعاء بهدايتنا الى ما فيه الخير للوطن والامه •

المراجع

١ - القانون رقم ٥١ لسنه ٧٤

٢ - قانون تنظيم الجامعات ٤٩ لسنه ١٩٧٢ •

٣ - اللائحه التنفيذيه لقانون تنظيم الجامعات رقم ٨٠٩ لسنه ١٩٧٥ •

٤ - تعديلات قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذيه •

٥ - مشروع القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ •

٦ - بعض الاحكام الصادره من المحكمه الاداريه العليا ومحاكم القضاء الادارى •

٧ - احكام محكمه النقض ذات العلاقه واحكام المحاكم فى الدرجات الادنى •

٨ - الصحف والمجلات المصريه المختلفه (اعوام ١٩٩٣ وحتى ابريل ١٩٩٨)

٩ - القانون رقم ٥٠٨ لسنه ١٩٥٤ وتعديلاته •

١٠- القانون رقم ١٨٤ لسنه ١٩٥٨ وتعديلاته •

١١- تعديلات القانون ١٨٤ لسنه ١٩٥٨ الصادره فى عام ١٩٦٣ •

١٢- الاحكام الانتقاليه لقانون تنظيم الجامعات والصادره فى عام ١٩٧٢ •

١٣- ا• سامى خشبه (١٩٩٥) : الاحتلال والتعليم •• و " التصنيع العلمى " للمستعمره !! - جريده الاهرام - القاهره - الجمعه ١٠/١١/١٩٩٥ (٩) •

١٤- ا• د• احمد عباده سرحان (١٩٩٥): حول العيد الفضى لاكاديميه البحث العلمى - جريده الاهرام القاهريه - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٥ (١٠) •

١٥- ا•د• حنفى سليمان(١٩٩٥): الطريق الى تطوير الجامعات - الاهرام-٣٠ابريل٩٥(٨)•

١٦- ا• نبيل عمر(١٩٩٥): الخطايا فى مستشفى جامعى!- الاهرام- ١٩ابريل ١٩٩٥(٣)•

١٧- ا• ثروت اباظه (١٩٩٥) : الجامعه بريئه - الاهرام -١٧ / ٤ / ١٩٩٥ (٩) •

١٨- ا• د• احمد عبدالله حسام الدين (١٩٩٥) : نظره على اصلاح مسار التعليم - صحيفه الاهرام - القاهره - ١٢ / ٦ / ١٩٩٥ (٨) •

١٩- تقرير البنك الدولى الصادر عن التعليم فى ١٩٩٥ •

٢٠- ا• الفت ابراهيم (١٩٩٥) : فيروس" الدروس الخصوصيه " يضرب الجامعات - الاهرام - القاهره - ٢٣ / ٥ / ١٩٩٥ (٣) •